مسيرة التعليم العالي في ليبيا

إنجازات وطموحات

تأليف

د. علي الهادي الحوات
كلية الآداب جامعة الفاتح - طرابلس

د. محمد عبد العالي العوامي
كلية العلوم جامعة قاريونس - بنغازي

د. بشير أحمد سعيد
كلية الآداب جامعة الفاتح - طرابلس

اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم

ـ تعتبر هي حلقة الوصل بين الجماهرية والمنظمات الثلاث وهي "اليونسكو" الدولية و "الأيسيسكو" الإسلامية و " الألكسو" العربية.

تقوم بالتنسيق وتسهيل الإتصال بين الجامعات والمراكز العلمية والتربوية والثقافية داخل الجماهرية والمنظمات الثلاث.

ـ تقترح وتنفذ البرامج والأنشطة وتقدم المقترحات التي تؤدي إلى الإستفادة القصوى من هذه المنظمات.

ـ تقترح اللجنة أعضاء الوفود والخبراء الذين يشاركون في المؤتمرات الدولية والعلمية وورش العمل وتزودهم بالرأي الذي يؤدي إلى إنجاح مهامهم.

ـ تعمل اللجنة الوطنية من خلال الأمانة العامة ولجان متخصصة استشارية والجمعية العمومية التي تعتبر بمثابة مجلس إدارة.

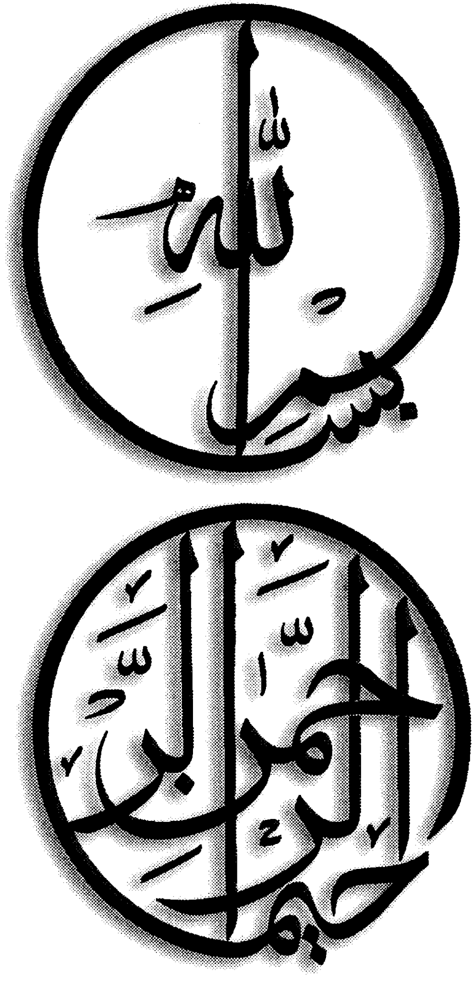
مسيرة
التعليم العالي في ليبيا
إنجازات وطموحات

تأليف

د. علي الهادي الحوات
كلية الآداب جامعة الفاتح - طرابلس

د. محمد عبد العالي العوامي
كلية العلوم جامعة قاريونس - بنغازي

د. بشير أحمد سعيد
كلية الآداب جامعة الفاتح - طرابلس


بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس

الفصل الرابع
البنية التعليمية الجديدة
والتعليم العالي وتطوره الكمي والنوعي

الفصل الخامس
البحث العلمي وعلاقته بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا
المواءمة بين سياسات البحث العلمي والسياسات
الاجتماعية والاقتصادية

الفصل السادس

برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية

الفصل السابع

إنتاج المعرفة وآفاق التعليم العالي في ليبيا

الفصل الثامن

التعليم العالي وعلاقته بالتنمية وسوق العمل في ليبيا

الفصل التاسع
التعليم العالي في ليبيا
وظائف أخرى لمجتمع القرن الحادي والعشرين (الرؤية والعمل)

الإهداء

إلى الرواد والمؤسسين للقلاع العلمية على الأرض العربية الليبية الذين تختزن ذاكرة شعبنا العظيم آمالهم، وبصماتهم الجليلة، والذين يرجع لهم الفضل في رقي وتقدم ونهوض بلادنا إلى أعلى مراتب العلم والمعرفة والتطور.

إلى أولئك الذين قهروا التخلف ، وقاوموا الجهل والمرض والأمية قبل قيام ثورة الفاتح العظيم ، والتحموا بها بعد قيامها نهدي هذا العمل المتواضع بمناسبة مرور خمسين عاماً على التعليم العالي في بلادنا (الجماهيرية العظمى)

المؤلفون،،

تصدير

إيماناً بأهمية التعليم العالي في بناء المجتمعات الحديثة، واحتفالاً بمرور خمسين عاماً على مسيرته في الجامعات الليبية التي بدأت بكلية واحدة لتصبح مئات الكليات وعشرات الجامعات، تحولت أعداد الدارسين من بضعة عشرات عند تأسيسها في الخمسينيات إلى مئات الآلاف في مطلع القرن الحادي والعشرين.

ونظراً لتزايد أعداد الجامعات والدارسين فيها على هذا النحو، ومع دخول مراحل متقدمة من التعليم العالي كماً وكيفاً، ومع التوسع في الدراسات العليا المحلية والخارجية ،كان لابد أن نقف عند حصيلة تلك الجهود التي كانت وراء كل ذلك التوسع بالإحصاء والتحليل والتقويم.

ولقد رأت نقابة أعضاء هيئة التدريس الجامعي بالتعاون مع اللجنة والوطنية للتربية والثقافة والعلوم في الجماهيرية العظمى تكليف مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بتدوين هذا الكتاب الذي يعتمد في مصادره على وثائق أصيلة تؤرخ لمسيرة التعليم العالي في ليبيا، منذ نشوئه حتى الآن، وذلك هو الجهد الذي يقدمه الكتاب من خلال فصوله ومباحثه التي حرص الأساتذة الأجلاء على العناية بتزويدها بالمعلومات التي تمكنوا من الحصول عليها من خلال الوثائق والمصادر المتاحة.

ولقد كان لثورة الفاتح العظيم الفضل في تطوير التعليم العالي في ليبيا، وأولت العناية لإعداد كوادره ومنشآته، وفي الكتاب وقفة متأنية أمام جهودها

الجبارة في هذا السبيل، فقد شهدت البلاد بعد الثورة طفرة في التعليم العالي انعكست على إعداد الإنسان، والمكان، والمنهج، حتى أصبحت الجماهيرية العظمى تحتل المرتبة الأولى من بين دول المنطقة، من حيث عدد المنخرطين في سلك التعليم العالي مقارنة بعدد السكان.

إن نقابة هيئة التدريس الجامعي واللجنة الوطنية لتتوجهان بالشكر الجزيل إلى الأساتذة المؤلفين على جهودهم المقدرة في جمع المادة وتحليلها، كما تتوجهان بالشكر والتقدير للأستاذين اللذين قاما بالمراجعة اللغوية والأسلوبية. وتأملان أن تتحقق الفائدة المرجوة من نشر هذا الكتاب على مستوى التفكير والتطبيق لتحسين أداء المؤسسات الجامعية، والرفع من مستوى التعليم الجامعي في بلادنا.

وأخيراً نترك للقارئ تتبع رحلة التعليم العالي في ليبيا من خلال فصول هذا الكتاب، متمنين للجماهيرية مزيدًا من التقدم في الميادين الحضارية، وحظاً أوفر من العطاء لرجال حقل التعليم وكوادره المخلصة.

نقابة هيئة التدريس الجامعي.

مقدمة

التعليم العالي في أيٍّ بلد من بلدان العالم دليلٌ على مستوى النهضة العلمية والاجتماعية والثقافية التي بلغها ذلك البلد، وهو عنوان للرقي الحضاري الذي يطمح له مجتمعه، وتسعى إليه القوى الحية فيه، وذلك لأنه يمثل نهاية السُّلم التعليمي العام، وينبئ عن قدرات البلد في تأهيل مواردها البشرية في شتى التخصصات على مستوى رفيع، ويسمح بإمداد المجتمع بالعناصر المؤهلة لتحوله إلى الأفضل ولسدِّ حاجاته الضرورية، ومعالجة مشكلاته المستعصية، وتمكينه من تخريج أبنائه الذين يلمون بظروفه، ويتحمسون لخدمته.

وتمثل مؤسسات التعليم العالي جهات استشارية، ومختبرات تجريبية، وأوراش تدريبية وتطبيقية، يفترض أن تعود إليها مؤسسات البلد وإداراته لاستشارتها في الأمور العلمية والثقافية والفنية، وتذليل ما يواجهها من صعوبات ، وحل ما تواجهه من مشكلات ذات طابع فكري أو تطبيقي، فضلا عن كونها صلة وصل بين مؤسسات البلد والمنظمات والمؤسسات والمصادر العلمية والثقافية على مستوى العالم ، لما ينبغي أن يتصف به أساتذتها من مواكبة علمية وثقافية للحركة الفكرية العالمية ، ومعرفة بما يستجد فيها من آفاق جديدة لمعالجة مشاكل الإنسانية بآخر ما أنتجه العقل البشري في شتى مجالات المعرفة.

وقد ارتبط التعليم العالي كذلك بحركة التأليف والنشر، وبمراكز البحث العلمي، وبالدراسات المنهجية والثقافية العامة، وهو ما يسمح بتطوير الحياة الثقافية والعلمية في البلد عن طريق المشاركة في قنوات إنتاج المعرفة ونشرها، وفي تحريك الوعي الاجتماعي بخطوات واثقة نحو التنمية الشاملة ، وعلى رأسها التنمية العلمية والثقافية والتربوية .

لذلك كان التعليم العالي موضع اهتمام الأمم المتحضرة، تشجعه وتتولاه بالعناية المادية والمعنوية، وتشترط منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) نسبة محددة من الدخل القومي للبحث العلمي يعود جزء منها لإنتاج المعرفة الذي يتولاه باحثون لهم علاقة ما بالتعليم العالي، كما أن المؤسسات الخاصة في العالم المعاصر باتت تنافس الدولة في رعاية التعليم العالي والبحث العلمي ، لما تدركه من أهمية القطاعين في تطوير المجتمع وسد حاجاته العلمية والتقنية، فضلا عن إسهامه المباشر في رفع مستوى التنمية ، وتحقيق الاستثمار البشري الذي يعود على البلد بالوفر والفوائد المتنوعة.

ويتناول هذا الكتاب قضايا التعليم العالي في ليبيا، من خلال إنجازاته وتطلعاته المستقبلية، فهو يجمع بين ما تحقق وما ينبغي أن يتحقق في نظرة مستقبلية واعدة، وهو ما يعني أن هذا النوع من التعليم وما يشهده من نهضة ظاهرة للعيان لم يكن جديداً في التاريخ الثقافي الليبي، وإن اختلفت مظاهره و مستوياته عبر الزمن.

وقد تطور التعليم العالي في العصر الحديث، وعرفت مؤسساته الجامعية طفرة نوعية وكمية بفعل ثورة الفاتح من سبتمبر التي طورت هذا الصرح المعرفي، فأصبح يؤدي وظيفة حيوية للبلد، هي وظيفة إنتاج المعرفة ونقدها،

وخدمة المجتمع وقضاياه المتعددة من خلالها، ومساعدته على التحول إلى حضارة القرن الحادي والعشرين ، حضارة العلم والتقنية، وحضارة الحوار والتواصل بين شعوب العالم وثقافاتها.

ويسعى الكتاب في جانبه الوصفي إلى التعريف بالتعليم العالي في ليبيا ، ورصد مسيرته الطويلة في هذا البلد ، وتصوُّر أوضاع المستقبل في رؤية تحددها احتياجات المجتمع ومتطلباته المادية والمعنوية في الحاضر والمستقبل، كما تعكسها التوقعات والدراسات المستقبلية ، وتعرضها دوائر التعليم والتربية والبحث العلمي في العالم المعاصر.

إن الدوافع التي تقف وراء هذا العمل متعددة، منها تقييم المسيرة التعليمية على هذا المستوى، والتعريف بالتعليم العالي وتحليل مكوناته، ومعرفة مدى تفاعلها مع محيطها الخارجي، وبناء قاعدة معلومات في هذا الحقل التعليمي، ذات فائدة في ميدان التخطيط التربوي والاجتماعي والإداري، وكذلك في مجال البحث العلمي والدراسات الثقافية والاجتماعية.

وبذلك فإن هذا الكتاب ينضم إلى جهود أخرى فردية ومؤسساتية، عملت على بناء صرح النظام التعليمي المعاصر في ليبيا، وساعدت في وصفه وتقييمه ،وهو ينطلق من فرضية أساسية ، هي أن المعرفة أساس التنمية المعاصرة،وأن التعليم العالي هو أحد وسائل إنتاج تلك المعرفة ، وعليه فهذا العمل يكتشف العناصر والجزئيات المساعدة على إنتاج المعرفة وتلك المعوقة لإنتاجها، ومن هنا تتبين فائدته للمخطط التربوي وهو يحاول إصلاح النظام التعليمي وتطويره، وذلك ليحقق الهدف المنشود من ورائه، وهو إنتاج المعرفة التي هي أساس التنمية المستدامة بجميع جوانبها ، كما تتبين فاعليته للإداري الذي يريد أن يبني قراراته على استراتيجية واضحة ذات أسس علمية

وكان من دواعي المقارنة في هذه الدراسة الوصفية التقييمية أن تتعرض إلى تاريخ التعليم العالي في ليبيا بين الماضي والحاضر، وذلك للاستفادة من مؤشرات الحاضر في وضع تصور لتوجُّهات المستقبل، ولإعداد استراتيجية أدق تخدم طموحاتنا في بيئة ذات تاريخ حضاري منفتح على ثقافات العالم ومستوعب لتنوعها ، فقد استقبلت هذه البيئة ضروباً من بناة الحضارة الفنيقية والإغريقية والجرمانية والرومانية والعربية ، وتركوا فيها بصمات حضاراتهم بمختلف جوانبها ، وهو الأمر الذي جعل التعليم العالي في بلادنا أكثر انفتاحا على الآخر واستيعابا لحضاراته.

ولتناول الجوانب التاريخية والفلسفية والتربوية في التعليم العالي في ليبيا ، ولفهم علاقاته الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية انقسم هذا الكتاب إلى تسعة فصول هي :

1 ـ نشأة التعليم العالي وتطوره في ليبيا

2 ـ فلسفة التعليم العالي وأهدافه في ليبيا

3 ـ البنية التعليمية الجديدة وتطور التعليم العالي وخلفياته النظرية والفلسفية والاجتماعية.

4 ـ إنجازات التعليم العالي الليبي وطموحاته من حيث الكم والنوع.

5 ـ البحث العلمي وعلاقاته بالواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الليبي.

6 ـ برنامج الدراسة العليا في الجامعات الليبية .

7 ـ إنتاج المعرفة وآفاق العمل المستقبلي في التعليم العالي الليبي.

8 ـ التعليم العالي وعلاقته بالتنمية وسوق العمل .

9 ـ التعليم العالي في ليبيا : وظائف أخرى لمجتمع القرن الحادي والعشرين (الرؤية والعمل)

ولقد استغرق العمل في هذا الكتاب وقتاً طويلا، حيث تم الرجوع إلى الكثير من الدراسات والبحوث والتقارير والوثائق التربوية والعلمية المتوفرة في مختلف دوائر التعليم والتخطيط والإدارة ومراكز اتخاذ القرار في المؤسسات الليبية وفي الخارج ، وتم جمع المعلومات والبيانات من عدد من المختصين مما جعله يمثل رؤية تحليلية شاملة مبنية على وجهات نظر علمية ذات علاقة متينة بواقع التعليم العالي الليبي وتطوره وطموحاته المستقبلية .

وفي الوقت الذي نشكر فيه كل من أسهم بتوفير معلومة أو ساعد في توفير خدمة لهذا الكتاب يحدونا الأمل في أن يثيرالكتاب المزيد من التطوير والتحديث من خلال البحث والدراسة في ميدان التعليم العالي الليبي ، بهدف نمو المعرفة وتراكمها في هذا المجال، وتكثيف المزيد من الحوار والتواصل العلمي في هذا الخصوص .

وختاماً فإننا نضع هذا الكتاب بين يدي القارئ سائلين الله العلي القدير الهداية والتوفيق لكل من يعمل لخير هذا الوطن وتقدم أبنائه ومواكبتهم للحركة العلمية العالمية ، وذلك حتى يسهموا بفاعلية في بناء الحضارة الإنسانية ونموها وتقدمها، وبما يحقق قوله تعالى (اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم)

والله ولي التوفيق

المؤلفون

طرابلس في 2004 /11/14

الفصل الأول

نشأة التعليم العالي وتطوره في ليبيا

الفصل الأول

نشأة التعليم العالي وتطوره في ليبيا

- تاريخ التعليم العالي في ليبيا
- بعض أساتذة وعلماء التعليم العالي في تاريخ ليبيا

ـ خلاصة وملاحظات ختامية

ـ أهم مراجع الفصل الأول

نشأة التعليم العالي وتطوره

خلافاً للآراء والنظريات التاريخية التي تقول بأن ليبيا صحراء جرداء لا يوجد في تاريخها علم ولا يوجد بها مراكز للثقافة والمعرفة فإن هذا الفصل سيحاول أن يثبت أن ليبيا طوال تاريخها القديم والحديث هي من أهم مراكز العلم والثقافة سواء في منطقة البحر الأبيض المتوسط في القديم أيام الحضارة التاريخية القديمة أو بعد الفتح العربي الإسلامي ودخول ليبيا ضمن الحضارات العربية الإسلامية التي تميّزت بنظامها التعليمي والثقافي والتربوي الخاص، كما أن وصف ليبيا بأنها فقيرة في مراكز العلم والثقافة قديماً إنما يرجع لقلة الدراسات والأبحاث في مجال تاريخ العلوم والآداب والثقافة في هذه المنطقة، كما يرجع أيضاً إلى اتجاه معظم المؤرخين إلى البحث في الأحداث التاريخية والسياسية والحربية والعمرانية في تاريخ ليبيا دون الاهتمام مباشرة بتاريخ العلوم والآداب، ومن هنا سيحاول هذا الفصل إلقاء نظرة تاريخية شاملة على تطور التعليم العالي في ليبيا مركّزاً على أهم المؤسسات التعليمية التي أدت وظيفة ما نسميه اليوم بالجامعات أو الكليات الجامعية أو المعاهد التعليمية العليا.

تاريخ التعليم العالي في ليبيا

يقول الدكتور عبد الله الشريف والأستاذ محمد إمحمَّد الطوير في كتابهما دراسات في تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات الليبية[1] : كانت ليبيا في العصور القديمة مركزاً

(1) د. عبد الله الشريف ومحمد إمحمَّد الطوير، (1987)، دراسات في تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات الليبيـة، الطبعة الأولى، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ص ص (15 ـ 16).

لكثير من الحضارات ، وأهمها الحضارة اليونانية التي قامت في الجزء الشرقي والحضارة الرومانية في الجزء الغربي ، ووجود المدن الأثرية مثل لبدة وصبراته وشحات خير دليل على هذا الكلام، وفي الوقت نفسه كانت لليبيا صلات وثيقة بحضارة مصر القديمة، ويضيف الدكتور الشريف والأستاذ الطوير بأن ليبيا في مقدمة الأقطار التي اعتنت بالكتب والمكتبات، فقد كان كليماخوس (305ـ240 ق م) في بداية حياته أميناً لإحدى المكتبات الموجودة في شحات، ثم انتقل مصنفاً لمكتبة الإسكندرية الشهيرة. والمعروف عن كليماخوس أنه شاعر ممتاز وأنه استطاع أن يضع فهرساً للمكتبة يقع في (120) مجلداً لعله الفهرس الأول من نوعه في تاريخ وضع الفهارس ، ويشتمل على السيرة الذاتية لأشهر المؤلفين، وقد أورد هذه السيرة بشكل موجز بحيث أضيفت معلومات لفائدة المستفيدين من الفهرس ، وقام بتصنيف الكتب التي اشتمل عليها الفهرس إلى ثمانية أقسام وهي: المسرحية ، والشعر الحماسي والغنائي ـ التشريع ـ الفلسفة ـ التاريخ ـ الخطب ـ علم الخطابة ـ موضوعات مختلفة، ونجد كذلك اراندنسيس (275ـ194 ق م). أيضاً في قورينا (شحات) وكان تلميذاً لكليماخوس ، وقد أصبح رئيساً لمكتبة الإسكندرية بعد أن انتقل إليها أسوة بأستاذه كليماخوس وكانت لأراندنسيس جهود علمية في مجالات الجغرافية والرياضيات والفلك وعلم التاريخ.

ثم تحولت ليبيا من نطاق الثقافة الإغريقية والرومانية ودخلت الحضارة العربية الإسلامية في القرن السادس الميلادي، وترتب عن ذلك ظهور نظام متكامل للتعليم والتربية يتكون من الكتاتيب تعادل ما نسميه اليوم مرحلة التعليم الابتدائي والتعليم في المساجد الذي يعادل ما نطلق عليه اليوم التعليم الإعدادي والثانوي ، والتعليم في الجوامع الكبرى والزوايا والربط وهذا يعادل ما يعرف اليوم بالتعليم الجامعي أو العالي.

ولهذا النظام من التعليم والتربية في تاريخ ليبيا فلسفته وأهدافه ومؤسساته وأدواته ووسائله وأساليب تمويله ومتابعته، وحيث إننا بصدد دراسة وتحليل التعليم العالي في ليبيا فلن نهتم ببقية المراحل الأخرى وسيكون تركيزنا على التعليم العالي فقط، كما يجب ملاحظة أننا حددنا الجوامع الكبرى والزوايا والربط باعتبارها مؤسسات للتعليم الجامعي

والعالي آخذين في الاعتبار أن التعليم العالي لا يحدد ويُعرف بالمباني والمرافق التعليمية المقامة في مكان واحد وهو ما نطلق عليه اليوم "المدينة الجامعية" أو " الحي الجامعي" وإنما حددنا وعرفنا التعليم العالي في هذا السياق التاريخي بالجهد الفكري والعقلي الذي يبذله شخص أو مجموعة أشخاص بغض النظر عن المكان من أجل البحث والوصول إلى فهم ظاهرة من ظواهر المحيط المادي أو الاجتماعي أو الثقافي الذي يحيط بالإنسان. وسواء بذل هذا المجهود الفكري والعقلي في مكان واحد أو في أمكنة متباعدة متفرقة أو حتى بذل في الفضاء والصحراء فالعبرة حسب هذا التعريف بنوعية المجهود الفكري والعقلي وليست بالمبنى أو المرفق الذي يتم فيه بذل هذا المجهود والنشاط العلمي. وحتى اليوم هناك جامعات كبرى عملاقة في العالم لا توجد كل كلياتها ومرافقها التعليمية في مكان واحد بل هي موزعة بين عدة مبان بعضها بعيد عن بعض، بل قد يقع بعضها في مدينة والبعض الآخر في مدينة أخرى نائية.

وبهذا المعنى ليس من الضروري أن يكون التعليم العالي والجامعي في مجموعة واحدة من المباني أو في حيز مكاني واحد، وإنما فيما نعتقد أن الشرط الأساسي لما يمكن تسميته بتعليم عال أو جامعي هو نوعية النشاط العقلي أو الفكري وأساليبه ومناهجه والموضوعات التي يبحثها والغايات التي يسعى إليها.

وإذا ما سلّمنا بهذا المعيار فإن النشاط العقلي والفكري الذي كان سائداً في ليبيا في المساجد الكبرى والزوايا هو نشاط يمكن أن نطلق عليه بكل جدارة أنه تعليم عالٍ أو تعليم جامعي، لأنه يفي بكل شروط وأركان التعليم العالي والجامعي وهي التدريس والبحث العلمي الموجّه لأغراض الدنيا والدين، وربما يعترض البعض على أن مثل هذا التعليم العالي هو ديني محض مقيّد ومشروط بالبحث في قضايا دينية، فالرد على ذلك أن التفكير العلمي دائماً يبدأ في سياق الدين وبحث القضايا الدينية، ولا تناقض في ذلك ، فالإسلام لا يتعارض مع العلم بل إنه يدعو إلى العلم وإلى استخدام العقل والبحث في المجهول، ومما يعزز وجهة النظر هذه أن الجامعات الغربية المتقدمة اليوم كانت بدايتها في الكنائس وحتى عندما استقلت عن الكنائس وظهرت جامعات مستقلة في القرن الثاني عشر إنما

كانت تبحث في قضايا المسيحية واللاهوت المسيحي والتوفيق بين التراث اليوناني - الروماني القديم والمسيحية إضافة إلى الاتصال الفكري بين هذه المراكز العلمية الغربية والثقافة العربية الإسلامية عن طريق معابر الإشعاع الثقافي الخمسة وهي: الإسكندرية والأندلس وصقلية وجنوب إيطاليا وبلاد الشام. ومرة أخرى فإن الادعاء بأن التعليم العالي العربي بعامة كان دينياً لا ينقص من حقيقته ووجوده وأثره فالتعليم العالي الأوروبي نشأ بعد التعليم العالي العربي الإسلامي بعدة قرون كما ظهر بنفس الأسلوب والطريقة وفي هذا الشأن يقول جون لامونت: "إن جامعة باريس هي ثمرة الامتزاج بين مدارس ثلاث هي مدرسة كاتدرائية نوتردوم ومدرسة دير القديسة جنيفييف Genevievé Sainte ومدرسة كنيسة القديس فيكتور، ومهما يكن من شيء فالمعروف أن هذه الجامعة قد ولدت داخل نطاق أسقفية باريس ومدرستها، ولهذا اتخذت من البداية طابعاً دينياً لاهوتياً فلسفياً واضحاً، شأنها شأن بقية الجامعات التي وجدت في شمال أوروبا، ويرى الكاتب ديروزيل أن القرن الثاني عشر كان يعتبر قرن المدارس الأسقفية وأنه مع بدايات القرن الثالث عشر وحتى يحول البابوات دون قيام هرطقات جديدة تهز الجهاز الكنيسي البابوي، فقد عملوا جاهدين على حصر مصادر الثقافة والفكر وتنظيمها وتنسيقها بحيث تصبح كلها خاضعة لأحكامهم وتشريعاتهم، وقد قامت بمساعدتهم في هذا السبيل جماعات الإخوان الرهبان التي كان أفرادها يعيشون على التسول والإحسان. وهذا يعني أن ديروزيل يرى أن الأصول الأولى لجامعات العصور الوسطى وعلى رأسها جامعة باريس، ترجع أساساً إلى خشية البابوية من ظهور هرطقات جديدة تهدد كيانها وتقوض بنيانها، أي أنها قامت بتشجيع البابوية وتأييدها حتى تكون سنداً لهم"(2).

وعلى أية حال نعود مرة أخرى لإلقاء نظرة تاريخية شاملة على كل مراحل التعليم والتربية في تاريخ ليبيا منذ الفتح العربي الإسلامي مركزين كما سبقت الإشارة على التعليم العالي والجامعي باعتباره محور اهتمام هذا الفصل. وكما قلنا يتكون نظام التعليم والتربية

(2) د. جوزيف نسيم يوسف، (1971)، نشأة الجامعات في العصور الوسطى، الكتب التاريخية (7)، الإسكندرية، منشأة المصارف، ص(132).

في ليبيا العربية الإسلامية من الكتاتيب والمساجد والجوامع الكبرى والزوايا والربط، وفيما يلي نلقي نظرة على هذه المستويات التعليمية المختلفة:

أ. الكتاتيب: وهي عبارة عن مدارس ابتدائية لتعليم الصبية القرآن الكريم ومبادئ الدين والأخلاق، وعادة ما يقع الكتّاب خارج المسجد لا في داخله خوفاً من عبث الصبية بحرمة المسجد وهؤلاء الصبية عادة ما تكون أعمارهم ما بين الخامسة والسادسة عند الالتحاق بالكتّاب وتقام الكتاتيب في القرى والمدن والبادية على حد سواء، وهي بسيطة لا تحتاج إلى أثاث أو وسائل إيضاح فكل ما تحتاجه لا يزيد على حصير يطرح على الأرض في الحجرة ويجلس فوقه المعلم ويتحلق حوله الصبية الصغار الذين يكتبون سوراً من القرآن الكريم على ألواح من الخشب يرددون ما يكتبونه فيها حتى يحفظوها عن ظهر قلب ويبدأ اليوم الدراسي عادة منذ الصباح الباكر ويستمر إلى الظهيرة حيث يغادر الصبية للراحة وتناول الغذاء يعودون بعدها لمواصلة الدراسة حتى آذان العصر وبه ينتهي اليوم الدراسي(3).

ب. المساجد: وهي الحلقة الثانية في نظام التعليم والتربية الإسلامي أو ما يعادل التعليم الإعدادي والثانوي، وهي أعلى من الكتّاب في مستوى طلابها وأساتذتها، وكان الناس يرسلون أطفالهم إلى هذه المساجد لقراءة القرآن الكريم على أيدي الفقهاء وكان طلاب العلم في المساجد يجلسون على الأرض في شبه حلقات في هذه المساجد يتوسطهم الفقيه لتعليمهم مختلف العلوم الإسلامية وعندما نتتبع تاريخ التعليم والتربية في المساجد يصعب في الواقع أن نجد حدًا فصلاً بين المساجد التي تقوم بدور ما نسميه اليوم بالتعليم الأساسي، وتلك المساجد التي تقوم بدور ما نسميه بالتعليم الثانوي. وربما هذا ما جعل الدكتور عبد الله الشريف والأستاذ محمد

---

(3) د. نجاح القابسي، (1981)، المعاهد والمؤسسات التعليمية في المغرب العربي، مجلة كلية التربية، العدد الرابع عشر 1980 / 1981م، ص ص (12 ـ 13، مجلة دورية علمية ثقافية اجتماعية أدبية تصدر عن جامعة الفاتح بطرابلس ـ ليبيا.

الطوير في كتابهما: "دراسات في تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات الليبية"(4) يقسمان المساجد بصفتها مؤسسات تعليمية إلى ثلاثة أنواع:

1. المسجد الخاص الذي يبنيه صاحبه ليصلي فيه ويتعبد ويعلم الناس تعليماً عاماً أو اختصاصياً احتساباً لوجه الله تعالى.

2. المسجد المتوسط الذي يتعلم فيه التلميذ المرحلة التحصيلية.

3. المسجد الجامع في المدن والحواضر واشتهر كثير منها حتى صار في مصاف الجامعات مثل جامع أحمد باشا بطرابلس ليبيا وجامع القرويين بفاس بالمغرب الأقصى وجامع الزيتونة بتونس وجامع الأزهر بمصر.

وكثيراً ما تحولت المساجد التي تضم أو تحتوي على كتاتيب إلى مراكز علمية راقية تدرس جميع فروع العلوم مثل الفلك والرياضيات والآداب والتجويد والإرشاد الخلقي.

ج. الجوامع والزوايا والربط: يظهر جلياً أن التعليم العالي والجامعي كان يعتمد في ليبيا على ثلاث مؤسسات متداخلة في وظائفها ووسائلها وهي الجوامع والزوايا والربط، ويبدو أن النوع الأول وهو الجامع أو المسجد ساد في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي ولكن النوعين الأخيرين الزوايا والربط سادا وشاعا في الصحارى وعلى الشواطئ البحرية في بلدان المغرب العربي وأفريقيا الإسلامية بشكل خاص لأسباب قد ترجع إلى طبيعة الفتوحات الإسلامية في شمال أفريقيا التي تحتاج دائماً إلى أماكن للدفاع والراحة والعبادة وتخزين المؤن ومن بعد ذلك أغراض التعليم، وفي مرحلة متأخرة من تاريخ العرب المسلمين نلاحظ أن الخلافات الدينية والسياسية في المشرق العربي أدت إلى لجوء الكثير من قادة وزعماء هذه الخلافات إلى المغرب العربي وأفريقيا عامة لنشر دعواتهم الدينية والسياسية، إضافة إلى أن الخلافات الدينية والسياسية في منطقة المغرب العربي نفسها قد أسهمت في فترة متأخرة من التاريخ

(4) مصدر سبق ذكره، د. عبد الله الشريف وآخرون، 1987م،ص (30).

العربي الإسلامي في ازدياد هذه الزوايا والربط وابتعدت عن وظيفتها الأصلية وهي الجهاد والتعليم إلى وظيفة أخرى وهي الدعوة إلى عقيدة معيّنة ومحاولة تأسيس دولة أو مجتمع مدني على منوال هذه العقيدة، وذلك كما هو الحال في دولة الموحدين والمرابطين في المغرب العربي، وعندما أصبحت منطقة الشمال الأفريقي الإسلامي عرضة للحملات الأوروبية المسيحية خاصة بعد ضعف العرب والإسلام في الأندلس ، وكثرة الصراعات والفتن بين دويلات المغرب العربي والأندلس ، حيث أدت هذه الربط والزوايا دوراً مهماً في الدفاع عن الإسلام وحماية الأراضي العربية من هجمات وحملات الأوروبيين المسيحيين.

وعلى أية حال نستعرض فيما يلي وظيفة التعليم العالي التي قامت بها الجوامع والزوايا والربط والتي تعادل أو تشبه ما نطلق عليه اليوم الجامعات أو الكليات الجامعية أو المعاهد العليا ومراكز البحث العلمي.

1. **الجوامع:** أقيمت في جميع مدن وقرى ليبيا وفي مقدمتها طرابلس وبنغازي وسبها ومصراتة وزليطن واجدابيا ودرنة وغيرها المساجد بوصفها مراكز علمية ومراكز لإقامة الشعائر الدينية ولتعليم الناس أيضاً. وكان أول ما أنشئ في طرابلس جامع الناقة وهو جامع الفتح، وتذكر بعض المصادر أن الذي أسسه هو عمرو بن العاص وهو يشبه جامع عمرو بن العاص بمدينة الفسطاط الإسلامية بمصر. وبنى الأغالبة في طرابلس في القرن الثالث الهجري الجامع الكبير وموقعه في المكان الموجود فيه جامع أحمد باشا الآن بسوق المشير، ثم بنى الفاطميون جامع طرابلس الأعظم في العام المكمل للمائة الثالثة الهجرية على يد خليل بن إسحاق، ويقال إن الأسبان هدموا هذا المسجد في عام 1510م عندما احتلوا طرابلس. وقد كانت تعقد في هذا الجامع أشهر الحلقات العلمية وقد اتسع التعليم فيه في عهد الصنهاجيين وتعددت فنونه فشملت العلوم الإسلامية والعربية والطبية والرياضية، وصار هذا الجامع بمثابة جامعة ليبية قائمة بذاتها تخرج العلماء ويقصد إليها الطلاب من كل مكان وينال أساتذتها الشهرة العلمية الواسعة في مختلف فروع المعرفة، ولقد كان لبعض هؤلاء العلماء آثار علمية كبيرة، ومن

بينهم الفقيه عبد الحميد بن أبي الدنيا 606) ـ 684هـ) الموافق (1227 ـ 1305م) وقد كان لهذا العالم منزلة كبيرة في الدولة الحفصية حتى إن هذه الدولة لما أرادت نقل حلقات التعليم من جامع القيروان إلى جامع الزيتونة في تونس في القرن السابع الهجري لم تعوّل في ذلك على عالم من العلماء غير عبد الحميد بن أبي الدنيا، وقد أنشأ مدرسة تحت اسم "المدرسة المنتصرية" في باب البحر بمدينة طرابلس(5).

وقد أنجبت مثل هذه المساجد علماء أجلاء، كما كان يقوم بالتعليم فيها فقهاء وعلماء أعلام وينوه التيجاني في رحلته بشيخ علماء طرابلس الإمام الحافظ أبي فاس عبد العزيز بن عبد العظيم ويقول عنه: "ناهيك من رجل قد نال من المعارف ما اشتهى وحاز فيما حاز من العلوم الأصولية والفرعية الغاية والمنتهى، حضرت درسه بمسجد مجاور لداره فرأيت رجلاً متضلعاً من العلم ذاكراً بالمذهب ذكراً لا يجاريه فيه أحد وكان مولده بطرابلس عام 639هـ(6).

وفي أيام العثمانيين أمر أحمد باشا القره ماناللي في عام 1831م ببناء مدرسة وجامع في مكان قريب من السرايا في مواجهة قصر الباشا وبفضل متابعة الوالي أحمد باشا تمكن المهندسون والعمّال من الانتهاء الكلي من العمل بالمدرسة والجامع في مدة قاربت الخمس سنوات أي ما بين عام (1831م ـ 1838م) حينما ظهر الجامع في منظر جميل بديع(7).

وقد قدم أحمد النائب الذي كان من أعيان مدينة طرابلس وصفاً موجزاً لعمليات بناء المدرسة والجامع بقوله: "وأسس الجامع المعروف به باسم جامع أحمد باشا الكائن بقرب (باب المنشية) موضع المسجد الذي بناه حضرة سيدنا عمرو بن العاص رضي الله عنه حين

---

(5) د. رأفت غنيمي الشيخ، (1972)، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، الطبعة الأولى (بنغازي: دار التنمية للنشر والتوزيع)، ص(63).

(6) نفس المصدر السابق، 1972م، ص(89) نقلاً عن التيجاني، رحلة التيجاني، ص(122).

(7) مصدر سبق ذكره، د. عبد الله الشريف والأستاذ. محمد إمحمّد الطوير، ص ص(95 ـ 96).

(تم نفيه منها إلى استانبول في عهد الوالي أحمد راسم باشا في نهاية القرن التاسع عشر.

الفتح، وبنى (المدرسة) التي باتصاله وأوقف عليها أوقافاً كثيرة!!(8).

وأما من حيث وظائف التعليم والتربية في جامع أحمد باشا ومثله من الجوامع فقد كانت حلقات التعليم تتم بداخل الجامع حيث كانت تلقى الدروس المختلفة والتخصصية من فقه ونحو في أكثر من حلقة دراسية، وكان يجتمع فيها الطلبة مع مشائخهم عقب صلاة الصبح وحتى قرب صلاة الظهر وقد تستأنف الدروس بعد العصر.

وبالنسبة لجامع أحمد باشا الذي اتخذناه مثالاً لهذا المستوى من التعليم العالي فمن المؤكد أن الذي شجعه على إنشائه والاهتمام به هو ما كان يوجد في عصره من كثرة العلماء الذين عادوا لوطنهم خاصة بعد فترة من الفوضى والاضطراب سادت أنحاء ليبيا من قبل تولي أحمد باشا الحكم في ليبيا.

ويبدو أن كثرة العلماء في مدينة طرابلس والمناخ العلمي الراقي هو الذي دفع الوالي أحمد باشا إلى توفير المصادر والمراجع للطلبة والمدرسين على حد سواء،وذلك بشراء المخطوطات التي كانت متداولة في ذلك الوقت والمتنوعة في في شتى الموضوعات كالطب والعقائد والسير والآداب والنحو والصرف والتفسير وغير ذلك ، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن مثل هذا الجامع وهذه المدرسة الملحقة به تُعدُّ في مستوى التعليم الجامعي أو الكليات الجامعية حسب تعريفنا ومفهومنا للجامعة وما يدرس فيها الآن(9).

2. **الزوايا:** يمكن النظر إلى الزاوية على أنها مدرسة دينية عليا بالإضافة إلى أنها مأوى للغرباء والفقراء والمسافرين ويقسّم الدكتور عبد الله الشريف والأستاذ محمد الطوير في كتابهما دراسات في تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات الليبية(10) الزاوية في ليبيا وبقية بلدان المغرب العربي إلى ثلاث فئات:

1. الزاوية البسيطة وتتألف من مجموعة من الأبنية المتلاصقة وفيها يبيت الطلبة، وهي غرف حول صحن كبير ومنها غرف للتدريس والمكتبة ثم المرافق اللازمة، وتكون الأراضي التي حولها حبساً عليها في غالب الأحيان لكي يتعيش عليها منتسبوها.

---

(8) نفس المصدر السابق، ص(97).

(9) نفس المصدر السابق، د. رأفت غنيمي الشيخ، 1972، ص(101).

(10) مصدر سبق ذكره، د. عبد الله الشريف والأستاذ. محمد الطوير، 1987، ص(29).

2. الزوايا التي تقوم حول ضريح لأحد المرابطين أو الأشراف.

3. الزوايا التي كان يدفن فيها ولي كان يعيش فيها وسط تلاميذه يبث تعاليمه وطريقته الصوفية، وعرف هذا النوع من الزوايا باسم الزوايا الصوفية.

وفي ليبيا كانت الزوايا بمثابة مراكز ثقافية تقع في الغالب على طرق التجارة التي تربط وسط أفريقيا وشرقها بشمالها، كما كانت تربط غرب القارة بشرقها وتنتقل بواسطة هذه الطرق السلع في قوافل دائمة الحركة. وفي هذه الزوايا يلتقي رجال القوافل القادمون من الجنوب والعائدون من الشمال يجلسون إلى مشايخ الزوايا، ويتبادلون معهم الأحاديث المختلفة عن البلاد التي جاؤوا منها أو مروا بها، وبذلك تظل هذه الزوايا على صلة بالعالم الخارجي. كما قامت الزوايا بدورها التعليمي في ليبيا وبقية بلدان المغرب العربي في عهد الموحدين والحفصيين وغيرهم ، وبذلك انضمت الزاوية إلى الكتّاب والجامع لتصبح أهم المؤسسات التعليمية الثقافية في ليبيا قبل القرن السادس عشروبعده، حينما ازدهرت هذه المؤسسات بفضل الأوقاف الكثيرة التي كان يوقفها القادرون من أبناء الشعب الليبي(11).

والزوايا والربط التي سنتحدث عن دورها التعليمي بعد قليل كانت منتشرة في كافة أنحاء ليبيا، ويوجد عادة في هذه المؤسسات أقسام داخلية لإيواء طلاب العلم وتزويدهم بكل ما يحتاجون من مأكل ومشرب وكتب، وكان معظم المقيمين من الطلاب والأساتذة الغرباء، وكانت الكتب والمراجع متوفرة عن طريق التحبيس والوقف ليستفيد منها الأساتذة وطلبة العلم بدون مقابل. وفي العادة كان الطلبة يقومون بنسخ الكثير من المراجع والمؤلفات من المكتبات الملحقة بهذه المؤسسات العلمية خلال سنوات دراستهم وأصبح في مقدوربعضهم أن يؤلف في مجالات الدراسات اللغوية والأدبية والفقه والتصوف ومختلف العلوم الأخرى(12).

وكان من أشهر الزوايا التي أدت دوراً تعليمياً عالياً في ليبيا الزوايا التالية:

1. زاوية الشيخ عبد السلام الأسمر في مدينة زليتن، وقد تأسست في حياة

---

(11) نفس المصدر السابق، د. رأفت غنيمي الشيخ، 1972، ص(95).
(12) مصدر سبق ذكره، د. عبد الله الشريف والأستاذ. محمد الطوير، 1987م، ص ص (28 ـ 30).

الشيخ عبد السلام سنة 955م.

2. زاوية الشيخ إبراهيم المحجوب بمدينة مصراتة، وهذه الزاوية منسوبة إلى الشيخ إبراهيم المحجوب، ثم غلب اسم زاوية المحجوب على المنطقة التي تقع بها الزاوية وصارت تسمى بهذا الاسم.

3. زاوية الشيخ أحمد الزروق بمدينة مصراتة.

4. زاوية الشيخ الدوكالي بمنطقة مسلاتة ببلدة الزعفران، وقد أسسها الشيخ عبد الله الدوكالي في حياته.

5. زاوية الشيخ أبوراوي في تاجوراء.

6. زاوية الشيخ عبد النبي الأصفر في الجبل الغربي، وتسمى زاوية أبي ماضي أيضاً ،وهو اسم جبل قريب من بلدة ككلة بنيت هذه الزاوية بالقرب منه فنسبت إليه.

7. زاوية القايد عمورة بمنطقة جنزور بطرابلس.

8. زاوية النعاس في تاجوراء.

9. زاوية طبقة بمنطقة مزدة.

10. زاوية سيدي ضو بمنطقة الخمس.

11. زاوية أولاد سهيل بمنطقة الزاوية الغربية.

12. زاوية سيدي عثمان بمنطقة الخمس.

13. زاوية سيدي زائد بمنطقة الخمس(13).

14. زاوية العالم الواقعة بين الخلائفة والريا ينة في الجبل الغربي

كانت هذه نماذج من الزوايا التي قامت في أنحاء متفرقة من الأراضي

---

(13) مصدر سبق ذكره، د. رأفت غنيمي الشيخ، 1972، ص (97)، وكذلك بيانات جمعها الباحث لإعداد هذه الدراسة.

- انظر زوايا جبل الغربي في كتاب " فصول في تاريخ ليبيا الثقافي " لعبد الحميد الهرامة ، دار أصالة، ص 23 وما بعدها.

الليبية ، وقد كان برنامج التعليم فيها شاملاً للعلوم الدينية واللغوية والعامة حيث تدرس فيها كتب الفقه والحديث وتفسير القرآن الكريم وعلم الفرائض والفلك والجغرافية والتاريخ والطب، كما تدرس العلوم الأدبية واللغوية ومن بينها علم الأدب والعروض والنحو والصرف والبلاغة، وكان العلماء في الزوايا يمنحون نوابغ طلابهم الإجازات العلمية التي تمثل جانباً من التنظيم التعليمي في ليبيا في ذلك الوقت، وقد نبغت فئات كثيرة مشهورة من العلماء جيلاً بعد جيل في العلوم الإسلامية والعربية، ويذكر الليبيون إلى وقت قريب جداً العلماء والأساتذة الذين تتلمذوا في مثل هذه المؤسسات التعليمية العالية وتخرجوا أساتذة وقضاة وفقهاء ورجال إدارة، بل أن مثل هذه المؤسسات التعليمية حافظت على اللغة العربية والتراث الإسلامي من الضياع والغزو والاستلاب الثقافي الذي تعرضت له ليبيا خلال فترات الاحتلال الإيطالي على وجه الخصوص،وبذلك كانت هذه المؤسسات التعليمية بمثابة معاهد أسهمت في الحركة الوطنية وحروب الجهاد ضد الغزو الإيطالي بشكل خاص .

3. **الربط:** تقول الدكتورة نجاح القابسي(14): نشأت الربط وهي جمع رباط وأصل الربط ما تربط فيه الخيول المعدة للدفاع والمجاهدة والمرابط هو المجاهد يدفع عمن وراءه، فالرباط جهاد النفس والمقيم في الرباط مجاهد نفسه ويطلق أيضاً على بيت الصوفية، لذا كان الرباط في الاصطلاح يعني الدار الحصينة للصوفية أو بمعنى آخر الصومعة الحصينة التي يسكنها الصوفية والاسم المرابطة وهي اصطلاحاً ملازمة التقوى مع المواظبة على الشعائر الدينية ويُعَرف الملازمون للربط بالمرابطين ومن المعاني السابقة يلاحظ التأكيد على الناحية الدينية والجهاد والدفاع عن أرض الوطن إذ سمي المكان الذي أقام فيد عبد الله بن ياسين الجزولي للتعليم والتدريس بالرباط وعندما بلغ تلاميذه حوالي ألف رجل من أشراف صنهاجة دعاهم ابن ياسين بالمرابطين. وواضح أن ليبيا تتصل بالصحراء الكبرى الإفريقية، بل هي مفتاح هذه الصحراء وحلقة بين خليج سرت وخليج غانا على المحيط

(14) مصدر سبق ذكره، مجلة كلية التربية، العدد الرابع عشر، 1980 ـ 1981، ص (16).

الأطلسي، وقد أدرك العرب ذلك منذ الفتح العربي الإسلامي، ويبدو أن ذلك هو الذي دفع الوالي العربي هرثمة بن أعين سنة 179 هـ/795م إلى تشييد رباط طرابلس في ليبيا ورباط المنستير في تونس، ويمكن أن نعتبرهما كما تؤكد الدكتورة نجاح القابسي نموذجاً حياً لما كان عليه الرباط الإسلامي في المغرب العربي فهو بناء من طابقين محصن وفي وسطه صحن واسع تشرف عليه حجرات الدُّور على شكل شرفة ويضم بين جدرانه مسجداً لإقامة الشعائر الدينية ومدرسة علمية عليا للتعليم والتربية، وهو في عمومه مركز عسكري دفاعي عادة ما يكون على الهضاب المرتفعة الواقعة على شواطي البحر، أوعلى ربوة مرتفعة في الصحراء. ويرى معظم المؤرخين أنه قد تألف عقد طويل من الربط على طوال الساحل البحري من طنجة إلى الإسكندرية، وقد أسست في طرابلس الأربطة البحرية على طول الساحل لحماية الثغور من هجمات أساطيل الأعداء، وأسست أيضاً الأربطة الصحراوية لحماية الثغور البرية من هجمات الإفريقيين، لكن الرباط لم يكن حصناً دفاعياً أو هجومياً فقط، ولم يكن منطقة أمان وسياج وحراسة فقط، بل كان مركز إشعاع للعلوم العربية الإسلامية من حيث هو معهد تعليم ودار كتب ومصنع للورق أدَّى دوراً أساسياً في تثقيف الإفريقيين في الدين الإسلامي واللغة العربية، وسرعان ما أسست حول الرباط مدينة علم واتسعت سلسلة الربط من خليج غانا على المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، وإلى مكة المكرمة، فصار الطلاب الأفارقة ينتقلون من رباط إلى رباط إلى أن يبلغوا مكة في طلب العلم والحج فيستكملون علومهم بمكة ويحجون ويرجعون مرابطين وأساتذة مزودين بالعلم والبركة في آن واحد من مكة إلى قاو أو دكار أو غيرها(15).

مرة أخرى أدى الرباط في تاريخ ليبيا وظائف علمية واقتصادية ودفاعية وعمرانية، فكان الرباط مُستَقراً ومكاناً للراحة بالنسبة للقوافل الليبية التي تدخل إلى قلب الصحراء الكبرى للتجارة ونشر الإسلام بين الأفارقة وهذا ما يفسر لنا هذه السلسلة من الممرات الصحراوية الثقافية مثل غدامس وغات وجينات وتمبكتو وقاو وغيرها.

---

(15) مصدر سبق ذكره، د. رأفت غنيمي الشيخ، ص (92).

وهكذا يمكن القول بأن الحركة العلمية التي انبثقت عن "الربط" في شمال أفريقيا تتركز في أهم مدنها ابتداء من طرابلس في المغرب الأدنى ومروراً ببقية المدن الرئيسة في المغرب الأوسط والأقصى والأندلس، والاتجاه جنوبا حتى غانا ثم الاتجاه منها شرقا إلى وسط إفريقيا، فهذا هو الدور العلمي والثقافي والديني الكبير الذي قامت به الربط التعليمية والجهادية.

ومن الأمور اللافتة للنظر أن الرباط كان معهداً دينياً مفعما بالروحانيات يؤدي الواجب التعليمي وجانب العبادة والجهاد في سبيل الله ، إلى جانب أعمال أخرى في بعض الرباطات الصوفية(16).

وبعد انتقال الإدارة والحكم لسيادة الدولة العثمانية حافظت ليبيا على نمط التعليم الديني القائم بها بكل مستوياته ودرجاته عدا الربط التي نعتقد أن وظيفتها العسكرية والدفاعية قد ضعفت بالنظر إلى نظرة العرب إلى الأتراك بصفتهم مسلمين وليسوا غزاة محتلين.

وفي أواخر عهد الأتراك في ليبيا دخلت عناصر تعليمية جديدة إلى البيئة الليبية تتمثل في إنشاء مدارس تركية مدنية وعسكرية على غرار النموذج الأوروبي، وكان القصد من هذه المدارس التركية في ليبيا إعداد ضباط ليبيين للجيش التركي العامل في ليبيا وإعداد موظفين للإدارة التركية في ليبيا أيضاً. إضافة إلى أن هذه المدارس التركية في ليبيا جاءت نتيجة شعور تركيا بضعفها أمام أوروبا، ورغبتها في تقوية نفوذها في الولايات العثمانية البعيدة عن مركز السلطة العثمانية في استانبول، وربما كان هذا التوسع التعليمي السابق الذكر في الأراضي الليبية جاء نتيجة خوف تركيا من ازدياد وتفوق القوى الأوروبية ونيتها لاحتلال ممتلكات الإمبراطورية العثمانية، وربما يضاف إلى ذلك بدء تمرد العرب في ليبيا وغيرها من المناطق العربية على سلطة الأتراك ونزعتهم القومية، الأمر الذي دفع تركيا لاسترضاء العرب في ليبيا وغيرها بفتح مدارس تركية لأبنائهم وتشجيع بعض الأسر الليبية على إرسال أبنائهم للدراسة والتعليم العالي في تركيا نفسها ولكن كل ذلك كان بشكل

(16) نفس المصدر السابق، د. رأفت غنيمي الشيخ، ص(93).

محدود.

ورغم ما سبق لم تنشأ في ليبيا أية كلية تركية جامعية عليا، وإنما كان من يرغب من الليبيين في استكمال تعليمه العالي يتجه إلى مصر ليدرس بالجامع الأزهر أو إلى تونس ليدرس بجامع الزيتونة، ومن أراد الاستزادة من خريجي المدارس العسكرية أو الوطنية الخاضعة للإشراف المباشر من قبل تركيا يتجه إلى استانبول، ونحن حينما نستعرض المعاهد العالية المتاحة في تركيا إنما نستعرضها لأنها تقبل طلاباً ليبيين إلى جانب الطلاب الأتراك والطلاب من بقية الولايات العثمانية العربية وغير العربية، ولكن الملاحظ أن التعليم العالي لم يكن متاحاً لكل الليبيين وإنما كان مقصوراً فقط على بعض أبناء ليبيا إل جانب الأتراك المقيمين فيها(17).

وعلى أية حال فلقد كان من أهم مؤسسات التعليم العالي في تركيا نفسها والتي التحق بها بعض الطلبة الليبيين ما يلي:

1. مدرسة أبناء العشائر: تأسست هذه المدرسة العليا عام 1308 هـ الموافق 1892م بمناسبة عيد جلوس السلطان، وذلك لتعليم أولاد مشايخ القبائل والعشائر ويبدو أن الهدف منها كان استيعاب أبناء رؤساء القبائل والعشائر العربية وغير العربية في أنحاء الولايات العثمانية للتعليم في تركيا، ومن ثم يعودون إلى بلدانهم الأصلية لتولي المناصب المدنية وهم متشبعون بروح الثقافة التركية والولاء لها.

2. المكتب الملكي المدني وقد تأسس عام 1278 هـ الموافق 1858م لإعداد الإداريين ومدة الدراسة به ثلاث سنوات بعد المدرسة الإعدادية ويقبل 40 طالباً كل سنة مُعْفَيْنَ من الخدمة العسكرية.

3. المكتب السلطاني وقد أُنشئ عام 1285 هـ الموافق 1868م لتعليم المسلمين وغير المسلمين، وهو داخلي وخارجي ومدة الدراسة به 3 سنوات ابتدائي، و3 سنوات متوسطة و3 سنوات عالي، وبه قسم فرنسي.

(17) نفس المصدر السابق، ص(162).

4. مكتب الطب: وقد تأسس عام 1285 هـ الموافق 1868م، وهو خارجي ويدخله الطلاب الحاصلون على شهادة المدارس الإعدادية)الثانوية) أو ما يعادلها ويؤدي الطالب امتحان قبول، وكانت مدة الدراسة به 6 سنوات لدراسة الطب، و3 سنوات لدراسة الصيدلة.

5. دار المعلمين: أُنشئت عام 1285 هـ الموافق 1868م، وكانت تنقسم إلى ثلاث مراحل: مرحلة ابتدائية ومدة الدراسة بها عامان دراسيان ومرحلة رشدية ومدة الدراسة بها عامان أيضاً، ومرحلة عالية وتنقسم قسمين شعبة للآداب ومدة الدراسة بها سنتان وشعبة للفنون ومدة الدراسة بها أيضاً سنتان.

6. دار المعلمات: تأسست عام 1286 هـ الموافق 1869م، لإعداد معلمات للمكاتب الرشدية للإناث ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات.

7. مكتب الحقوق: وقد أنشئ عام 1269 هـ الموافق 1879م، للحصول على موظفين للعدل ووكلاء دعاوي (محامين) وكانت مدة الدراسة بهذه الكلية 4 سنوات.

8. مكتب التجارة: تأسس عام 1302 هـ الموافق 1885م، وكان مرتبطاً بنظارة التجارة والأشغال، ثم التحق بنظارة المعارف في نفس السنة وكانت مدة الدراسة بهذه الكلية 3 سنوات.

9. دار الفنون (الجامعة): وقد تأسست عام 1316 هـ الموافق 1898م وتقبل كل سنة 30 طالباً، ومدة الدراسة بها حسب شعبها، فشعبة العلوم الدينية 4 سنوات، وشعبة العلوم الرياضية والطبيعية 3 سنوات، وشعبة للآداب 3 سنوات.

10. المدارس العسكرية: وتشمل مقرراتها العلوم الحربية وعلوم الطب وعلوم البحر وعلوم الآلات والعمليات الحربية. ويبدو أن هذه المدارس العسكرية كانت من أكثر المجالات المتوفرة لليبيين، حيث كانت الحكومة التركية تشجع الليبيين وغيرهم من العرب في بقية الولايات العربية على التعليم العسكري حتى يكونوا جنودها المخلصين الذين يدينون بالولاء لها، وتؤكد الكثير من المصادر بأن هؤلاء الذين يتمون تعليمهم في المدارس العسكرية أو غيرها باستانبول كانوا من أبناء الأعيان المتعلمين ورجال الحكم الأتراك في

مركز الولاية، كذلك يلاحظ من نفس المصادر التاريخية أن هذه المدارس العسكرية التركية كانت تتأثر بالثقافات الأجنبية قي برامجها، فقد كانت المدارس الحربية تهتم مثلاً باللغة الألمانية والتنظيم الألماني، بصفة خاصة، بينما كانت المدارس والمعاهد البحرية تجعل اللغة الإنجليزية والنظام العسكري البحري الإنجليزي موضع عناية خاصة، ومع ذلك فقد كان للغة الفرنسية مكان بارز في برامج المدارس العسكرية بصفة عامة(18).

وأما بالنسبة للتعليم في عهد الإستعمار الإيطالي (1911-1942م)، فقد تعرض لمحاولات ربطه بالثقافة واللغة الإيطالية، ووضعه تحت إشراف الإدارة الإيطالية مباشرة، وظهرت مستجدات من أهمها: إنشاء المدارس الإيطالية للمستوطنين الإيطاليين في ليبيا، والمدارس الأجنبية الأخرى لأبناء الجاليات الفرنسية واليونانية واليهودية. وهنا يمكن القول بأن التعليم الوطني الديني في ليبيا بدأ في مواجهة مباشرة مع سلطات الاحتلال الإيطالي التي حاولت إدخال نموذج التعليم الإيطالي في بنية التعليم الوطني الليبي هادفة من ذلك إلى تقوية جانب التعليم الإيطالي وإضعاف التعليم الوطني الليبي بغية دمج الليبيين في الثقافة الإيطالية وجعل اللغة العربية والثقافة العربية ثقافة محلية محدودة مقصورة على القضايا الشخصية والشرعية التي لا مفر للمستعمر الإيطالي من إقرارها طبقاً للشريعة الإسلامية.

وما دمنا بصدد الحديث عن التعليم العالي في ليبيا دون سواه فقد اتخذ الاستعمار الإيطالي خاصة في عهد الفاشية سياسة محاربة التعليم العام والتعليم العالي الليبي (الذي كان يتم في إطار إسلامي)، وعمل على أن يحل محله تعليم إيطالي يتحصل عليه الدارس في إيطاليا نفسها، وانطلاقاً من هذه الدوافع حاربت إيطاليا التعليم العالي الليبي الذي كان موجوداً في الزوايا الدينية والمساجد والجوامع، وشجعت بعض الليبيين على الدراسة والتعليم في روما، ومن هنا تم إغلاق معظم الزوايا الدينية وصودرت الأوقاف المحبوسة عليها، بل حاربوا أيضاً الاتجاهات التي كان يلجأ إليها الليبيون بإرسال أبنائهم للتعليم والدراسة في الأزهر بمصر وجامع الزيتونة بتونس. وجاء تضييق السلطات الإيطالية على

(18) نفس المصدر السابق، د. رأفت غنيمي الشيخ، ص(166).

نشاط الليبيين التعليمي ورغبتهم في الاستفادة من التعليم الديني في مصر وتونس باتخاذ بعض الاجراءات تمثلت في إنشائه مدرسة إسلامية عليا في طرابلس وهي في حكم تعليم جامعي وحثت إيطاليا الناس على إلحاق أبنائهم بها وتؤكد المصادر التاريخية إلى أنه قد بدأ في التفكير لإنشاء هذه المدرسة منذ عام 1914م بعد الاحتلال بثلاث سنوات، ونصت عليها القوانين التعليمية والمراسيم الملكية الإيطالية في السنوات 1915م 1922م، ولكنها أي هذه المدرسة الإسلامية العليا لم تظهر للوجود حتى عام 1935م بموجب المرسوم الملكي الإيطالي رقم 1365 الصادر في 13 مايو سنة 1935م بإنشاء هذه المدرسة بمدينة طرابلس، وقد ظهرت للوجود في العام الدراسي 1935م/1936م، ولكنها لم تلبث أن أغلقت أبوابها في عام 1942م مع نشوب الحرب العالمية الثانية، ولأنها لم تجد الإقبال من الليبيين، وكانت هذه المدرسة ذات مرحلتين: مرحلة إعدادية، مدة الدراسة بها ثلاث سنوات ومرحلة ثانوية، مدة الدراسة بها أربع سنوات، وهذه المرحلة الثانوية ذات شعبتين واحدة لإعداد مدرسين للمدارس الإبتدائية والشعبة الثانية لإعداد الليبيين للخدمة في الوظائف العامة ووظائف القضاء والإفتاء(19).

ورغم كل هذه السياسات التي قامت بها إيطاليا لمنع الليبيين من مواصلة دراستهم العليا بمصر وتونس، أو التوسع في نظامهم التعليمي الوطني الديني في ليبيا نفسها، بالرغم من ذلك فإن المدرسة الإسلامية العليا التي أُنشئت بدافع عزل الليبيين عن بقية العرب توقفت تماماً وامتنع الليبيون عن الدراسة بها، وحاولوا بجهود أهلية وتطوعية المحافظة على مدارسهم القرآنية ومساجدهم وزواياهم مؤسسات للتعليم والتربية بوجه عام والتعليم العالي الديني بشكل خاص. وكان من أبرز هذه المؤسسات التعليمية العالية زاوية الشيخ عبد السلام الأسمر بزليطن وزاوية الشيخ أحمد الزروق بمصراتة وجامع أحمد باشا بطرابلس وغيرها كثير من الجوامع والزوايا التي حفظت للشعب الليبي لغته العربية وثقافته وتراثه العربي الإسلامي.

---

(19) نفس المصدر السابق، د. رأفت غنيمي الشيخ، ص(236).

بعض أساتذة وعلماء التعليم العالي في تاريخ ليبيا

كانت المؤسسات السابقة من أهم مؤسسات التعليم العالي التقليدي في تاريخ ليبيا، وكانت لها لغتها المميزة والمتمثلة في تحفيظ القرآن الكريم وعلومه المختلفة إلى جانب دراسة قواعد اللغة العربية من نحو وصرف، وكذلك المعاملات التي استوجبت دراسة أصول الفقه والشريعة الإسلامية، وهذا ما يؤكد أنه إلى جانب هذه العلوم درست أيضاً العلوم الأخرى مثل التاريخ والجغرافية والطب وفنون الحرب والدفاع، وكانت هذه المؤسسات تضم مكتبات مليئة بالمراجع والمخطوطات الدينية والعلمية.

ورغم ما سبق لم يكن هذا النظام التعليمي الليبي طوال بقائه ووجوده منغلقاً على نفسه أو جامداً، بل كان دائماً في اتصال مستمر مع المراكز العلمية الأخرى سواء في المغرب العربي في القيروان والزيتونة وفاس ومراكش وإسبانيا الإسلامية، أو في المشرق العربي في القاهرة ودمشق وبغداد أو في المراكز العلمية العليا في استانبول في عهد الأتراك أو في أثناء الاحتلال الإيطالي في روما وبعض بلدان أوروبا الأخرى. وهكذا يمكن القول بأن الليبيين قد اعتمدوا في تعليمهم العالي على مر العصور على مجموعة من الوسائل من أهمها ما يلي:

1. حضور حلقات العلم ودروس الأساتذة التي كانت تقام داخل المساجد والجوامع الكبرى والزوايا والربط.

2. الاستفادة من الشيوخ الزائرين للمعاهد والمساجد وكذلك من الزائرين المارين بليبيا لأغراض مختلفة وخاصة الحجاج المغاربة.

3. إتاحة الفرصة لبعض الليبيين للسفر من أجل الحج والتجارة وزيارة المراكز الثقافية والعلمية المختلفة.

4. السفر إلى خارج البلاد والدراسة في المعاهد العليا المشهورة في البلاد العربية خاصة الزيتونة في تونس والأزهر في القاهرة[20].

(20) مصدر سبق ذكره،د. عبد الله الشريف والأستاذ. محمد إمحمَّد الطوير، ص(28).

وقد ورد في تاريخ ليبيا أسماء مشهورة أسهمت في حركة العلم والتعليم العالي والفكر والثقافة، وتعتبر مثل هذه الشخصيات العلمية في حكم أساتذة وعلماء البحث العلمي والدراسة العليا في المؤسسات التعليمية والتربوية التاريخية في ليبيا، ومن أهم هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر:-

1. الشيخ عبد الحميد بن أبي الدنيا، وهو من علماء طرابلس وأنشأ المدرسة المستنصرية عام (555-558هـ).

2. الشيخ محمد الأزهري، وهو من علماء منطقة الزنتان المشهورين وقد أسس زاوية طبقة، وتقدر عدد الكتب والمخطوطات المتبقية فيها الآن بحوالي (500) مجلد معظمها في العلوم الدينية.

3. الشيخ أحمد الزروق، ولد عام (846هـ) في مدينة مصراتة وكان له الفضل في إنشاء أول معهد علمي عال منذ أربعة قرون ونصف ولا تزال زاويته من أهم المعالم التاريخية في منطقة مصراتة.

4. الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد غلبون.

5. الفقيه أبو علي الحسن بن موسى بن معمر الهواري الطرابلسي.

6. الفقيه محمد بن عبد الكريم بن مكرم.

7. الفقيه الشاعر محمد بن سالم الفطيسي.

8. الفقيه عبد السلام بن محمد بن ثامر.

9. الشيخ محمد عبد الرحمن الكانوني البرناوي.

10. الشيخ يوسف الجعراني الذي عاش عام (820 هـ).

11. الشيخ رمضان بن تركية.

12. الشيخ عبد السلام الأسمر وابنه عمران بن عبد السلام الأسمر.

13. المؤرخ أحمد النائب (1840-1914م)، وقد عاش في أواخر العهد العثماني،

ويعتبر من أبرز المثقفين في عصره وكان شغوفاً بحب الكتب ومهتماً بدراسة كتب التراث العربي والتاريخ وتقلد عدة وظائف إدارية من ضمنها رئاسة بلدية طرابلس.

14. إسماعيل كمالي، ولد بمدينة الخمس عام 1882م، وكان مهتماً بدراسة تاريخ القبائل في طرابلس.

15. الشيخ محمد البشري بن محمد بن علي بن محمد بن أبي بكر، وقد ولد في بلدة أقار بمنطقة الشاطئ بالجنوب الليبي، ويرجح أن سنة ميلاده كانت سنة 1204 هـ، ومات بنفس البلدة سنة 1289 هـ، وقد اشتغل بالتعليم والإمامة والقضاء وقد ذاع صيته باعتباره عالماً ومتصوفاً في الجنوب الليبي، وعرفت بعض أعماله في الشمال الليبي وحتى في بعض مناطق المغرب العربي، وقد عثرت إحدى فرق البحث العلمي التابعة لمركز دراسات الجهاد الليبي على بعض من أوراق منسوخة من مؤلفاته الأصلية وقد جمعت ثلاثة من مؤلفاته وهي؛ الحكم والدعاء والقصيدة.

16. مصطفى الخوجة، ولد بمدينة طرابلس ولقب بالكاتب لميوله الأدبية التي جعلت منه كبير الكتّاب للوالي على باشا القره مانللي، ويرجع له الفضل في تأسيس مسجد ومدرسة ألحقت به وعُرفت بمدرسة الكاتب، وقد احتوت مكتبة هذه المدرسة على أكثر من 30 ألف كتاب[21].

التعليم العالي في ليبيا المعاصرة

تأسست في عام 1955م أول جامعة ليبية بالمفهوم الحديث باسم "الجامعة الليبية" في مدينة بنغازي، وفرع لها في مدينة طرابلس. وبدأت هذه الجامعة بكلية الآداب

(21) اعتمدنا في حصر هذه الأسماء العلمية على دراسة د. عبد الله الشريف والأستاذ. محمد إمحمَّد الطوير، مصدر سبق ذكره، 1987م، ص(25). وكذلك دراسة الدكتور. رأفت غنيمي الشيخ، مصدر سبق ذكره، 1972م. وكذلك بحث الدكتورة. نجاح القابسي، مصدر سبق ذكره، 1981م، ص(11-26). وكذلك الدكتور. محمد الطاهر الجراري، (جمع وتحقيق) نصوص أدبية، محمد البشير بن محمد، (1204 هـ - 1289هـ)، سلسلة نصوص ووثائق (10)، الطبعة الأولى (طرابلس: منشورات مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي 1988م)، ص ص(5-10).

والتربية في نفس العام الذي تكونت فيه (1955م) في المقر الرئيسي بنغازي، ثم لحقتها كلية للعلوم في المقر الفرعي بمدينة طرابلس في سنة 1957م، وفي ذلك الوقت لم تخرج الأهداف الرئيسية للجامعة الليبية عن تكوين مدرسين للمدارس الإعدادية والثانوية بالتعليم العام، وعن تكوين موظفين وإداريين للوظائف الحكومية المختلفة. وقد اعتمدت الجامعة الليبية في نشأتها وتصميم مناهجها وتشريع قوانينها وتأليف كتبها وتكوين أساتذتها وموظفيها على الخبرات العربية والأجنبية، إذ لم يكن في البلاد أساتذة أو خبراء بالشروط والكيفية المتعارف عليها الآن ويمكن الاعتماد عليهم في التدريس الجامعي أو تسيير هذه الجامعة ومرافقها اللهم إلا بعض الوظائف البسيطة مثل؛ الكتبة والإداريين والغفراء والمستخدمين في المطاعم والمخازن والمرافق العامة التابعة للجامعة.

وعلى أية حال تطورت هذه الجامعة الوحيدة فأنشئت في عام 1957م كلية للاقتصاد والتجارة في مدينة بنغازي، ثم تبعتها كلية الحقوق في عام 1962م بمدينة بنغازي أيضاً، ثم أنشئت كلية الزراعة بمدينة طرابلس عام 1966م، وفي عام 1976م بدأت الجامعة الليبية تتوسع في كلياتها وبرامجها فقد ضمت إليها كلية الدراسات الفنية العليا في مدينة طرابلس وكلية المعلمين العليا في مدينة طرابلس أيضاً، وهاتان الكليتان سبق أن أنشأتهما الحكومة الليبية في ذلك الوقت بالاتفاق مع منظمة اليونسكو "دبخص، وعندما ضمت هاتان الكليتان إلى الجامعة الليبية في العام المذكور 1967م أصبحت الأولى تُعرف بكلية الهندسة وأبقيت في مقرها الأصلي بمدينة طرابلس، وبعد عام 1969م شهدت الجامعة الليبية تطوراً كبيراً وتغيراً في فلسفتها وأهدافها وبنائها الإداري، ففي عام 1970م أنشئت كلية الطب البشري بمدينة بنغازي وبدأت الدراسة في نفس العام الذي أنشئت فيه، وفي هذه السنة 1970م أدخلت تعديلات على الجامعة الإسلامية التي كانت قائمة في مدينة البيضاء كجامعة دينية مستقلة، وأخذت هذه الجامعة شكل كلية واحدة تابعة للجامعة الليبية باسم كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية بمدينة البيضاء، وفي عام 1978م أدخلت على هذه الكلية تعديلات اقتضت انضمامها بطلابها وأساتذتها إلى كلية الآداب والتربية وكلية

الحقوق بجامعة قاريونس بمدينة بنغازي، وفي عام 1972م أنشئت كلية هندسة النفط والتعدين بمدينة طرابلس.

كما قلنا لقد شهدت الجامعة الليبية تطوراً كبيراً منذ عام 1969م وازداد هذا التطور في أغسطس عام 1973م، حيث قسمت الجامعة الليبية إلى جامعتين مستقلتين هما؛ جامعة طرابلس ومقرها مدينة طرابلس، وجامعة بنغازي ومقرها مدينة بنغازي، وأُلحقت الكليات الموجودة بطرابلس بجامعة طرابلس، والكليات الموجودة ببنغازي والبيضاء بجامعة بنغازي.

ولقد جاء هذا التوسع في الجامعة الليبية بسبب ازدياد عدد الطلاب المقبولين للدراسة الجامعية، وبسبب التأكيد على التعليم الجامعي والعالي في خدمة المجتمع، وذلك لمَدّهِ بالكفاءات العلمية اللازمة للنهوض بالمجتمع، وكذلك الإيمان بأن للعلم دوراً أساسياً في معالجة مشكلات التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي بدأت تشهده البلاد(22).

وفي الوقت الذي غيرت فيه تسمية الجامعتين إلى جامعة الفاتح، وجامعة قار يونس، أصبحت جامعة الفاتح تضم عشر كليات هي:ـ

- كلية العلوم
- كلية الهندسة
- كلية التربية
- كلية الزراعة
- كلية هندسة النفط والتعدين
- كلية الطب البشري
- كلية الصيدلة بدأت الدراسة فيها سنة 1975م.
- كلية التربية بسبها، مقرها مدينة سبها، وبدأت الدراسة فيها سنة 1976م.
- كلية الهندسة النووية، بدأت الدراسة فيها سنة 1978م.

---

(22) د. علي الحوات، (1985)، الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للتعليم الجامعي والعالي في المجتمع العربي الليبي، في: مجلة الوحدة ، السنة الثانية، العدد (14)، نوفمبر، ص ص (39 ـ 41).

- كلية الطب البيطري، بدأت الدراسة فيها سنة 1976م.
- كما أن جامعة قار يونس في بنغازي أصبحت تضم ثماني كليات إضافة إلى مركز للبحوث، وهذه الكليات هي:ـ
- كلية الآداب والتربية
- كلية الاقتصاد
- كلية القانون
- كلية الطب البشري
- كلية العلوم
- كلية الهندسة
- كلية طب الأسنان
- كلية الزراعة
- مركز البحوث وتشرف عليه كلية الاقتصاد.

وهكذا يمكن القول بأن التعليم الجامعي والعالي قد حَظِيَ باهتمام كبير منذ عام 1969م، تمثل في التوسع المطّرد في أعداد الطلبة، بجانب العمل على تطويره لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي والتقنية الحديثة، وذلك حتى يمكن أن يُمِدّ مخططات التحول الاقتصادي والاجتماعي بما تحتاجه من القوى المنتجة المؤهلة تأهيلاً عالياً. ففي العام الدراسي 1973-1974م كما لاحظنا طورت الجامعة الليبية الوحيدة في البلاد إلى جامعتين هما: جامعة الفاتح، وجامعة قار يونس، وبعد أن كانت الجامعة الليبية تضم خمس كليات فقط أصبحت الجامعتان تضمّان أكثر من خمس عشرة كلية تشمل مختلف التخصصات العلمية والأدبية والإنسانية.

ومنذ سنة 1985م أعيد النظر في الجامعات وتم تنظيمها على أساس مفهوم "الجامعات المتخصصة"، ونتيجة لذلك تم التوسع في إنشاء الجامعات بحيث أصبح عددها في سنة 1986م إحدى عشرة جامعة متخصصة هي:

1. جامعة العرب الطبية ومقرها مدينة بنغازي.

2. جامعة قاريونس ومقرها مدينة بنغازي.

3. جامعة عمر المختار للعلوم الزراعية ومقرها مدينة طرابلس.

4. جامعة الفاتح العظيم للعلوم الطبية ومقرها مدينة طرابلس.

5. جامعة الفاتح العظيم ومقرها مدينة طرابلس.

6. جامعة الراية الخضراء للعلوم الهندسية ومقرها مدينة طرابلس.

7. جامعة ناصر الأممية ومقرها مدينة طرابلس.

8. جامعة النجم الساطع للنفط والتعدين ومقرها مدينة الزاوية.

9. جامعة السابع من أبريل ومقرها مدينة الزاوية.

10. جامعة سبها ومقرها مدينة سبها.

11. الجامعة المفتوحة ومقرها مدينة طرابلس.

هذا وسنقدّم تحليلاً وافياً ومناقشة تفصيلية لتطور وفلسفة هذه الجامعات في جزء لاحق من هذا الكتاب.

كما يوجد في تلك الفترة حوالي 16 معهداً تقنياً عالياً سنشير إليها بشيء من التفصيل في جزء لاحق من هذا الكتاب، وهذه المعاهد في مستوى التعليم الجامعي، إلا أنها تهتم بالجوانب العملية والفنية التي تتطلبها اجراءات العمل والتنفيذ في مخططات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وإلى جانب ذلك هناك العديد من المعاهد الفنية المتوسطة التي هي في مستوى التعليم الثانوي والتي هي الأخرى تهتم بتدريب وتهيئة الكوادر الفنية المتوسطة اللازمة والضرورية لعمليات تنفيذ مخططات النمو الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

وقد جاء في قرار إنشاء هذه المعاهد أنها تعمل على تكوين الفنيين لمستوى ما فوق المرحلة الثانوية وذلك لخلق قاعدة بشرية قادرة فنياً على الإيفاء بمتطلبات خطط التحول والبناء في مجالات العمل الفني والتقني. ومن الناحية الكمية فقد بلغ إجمالي عدد الطلبة

والطالبات بالتعليم الجامعي والعالي في العام الدراسي 1975-1976م نحو "13418" طالباً وطالبة وارتفع عددهم في العام الدراسي 1981/1980م إلى نحو "19315" طالباً وطالبة بزيادة قدرها 43,9 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 7^6، وكانت الزيادة في عدد الطالبات الجامعيات واضحة فقد زاد عددهن من نحو "2359" طالبة في العام الدراسي 1976/1975م إلى نحو ب4780ب طالبة في العام 1980-1981.

ونود الإشارة إلى أن هذه الجامعات قد دُمجت وقُلصت منذ العام 1997 إلى تسع جامعات فقط، وذلك لاعتبارات علمية وتربوية واقتصادية ومنعاً للازدواجية، وسنشير إلى ذلك بشيء من التفصيل في جزء لاحق من هذا الكتاب.

خلاصة وملاحظات ختامية

حاول هذا الفصل تتبع نشأة التعليم العالي في ليبيا معتمداً على وجهة النظر؛ أن التعليم العالي لا يُحدد ويُعرف بمرافقه ومبانيه، وإنما يُحدد ويُعرف بمحتواه وأساليب تدريسه ومضمونه وغاياته، وطبقاً لهذا التعريف فإن التعليم العالي قد بدأ ووُجد في تاريخ ليبيا منذ القديم، بل وربما منذ سنوات الفتح العربي الإسلامي لشمال أفريقيا بما في ذلك فتح ليبيا وانتقالها من الثقافة الإغريقية الرومانية إلى الثقافة العربية الإسلامية والتي عمادها وأساسها القرآن الكريم وعلومه ووسيلتها اللغة العربية وآدابها وتراثها.

وانطلاقاً من هذا التعريف فقد وُجدت المساجد والجوامع الكبرى والزوايا والربط لتقوم مقام الجامعات والمعاهد العليا، وهي في الواقع امتداد للتعليم العربي الإسلامي، ومن وسائل وتقنيات التربية العربية الإسلامية في ماضي التاريخ وحاضره اليوم، واستمرت هذه المؤسسات التعليمية العالية تؤدي دورها في عهد الإدارة العثمانية لليبيا (1510-1910 ميلادية)، وخلال فترة الاستعمار الإيطالي لليبيا 1910) ـ 1943ميلادية)، بل إن هذه المؤسسات وعلماءها وأساتذتها هي التي حفظت ليبيا ثقافياً ، وأسهمت في حركة تحررها من الاستعمار الإيطالي، وهذه المؤسسات التعليمية والعلمية هي ذات طابع ديني إسلامي بالدرجة الأولى، ولكنها درست وبحثت العلوم والرياضيات والفلك والتاريخ واللغة العربية، وكان يقوم فيها بالتدريس والبحث علماء من ليبيا ومن مختلف أجزاء الوطن العربي والإسلامي، ومن أمثلة العلماء الليبيين المشهود لهم بالعلم والفكر سواء في ليبيا أو في العالم الإسلامي في تلك الفترة الشيخ عبد الحميد بن أبي الدنيا، وهو من علماء طرابلس، وأنشأ المدرسة المستنصرية عام 555-558 هـ)، والشيخ أحمد الزروق وزاويته التي أنشاها منذ عام 846 هـ، والشيخ محمد البشير بن محمد بن علي بن محمد ابن أبي بكر، والمعروف بالعلم والعمل في القضاء، وعُرفت أعماله العلمية في منطقة المغرب العربي على وجه

الخصوص، والشيخ سيدي عبد السلام الأسمر وزاويته الأسمرية في مدينة زليطن، والتي هي الآن أساساً للجامعة الأسمرية التي أنشأتها ثورة الفاتح العظيم تكريماً له وللإسلام والمسلمين.

وانطلاقاً مما سبق فالدعوة ملحة اليوم إلى إنشاء أقسام أو وحدات بحوث في إطار الجامعات الليبية لدراسة تراث وأعمال العلماء الليبيين في تاريخ ليبيا، بل لقد وجدنا في إحدى رحلاتنا إلى أفريقيا الغربية أعمال بعض الفقهاء الليبيين في مركز أحمد بابا في مدينة تمبكتو بمالي وذلك في عام 1997.

أهم مراجع الفصل الأول

1. جوزيف نسيم يوسف (1971)، نشأة الجامعات في العصور الوسطى، الكتب التاريخية (7)، الإسكندرية، منشأة المعارف.

2. د/ سعيد شبار (2002)، الحداثة في التداول الثقافي العربي الإسلامي، نحو إعادة بناء المفهوم (36)، الدار البيضاء ـ المغرب.

3. د/ منير بشور (1981)، اتجاهات في التربية العربية على ضوء استراتيجية تطور التربية العربية، دراسة أُعدت في إطار مشروع استراتيجية تطوير التربية، وثيقة مطبوعة في معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة، 2003.

4. د/ عبد الله الشريف ومحمد إمحمّد الطوير (1987)، دراسات في تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات الليبية، الطبعة الأولى، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

5. د/ رأفت غنيمي الشيخ (1972)، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، الطبعة الأولى، بنغازي، دار التنمية للنشر والتوزيع.

6. د/ عبد الحميد عبد الله الهرامة:

1 ـ (1984) الحياة العلمية في الجبل الغربي في مجلة البحوث التاريخية، السنة السادسة، العدد(1)

2 ـ (1999) فصول من تاريخ ليبيا الثقافي، الطبعة الأولى، بيروت، دار أصالة.

7. د/ نجاح القابسي (1981)، المعاهد والمؤسسات التعليمية في المغرب العربي في: مجلة كلية التربية، العدد الرابع عشر 1980-1981، مجلة دورية ثقافية اجتماعية أدبية تصدر عن جامعة الفاتح بطرابلس ـ ليبيا.

الفصل الثاني

فلسفة وأهداف التعليم العالي في ليبيا

الفصل الثاني

فلسفة التعليم العالي في ليبيا وأهدافه

- فلسفة التعليم العالي والبحث العلمي
- أنساق التعليم العالي والبحث العلمي
- التعليم العالي وتحديات المستقبل في ليبيا
- خلاصة وملاحظات ختامية
- أهم مراجع الفصل الثاني

فلسفة التعليم العالي في ليبيا وأهدافه

يسعى هذا الفصل إلى هدفين رئيسيين؛ الأول هو محاولة فهم طبيعة وملامح فلسفة التعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا، ولأجل تحقيق هذا الغرض سيحاول هذا الفصل تتبع المصادر والأصول التي تستمد منها فلسفة التعليم العالي والبحث العلمي خصائصها وتوجهاتها، وبعبارة أخرى محاولة فهم العوامل والظروف الاجتماعية الماضية والحاضرة التي أثرت في بنية ومنطلقات التعليم العالي في الجماهيرية الليبية، أما الهدف الثاني فهو فهم ووصف أنساق التعليم العالي والبحث العلمي السائدة الآن في ليبيا وتحديد عمليات ترابطها وتفاعل بعضها مع بعض، ومع تطورات المجتمع الليبي كله.

كما أن محاولة فهم طبيعة التعليم العالي والبحث العلمي وأنساقه المختلفة ستؤدي إلى محاولة أخرى وهي تحديد أهم التحديات المستقبلية التي يواجهها التعليم العالي في ليبيا، باعتباره أداة مهمة من أدوات عمليات التنمية والتغير الاجتماعي في ليبيا، والتحول إلى مجتمع القرن الحادي والعشرين.

فلسفة التعليم العالي والبحث العلمي

لا يختلف المشتغلون بالتربية والتعليم على تحديد مفهوم التعليم العالي، وإنما اختلفوا على دوره ووظائفه وأشكاله وبرامجه، ومن ثم، فليس هناك ضرورة للدخول في التعريفات المختلفة للتعليم العالي، ويكفي أن نقول إن التعليم العالي هو أعلى مرحلة في التعليم، وهو الجهود والبرامج التعليمية المتطورة التي تتم على مستوى الجامعات والكليات والمعاهد

والمراكز المرتبطة بها، ويتضمن هذا النوع من التعليم فيما يحدد الدكتور عبد المنعم على الحسني "ثلاثة مستويات ينعكس المستوى الأول في التعليم الفني الذي بموجبه يتخرج الطلبة بعد تكملتهم لسنتين دراسيتين أو ثلاث سنوات دراسية بعد الثانوية، يحصلون بعدها على شهادة الدبلوم التي تؤهلهم للدخول في الحياة العملية بوصفهم كوادر فنية، لمختلف الاختصاصات الزراعية والصناعية والإدارية والصحية. أما المستوى التعليمي الثاني فهو التعليم في الجامعات وكلياتها العلمية والإنسانية والاجتماعية، ويحصل الطلبة بعد قضاء (4 - 6) سنوات حسب طبيعة الدراسة على شهادة الليسانس أو البكالوريوس في مختلف التخصصات الآنفة الذكر. أما المستوى الثالث فهو الحصول على شهادة عليا تعقب التعليم الجامعي الأولي، ويحصل الطلبة في الدراسات العليا على ثلاثة أنواع من الشهادات هي الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه، وبمختلف الاختصاصات. وباختصار فالتعليم العالي بجميع مراحله ومستوياته هو ذلك النمط من التعليم الذي يعقب ويكمل التعليم الابتدائي والثانوي ويحتل موقعاً بارزاً في قمة نظام التعليم بصورة عامة، وقد يشكل قوة كبيرة لتطوير المجتمع الذي يوجد فيه كما قد يشكل عقبة كأداء أمام تطوره وتطور المجتمع الموجود فيه"(1).

وعادة ما يرتبط التعليم العالي بمفاهيم أخرى من طبيعته ولصيقة به من أهمها البحث العلمي والتطوير، والمقصود بالبحث العلمي في هذه الدراسة الجهود العلمية البحثية التي تتم في إطار الجامعات أو المعاهد العليا أو المراكز التابعة لها أو المستقلة عنها، وتهدف مثل هذه الجهود إلى نوعين أساسين من البحوث؛ إما البحوث الأساسية التي تسعى للمعرفة من أجل المعرفة أو البحوث التطبيقية التي تسعى إلى إيجاد حلول لمشكلات وصعوبات محددة قائمة في محيط ما. أما التطوير فهو عبارة عن الجهود العلمية التي تتم في إطار الجامعات أو خارجها في المصانع والشركات من أجل تطوير طرق الإنتاج أو تحسين نوعية المواد والسلع أو تحسين أداء الأدوات والمعدات المنتجة.

والواقع أنه كثيراً ما يختلط البحث العلمي بالتطوير إلى درجة يصعب معها الفصل

---

(1) د. عبد المنعم علي الحسني، (1988)، "دور التعليم العالي في التنمية العربية حتى سنة 2000" في: دراسات عربية مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية، العدد (5)، السنة الرابعة والعشرون، آذار (مارس)، ص(70).

بينهما، فالبحث العلمي خاصة التطبيقي منه يقترب بل هو نفسه التطوير الذي يسعى إلى إيجاد حل لمشكلة ما في عالم الواقع والحياة. وهنا يشير د. عبد الله أبو بطانة إلى أنه: "كثيراً ما تستعمل كلمتا البحث والتطوير على أنهما مترادفتان، وقد أصبحت صلة هاتين الكلمتين وثيقة وارتباطهما شائعاً وعضوياً باعتبار أن البحث العلمي أصبح الركيزة الأساسية لعملية التطوير، ومن هنا برزت أهمية وظيفة البحث العلمي في الجامعات، وقد كان للأبحاث التي قامت الجامعة برعايتها على مر التاريخ تأثير كبير في تنمية الزراعة وتطوير الصناعة والطب وكثير من الجوانب الإنسانية الأخرى، غير أن سلم الأولويات للأبحاث يختلف من بلد إلى آخر وذلك يعتمد على مرحلة التطور التي يمر بها البلد"(2).

ومهما كانت تعريفات التعليم العالي والبحث العلمي والتطوير فالعلاقة مباشرة ومتبادلة بين هذه الوظائف الثلاث، بل إنها تكاد تكون شيئاً واحداً له نفس الوظيفة والدور وهو انتاج المعرفة وتطويرها بما يخدم تقدم الفكر الإنساني نفسه وهذه وظيفة بإنتاج المعرفة"، وكذلك بما يخدم إيجاد حلول لمشاكل الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية المختلفة، وإذا كان التعليم العالي والبحث العلمي بهذا المفهوم؛ فما هي فلسفة التعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا؟. إنه من الصعب جداً فهم هذه المسألة في ليبيا دون تحليل وتحديد للفلسفة العامة للتعليم والتربية، ومن خلال فحص الوثائق التربوية والتعليمية يمكن تحديد توجهات هذه الفلسفة في الجوانب التالية:

1. تنشئة جيل عميق الوعي بأهدافه، واسع الإدراك لحقوقه وواجباته، شديد القدرة على تحمل مسئولياته وفق نهج تحليلي علمي يكفل تحقيق أهداف المجتمع الجماهيري الجديد.

2. تعليم القرآن الكريم والاهتمام بتلاوته وحفظه، وتأكيد أثره في المجتمع من حيث إنه الشريعة المقدسة له.

3. نشر وترسيخ الفكر الجماهيري بالشروح والعلوم في مختلف المجالات.

---

(2) د. عبد الله أبو بطانة، (1988)، "الجامعات وتحديات المستقبل" في: عالم الفكر، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يوليو ـ أغسطس ـ سبتمبر، ص(95).

4. ترسيخ الانتماء للأمة العربية الإسلامية، وتعميق الاحساس بها، وتأكيد الولاء للوطن العربي بما يحقق وحدة العرب وتقدمهم ونهضتهم في القرن الحادي والعشرين.

5. استخدام اللغة العربية، والاهتمام بنشر علومها باعتبارها الأداة الوحيدة للعرب لنقل العلوم وتعليمها، بما يضمن أساساً قوياً للشخصية الحضارية العربية وخلق مستقبل مشرق للحضارة العربية.

6. نشر العلوم التقنية والتطبيقية والعلوم البحتة، بما يحقق نهضة علمية رفيعة تؤدي إلى تحرير الأمة من التخلف والتبعية.

7. الاهتمام بالرياضة البدنية، ونشر العادات الصحية السليمة في الحياة اليومية للأفراد، مما يعطي قدرة جسمانية فائقة تتكافل مع غيرها من مقومات الشخصية العربية لخلق حضارة الإنسان العربي في بداية القرن الحادي والعشرين.

8. حماية قيّم الحضارة العربية الإسلامية في الحق والخير والجمال، ونشر مبادئ العدالة، والدفاع عن الحرية والتحريض على التضحية من أجل المثل العليا.

9. احترام التفوّق، وتقديس المجد والبطولة، والتحريض على الابداع، والمغامرة في الخير، والمجازفة من أجل التقدم، والدفاع عن الوطن والإنسان العربي لتحقيق كيان العروبة وحضارتها وتوحيد وطنها(3).

10. إعداد الطالب للعيش والعمل في مجتمعه المحلي، والانفتاح على المحيط الإقليمي والدولي بكل ما فيه من أنظمة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، والاستفادة من تجارب الأخرين، مع الاعتزاز بالذات والتواصل والحوار معهم.

ولتحقيق هذه المنطلقات التربوية عملياً، أكدت فلسفة التعليم في ليبيا على الأساليب والوسائل التربوية التالية:ـ

1. أن يوفر المجتمع كل أنواع التعليم، ويترك للناس حرية التوجه إلى أي علم

(3) وردت هذه التوجهات والمنطلقات التربوية التسع في قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (446) لسنة 19م، بشأن إعادة تنظيم أمانة التعليم والبحث العلمي (صدر بتاريخ 30 هانيبال (أغسطس) 1987م، ص(1).

تلقائياً، وهذا يتطلب أن تكون دور التعليم كافية لكل أنواع المعارف، وأن عدم الوصول إلى الكفاية منها هو حد لحرية الإنسان، ويترتب على ذلك ما يلي:

أ . أن يكون اختيار الفرد لمجال الدراسة والمعرفة التي يرغبها اختياراً حراً، ومقصوداً باعتباره حقاً طبيعياً له، ووسيلة لتنمية مواهبه واهتماماته.

ب . أن يكون التعليم مفتوحاً أمام المجتمع بكل أنماط التخصص في إطار التعليم المدرسي وخارجه، ومع برامج التدريب أو بالإضافة إليها.

ج . أن يتيح نظام التعليم مرونة انتقال التلميذ بين المدارس والمعاهد المختلفة دون قيد، مع احتفاظه بمستواه الدراسي.

2. أن يؤدي نظام التعليم بعد مرحلة التعليم الأساسي إلى مسارات متخصصة تعد خريجيها للمشاركة في ميادين العمل والإنتاج في سن مبكرة أو لمواصلة الدراسة بالمجال التخصصي ذاته في مراحل التعليم اللاحقة.

3. أن يؤدي النظام التعليمي إلى تكوين الإطارات الفنية والتقنية والمهنية المؤهلة التي يكون بإمكانها الاستفادة من أساليب التخطيط العلمي، واستيعاب الوسائل والأدوات العلمية للمساهمة الفعّالة في تطوير العلم وفي اكتشاف وسائل وطرق انتاجية جديدة.

4. أن تعمل المقررات الدراسية على تحقيق أهدافها الخاصة، وأهداف وتوجهات فلسفة التعليم بطريقة وأسلوب علمي حديث ينمي في التلميذ القدرات والمهارات اللازمة لبناء المواطن المنتمي لغة وتاريخاً وثقافة للأمة العربية الإسلامية.

5. تسعى المقررات الدراسية إلى أن يكون الكتاب المدرسي وسيلة لا غاية لتحقيق أهداف المنهج التربوي، وأن يكون الكتاب المدرسي حديثاً ومتنوعاً يتيح حرية للتلميذ لكي ينمي شخصيته بجانبيها الروحي والمادي، ويساعده على تنمية مداركه، وتكوين مهاراته العملية المفيدة له ولمجتمعه.

6. العمل على تكوين وتدريب المعلمين في المجالات الأكاديمية، والمجالات

المرتبطة بالدور الاجتماعي والتربوي للمعلم في المجتمع.

7. تمكين التلميذ من التعرف على بيئته المحلية ومكوناتها الطبيعية والاجتماعية والوعي بمشكلاتها المختلفة، والعمل على تطويرها، وتحسين سبل الحياة فيها(4).

ومن هذه المنطلقات التعليمية والتربوية العامة، وما ترتب عنها من وسائل وأساليب تربوية ظهرت وتبلورت أهداف التعليم العالي والبحث العلمي في الغايات والأهداف التالية:

1. ترسيخ قاعدة البحث العلمي في مراكز البحث العلمي والجامعات والمعاهد العليا.

2. تأكيد الطرح الحضاري الجديد متمثلاً في الفكر الجماهيري.

3. بناء قوة علمية لمجابهة تحديات العصر.

4. القيام بالدراسات والبحوث العلمية والفنية اللازمة لتطوير وتقدم المجتمع.

5. إعداد متخصصين من مستوى عال في مجال البحث العلمي لتلبية متطلبات المجتمع الجماهيري، بما في ذلك استكمال بناء الجامعات.

6. التأكيد على التكامل العلمي لدراسة المشكلة الوحيدة.

7. دراسة المشكلات ذات الأبعاد المحلية والعربية والعالمية، وتقديم الحلول المناسبة لها.

8. تنمية روح البحث العلمي والدراسة لدى طلاب الدراسات العليا، وتدريبهم على أساليب ومنهجية البحث العلمي في المجالات العلمية المختلفة.

9. تقديم المعرفة الإنسانية الحقيقية في كافة المجالات العلمية لخدمة

---

(4) أُخذت هذه النقاط السبع من: الوفد العربي الليبي، ورقة عمل مقدمة إلى اللجنة المغاربية للتربية والثقافة والإعلام والمنعقدة في مدينة نواكشوط بموريتانيا في الفترة من 21 إلى 23 من شهر الفاتح (سبتمبر) 1988، ص(3)، هذه اللجنة هي إحدى اللجان الفنية الخمس التي شُكلت لدراسة الأبعاد التربوية والثقافية والعلمية لمشروع اتحاد المغرب العربي، ص(3).

المجتمع، والمساهمة في تنمية قدراته المختلفة(5).

وهكذا نلاحظ أن أهداف التعليم العالي والبحث العلمي مشتقة من الفلسفة التعليمية العامة في ليبيا، كما أنها أي أهداف التعليم العالي مرحلة متقدمة من مراحل البنية التعليمية الجديدة التي نُفذت منذ الثمانينيات من القرن الماضي في ليبيا، وربما نحاول أن نسأل الآن: لماذا اتجه التعليم العام والتعليم العالي والبحث العلمي بوجه خاص هذا الاتجاه واتخذ هذه التوجهات؟ ويمكن أن نطرح المسألة بشكل آخر ونتساءل ما هي المصادر التاريخية والايديولوجية التي أدت إلى ظهور هذه التوجهات لفلسفة التعليم في ليبيا؟. ودائماً يُقال بأن التعليم يضعه المجتمع، وبدراسة هذا الافتراض نجد أن هناك ثلاثة مصادر أثرت في فلسفة التعليم العالي والبحث العلمي وهي: ـ (1) أن ليبيا جزء من الأمة العربية الإسلامية، و(2) أن ليبيا تحمل فكراً ورسالة إنسانية، و(3) أن ليبيا بلد نامٍ يتحول سريعاً إلى التقدم والنهضة.

وبشيء من الاختصار أن العلم والمعرفة ليسا بالأمر الجديد فطوال تاريخها القديم كانت ليبيا مركز إشعاع علمي وثقافي، وزاد هذا الدور العلمي وضوحاً بموقعها الجغرافي بصفتها حلقة وصل بين الأطراف المغربية والمشرقية للوطن العربي وكثيراً ما ذكر وعدَّد الباحثون في تاريخ التعليم في المغرب العربي المدارس والمراكز العلمية والربط مثل؛ رباط طرابلس الذي يعتبر من أقدم الربط في أفريقيا وشيّده الوالي العباسي هرثمة بن أعين سنة 179 هـ/795م، فهذه المراكز والمدارس والربط كانت باستمرار حلقة وصل علمي وثقافي وفكري وديني ليس بين المشرق والمغرب في الوطن العربي، بل أيضاً بين العرب وأفريقيا(6).

ويمكن أن نعزز هذه الحقيقة بقائمة طويلة من مشاهير العلماء والفقهاء والأدباء الليبيين

---

(5) أُخذت هذه الأهداف التسعة من: قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي رقم (156) لسنة 1987م، بشأن لائحة الدراسات العليا بتاريخ 1989/5/3م، وكذلك مصدر سبق ذكره، ورقة الوفد العربي الليبي إلى اللجنة المغاربية للتربية والثقافة والإعلام، ص(5).

(6) د. نجاح القابسي، "المعاهد والمؤسسات التعليمية في المغرب العربي" في: مجلة كلية التربية، العدد الرابع عشر 1980/1981م، ص(15)، مجلة علمية تصدرها جامعة الفاتح بطرابلس ـ ليبيا، وقد اعتمدت الباحثة في تقرير هذا الدور التاريخي للربط في ليبيا على دراسة قدمها د. محمد عبد الهادي شهيرة بعنوان: "الرباطات الساحلية الليبية الإسلامية" إلى المؤتمر التاريخي بكلية الآداب، بنغازي، سنة 1968م، ص(237).

الذين قاموا بدور علمي رفيع في الحضارة العربية الإسلامية، ومن هؤلاء مثلاً الأستاذ مصطفى الخوجة، الذي أسس مدرسة الكاتب بمدينة طرابلس والتي احتوت خزائنها على أكثر من ثلاثين ألف كتاب، والأستاذ محمد الأزهري. ويقدر عدد الكتب والمخطوطات التي احتوتها مدرسته بحوالي 500 كتاب ومجلد معظمها في العلوم الدينية، ويمكن أيضاً أن نذكر الشيخ أحمد الزروق المولود عام 846هـ، والذي أسس معهداً علمياً منذ أربعة قرون، ودرس وتخرج في هذا المعهد العلمي علماء مثل؛ ابن غلبون والشيخ رمضان بن تركية. ومن المشاهير أيضاً الشيخ عبد السلام الأسمر الذي احتوت مدرسته المئات من الكتب والمخطوطات في العلوم الدينية، والشيخ يوسف الجعراني الذي أسس مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم وتعليم العلم حوالي سنة 820هـ، وإلى وقت قريب نجد أسماء علمية مشهورة مثل؛ أحمد النائب (1840-1914م). وإسماعيل كمالي الذي ولد عام 1882م، بمدينة الخمس(7).

ولعلنا نستخلص مما سبق أن التعليم العالي والبحث العلمي بصفته مجهودًا علماً ونشاطاً فكرياً وثقافياً ليس بجديد أو غريب على المجتمع الليبي، فأقدم مدرسة في ليبيا هي المدرسة المستنصرية وأنشأها عام (555-558هـ) عبد الحميد بن أبي الدنيا من علماء طرابلس، كما أن التيجاني قد أثنى على طرابلس ومدارسها بقوله "بداخل البلد مدارس كثيرة"(8)، كما أن الليبيين محبون للعلم يتطوعون لخدمته والصرف عليه من أموالهم الخاصة، فعلى سبيل المثال أنشأ الحاج عبد الله القويري سنة 1950م، معهد القويري الديني بمدينة مصراتة وألحق هذا المعهد بجامعة الأزهر وكان يدرس بهذا المعهد القرآن الكريم والعلوم الأخرى، كما تخرّج من هذا المعهد المئات من الطلبة الذين التحقوا بالأزهر وعادوا إلى خدمة وطنهم فيما بعد، كما أنشأ أيضاً المواطن مصطفى سليمان التوغار سنة 1968م، معهد التوغار الثانوي بمدينة طرابلس وهوعبارة عن مدرسة ثانوية تطبق مناهج وزارة

(7) د. عبد الله الشريف، ومحمد إمحمّد الطوير، ـــ1988)، دراسات في تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات الليبية، الطبعة الأولى، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان، ص ص(26 ـ 28) وص ص(29 ـ 36) وص(69) وص ص(82 ـ 84).
(8) المصدر السابق نفسه، ص(29).

التربية والتعليم في ذلك الوقت وقد خرَّج المعهد حوالي ست دفعات في كل دفعة أربعين طالباً، أغلبهم يساهمون في خدمة وطنهم ويؤدون واجبهم بنجاح في المجتمع الليبي(9).

وهكذا نستخلص ونلاحظ أن تأكيد التعليم في ليبيا على قيّم العروبة والإسلام وتعليم القرآن الكريم واستخدام اللغة العربية وسيلة وهدفاً للتعليم سواء في مستوى الدراسة الثانوية أو الجامعية أو الدراسة العليا أو البحث العلمي المتقدم إنما جاء من حقيقة أساسية وهي أن ليبيا جزء من الحضارة العربية الإسلامية، وبلغة أخرى على التعليم أن يعيد للأجيال الناشئة هويتها العربية الإسلامية وتجعل لهم بصفتهم عرباً دوراً بارزاً في تاريخ الحضارة والعلم وفي واقعها في الحاضر.

وأما المصدر الثاني الذي شكّل أهداف التعليم العالي والبحث العلمي فهو أن ليبيا تحمل فكراً ورسالة مفادها وقوامها رؤية سياسية ورؤية اجتماعية ورؤية اقتصادية، وهذه الرؤى الثلاث تشكّل جميعاً الفكر الجماهيري الذي يدافع عن حرية وسعادة الإنسان التي تتحقق ببناء المجتمع الجماهيري الجديد الذي تسوده العدالة والمساواة، ولقد أدّى هذا إلى تغيير التعليم بشكل شامل وجذري ولعله من أهم مظاهر هذا التغيّر الإيمان بتقديم المعرفة الإنسانية الحقيقية لأن "المعرفة حق طبيعي لكل إنسان"، كما أن تحقيق ذلك في كل المجالات العلمية يؤدي إلى خدمة قضايا الإنسانية والمساهمة في تطوير ظروف معيشتها ورفع كثير من أشكال المظالم والقيود عنها، وهكذا أصبح النظام التعليمي ليس في مستواه العالي فقط، بل في جميع مستوياته يمر بمرحلة إصلاح جذري تنطلق من التوجهات الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا، التي تنادي بتعدد البدائل وحرية الاختيار فالمعرفة حق للجميع، وليست حقاً مكتسباً أو امتيازاً طبقياً(10).

وبناء على ذلك ظهر في ليبيا ما يُعرف بالبنية التعليمية الجديدة التي أتت لتجديد

---

(9) مجلة الإخاء، السنة الخامسة، العدد السابع عشر، يناير 1989م، مجلة ثقافية يصدرها الهلال الأحمر الليبي كل ثلاثة أشهر ، ص ص(16 ـ 17).

(10) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، (1989)، اللجنة الوطنية للتربية واليقافة والعلوم تطور التعليم في السنوات 86 ـ 87 ـ 1988م، التقرير الوطني للجماهيرية العظمى المقدم إلى المؤتمر الدولي للتربية، الدورة (41)، جنيف 1989، ص ص (27 ـ 28).

وتطوير وتحديث التعليم وأهدافه ومحتوياته ووسائله وبرامجه المختلفة.

وبالنسبة للمصدر الثالث الذي يوجه غايات وفلسفة التعليم العالي والبحث العلمي فهو وضعية الجماهيرية على أنه بلد نام يتحول سريعاً إلى التقدم والنهضة، ومعنى ذلك أنه على التعليم العالي والبحث العلمي أن يعد الموارد البشرية المؤهلة علمياً وتقنياً اللازمة لبناء مجتمع عصري متقدم تؤدي فيه الزراعة والصناعة دوراً أساسياً في توفير احتياجات المواطن من الغذاء، وتخفيف حدة الاعتماد على السوق الدولية في توفير مثل هذه الحاجات الضرورية للحياة، وكذلك القيام بالبحوث الأساسية التطويرية اللازمة لتحسين العمل والإنتاج في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. إضافة إلى ضرورة إنتاج المعرفة والاسهام في تراكم المعرفة.

وبناء على ما سبق اتخذت ليبيا خطوتين مهمتين مترابطتين الأولى هي توفير الأموال اللازمة واعتبار التعليم استثماراً بشرياً، والثانية هي إعادة النظر في الوظائف الاجتماعية للتعليم. ففي مجال الخطوة الأولى بذلت جهوداً كبيرة لتوفير الأموال اللازمة لإشباع الاحتياجات التربوية المتنوعة من مبانٍ مدرسية وأجهزة تعليمية وغيرها، حيث تمثل الميزانية العامة للتعليم بجانبيها المتمثل في الميزانية الإدارية وميزانية التنمية (التحول) مكانة كبيرة بالنسبة للميزانية العامة للدولة انطلاقاً من الإيمان بأن الإنسان هو جوهر التنمية وأساس كل تقدم وتطور، وكما هو موضح في الجدولين التاليين جدول رقم (1)، وجدول رقم (2) فإن نسبة ميزانية التعليم الإدارية لسنة 1986م، تقدر بحوالي 37,1 من نسبة ميزانية الإدارة العامة للدولة. في حين أن النسبة تصل إلى حوالي 7,6 إذا قورنت المخصصات المالية للتعليم في خطط التنمية (التحول) بميزانية التنمية (التحول) العامة للدولة، وفي الوقت الحاضر فإن هذه النسب حافظت على معدلاتها فلاتزال ليبيا تصرف ما لا يقل عن 20 من ميزانيتها الإدارية على التعليم سنوياً، وتصرف بمعدلات لا تقل عن 5 من ميزانيتها الإنمائية على التعليم عامة بكل أنواعه وأنماطه، وفي هذا السياق ومنذ منتصف السبعينيات بدأ الاهتمام ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية حيث درس في العام 3862/2001 طالباً وطالبة في مختلف برامج الدراسات العليا؛ الماجستير والدكتوراه، وما لا يقل عن 1500 طالب وطالبة يدرسون في الشهادات التخصصية الطبية (الزمالة الطبية) وسائر دبلومات التأهيل والتخصص الأخرى، وقد أُستحدثت أخيراً أكاديمية الدراسات العليا بطرابلس مركزاً للدراسات العليا في مختلف العلوم والتقنيات التطبيقية في المحاسبة وتنمية الموارد البشرية والإدارة والاقتصاد التطبيقي.

جدول رقم (1)

يوضح الميزانية الإدارية العامة للتعليم

ونسبتها بالميزانية العامة في الجماهيرية العظمى

لسنة 1986م بالدينار الليبي

البيان	1986م
الميزانية الإدارية العامة	1.364.300.000
الميزانية الإدارية العامة للتعليم	506.259.772
نسبة ميزانية التعليم لميزانية الدولة	37.1[11]

جدول رقم (2)

يوضح ميزانية التنمية (التحوّل) للتعليم ونسبتها بالميزانية العامة للتنمية (التحوّل) في الجماهيرية العظمى

لسنة 1986/ بالدينار الليبي

البيان	1986م
الميزانية العامة للتنمية (التحوّل) للدولة	1.700.000.000
الميزانية العامة للتنمية (التحوّل) للتعليم	130.000.000[12]
نسبة ميزانية التعليم لميزانية الدولة	7.6

(11) مصدر جدول رقم (1)، نفس المصدر السابق، 1988، ص(29).

(12) مصدر جدول رقم (2)، نفس المصدر السابق، 1988م، ص(29).

أما في مجال الخطوة الثانية وهي إعداد الطالب لمجتمع عصري صناعي حديث، فقد تم، ادخال عناصر التعليم المهني والتقني في نظام التعليم العام، حيث أُدخلت مادة الثقافة التقنية منذ الصف الرابع من مرحلة التعليم الأساسي وإدخال مضامين جديدة على المرحلة الأخيرة من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي مثل مواد الثقافة المهنية وعلوم الحاسوب، كما تم استحداث نظام ثانوي جديد يُعرف بالمدارس الثانوية الفنية والتقنية المتخصصة وستحل تدريجياً محل المدارس الثانوية العامة (أدبي ـ علمي)، ومنذ عام 1982م وهو العام الذي بدأ فيه التعليم يتحول من شكله العام إلى شكل فني وتقني ومهني وحتى اعداد هذه الدراسة بلغ عدد هذه المدارس الثانوية الفنية والتقنية الجديدة ما يزيد على (25) مدرسة منتشرة في مختلف أنحاء الجماهيرية[13]. وقد أُعيد النظر في هذا النظام التعليمي بعد تطبيقه، وتفرع إلى نوعين من التعليم الثانوي؛ (1) التعليم الثانوي التخصصي وهو ذو نزعة أكاديمية ترتبط بالتعليم الجامعي و(2) التعليم الثانوي الفني والمهني الموجه إلى سوق العمل والمهن والتخصصات التي تحتاجها حركة التنمية والتصنيع في المجتمع الليبي.

وهكذا يتم الترابط والتكامل بين مختلف حلقات التعليم فيتخرج الطالب من المدرسة الثانوية الفنية وهو معد علمياً وتربوياً إما لمواصلة دراسته في الجامعة في نفس تخصصه في الثانوي ، وإما أن يدخل سوق العمل وهو معد بمهنة تقنية مرغوبة ومطلوبة في ميادين العمل والانتاج المختلفة في المجتمع. وإضافة إلى ذلك فقد سُمح للمواطنين والجمعيات والمنظمات الأهلية غير الحكومية بفتح مدارس خاصة بداية من رياض الأطفال وحتى التعليم الجامعي، وهو ما يُعرف في ليبيا بالتعليم التشاركي، وعلى الرغم من أن هذا النوع من التعليم يمول ويُدار من القطاع الأهلي إلا أنه يخضع تربوياً وفنياً لرقابة أجهزة التربية والتعليم في الدولة.

أنساق التعليم العالي والبحث العلمي

في بداية هذه الدراسة أشرنا إلى أن التعليم العالي يضم ثلاثة أنساق رئيسية هي؛ التعليم الفني ومدته من سنتين إلى ثلاث سنوات ويعد فنيين عمليين، والنسق الثاني هو

(13) نفس المصدر السابق، 1988، ص(25).

التعليم الجامعي ومدته من أربع إلى ست سنوات ويعد متخصصين جامعيين، والنسق الثالث هو الدراسة العليا المتقدمة للماجستير والدكتوراه والتي تعد أعلى المهارات والكفاءات العلمية المختلفة، وفي ليبيا يمكن تحديد هذه الأنساق الثلاثة في بنية التعليم العالي والبحث العلمي على النحو التالي:

النسق الأول: وهو عبارة عن مجموعة من المعاهد الفنية العليا تهدف إلى تخريج متخصصين فنيين يمكن أن يعملوا في مجالات التنمية وسائر القطاعات الإنتاجية والخدمية، ويجمعون بين الناحية النظرية والتطبيقية، ويوجد حالياً حوالي (20) معهداً من هذا النوع تشتمل على التخصصات الفنية التالية:

1. النفط
2. التقنية
3. الإلكترونات
4. الكهرباء والميكانيكا
5. الإدارة والأعمال المصرفية
6. التقنية الطبية
7. الإنتاج الحيواني
8. الطيران المدني
9. العلوم الإدارية والمالية
10. التقنية الصناعية
11. إعداد المعلمين والمدربين التقنيين
12. الرياضة البدنية للبنيين
13. الرياضة البدنية للبنات[14]

---

(14) تسميات هذه التخصصات العلمية أُخذت من: قرارات اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي للسنوات 1986م، و1987م و1988م، والمتعلقة بإنشاء المعاهد العليا وتسمياتها، وكذلك دراسة أعدها د. علي الحوات بعنوان "الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للتعليم الجامعي والعالي في المجتمع العربي الليبي"، وقد نُشرت هذه الدراسة في مجلة الوحدة، السنة الثانية، العدد (14) تشرين الثاني (نوفمبر) 1985م، ص ص(39 ـ 41)، الرباط ـ المغرب.

وكما سبقت الإشارة، فهذه تخصصات تدرس على مستوى جامعي، وتهدف إلى تكوين قاعدة بشرية قادرة فنياً على الإيفاء بمتطلبات التحول الاقتصادي والبناء في مجالات العمل الفني والمهني، إضافة إلى تأهيل كفاءات تعمل في القطاعات الانتاجية والخدمية المختلفة، كما أن المعاهد العليا التي تدرسها ترتبط بالجامعات من حيث إعداد مناهجها والاستفادة بالأساتذة للتدريس والتدريب فيها والسماح للمتفوقين من خريجيها بمواصلة دراستهم العليا بالجامعات، وبطبيعة الحال ترتبط مثل هذه التخصصات بالمجتمع وحاجاته من القوى العاملة، وقد رؤيّ ألا تتركّز وتقام جميعها في المدن الكبرى، وإنما وزعت وأنشئت في القرى والمدن الصغيرة بهدف خلق مراكز علمية وفنية في البوادي والأرياف والمدن الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تقريبها من المشاريع الانمائية والعمرانية التي تحتاج إلى فنيين وتقنيين.

النسق الثاني:- وهو التعليم الجامعي المتخصص الذي يستغرق من أربع إلى ست سنوات، ويتخرج الطالب منه حاصلاً على شهادة جامعية، تؤهله للعمل على أنه أخصائي في مجال معين، ولقد تطور هذا النسق التعليمي من نظام الجامعة العامة التي تضم مجموعة من الكليات المتخصصة إلى نظام الجامعة المتخصصة، فإلى ما قبل عام 1985م كان يوجد في ليبيا جامعتان فقط هما جامعة الفاتح بطرابلس، وتضم عشر كليات، وجامعة قار يونس في مدينة بنغازي وتضم تسع كليات، ولكن بعد هذا التاريخ المذكور تم التحوّل إلى نظام الجامعة المتخصصة استناداً إلى رؤية جديدة في التعليم العالي، وهذه الرؤية تستند على التوجهات التعليمية التالية:

1. التركيز على نظام الجامعة المتخصصة، لزيادة درجة التخصص والكفاءة، ولغرض إجراء البحوث العلمية الدقيقة المرتبطة باحتياجات المجتمع، وما يظهر من صعاب ومشكلات في تنمية وتقدم المجتمع.

2. تصميم المناهج الدراسية بما يحقق التركيز على متطلبات التخصص واختصار المدة الزمنية اللازمة للانتهاء من المرحلة الجامعية.

3. تحديد احتياجات ومتطلبات المجتمع من القوى العاملة ومختلف التخصصات والكفاءات الجامعية.

4. التركيز والاهتمام بالدراسة العليا والبحث العلمي خاصة البحث التطبيقي والتطويري.

وهكذا استناداً إلى هذه النظرية الجديدة أُعيد تقسيم وتصنيف الجامعتين السابقتين (جامعة الفاتح بطرابلس وجامعة قاريونس ببنغازي) إلى جامعات متخصصة، وأُنشئت إضافة إلى ذلك جامعات متخصصة جديدة، وفيما يلي قائمة بهذه الجامعات وأماكنها وعدد طلابها وأساتذتها للعام الجامعي 1989/88م، كما هو موضّح في جدول رقم (3). كما تم تأسيس "الجامعة المفتوحة" وذلك بهدف مساعدة من لا يتمكنون من الدراسة العادية في الجامعة من الحصول على تعليم جامعي بطريقة جديدة ومبتكرة.

وفيما يتعلق بالجدول رقم (s) الخاص بالجامعات وأماكنها وعدد طلابها وأساتذتها في ليبيا فإنه تم إعداده بشكل تقديري، وذلك للصعوبات الكبيرة التي ظهرت للحصول على إحصاءات دقيقة.

وإلى جانب هذه الجامعات المتخصصة هناك مجموعة من مراكز البحث العلمي التي هي إما تابعة لجامعة أو تابعة لأمانة أو تابعة لهيئة أو مؤسسة عامة بحسب طبيعة التخصص والاحتياجات، ومعظم هذه المراكز ذات طبيعة بحثية تطبيقية أو تطويرية تسعى إلى الإسهام مباشرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أو تقدم الخبرة والاستشارة وتساعد في تخطيط وتنفيذ المشروعات المختلفة وتذليل الصعاب التي تعترضها سواء في التنفيذ أو بعد التشغيل أو في تقييم أدائها وفعاليتها، ومن أهم هذه المراكز البحثية ما يلي:-

1. مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ومقره مدينة بنغازي.
2. مركز البحوث الزراعية، ومقره مدينة طرابلس.
3. مركز الدراسات الافريقية، ومقره مدينة سبها.
4. مركز بحوث علوم الأحياء المائية، ومقره مدينة طرابلس.
5. المركز الفني لحماية البيئة، ومقره مدينة طرابلس.
6. مركز البحوث الصناعية، ومقره مدينة طرابلس.
7. مركز تنمية المجتمعات الصحراوية، ومقره مدينة مرزق.
8. مركز الدراسات الإعلامية، ومقره مدينة طرابلس.

9. المكتب الوطني للاستشارات الهندسية، ومقره مدينة طرابلس.

10. المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ومقره مدينة طرابلس.

جدول رقم (3)

يوضح الجامعات وأماكنها وعدد طلابها وأساتذتها في الجماهيرية العظمى للعام الجامعي 1988/1989م [15]

ر.م	اسم الجامعة	مقرها	عدد طلابها	عدد أساتذتها	ملاحظات
1	جامعة العرب الطبية	بنغازي	1.129	210	
2	جامعة قار يونس	بنغازي	10.765	485	
3	جامعة عمر المختار للعلوم الزراعية	البيضاء	(غير متوفر)	(غير متوفر)	
4	جامعة الفاتح العظيم للعلوم الطبية	طرابلس		810	
5	جامعة الراية الخضراء للعلوم الهندسية	طرابلس	18.026	320	
6	جامعة الفاتح	طرابلس		856	8فروع بمصراتة
7	جامعة ناصر الأممية		807	(غير متوفر)	
8	جامعة السابع من أبريل	الزاوية	600	100	
9	جامعة النجم الساطع للتكنولوجيا	البرقية	689	171	
10	جامعة سبها	سبها	887	101	
11	الجامعة المفتوحة	طرابلس	(لم تبدأ الدراسة بعد)	—	
	المجموع		32.903	3053	

(15) مصدر جدول رقم (3) كتيب الجيب الإحصائي لعام 1984م، وبعض النشرات الاحصائية التي تصدرها الجامعات في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، كما أنه تعذر الحصول على عدد الطلبة والأساتذة لجامعة عمر المختار للعلوم الزراعية، كما قدمت كل من جامعة الفاتح العظيم للعلوم الطبية، وجامعة الراية الخضراء للعلوم الهندسية، وجامعة الفاتح على أنها احصائية واحدة للطلاب وللأساتذة، لتعذر الحصول على الأرقام التفصيلية لكل جامعة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه منذ عام 1992، أُعيد تنظيم الجامعات وتم تقليصها ودمج في بعضها في بعض ، وأصبحت في الوقت الحاضر في عام 2004 تسع جامعات فقط، وتم هذا التقليص لاعتبارات اقتصادية وعلمية وتربوية، وتقليص الجامعات لا يعني إلغاءها، بل بقيت في أماكنها ومناطقها كليات جامعية، ولكن تتبع إدارياً احدى الجامعات التسع.

وكما هو الحال في علاقة الجامعات والمعاهد الفنية العليا، فإن مراكز البحث العلمي هي الأخرى ذات صلات متعددة بالجامعات، فكثير من الأساتذة يعملون باحثين أو يشرفون على فريق بحث أو أعضاء في لجان عمل ومتابعة في هذه المراكز البحثية، كما أن بعض الأساتذة يدير هذه المراكز أو يعمل بها ويقوم بالتدريس في الجامعة في آن واحد.

النسق الثالث: وهو الدراسات العليا لدرجتي الماجستير والدكتوراه، ولقد ابتدأت الدراسات العليا منذ سنة 1973م، بقسم الدراسات التربوية والنفسية بكلية التربية بجامعة الفاتح بطرابلس، ثم لحقتها جامعة قاريونس بمدينة بنغازي، وعلى العموم فمنذ عام 1977م، بدأت الدراسات العليا تتوسع بحيث أصبحت تشمل العديد من التخصصات والمجالات العلمية.(16)

ويمكن أن نبدي ثلاث ملاحظات على برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية، الملاحظة الأولى هي؛ أن برامج الدراسات العليا ابتدأت في اللغة العربية والدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، ولم تبدأ برامج الدراسات العليا في العلوم الأساسية مثل؛ الكيمياء والطبيعة والرياضة إلا أخيراً، ومنذ عام 1982 على وجه التحديد، والملاحظة الثانية؛ أن الجامعات الليبية لم تبدأ في وضع برامج للدكتوراه إلا أخيراً فلا تزال الدراسة العليا بها حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي في مستوى الماجستير فقط باستثناء برامج دكتوراه محدودة جداً في قسم التاريخ بكلية الآداب والتربية بجامعة قاريونس ببنغازي وقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بكلية التربية بجامعة الفاتح بطرابلس(17).

(16) د.علي الحوات، (1983)، دليل الدراسات العليا بكلية التربيةو بجامعة الفاتح، طرابلس: منشورات جامعة الفاتح، ص(1).

(17) منحت الجامعات الليبية عدداً محدوداً جداً من درجات الدكتوراه، والملاحظ أن الجامعات الليبية بدأت الآن تتوسع في برامج الدكتوراه وزاد عدد الطلاب الذين تحصلوا على درجة الدكتوراه تبعاً لذلك منذ عام 1995.

والملاحظة الثالثة؛ أن ليبيا اعتمدت على الايفاد للخارج، ففي الفترة من 1975 إلى 1981م تم إيفاد ما يزيد على ألفي طالب وطالبة للدراسة لدرجتي الماجستير والدكتوراه في أرقى جامعات أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ويبدو أن الايفاد لهذا الغرض قد تقلص وأصبح مقتصراً على الدكتوراه فقط، وفي المجالات النادرة التي لا توجد فيها برامج للدراسات العليا في الجامعات الليبية، وهذا ما يؤكد أن السياسة التعليمية في ليبيا تعمل على تشجيع وفتح برامج للماجستير والدكتوراه في جامعاتها دفعاً ودعماً للبحث العلمي وربطه بمشكلات الواقع الليبي. والمهم أن هذه الجهود المتعلقة بالدراسات العليا كانت تخضع لبعض القوانين واالوائح التي أصدرتها الأقسام أو الكليات كل على حدة وبشكل ذاتي، وذلك حتى عام 1981م، حيث أصدرت اللجنة الشعبية العامة في 1987/75م، القانون رقم (982) لسنة 1981م، والذي بموجبه أصبحت الدراسات العليا والبحث العلمي يخضع لقوانين أكثر وضوحاً في مختلف مستويات العمل العلمي الإداري. كما أن أهم غايات هذا القانون إلى جانب قرار اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي رقم (126) لسنة 1988، تبدو في الجوانب التالية:

1. تأكيد الطرح الحضاري الجديد متمثلاً في الفكر الجماهيري.

2. تطوير البحث العلمي في الجامعات في ضوء قرار اللجنة الشعبية العامة بإنشاء الهيئة القومية للبحث العلمي.

3. إعداد متخصصين على درجة عالية من الكفاءة في مجالات البحث العلمي، وذلك لمواجهة احتياجات المجتمع.

4. زيادة المعرفة الإنسانية في كل المجالات العلمية التي تخدم المجتمع الإنساني وتسهم في نمو وتطوير إمكاناته.

5. إجراء بحوث ودراسات علمية وفنية تستدعيها عوامل النمو والتقدم في المجتمع الليبي.

6. الاهتمام بالبحث العلمي في مجال الحضارة العربية الإسلامية وتطور المعرفة والعلم والفنون.

7. دراسة مشكلات المجتمع الليبي والمجتمع العربي والمجتمع الدولي(18).

8. الاهتمام بالدراسات الإفريقية.

وباستثناء تخصص الطب فإن برامج الدراسات العليا للحصول على درجة الماجستير في الجامعات الليبية تتكون من مرحلتين أساسيتين الأولى؛ هي دراسة مجموعة من المقررات الدراسية (النظرية والعلمية) ترتبط وتساعد الطالب على البدءفي المرحلة الثانية؛ وهي القيام ببحث علمي يؤهل الطالب للحصول على درجة الماجستير في موضوع معين ويشترط ألا تقل المواد الدراسية في مجموعها عن (26) وحدة دراسية، بالإضافة إلى ثماني وحدات للبحث ووحدتين دراسيتين للحلقات الدراسية.

كما أن مدة الدراسة للحصول على درجة الماجستير يجب ألا تقل عن سنتين دراسيتين، ولا تزيد على أربع سنوات دراسية في جميع الأحوال. هذا وتجدر الملاحظة إلى أنه عندما ينتهي الطالب بنجاح من المقررات الدراسية (بنسبة 70) يقوم بعد ذلك بإعداد خطة بحثه، فإذا ما تمت الموافقة عليها من قِبل لجنة من ثلاثة أساتذة أحدهم المشرف على البحث، ابتدأ الطالب في الدراسة الميدانية وجمع المعلومات، ثم اعداد الرسالة وعرض نتائجه، هذا مع العلم بأنه إذا لم يتحصل الطالب على نسبة 70 في المقررات الدراسية المطلوبة قبل بداية الرسالة فإنه لا يجوز له مواصلة الدراسة في برنامج دراسته للماجستير ويُمنح دبلوم الدراسات العليا فقط(19)، وكما سبقت الإشارة فإن قوانين الجامعات الليبية

---

(18) أُخذت هذه الجوانب السبعة من: مصدر سبق ذكره، مجلة الوحدة، 1985م، ص (47)، وقرار أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي رقم (26) لسنة 1988م بتاريخ 1980م بشأن لائحة الدراسات العليا في الجامعات الليبية، وفي الفقرة رقم (2) من الجوانب السبعة المذكورة ذكرت الهيئة القومية للبحث العلمي، وهي مؤسسة علمية وطنية تشرف على إعداد البحوث النظرية والتطبيقية في جميع أنحاء الجماهيرية وبالتنسيق مع الجامعات ومراكز ومؤسسات البحث العلمي الأخرى في ليبيا، وقد أُنشئت في 18 مارس 1981م بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة وقد أُلغيت سنة 1985م واندمجت أقسامها العلمية بالجامعات ومراكز البحث العلمي إلا أنها أُعيدت وظهرت مرة ثانية بنفس الاسم سنة 1989م على أنها إحدى المؤسسات العلمية التابعة لأمانة البحث العلمي بالجماهيرية.

ـ منحت كلية الآداب بجامعة الفاتح درجة الدكتوراه لطالب إفريقي من رواندة ، وكان عنوان رسالته "التنمية الافريقية والتغير الاجتماعي في افريقيا دراسة عن حالة رواندا،" وأشرف على هذه الرسالة د/ علي الحوات من كلية الآداب بجامعة الفاتح بطرابلس ومنحت الدرجة بتاريخ 2003118.

(19) د. علي الحوات، مصدر سبق ذكره، دليل الدراسات العليا، 1983م، ص (12).

تحتوي على لوائح ومواد قانونية تنظم الدراسات العليا للحصول على درجة الدكتوراه، إلا أنها لم تبدأ بشكل موسع حتى وقت اعداد هذه الدراسة، ومن الناحية النظرية فبرنامج الدكتوراه شبيه ببرنامج درجة الماجستير، إلا أن الطالب لا يدرس مواد دراسية مثل درجة الماجستير، وإنما يبدأ إعداد رسالته بعد الموافقة على خطة بحثه، إلا إذا رأت لجنة الإشراف على الرسالة ضرورة أن يدرس الطالب بعض المواد العلمية لبناء خلفيته العلمية وتقوية تحصيله في مادة أو تخصص معين مرتبط بموضوع رسالته للدكتوراه. وطبقاً لقرار أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي رقم (156) لسنة 1988م بتاريخ 1989/5/3م في مادتيه (14) و(15) فإن شهادة الدكتوراه هي الدرجة التي تمنح وتقوم أساساً على البحث المبتكر ويشترط فيه أن يكون ذا قيمة علمية مبتكرة، وعلى الطالب أن يفي بالمتطلبات التالية:

1. اجتياز امتحان كتابي شامل ودقيق، بالإضافة إلى علوم أخرى ذات علاقة بتخصصه وفي حالة اجتياز الطالب للامتحان الكتابي يجري امتحان شفهي.
2. تقديم أطروحة الدكتوراه واجتياز امتحان مناقشتها، ومن حيث الوقت يكون الحد الأدنى للحصول على درجة الدكتوراه (30) شهراً وبما لا يتجاوز (60) شهراً متصلاً منذ بدء التحاق الطالب بالدراسة.

وعلى أية حال قد يكون من المفيد أن نقدم قائمة بمجالات التخصص في مجالات الدراسات العليا للحصول على درجة الماجستير في الجامعات الليبية للعام الجامعي 2004/2003، وهي على النحو التالي:

1. اللغة العربية والدراسات الإسلامية
2. التربية وعلم النفس
3. الفلسفة (التفسير)

4. علم الاجتماع
5. الخدمة الاجتماعية
6. التاريخ
7. التربية البدنية والرياضة الجماهيرية
8. الجغرافية
9. تاريخ الجهاد الليبي
10. علوم النبات
11. علوم المحاصيل الزراعية
12. علوم الأغذية
13. التربة والمياه
14. الهندسة المدنية
15. الهندسة الميكانيكية والصناعية
16. علوم الأدوية والعقاقير
17. الفيزياء
18. علم الحيوان
19. الإنتاج الحيواني
20. البستنة
21. الاقتصاد الزراعي
22. الكيمياء
23. علوم الأرض
24. الإحصاء
25. الرياضيات
26. الهندسة الكهربائية والإلكترونية
27. هندسة الطيران

28. هندسة الكيمياء

29. تخطيط المدن

30. الشريعة الإسلامية

31. القانون الدولي والنّظم السياسية

32. العلوم الجنائية

33. المعاملات والقوانين الاقتصادية

34. المحاسبة

35. الاقتصاد

36. الإدارة

37. العلوم السياسية

38. طب الأطفال

39. أمراض النساء والولادة

40. الجراحة

41. الأمراض الباطنية

42. أمراض العيون

43. الأمراض الجلدية

44. جراحة العظام والحوادث

45. الطب البيطري

46. طب المختبرات

47. الأحياء الدقيقة[20]

---

(20) المصدر: تقرير متابعة صادر من أمين مكتب البحث العلمي إلى أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي بعنوان: تقرير عن الدراسات العليا بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 1989م، ولقد أخذت قائمة التخصصات من هذا التقرير.

جدول رقم (4)

حصر بعدد الحاصلين على درجة الماجستير ومجالات تخصصهم بالجامعات الليبية من 1973م وحتى العام الجامعي 88/1989م[21]

ر.م	اسم الجامعة	حاصلون على درجة الماجستير	ملاحظات
1	اللغة العربية والدراسات الإسلامية	215	منحت درجة دكتوراه
2	التربية وعلم النفس	15	
3	الفلسفة (التفسير)	10	
4	علم الاجتماع	8	
5	الخدمة الاجتماعية	-	
6	التاريخ	14	منحت درجة دكتوراه من جامعة قاريونس ببنغازي
7	التربية البدنية والرياضة الجماهيرية	-	
8	الجغرافية	7	
9	تاريخ الجهاد الليبي	5	
10	علوم النبات	18	
11	علوم المحاصيل الزراعية	7	
12	علوم الأغذية	8	
13	التربة والمياه	4	
14	الهندسة المدنية	5	
15	الهندسة الميكانيكية والصناعية	5	
16	علوم الأدوية والعقاقير	-	
17	الفيزياء	3	
18	علم الحيوان	3	
19	الإنتاج الحيواني	7	
20	البستنة	7	
21	الاقتصاد الزراعي	-	
22	الرياضيات	1	
23	الهندسة الكهربائية والالكترونية	1	
	المجموع	343	

(21) مصدر الجدول: إحصائيات الدراسات العليا في الجامعات الليبية 1973 ـ 1989.

هناك عدد يقدره الباحث بحوالي 2 من جملة المسجلين في برامج الدراسات العليا للماجستير بالجامعات الليبية من غير الليبيين، فهم من الوطن العربي وافريقيا، وأغلبهم في مجالات اللغة العربية والدراسات الاسلامية والعلوم الإنسانية.

التعليم العالي وتحديات المستقبل في ليبيا

طوّر الدكتور عبد الله أبوبطانة أحد خبراء اليونسكو في دراسته بعنوان بالجامعات وتحديات المستقبل" المنشورة في مجلة الفكر سنة 1988م[22]، بسبع معايير أو مقاييس يمكن بواسطتها تحديد ومعرفة الصعوبات والتحديات التي تواجه الجامعات في جميع أنحاء العالم بدون استثناء، وعلى الخصوص جامعات البلاد النامية، ولكن بدرجات متفاوتة، كما ان هذه المعايير والمقاييس يمكن استخدامها وتطويعها في دراستنا هذه عن الجامعات الليبية، وهذه المعايير أو المقاييس هي:

1. قدرة الجامعات على الاستيعاب (التزايد السريع في أعداد الطلاب)
2. قدرة الجامعات على تقديم تعليم عال يتلاءم مع متطلبات المجتمع والتنمية.
3. قدرة الجامعات على التكيّف مع التغيرات التكنولوجية السريعة الحدوث.
4. قدرة الجامعات على التكيّف مع التغيرات السريعة التي تحدث في طبيعة المهن.
5. قدرة الجامعات على التعامل مع مشاكل التمويل والموارد المتاحة.
6. قدرة الجامعات على القيام بوظائف التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
7. قدرة الجامعات على احداث نوع من التوازن بين متغيرات الكم والكيف في التعليم العالي.

وفيما يلي نلقي نظرة تفصيلية عن هذه التحديات والصعوبات التي لا تواجه التعليم

(22) د. عبد الله أبوبطانة، (1988)، مصدر سبق ذكره، ص .(393)

العالي في ليبيا فقط، بل هي موجودة تقريباً في جميع أنحاء العالم وعلى الأخص البلاد النامية منه.

1. قدرة الجامعات على استيعاب الطلاب

يتصف المجتمع الليبي بزيادة سكانية عالية تقدر بحوالي 4 في السنة، ومعنى ذلك ازدياد فئات السكان من الأطفال والشباب الذين يذهبون إلى المدارس والجامعات والمعاهد العليا، إضافة إلى أن الجامعات الليبية تقبل طلاباً من بلدان الوطن العربي وأفريقيا وآسيا بما لا يقل عن 10 من عدد المقبولين في كل سنة دراسية، ولقد تعززت هذه الظروف بخطوات اتخذتها ليبيا منذ السبّعينيات وهي:ـ 1 نشر التعليم الأساسي في كل مكان من ليبيا، و2 تعميم وفتح المدارس الثانوية أمام كافة السكان، و3 تشجيع المرأة على التعليم والعمل.

ويستخلص من ذلك أن ليبيا لا تنظر إلى التعليم على أنه استثمار اجتماعي واقتصادي للمواهب والقدرات فحسب، بل أيضاً لأن التقدم التربوي هو أمر أكثر ضرورة للفئات الاجتماعية المختلفة وتكوين ما يُعرف الآن برأس المال الفكري، وهو أكثر أهمية من تقديم المعونة المادية، وتعكس الكثير من الدراسات الاحصائية هذا التطور في التعليم العالي الليبي، فقد ارتفع عدد طلاب الجامعات والمعاهد العليا من (13.427) في سنة 1975م، إلى ما يقارب 250.000 طالب وطالبة في العام الجامعي 2003-2004[23].

وعلى أية حال فإن هذا الوضع يشكل التزامات متعددة على أجهزة تخطيط التعليم العالي يتوجب عليها مواجهتها، وذلك مثل زيادة عدد المباني والمرافق الجامعية، وزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس، وزيادة كمية الكتب وتوفير المعامل والمختبرات، وتوفير الأجهزة الإدارية والفنية، وفعلاً لقد بدأت ليبيا منذ عام 1982 تقريباً العمل على زيادة قدرة جامعاتها على استيعاب تزايد الطلاب بجملة من الاستراتيجيات التعليمية منها: 1 فتح الكليات الجامعية والمعاهد العليا في المراكز السكانية الكبيرة والصغيرة، ولغرض تحسين نوعية

(23) قُدرت هذه الأرقام بناء على نشرة إحصائية أصدرتها اليونسكو سنة 1985، وعلى تقدير إعداد الطلاب في الجامعات في العام الدراسي 2003 ـ 2004.

التعليم العالي نفسه، و 2 فتح العديد من المعاهد الفنية العليا التي تسهم مع الجامعات في استيعاب الطلاب وتدريبهم على مهارات وتخصصات مهنية تحتاجها بنية الاقتصاد الليبي الحديث، و3 البدء في تمكين الطلاب الذين يرغبون في العمل بعد حصولهم على الشهادة الثانوية من الدراسة الجامعية بطريقة الجامعة المفتوحة، 4 السماح بفتح الجامعات الأهلية والخاصة أو ما يُعرف في ليبيا بالتعليم التشاركي الذي يضم بداية من رياض الأطفال وحتى المستوى الجامعي.

2. قدرة الجامعات على تقديم تعليم عالٍ يتلاءم مع متطلبات المجتمع والتنمية

يُنظر للجامعات في ليبيا وفي معظم بلدان العالم وعلى الأخص الجزء النامي منه إلى الجامعة على أنها مؤسسة علمية وتربوية تمد المجتمع بما يحتاجه من كفاءات وقوى عاملة على مختلف المستويات، ويعترض القيام بهذا الدور الاجتماعي للتعليم العالي متغيرات وعوامل في غاية التعقيد والتباين والتأثر المتبادل لعلّ من أهمها ما يلي:

أ. عمل التعليم بمفرده ومنعزلاً عن عمل النظام الاقتصادي وبعيداً عن سوق العمل وتطورها من الناحيتين الكمية والنوعية.

ب . التباين في أنماط وإجراءات التخطيط الشامل والتخطيط التربوي ويعني ذلك أن تقييم برامج التوظيف يتم قبل استجابة التعليم، وغالباً ما يحيد الاقتصاد عن الاتجاه الذي كان متوقعاً، مما يجعل من العسير على المتخرجين إيجاد عمل يلائم الكفاءات التي اكتسبوها.

ج . تقلبات التنقل الوظيفي والمهني للمتخرجين الذي يتأثر بالتغيّر في سوق العمل وتوزيع المتخرجين جغرافياً.

د . التغيّر في إدراك الطلاب لما يشكّل مقارنة مقبولة بين المعرفة المكتسبة واحتمالات التوظيف، والذي يشكّل عاملا إضافياً يعين أو ييسّر مسألة العثور على عمل مناسب للآمال الفردية.(24)

(24) قسم التعليم العالي وإعداد العاملين في التربية، سكرتارية اليونسكو (1986)، "التعليم والروابط ما بين التعليم العالي وعالم العمل"، ترجمة: لينا رؤوف في: مجلة التربية الجديدة، العدد التاسع والثلاثون، السنة الثالثة عشرة، أيلول (سبتمبر) كانون الأول (ديسمبر) 1986م، ص ص (120 ـ 121)، مجلة فصلية تعالج شئون التخطيط والتجديد في التربية يصدرها مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت ـ لبنان.

وعلى أية حال؛ فإن العلاقة بين التعليم بوجه عام ومتطلبات المجتمع والتنمية ممثلة أو مقيسة بتغيّر الخصائص التعليمية للقوى العاملة الليبية، يمكن النظر إليها على أنه خلال العقد المنصرم، قد انخفضت نسبة الأمية بين العاملين من حوالي 44.2 سنة 1973م إلى 28.7 سنة 1980م، أي بحوالي 15.5 خلال سبع سنوات، وإذا استمرت هذه الوتيرة في تقليص نسبة الأمية فسوف يكون من السهل القضاء على هذه الآفة الاجتماعية الخطيرة في نهاية القرن الحالي، وهو أمر تطمح إليه كل الشعوب، ولكن ليست كلها قادرة على بلوغ هذه الغاية، كما تقلصت فئة "يقرأ ويكتب" نسبياً من 34.2 سنة 1973م إلى 25.8 سنة 1980م، لصالح الفئات التعليمية الأخرى، فنسبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية والثانوية قد ارتفعت من 9.2 سنة 1973م إلى حوالي 13 سنة 1980م وهي الآن أعلى بكثير من هذا الرقم، أما نسبة حاملي الدبلوم (بعد الثانوية بسنتين دراسيتين) فقد ارتفعت بحوالي 25 مرة خلال الفترة المشار إليها، وكذلك الحال بالنسبة لحاملي الشهادات العليا الذين ارتفعت نسبتهم من 3.6 من إجمالي القوى العاملة الليبية سنة 1973م إلى 8.7 سنة 1980م وهي الآن أعلى بكثير من هذه النسبة.

إلا أن هذا التحسن في المستويات التعليمية للقوى العاملة قد اقتصر على الجانب الكمي أكثر من تركيزه على الجانب النوعي. وعلى العموم ففي مجال التخصصات العلمية لا تتوفر بيانات دقيقة عما آل إليه الوضع الآن ، لكنه بالتأكيد تغيّر لصالح التخصصات العلمية خلال السنوات القليلة الماضية، ومع ذلك تبقى الفجوة بين العرض والطلب على هذه الكفاءات العلمية قائمة.[25] ومن المقارنات الجديرة بالملاحظة في ليبيا هو أن الكثير من خريجي علوم الهندسة والزراعة والكيمياء لا يجدون عملاً، أو يعملون في أعمال ومهن لا ترتبط بتخصصاتهم وأعدادهم، بل أكثر من ذلك فإن هناك قطاعات ومهنا تزيد فيها نسبة العمالة الأجنبية غير الليبية عن 90 خاصة في قطاع البناء والتشييد والخدمات والأعمال

(25) منظمة العمل العربية، المؤسسة العربية للتشغيل، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، (1986)، المشروع الإقليمي لتطوير نظام عربي لمعلومات القوى العاملة وحركة التشغيل، معلومات القوى العاملة والتشغيل في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، طنجة، منشورات منظمة العمل العربية، ص ص(35-36).

والتخصصات التقنية الدقيقة، وهذا ما يطرح مشكلة تتمثل في أمرين إما أن الاقتصاد الليبي بطيء النمو لا يستطيع استيعاب اليد العاملة الجديدة، وإما أن التأهيل المهني والإعداد التربوي قاصر عن متابعة احتياجات سوق العمل، إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن الشباب الليبي لا يحب العمل في قطاعات وميادين يراها غير جيدة وغير ذات مكانة اجتماعية مثل قطاع البناء والتشييد والخدمات، فالمشكلة إذن ذات شقين ثقافي عقلي واقتصادي مادي.

3. قدرة الجامعات على التكيّف مع التغيرات التكنولوجية السريعة الحدوث

تتأثر ليبيا كسائر بلدان العالم بسرعة التغيّرات التكنولوجية التي يعيشها العالم الآن، ولعله مما زاد في درجة هذا التأثر بشكل أكبر وبمدى أعمق هو أنها أي ليبيا نفذت في العشرين سنة الماضية ثلاثة مخططات انمائية (1973-1975) و (1976-1980م) و (1980-1985م)، وما تزال الآن تنفذ ونُفذت مشاريع انمائية ضخمة من أبرزها النهر الصناعي العظيم الذي جلب الماء من جنوب ليبيا إلى شمالها، ومصنع الصلب والحديد، ومصانع البتروكيمياويات وغيرها، والمهم أن هذا العمل الاقتصادي والاجتماعي يعتمد أساساً على تكنولوجية متقدمة، كما أنه أسهم في تحويل المجتمع الليبي من طور المجتمعات التقليدية التي تعتمد في حياتها على الآلات والمعدات البدائية إلى طور متقدم يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة المعقدة، وليس هذا فقط، بل إن عجلة الحياة في ليبيا أصبحت عموماً مرتبطة بما يستجد ويبتكر ويخترع في عالم التكنولوجيا المتقدمة، ومن هنا فإن الجامعات في ليبيا تجد نفسها في وضعية خاصة جداً، بل وجدلية إلى حد كبير. فمن جهة عليها أن تواكب هذا التغيّر التكنولوجي السريع الذي يوطّن كل يوم بجانب أسوارها وذلك بتغيير برامجها الدراسية

وأساليب تدريسها والمشكلات التي تعالجها حتى تسهل عملية تكيّف المجتمع مع التكنولوجيا الجديدة، ومن جهة أخرى عليها أن تعمل على حفظ المجتمع وثقافته الاجتماعية من الاغتراب الثقافي والاستلاب الحضاري، وكل ما تجلبه التكنولوجيا الجديدة معها من قيّم وأفكار ومعتقدات وألوان من التصرّف والسلوك، إضافة إلى ذلك فإن الجامعة بصفتها مؤسسة لإنتاج المعرفة عليها أن تعمل على إنتاج معرفة جديدة على أساسها تبنى وتصمم تكنولوجيا جديدة. إن القيام بمثل هذا الدور الأخير وحل هذه الجدلية يفوق في الواقع إمكانات ليبيا، ولن يتحقق إلا بتنسيق وتكامل جهود الأمة العربية جمعاء بمختلف مؤسساتها الجامعية ومراكز بحوثها العلمية ومؤسساتها الإنمائية المختلفة، وقد سبق أن كتب العديد من العلماء والدارسين العرب الكثير في مسألة تكوين هيئة عربية واحدة تعمل على إنتاج المعرفة العلمية وتصميم فنونٍ تكنولوجية تتناسب واحتياجات المحيط العربي الاجتماعي والطبيعي. ونرى أنه من الضروري تكوين جامعة عربية علمية للدراسات العليا والبحث العلمي، يقبل فيها الطلاب الموهوبون والمتفوقون وتمولها الحكومات العربية بشكل مشترك.

وعلى العموم فإن سرعة تطور التكنولوجيا اليوم تفرض على التعليم العالي ليس في ليبيا فقط، بل وفي كل أرجاء الأمة العربية مسئوليات ووظائف جد مهمة، أهمها الإسهام في إنتاج المعرفة العلمية وتصميم التكنولوجيا، وإلا فإن الأمة العربية ستزداد تبعيتها العلمية والتكنولوجية والثقافية والحضارية وتفقد كل مقوماتها وتصبح سوقاً استهلاكية في بنية النظام الصناعي والتكنولوجي العالمي.

4. قدرة الجامعات على التكيّف مع التغيرات السريعة التي تحدث في طبيعة المهن

يغلب على المجتمعات النامية الطابع الزراعي الذي يزدهر فيه العمل في إطار العائلة الممتدة ويغلب على المجتمعات المتطورة طابع الإنتاج الكبير في مجالات الصناعة والزراعة وتعدد النشاطات الاقتصادية والخدمية وتنوع المهن، وطبقاً لهذا المقياس فقد

تحولت ليبيا منذ مدة من الطور الأول، ودخلت إلى الطور الثاني، بمعنى أن غالبية السكان لم تعد تعتمد على حياة الزراعة ورعي الحيوانات فقط، بل تعددت المهن والنشاطات الاقتصادية تبعاً لتعدد وتنوع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وبنظرة سريعة على أقسام المهن الرئيسية في الجماهيرية نجد أنها تتمثل فيما يلي:

1. أصحاب المهن العلمية والفنية ويمثلون 22.5 من القوى العاملة.
2. المديرون والإداريون ويمثلون 0.8 من القوى العاملة.
3. الموظفون الإداريون ويمثلون 11.2 من القوى العاملة.
4. العاملون بالبيع والشراء ويمثلون 4.6 من القوى العاملة.
5. العاملون بالخدمات ويمثلون 17.5 من القوى العاملة.
6. العاملون بالزراعة وتربية الحيوانات ويمثلون 4.4 من القوى العاملة.
7. العاملون بالإنتاج ويمثلون 38.5 من القوى العاملة.
8. غير مبين ويمثل 0.5 من القوى العاملة.[26]

إن هذا التغيّر في الهيكل المهني لليبيا يستدعي ويستوجب بدون شك أن يقوم التعليم العالي بتضمينه في برامجه الدراسية وأبحاثه واعداده للطلاب الجامعيين خاصة بالنسبة للذين تتطلب مهنهم أعمالهم دراسات جامعية، كذلك فإن هذا التغيّر يستوجب أن تقوم الجامعات بدور رئيسي في إجراء البحوث والدراسات التقويمية والتطويرية التي ترفع من درجة الأداء المهني، وتجعل المهنة تخدم المجتمع بطريقة أكثر انتاجية وكفاءة وفعالية، وفي نفس الوقت تحسّن وتطور من المهنة نفسها سواء كان مجالها العلم أو الفن أو تقديم خدمات إلى سائر أبناء وفئات المجتمع.

---

(26) أخذت هذه النسب المتعلقة بأقسام المهن الرئيسية في ليبيا من:ـ تعداد السكان في الجماهيرية لسنة 1973م، وحصر القوى العاملة في الجماهيرية لسنة 1980م، هذا مع العلم بأن هذه النسب تدخل فيها القوى العاملة غير الليبية والتي تمثل حوالي 35 من مجموع القوى العالمة كلها في ليبيا.

5. قدرة الجامعات على التعامل مع مشاكل التمويل والموارد المتاحة

تعتمد الجامعات الليبية مثل سائر الجامعات في الوطن العربي على الخزانة العامة في تمويل كل نشاطاتها التعليمية والبحثية والتربوية والإدارية تقريباً، بل إن البحث العلمي يعتمد بالكامل على الخزانة العامة، وبالرجوع إلى ميزانيات التعليم في ليبيا، يلاحظ أن نسبة ميزانية التعليم الإدارية إلى الميزانية الإدارية العامة للدولة قد بلغت 37.1 في سنة 1986م، كما أن نسبة ميزانية تنمية التعليم إلى ميزانية التنمية (التحول) الاقتصادية والاجتماعية للدولة قد بلغت 7.6 في سنة 1986م(27). وللأسف الشديد فقد تعذر الحصول على النسبة المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي من ميزانية التعليم كله الآن سواء في القطاع الإداري العام أو القطاع الإنمائي، ولكن بدون شك فإن هذه النسب لا تزال قائمة وربما أكثر من نسب الفترة الماضية.

وعلى أية حال فإن التعليم العالي ينال نصيباً كبيراً من هذه الميزانيات لتعدد الجامعات في ليبيا وكثرة الإنشاءات الجامعية الجديدة، والحقيقة أن تمويل التعليم العالي في ليبيا مثل سائر البلاد النامية الأخرى يتأثر بعوامل وظروف منها:

1. تزايد أعداد الطلاب الجامعيين، والاعتماد إلى حد كبير على استجلاب أعضاء هيئة التدريس من الخارج، وإنشاء كليات جامعية جديدة في القرى والمدن الصغيرة.

2. تذبذب دخل النفط الذي تعتمد عليه ليبيا في كثير من مشاريعها الإنمائية-بما في ذلك مشاريع التعليم العالي والبحث العلمي، وهكذا فإن هذه الظروف مجتمعة ستكوّن نوعاً من القيد على الجامعات ومؤسسات البحث العلمي. ومن هنا لابد من التفكير في مصادر مالية جديدة لتمويل الجامعات وتمويل نشاط البحث العلمي فيها.

ومهما كانت الظروف فيصعب في مثل هذه الدراسة العامة تحديد المصادر التي يمكن أن تعتمد عليها الجامعات في التمويل، إلا أنه بالإمكان أن تتجه الجامعات إلى

---

(27) التقرير الوطني للجماهيرية العظمى والمقدم إلى المؤتمر الدولي للتربية 1988م، مصدر سبق ذكره، ص(20).

أساليب جديدة للحصول على الأموال اللازمة لنشاطاتها ومشاريعها، ولعلَّ من أهمها ما يلي:

1. الدخول في مشاريع استثمارية مع مؤسسات إنمائية ومصرفية في ليبيا، كأن تسهم الجامعة بجزء من أموالها في تمويل مشروعات اقتصادية تعود عليها بفوائد مالية.

2. أخذ رسوم مالية عن الدراسات والاستشارات والبحوث التي تقوم بها الجامعات لصالح المؤسسات العامة والخاصة في المجتمع، وتقوم بدفعها الجهة المستفيدة في المجتمع عن كل أستاذ جامعي يستعان به في أعمال الخبرة والاستشارات والتخطيط.

3. إنشاء مؤسسات بمقابل مالي لطباعة ونشر المواد العلمية والثقافية والإعلامية المنتجة في ليبيا، وذلك مثل الكتب المدرسية المنهجية، وكتب الثقافة العامة، والنشرات والتقارير العلمية والإحصائية، وتستخدم مثل هذه الدور لغايتين في وقت واحد؛ الحصول على عوائد مالية لخزانة الجامعات والإسهام في نشر العلم والثقافة بين مختلف الفئات الاجتماعية.

وفي الجملة؛ تظل مسألة تمويل الجامعات من التحديات الكبيرة التي تواجه التعليم العالي ليس في ليبيا فقط، بل في جميع أنحاء العالم وبدون استثناء، ويزداد الالتزام بايجاد التمويل اللازم للتعليم العالي بالنظر إلى فلسفة ديمقراطية التعليم المتبعة في ليبيا، وكذلك الطلب الاجتماعي الكبير عليه واعتباره إيديولوجياً من الوسائل المهمة في تحقيق الرفاهية للإنسان وأداة فعّالة لتحقيق معدلات عالية من التحوّل الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك من أدوات بناء صرح الحضارة العربية الإسلامية في هذا الجزء من الوطن العربي.

6. قدرة الجامعات على القيام بوظائف التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع

لم تعد الجامعة في العصر الحديث مؤسسة علمية معزولة في برج عاجي كما كان الحال في الماضي، بل ظهرت وتبلورت منذ بداية القرن العشرين على أنها مؤسسة اجتماعية

بمعنى الكلمة ، أي أن عليها أن تقوم بوظائف وأدوار متعددة في المجتمع، من أبرزها، وهو ما يهمنا في هذه الدراسة :ـ 1 دور ووظيفة التدريس، 2 دور ووظيفة البحث العلمي الأساسي والتطبيقي وإنتاج المعرفة، 3 دور ووظيفة خدمة المجتمع. والملاحظ أن هذه الوظائف والأدوار ترتبط بعضها ببعض، وترتبط في ذات الوقت بجانب أو آخر من جوانب تقدم وتطور المجتمع، ويعلق د. عبد الله أبو بطانة أحد خبراء اليونسكو على هذه الوظائف الثلاث فيقول:ـ "وفي الوقت الذي تهدف فيه عملية التعليم أو التدريس إلى إعداد الخريجين وتأهيلهم فإن الأبحاث الجامعية تهدف إلى اكتشاف المعرفة والتكنولوجيا وتحديد مجالات استخدامها، وتعد وظيفة الخدمة الاجتماعية من أهم الوظائف الثلاث التي تؤديها الجامعة، ومن هذه الوظائف يتم انفتاح الجامعة على المجتمع الذي تنتمي إليه ومن خلالها يتم التفاعل بينها وبينه"(28).

ويضيف د. أبو بطانة فيقول:ـ "إن الأنشطة التي تقع ضمن نظام خدمة المجتمع تتراوح بين برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر، وتقديم المشورة إلى الحكومة وفئات المجتمع وتقديم النقد الفني في كل ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية"(29).

وبالنظر إلى الجامعات الليبية من هذه الزاوية فإنها قامت ولا تزال تقوم بوظيفة التدريس على أنه العمل التقليدي المرتبط أصلاً بالعمل الجامعي، ولكن الجديد في الأمر هو توجهها إلى البحث العلمي وخدمة المجتمع، والغاية من البحث العلمي في الجامعات الليبية كما جاء في لائحة الدراسات العليا رقم (158) لسنة 1988م، بتاريخ 1988/5/3 هو بناء قوة علمية لمجابهة تحديات العصر، ومعنى ذلك أن البحث العلمي في الجامعات الليبية يواجه نوعين من التحديات؛ النوع الأول منها هو الإسهام مع بقية المؤسسات الإنمائية الأخرى في إيجاد حلول للمشاكل المختلفة التي تصاحب حركة التنمية والتحوّل في المجتمع، أما النوع الثاني منها فهو الإسهام مع بقية الجامعات العربية ومؤسسات ومراكز

---

(28) د. عبد الله أبو بطانة، 1988، مصدر سبق ذكره، ص(384).
(29) نفس المصدر السابق، ص(384).

البحث العلمي العربية - إذا توفرت فرص التكامل والتنسيق - في بناء قوة علمية عربية لمجابهة التحديات الكبيرة التي تواجهها الأمة العربية، وذلك مثل الأمن الغذائي وتقدم الصناعة والزراعة واستغلال الثّروات الطبيعية مثل النفط والمعادن الأخرى.

وبالنسبة لخدمة المجتمع فإنها تتعدى في منظور فلسفة التعليم العالي الليبي تقديم خدمة أو استشارة لمؤسسات المجتمع ، أو الإسهام في تخطيط وتنفيذ برامج مثل تعليم الكبار، أو تدريب الموظفين أثناء الخدمة ، إنما المقصود بها إلى جانب ما سبق، - وهذا هو التحدي الصعب - البناء الحضاري للمستقبل إضافة إلى دور التجربة في الإطار التربوي وربط الطلبة بما يجري في المجتمع المحلي واشراكهم فيه، فالتعليم العالي الليبي يؤكد فكرة الالتزام والخدمة الاجتماعية بصفتها قيمة تربوية. وبعبارة أخرى لابد أن يكون هناك رباط وثيق بين كل من الاهتمام بالتعليم والاهتمام بالخدمة الاجتماعية، وبدون شك فإن ذلك يجسد مسئولية التعليم العالي نحو المجتمع، وفي نفس الوقت يؤدي إلى تحسين أوضاع الجماهير ضمناً، وطبقاً لهذه النظرية التربوية التي تربط بين التعليم والخدمة الاجتماعية يزداد الطالب عطاء وتعلماً في مواجهة وضع واقعي، كما يزداد - كما تؤكد أحد تقارير اليونسكو - إيجابية وانتماء لمجتمعه ومشكلاته(30). ويزداد أيضاً تحفزاً لاسيما إذا حسبت الخدمة رصيدًا له في الحصول على الدرجة الجامعية، ويستطيع توفير تدريب عملي في الوسط الذي ينتقل إليه بعد فراغه من الخدمة، ويستطيع عضو هيئة التدريس أن يشارك بصورة أكثر إثراء في جزء مناسب وجاد من واجباته، وقد يصبح أقدر على تجديد المناهج ومواءمتها وتحسين أسلوب تبليغها(31).

7. قدرة الجامعات على إحداث نوع من التوازن بين متغيرات الكم والكيف في التعليم العالي

كثيراً ما تنتقد الجامعات في الوطن العربي بأنها تركز على الكم أكثر من الكيف، أي أنها تقبل وتخرج أعداداً كبيرة من الطلاب ولكن كفاءتهم العلمية والتخصصية ضعيفة جداً

(30) انظر؛ اليونسكو، (1979)، "تقرير تحليلي من المدير العام عن خبرة الدول الأعضاء في مجال خدمة المجتمع في التعليم العالي وتوصيات بشأن دور اليونسكو مستقبلاً في هذا الميدانب، باريس، ص(14).

(31) نفس المصدر السابق، اليونسكو، (1979)، ص(14).

بل يصفها البعض أحياناً بأنها لا تزيد عن مستوى الشهادة الثانوية العامة إلا قليلاً، فكأن الجامعة لم تعمل حيالهم شيئاً سوى إعطائهم بعض المعلومات العامة وأساسيات التخصص، ويتمادى البعض في نقد الخريجين بأن بعضهم يجهل أبسط قواعد الإملاء ولا يستطيع تطبيق أبسط المفاهيم العلمية في موقف عملي أو مشكلة ميدانية في مجال تخصصه، أو كتابة وإعداد تقرير فني فيه، ولا تسلم الجامعات الليبية من هذا النقد فإنها كانت تركز ـ إلى وقت قريب ـ على الكم أكثر من الكيف، وهذا يعود إلى عوامل وظروف تاريخية تتمثل في الرغبة والضرورة الملحة لمحو الأمية لتوفير موظفين لتغطية احتياجات المجتمع الليبي العاجلة من المدرسين والإداريين والمهندسين والاقتصاديين، وهذا ليس بغريب ففي احصائية تعليمية ورد أنه في سنة 1943م، لم يكن في ليبيا سوى ستة عشر شخصاً يحملون مؤهلاً جامعياً، كما أن نسبة الأمية في نفس السنة وصلت في فئة الرجال إلى أكثر من 96، وتزيد في فئة النساء لتصل إلى أكثر من 99، ومعنى هذا أن الجامعات الليبية كانت تسعى إلى الإسهام في نشر التعليم العام والثقافة العامة أكثر من تخريج أخصّائيين وفنيين، خاصة وأن الحاجة كانت ملحة إلى مدرسين وإداريين بسبب التوسع في التعليم بجميع مستوياته، في جميع أنحاء البلاد، وكذلك الحاجة إلى تخريج كفاءات علمية ذات طابع عام تكون مثل هذه الكفاءات قادرة على تسيير مرافق الإدارة والإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الليبي.

ويظهر الآن جلياً أن ليبيا أنجزت هذا الهدف، وهو نشر التعليم العام بين كل فئات المجتمع، ولم تعد الجامعات بحاجة إلى التركيز على الكم، بل على العكس أصبحت في أمس الحاجة إلى التركيز على الكيف أو التعليم النوعي، فهذا النوع الأخير من التعليم هو الذي يسهم حقيقة في بناء القاعدة العلمية والتكنولوجية الضرورية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والحضاري بوجه عام، بل هو الذي يحقق أحد الأهداف الكبرى للتعليم العالي في ليبيا، وهو بناء قدرة وطنية علمية لمجابهة تحديات العصر والإسهام في تطور المجتمع وتقدمه.

ويظهر من التطورات التربوية التي حصلت منذ سنة 1980م، والمعروفة في ليبيا بمشروع البنية التعليمية الجديدة أنها أي ـ ليبيا ـ مثلاً بدأت تتجه وتسعى لتأكيد وتعزيز التعليم النوعي والاهتمام بالكيف أكثر من الكم مادام هناك العديد من المؤسسات

التعليمية غير الجامعية التي تمد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة بمختلف مستوياتها المهنية، ويتجسد هذا التحوّل في الفلسفة التعليمية الجديدة وعلى الأخص في النواحي التالية:ـ

1. نظام المدارس الثانوية الفنية التخصصية التي يلتحق خريجوها مباشرة بتخصص محدد في الجامعة، أي أن الطالب يبدأ التخصص في المرحلة الثانوية وتكون دراسته الجامعية استكمالاً وتعميقاً لهذا التخصص.

2. إقامة مراكز البحث العلمي الملحقة إما بالجامعات أو الأمانات أو بالمؤسسات الإنمائية المختلفة.

3. الاعتمادات المالية الكبيرة لمشاريع البحوث العلمية التي تقوم بها الجامعات أو مراكز البحث العلمي.

ورغم هذا التحوّل الواضح في اتجاه التعليم النوعي والتركيز على الكيف، تظل الجامعات في ليبيا مثل سائر الجامعات في البلاد النامية تحت ضغط الطلب الاجتماعي المتزايد والكبير على التعليم العالي وتحت ضغط معادلة صعبة وهي إما التضحية بالكم وما يترتب عن ذلك من نتائج اجتماعية، وإما التضحية بالكيف وما يترتب عن ذلك من نتائج علمية وتربوية، وفي أحسن الأحوال إيجاد نوع من التوازن بين الكم والكيف، وتبقى هذه المشكلة قائمة بوصفها أحد التحديات الصعبة التي لا تواجه الجامعات الليبية فقط، بل تجابه تقريباً جميع الجامعات في بلدان الوطن العربي والعالم الثالث.

خلاصة وملاحظات ختامية

حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على طبيعة التعليم العالي والبحث العلمي في المجتمع الليبي، وخاصة من حيث أهدافه وغاياته ومشكلاته المستقبلية. ولقد توصل هذا الفصل إلى أن الأهداف والغايات الحالية للتعليم العالي والبحث العلمي إنما شكّلتها عوامل وقوى تاريخية واجتماعية والايديولوجية في مقدمتها، ذلك أنَّ ليبيا جزء من الحضارة العربية الإسلامية وهذا قد انعكس في طبيعة فلسفة التعليم العالي والبحث العلمي الذي يسعى لدعم وتأكيد وتعزيز هذه الهوية الحضارية من خلال التعليم الجامعي نفسه، ومن خلال البحث العلمي المتقدم، وكذلك فإن ليبيا تحمل فكراً ورسالة للإنسانية قوامها الحرية والعدالة الاجتماعية، وهذا قد انعكس في فلسفة وتوجهات التعليم العالي، مما جعله تعليماً عالياً مفتوحاً لكل أبناء المجتمع يسير وفق مبادئ ديمقراطية التعليم والبحث العلمي الحر، والذي يخدم في نفس الوقت قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويبحث عن حلول لمشكلاتها المختلفة، ويعمل أيضاً على تنمية الإنسان باعتباره المحور الذي تدور حوله كل عمليات التنمية في المجتمع الليبي.

ولقد توصل هذا الفصل إلى أن طريقة وأسلوب التعليم العالي في ليبيا شأنه شأن أنظمة التعليم العالي في الوطن العربي قد بدأ يخدم غرض إعداد القوى العاملة مثل الإداريين والمربين والمحاسبين والمهندسين، ثم ما لبث أن تحول وكان ذلك في ليبيا منذ السبعينات من هذا الغرض إلى غرض أكثر تقدماً وتعقيداً، وبمعنى آخر لقد اقتضت طبيعة التنمية الصناعية والزراعية والتكنولوجية المتقدمة أن يعاد النظر في التعليم العالي والبحث العلمي بحيث يتحول من تعليم نظري عام إلى تعليم عال ذي طبيعة فنية وبحثية وتكنولوجية، وهذا ما أدى كما وضح هذا الفصل بكل الطرق إلى إعادة بناء هياكل ومؤسسات التعليم العالي، بمعنى استحداث كليات جامعية جديدة، ومعاهد فنية عليا، ومراكز بحث علمي تطبيقية وبرامج للدراسات العاليا في مختلف التخصصات العلمية والفنية.

ولقد توصل هذا الفصل إلى أن التعليم العالي في ليبيا مثل بقية أنحاء الوطن

العربي والبلاد النامية، عليه دائماً أن يواجه بعض الصعوبات والتحديات المستقبلية، و من أهمها ما يلي:

1. الطلب الاجتماعي الكبير على التعليم العالي.

2. الوفاء باحتياجات تطور المجتمع وتقدمه.

3. الإسهام في إنتاج المعرفة.

4. الإسهام في تقدم التكنولوجيا خاصة تلك التي تخدم تطور الصناعة والزراعة والخدمات وتوفير أسباب الرخاء في المجتمع.

5. الإسهام في تطور مختلف أنواع المهن والحرف خاصة تلك التي تتطلب تدريباً جامعياً وعلمياً راقياً.

6. ترشيد الإنفاق والمصروفات على مختلف النشاطات الجامعية والبحثية، وامكانية إيجاد تمويل ذاتي لتخفيف العبء على الخزانة العامة والتوجه إلى الاعتماد على النفس والتعاون الجماعي في تسيير مؤسسات التعليم العالي.

7. التوفيق بين التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

8. التوفيق بين الأعداد الكبيرة من الطلاب المقبولين وجودة ونوعية التعليم العالي.

مراجع الفصل الثاني

1. الوفد العربي الليبي، (1988)، ورقة عمل مقدمة إلى اللجنة المغاربية للتربية والثقافة والعلوم والمنعقدة بمدينة نواكشوط بموريتانيا في الفترة من 21 إلى 23 من شهر الفاتح (سبتمبر).

2. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، (1988)، تطور التعليم في السنوات 86-87-1988 م، التقرير الوطني للجماهيرية العظمى المقدم إلى المؤتمر الدولي للتربية الدورة (21 جنيف، 1989م.

3. اليونسكو، قسم التعليم العالي وإعداد العاملين في التربية، (1989)، مجلة التربية الجديدة، العدد التاسع والثلاثون، السنة الثالثة عشرة، أيلول (سبتمبر) كانون أول (ديسمبر)، مجلة فصلية تعالج شئون التخطيط والتجديد في التربية يصدرها مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت ـ لبنان.

4. اليونسكو، (1989)، تقرير تحليلي من المدير العام عن خبرة الدول الأعضاء في مجال خدمة المجتمع في التعليم العالي وتوصيات بشأن دور اليونسكو مستقبلاً في هذا الميدان، باريس، 27/ 1/ 1989م.

5. د. نجاح القابسي، (1981)، "المعاهد والمؤسسات التعليمية في المغرب العربي" في: مجلة كلية التربية، العدد الرابع عشر 1980-1981م، مجلة علمية دورية تصدرها جامعة الفاتح بطرابلس ـ ليبيا.

6. اللجنة الشعبية العامة واللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي للسنوات 1986-1987-1988 فيما يخص تنظيم البحث العلمي والدراسات العليا وإنشاء مراكز البحث العلمي وإنشاء جامعات متخصصة جديدة.

7. نقابة أعضاء هيئة التدريس الجامعي، (1979)، الدراسات العليا بالجامعات الليبية، بنغازي: منشورات مركز البحوث، جامعة قاريونس، هذا الكتاب عبارة عن أعمال مؤتمر الدراسات العليا بالجامعات الليبية المنعقد بجامعة قاريونس في الفترة ما بين 16-17 مايو 1979م.

8. د. عبد المنعم علي الحسن، "دور التعليم العالي في التنمية العربية حتى سنة 2000ب ف دراسات عربية، مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية، العدد (5) السنة الرابعة والعشرون، آذار (مارس)، بيروت ـ لبنان.

9. د. عبد الله أبو بطانة، (1988)، بالجامعات وتحديات المستقبل"، في: عالم الفكر، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يوليو، أغسطس، سبتمبر، مجلة دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن وزارة الإعلام في الكويت.

10. د. عبد الله محمد الشريف ومحمد إمحمّد الطوير، (1988)، دراسات في تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات الليبية، الطبعة الأولى، طرابلس، الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

11. د. علي الحوات، (1985)، "الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للتعليم الجامعي والعالي في المجتمع العربي الليبي"، في: مجلة الوحدة، السنة الثانية، العدد (14)، تشرين الثاني (نوفمبر)، مجلة شهرية فكرية تصدر بالرباط ـ المغرب.

12. د. علي الحوات، (1983)، دليل الدراسات العليا بكلية التربية ـ جامعة الفاتح، طرابلس: منشورات جامعة الفاتح.

13. أمانة التخطيط، (1984)، كتيب الجيب الإحصائي، طرابلس: منشورات أمانة التخطيط في ليبيا.

14. مجلة الإخاء، (1989)، السنة الخامسة، العدد السابع عشر، أي النار (يناير)، مجلة ثقافية يصدرها الهلال الأحمر الليبي كل ثلاثة أشهر، طرابلس ـ ليبيا.

15. منظمة العمل العربية، المؤسسة العربية للتشغيل والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، (1986)، المشروع الإقليمي لتطوير نظام عربي لمعلومات القوى العاملة وحركة التشغيل، معلومات القوى العاملة والتشغيل في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، طنجة ـ المغرب.

16. د. مصطفى التير، (1989)، البحث العلمي في الوطن العربي: الطموحات والإنجازات، ورقة عمل غير منشورة، شهر ناصر (يوليو).

17. مجلةالوحدة، السنة الخامسة، العدد (55)، نيسان (أبريل)، مجلة فكرية ثقافية شهرية تصدر عن المجلس القومي للثقافة العربية بالرباط ـ المغرب.

18. مصلحة الإحصاء والتعداد، تعداد السكان لسنة 1973م بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

19. مصلحة الإحصاء والتعداد، (1980)، حصر القوى العاملة لسنة 1980م بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

20. مجمع الفاتح للجامعات، مكتب البحث العلمي، (1989)، تقرير عن الدراسات العليا بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، موجه إلى أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي.

21. مجمع الفاتح للجامعات، الإدارة المالية، (1989)، نشرات إحصائية عن العاملين بمجمع الفاتح للجامعات، شهر الصيف.

الفصل الثالث

البنية التعليمية الجديدة والتعليم العالي في ليبيا

الفصل الثالث

البنية التعليمية الجديدة والتعليم العالي في ليبيا

- مسوغات البنية التعليمية الجديدة
- واقع التعليم العالي وضرورة تطويره
- آفاق التعليم العالي في البنية التعليمية الجديدة
  - د . فلسفة التعليم العالي
  - ه . بناء وهياكل التعليم العالي
  - و. علاقة التعليم العالي بالمجتمع
- خلاصة وملاحظات ختامية
- مراجع الفصل الثالث

البنية التعليمية الجديدة والتعليم العالي في ليبيا

ظهرت في الآونة الأخيرة وبالتحديد منذ عام 1980م، بنية تعليمية جديدة في المجتمع العربي الليبي، واستغرق إعدادها وقتاً طويلاً من العمل الشاق والتفكير الجاد، إن الغاية الأساسية لهذه الفلسفة التعليمية الجديدة هي خلق مزيد من الترابط والتكامل العضوي والوظيفي بين التربية والمجتمع الذي يعيش وضعية من التغير الشامل في كل مجالات حياته.

إن الأمل في الجماهيرية معقود على هذه البنية التعليمية الجديدة في إعداد جيل واع سياسياً واجتماعياً وثقافياً، وهوفي نفس الوقت معد علمياً وتقنياً لأن يسهم بشكل إيجابي بارز في بناء صرح التقدم الحضاري والتقني في ليبيا برؤية القرن الحادي والعشرين، ومتطلباته الاجتماعية والحضارية.

وعلى هذا الأساس يحاول هذا الفصل أن يلقي الضوء على واقع التعليم العالي وآفاق تطويره وتغييره بما يخدم طموحات ليبيا في النمو والتقدم، كما يحاول بشيء من التحديد أن يحقق غايتين أساسيتين الأولى؛ هي تحليل خصائص التعليم العالي التقليدي، والثانية؛ هي محاولة تحديد كيف حاولت هذه البنية التعليمية الجديدة إقامة بناء تعليم عالٍ حديث ومتطور يتفق مع حاجات المجتمع الليبي ومع مفهوم الجامعة العصرية، ولكي تقدم هذه الدراسة صورة قريبة من الواقع الفعلي، فستعتمد بشكل أساسي على مصادر أولية وبيانات ميدانية هي غالباً القرارات والوثائق والتقارير الصادرة من الجهات ذات العلاقة بالبنية التعليمية الجديدة في ليبيا والمبنية على العمل الميداني والتطبيق الفعلي اليومي.

• مسوغات البنية التعليمية الجديدة

قبل أن نناقش دوافع ومبررات البنية التعليمية الجديدة في ليبيا، نود أن نشير إلى أنه يُقصد بالبنية التعليمية في التعليم الليبي؛ مجموعة الاجراءات والتدابير التي اُتخذت منذ عام 1982 لتقييم فلسفة التعليم ودوره في المجتمع، كما أن هذا التغيير يتضمن في الوقت ذاته إعادة توجيه لكافة العلاقات التي تربط المؤسسات التعليمية والتربوية بحركة المجتمع، ولعله من المناسب أن نثير السؤال التالي: لماذا هذا التغيير التربوي والتعليمي الجوهري في ليبيا؟. إن ذلك يعود دون شك لجملة أسباب وظروف تتعلق بعمليات التطور الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الليبي نفسه، فكما هو معروف في النظرية التربوية فإن ما يحدث في فلسفة التربية هو انعكاس مصيري لما يحدث من تغير وتبدل في الفلسفة التربوية التي لم تعد تناسب وتصلح لتحقيق تطلعات المجتمع وآماله وإشباع حاجاته المستقبلية. وبلغة أخرى كأن المدرسة الليبية لم تعد تربي وتدرب المواطن الذي يريده ويرغبه المجتمع الليبي، ومن هنا ظهرت هوة واسعة بين المدرسة والمجتمع الأمر الذي أدى إلى ظهور هذه البنية التعليمية الجديدة لملء هذه الهوة وبناء جسور التكامل والترابط بين المدرسة والمجتمع، وإعادة بناء نموذج تعليمي وتربوي يوفق بين المدرسة والمجتمع الليبي المتطور والمتطلع إلى مستقبل وحياة اجتماعية واقتصادية وثقافية أفضل مما هي عليه في الوقت الحاضر.

وبفحص الوثائق والمناقشات المتعلقة بالبنية التعليمية الجديدة يمكن تحديد مبرراتها ودوافعها في فكرة أساسية وهي أن النظام التعليمي لم يعد يتناسب مع المرحلة التي يعيشها المجتمع الليبي وبالتالي لم يعد يفي بتطلعات الجماهير إلى حياة أفضل. ويمكن تحديد أهم المبررات والدوافع التي مهدت وأدت إلى تغيير النظام التعليمي في ليبيا واستحداث البنية التعليمية الجديدة في الجوانب التالية:

1. لا يعطي النظام التعليمي القائم الاهتمام الكبير بالناشئين قبل سن دخول المدرسة، في حين دلت كل الدراسات التربوية والنفسية على أهمية رياض الأطفال

بوصفها مرحلة أساسية لإعداد النشء نفسياً وذهنياً واجتماعياً لتقبل المعلومات والاستعداد للتعليم والتأهيل التربوي.

2. هو أيضاً نظام تقليدي في الأسلوب والأداء لأنه لا يثير في المتعلم ملكة التفكير والخلق والإبداع، ولأنه نظام يعتمد بشكل أساسي على التلقين ويركز على جوانب الحفظ والتذكر لدى الطلبة ويهمل الجوانب الديناميكية من نمو الشخصية المبدعة.

3. التركيز بشكل أساسي على تقديم المعارف بشكل نظري دون الاهتمام بالجوانب التطبيقية واستغلال الإمكانات المتاحة في البيئة، وربط المؤسسة التعليمية بمراكز الإنتاج المختلفة في المجتمع.

4. أنَّ النظام الحالي بنظمه ولوائحه المختلفة لا يتيح للطالب فرصة التخصص المبكر، بل يجبره على أن يقضي سنوات عديدة في تلقي معارف نظرية بعضها غير مترابط إلى أن يصل المرحلة الجامعية مما يجعل حصيلته العلمية في مجال تخصصه بسيطة لا تؤهله بشكل كاف للمشاركة الفعالة في ميادين العمل والإنتاج.

5. عدم مسايرة النظام التعليمي القائم لخطط التحول الاقتصادية والاجتماعية الطموحة للمجتمع الجديد في ليبيا، وما يحتاجه من عناصر بشرية منتجة في مختلف التخصصات الفنية والمهنية والتقنية.

6. قصور التعليم الفني عن تلبية احتياجات المجتمع من المهارات الفنية في المجالات التقنية المختلفة، لانكماش النمو في هذا النوع من التعليم.

7. عزوف الطلاب من خريجي المدارس الإعدادية عن الالتحاق بالمعاهد الفنية المتوسطة مما نتج عنه تدفق أعداد هائلة من الطلاب بمرحلة التعليم الثانوي العام

8. ضعف الكفاءة الخارجية للتعليم العام في الوقت الذي يشتد فيه الطلب على القوى العاملة الماهرة اللازمة للإيفاء بحاجات التنمية.(32)

---

(32) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، (1981)، تقرير أولي بشأن مقترحات لجان البنية التعليمية الجديدة، طرابلس، منشورات أمانة التعليم، شهر مايو، ص ص (3 ـ 4).

وهكذا يمكن القول أن هذه البنية التعليمية الجديدة في ليبيا استندت إلى نظرة حديثة في العلاقة بين التربية والمجتمع، قوامها أن التربية ليست خدمة استهلاكية، وإنما هي أداة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي توظيف مستمر للموارد البشرية يؤدي عوائده وثماره إن أُحسن استخدامه وتوظيفه.

وبناء على هذه المبررات والدوافع أصدر أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم القرار رقم (80) لسنة 1981م بتاريخ 1981/2/8م، بتشكيل لجان لإعادة النظر في البنية التعليمية ونظام التعليم في ليبيا. وبموجب هذا القرار تشكلت سبع لجان فنية هي:

1. لجنة رياض الأطفال.
2. لجنة التعليم الإلزامي.
3. لجنة التعليم الثانوي.
4. لجنة التعليم الجامعي.
5. اللجنة الفنية.
6. لجنة العلاقات الخارجية.
7. اللجنة الإدارية.

وقد حدد لهذه اللجان السبع المسئوليات التالية:

1. إعادة النظر في النظام التعليمي المعمول به في ليبيا.
2. تنظيم الجامعات الليبية على أساس الأقسام العلمية.
3. استحداث بنية تعليمية جديدة تتفق واحتياجات المجتمع الجماهيري المستقبلية وتهدف إلى ما يلي:

أ- تكامل مسئولية المؤسسة التعليمية مع مسئولية الأسرة والمسجد.

ب- التخصص المبكر وإحلال الثانويات المتخصصة بدلاً من الثانويات العامة.

ج- التركيز على المناهج الاساسية التي تتطلبها طبيعة التخصص بما يكفل اختصار المدة الزمنية اللازمة لكل مرحلة من مراحل التعليم.

د. ربط التخصص المبكر بتخصصات مقابلة في التعليم الجامعي والعالي.[33]

• واقع التعليم العالي وضرورة تطويره

وحيث إننا بصدد تحليل التعليم العالي فقد صدر قرار أمين التعليم رقم (80) لسنة 1981م بتاريخ 1981/2/18، وقد حدد هذا القرار للجنة التعليم الجامعي في البنية التعليمية الجديدة المسئوليات التالية:

1. إعادة النظر في هيكل التعليم الجامعي بهدف إعادة تنظيم الجامعات الليبية على أساس الأقسام العلمية.
2. إعادة النظر في المناهج الدراسية بالمرحلة الجامعية، بما يحقق التركيز على متطلبات التخصص واختصار المدة الزمنية اللازمة للانتهاء من المرحلة الجامعية.
3. تحديد احتياجات ومتطلبات التعليم الجامعي المستقبلية.
4. برمجة التطبيق العملي للتصور الجديد وتحديد متطلباته.
5. وضع تصور لإعداد القوى العاملة اللازمة لتنفيذ برامج التعليم الجامعي.[34]

وعلى ضوء ما سبق ووضعية التعليم العالي في هذا البناء التعليمي يمكن فحص فلسفته وبنائه والمبررات القوية التي ظهرت لتغييره من تعليم تقليدي إلى تعليم جامعي جديد في الاعتبارات التالية، فقد ظهر التعليم العالي في ليبيا منذ عام 1955م، وحقق نمواً مطرداً وأسهم منذ السبّعينيات في النمو الاجتماعي والاقتصادي خاصة من حيث مد القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالخريجين من مختلف التخصصات الجامعية، ورغم ذلك ظل التعليم العالي يعاني من العديد من التحديات والصعوبات التي من أهمها ما يلي:

1. أنه يفتقرإلى فلسفة واضحة وأهداف مكتوبة باستثناء تلك الأهداف والمبادئ العامة التي وردت في قوانين ولوائح إنشاء الجامعات الليبية، وربما يعتبر هذا أوضح

---

(33) قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم رقم (80) لسنة 1981م بتشكيل لجان لإعادة النظر في البنية التعليمية ونظام التعليم في ليبيا بتاريخ 1981/2/18م.

(34) نفس المصدر السابق، قرار امين التعليم رقم (80) لسنة 1981م.

قانون يحدد فلسفة الجامعات الليبية وهذه القوانين كما هو معروف عبارة عن مبادئ عامة وأحكام شاملة تنظم الجامعة ولا تأتي بتفاصيل دقيقة، كما أن القوانين نفسها تحيل دائماً إلى تنظيم الناحية الإدارية والمالية ولا تهتم كثيراً بمسألة البحث العلمي أو أولوياته أو العلاقة بين الجامعة والمجتمع. وهذا طبعاً لا يعني أن الجامعات كانت تسير بشكل عشوائي فهي دائماً تعمل في إطار التوجهات العامة للفلسفة التعليمية في البلاد، إلا أن هذه التوجهات لم تحدد وتترجم في شكل بناء مترابط من الأهداف يعود إلى برامج وخطط علمية محددة، بل ومن الواضح أن الجامعات الليبية تفتقر حتى إلى دليل مجمع يحتوي على أهدافها وقوانينها وكلياتها وأقسامها مثل ما هو موجود في سائر جامعات العالم، فالحاصل هو أن كل قسم أو كلية يصدر من حين إلى آخر دليلاً يحتوي برامجها ونشاطاتها وأسماء أعضاء هيئة التدريس بها.

والملاحظ كذلك أن الجامعات الليبية لم تبنِ بعدُ علاقة قوية بالتنمية وبرامجها المختلفة في المجتمع، هذا ناهيك عن ضرورة ارتباط أهداف الجامعة بفلسفة التنمية، فالكثير من مؤسسات التنمية لا تستعين بالجامعات إلا نادراً وغالباً ما تتجه إلى بيوت الاستشارة والخبرة في الخارج بحجج متعددة من أهمها أن امكانيات الجامعات محدودوة، ثم إن الأساتذة مشغولون وليس لديهم الوقت الكافي، والخلاصة أن الجامعات الليبية ينقصها وضوح الأهداف والفلسفة والصلة الوثيقة بالتنمية وبرامجها ومؤسساتها، وإلى جانب ذلك فمن النادر أن تراجع ويعاد النظر في الجامعات وأعمالها، وحتى إعادة النظر التي تحصل من حين إلى آخر فهي فيما يبدو على المستوى اللفظي والنظري فقط، دون أن تمس جوهر التعليم ومسيرته، كما أن مثل هذه المحاولات ينقصها الصبر والأناة والدقة ومواصلة العمل فتشكل لجنة أو لجان لتطوير التعليم الجامعي، وما أن تعقد هذه اللجنة جلسة أو عدة جلسات حتى تختفي وتصبح في طي النسيان.

2. تعتبر المناهج والبرامج التي تقدمها الجامعات الليبية جيدة من حيث المستوى والتخطيط والتدريس، وتتفق في غالبها مع مفهوم التعليم العالي في العالم المعاصر، ومن المؤشرات الإيجابية لذلك أن العديد من خريجي الجامعات الليبية

يواصلون دراستهم العليا للماجستير والدكتوراه في أرقى الجامعات في العالم الغربي، بل إن الكثير منهم تفوق في هذه الجامعات الأجنبية، إضافة إلى ذلك فإن هؤلاء الخريجين هم الذين يسيّرون مختلف مؤسسات المجتمع الليبي في الوقت الحاضر، وهم يتحملون الكثير من مسئوليات العمل والبناء في مجتمعهم والملاحظة المهمة التي يبديها الكثير في هذا الصدد أنّ هذه المناهج والمقررات ليست وثيقة الصلة بحاجات ومشاكل المجتمع الليبي الفعلية، فهي إما مستوحاة من برامج الجامعات الأجنبية أو هي نظرية يغلب عليها الطابع الأكاديمي المحض. ودون الدخول في فلسفة المناهج والمقررات الجامعية، فمن المتعارف عليه ان المنهج الجامعي يجب أن يؤدي وظيفتين رئيسيتين الأولى؛ علمية تعليمية وهي تعريف الطالب بنظرية ومنهج العلم الذي يدرسه، وطبقاً لهذا المعيار ليس للعلم جذور جغرافية أو سياسية أو ثقافية، أما الوظيفة الثانية فهي؛ تطبيقية وهي الاستفادة من نتائج العلم في بيئة ومحيط محدد جغرافياً وسياسياً وثقافياً، وفي سياق الوظيفة الثانية للجامعة تتفاعل الصلة القوية بين المقررات والمناهج الجامعية في الجامعات الليبية ومشكلات وقضايا المجتمع الليبي وهذا أيضاً افتراض انطباعي وسريع، والأمر يحتاج إلى دراسات ميدانية تكشف عن مدى الترابط بين المقررات والمناهج الجامعية وواقع ومشكلات المجتمع الليبي،ولا تتوفر ـ فيما نعلم ـ دراسات ميدانية في هذا الإطار في المجتمع الليبي، وربما يرتبط بهذه المسألة معيار آخر نقيس به التعليم العالي الليبي وهو نوع البحوث والدراسات التي تجريها الجامعات الليبية هل هي بحوث تطبيقية أم نظرية؟ إن الانطباعات السائدة في المجتمع الليبي أنها بحوث نظرية لا تميل إلى معالجة الواقع الليبي، وهذا ما أشارت إليه البنية التعليمية الجديدة من ضرورة الاتجاه إلى البحوث التطبيقية أو البحوث التي تقدم حلولاً علمية لمشكلات محددة، إن هذا الرأي يرفضه الكثير في الجامعات الليبية ويقدمون قوائم ومشاريع بحوث تطبيقية ميدانية أجريت في البيئة الليبية سواء أكان ذلك في الزراعة أو الطب أو العلوم أو الهندسة أو المشكلات الاجتماعية، ومهما كانت الحقيقة فالغالب هو البحوث النظرية، وهذا يعود إلى قلة الامكانات المادية، وعدم دعوة المؤسسات الإنمائية في المجتمع لإجراء مثل هذه الدراسات التطبيقية، وعلى أية حال

فإن الجامعة لكي تسهم في تراكم المعرفة وإنتاجها لابد أن تقوم بوظيفة البحث النظري أو الأساسي، إلى جانب البحث التطبيقي الموجه إلى مشكلات محددة في الطبيعة سواء في ميدان الزراعة أو الطب أو تنظيم المجتمع وحل مشكلاته.

3. تعتبر الجامعات مؤسسات تقدم خدمات مختلفة للمجتمع وهنا نتساءل ما هي الخدمات التي تقدمها الجامعات الليبية لمجتمعها؟، وهنا يبدو أيضاً من الانطباعات السريعة أن الجامعة الليبية لا تقدم الخدمات للمجتمع إلا قليلاً، فدورها - كما سبقت الإشارة - لا يزال يقتصر على وظيفة التدريس والتلقين وتقديم بعض الاستشارات للمؤسسات المختلفة في المجتمع، وعلى سبيل المثال لم تقدم الجامعات الليبية خدمة تذكر في مجال تعليم الكبار مثل توفير برامج دراسية مسائية للعاملين والموظفين لتحسين كفاءتهم الوظيفية ولإشباع حاجات المتطلعين منهم للحصول على شهادات وتعليم جامعي، وهي كذلك لم تقدم دورات تدريبية في مجال علمي متخصص يحتاجه المجتمع باستثناء بعض دورات تدريب المدرسين التي تعقدها أمانة التعليم وتستعين فيها بأساتذة الجامعات لإلقاء بعض المحاضرات واستغلال قاعات الجامعة، وأيضاً لم يعمل أساتذة الجامعات الليبية بعدُ مستشارين وفنيين في عمليات تخطيط المشاريع وتنفيذها ومتابعتها وأدائها بعد أن تدخل مرحلة التشغيل والعمل، فهم - أي الأساتذة - في أحسن الأحوال يسهمون في إجراء جزء من مراحل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع، أو يسهمون في إعداد ورقات بحث في بعض الندوات والمؤتمرات التي تُعقد محلياً، أو يدعون للمشاركة في بعض اللجان الفنية المؤقتة التي تشكل لدراسة مشكلة ما أو إعداد دراسة ما ، أو تطوير قطاع ما. وهكذا يبدو فعلاً أن الجامعات الليبية لم تتحول وتسهم في تقديم الخدمات لقطاعات المجتمع، ولم تصبح جزءاً منها أوبناء أساسياً في هيكل الخدمات في المجتمع.

4. بدأت الجامعات الليبية منذ السبعينات برامج الدراسات العليا في مجالات العلوم الإنسانية واللغة العربية والدراسات الإسلامية وتبعتها برامج أخرى في مجالات

العلوم والزراعة والطب والهندسة والصيدلة، والدراسات العليا شأنها شأن الدراسات الجامعية لا تزال تفتقر إلى فلسفة واضحة المعالم والأهداف فهي تسير بطريقة فيها كثير من الاجتهاد والفردية وتواجهها العديد من الصعاب والمشاكل، في مقدمتها ضعف الإمكانات المادية وقلة أعضاء هيئة التدريس والبيروقراطية والمكتبية والتردد في إمكانية نجاحها في ليبيا بالنظر إلى هذه الصعاب والمشاكل ولعله ما يعطي صورة دقيقة عن قطاع الدراسات العليا في الجامعات الليبية أن نقدم هذا الانطباع من محضر اجتماع دوري لمكتب البحث العلمي في ليبيا في يوم 1987/9/7م.

لقد بدأت الدراسة العليا في مجال الطب "بقسمي النساء والتوليد وطب الأطفال فقد وصل عدد الطلبة إلى (106) طالب وطالبة منهم (90) طالباً بقسم النساء والتوليد، إلا أن الدراسات العليا بالمركز لم تكن بصورة مباشرة تهدف إلى منح الماجستير أو أنها لم تكن بالصورة التي تؤهل الطبيب لأن يكون عضواً بهيئة التدريس، وإنما هي دراسة تخصصية عليا تؤهل الطبيب لخبرة أكبر في مجاله، وعلى العموم إن نقص الإمكانيات يظل العقبة الرئيسية التي تعترض أية مبادرة لبدء الدراسات العليا، فعلى سبيل المثال بدأت الدراسات العليا ببعض فروع الصيدلة ولكنها تعثرت عند وصولها إلى مستوى معين حيث لم يتمكن الباحث والأستاذ من الوصول إلى نتيجة لعدم وجود الآلات الدقيقة المساعدة، ولا حتى المواد التي يتطلبها البحث، وأكد أمين مركز البحوث الصحية والدوائية بأن إيفاد الأطباء للخارج لاستكمال دراستهم لازال مهماً بمركز البحوث والعلوم الصحية والدوائية لتغطية العجز الكبير في الابتكار الوطني، وإذا لم يكن يوجد لدينا عدد من الأساتذة الليبيين فإننا نسير في خطوط متضارب مع مسألة التعريب "(35)

ولعله مما يلقي ضوءاً على واقع الدراسات العليا في قطاع آخر هو العلوم الاجتماعية، أن نورد اقتباساً من تقرير بشأن الدراسات العليا لمركز العلوم الإنسانية (كلية التربية بجامعة

(35) مجمع الفاتح للجامعات، الإدارة العامة للشئون الإدارية والمالية، مكتب البحث العلمي، محضر اجتماع دوري لمكتب البحث العلمي بطرابلس يوم 1987/9/7، يُرجى الملاحظة بأننا لم نغير من هذا الاقتباس شيئاً باعتباره سجلاً سنوياً مسجلاً في محاضر الاجتماع.

الفاتح) صادر إلى أمين مكتب البحث العلمي باللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي بتاريخ 1987/12/7م، فلقد جاء في هذا التقرير:

اهذا ومنذ بداية الدراسات العليا وحتى الوقت الحاضر منحت كلية التربية بطرابلس حوالي 200 درجة ماجستير وكثير من الحاصلين على هذه الشهادات هم من المعيدين بالجامعات الليبية أو من الموفدين من البلاد الشقيقة والصديقة، أو من المستخدمين بالمؤسسات والأمانات في ليبيا وعلى الرغم من ذلك فإن برامج الدراسات العليا لازالت تواجه نفس المشاكل التي من أهمها عدم توفر الكتاب والمراجع والمخطوطات، وحتى إن توفرت مثل هذه المراجع فهي محدودة لا تكفي العدد المتزايد من طلاب الدراسات العليا أو هي مكتوبة بلغات أجنبية مثل اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وطلاب الدراسات العليا في مجموعهم غير قادرين على الاطلاع على مثل هذه المراجع الأجنبية".(36)

وعلى العموم فإن برامج الدراسات العليا قد بدأت منذ مدة طويلة في العلوم الاجتماعية بجامعة الفاتح بطرابلس، إلا أنها لا تزال تواجه صعاباً وتحديات من أهمها ما يلي:

- قلة آلات التصوير والسحب والنسخ داخل الجامعة التي يمكن للطلاب بواسطتها تصوير مقالات وبحوث وأجزاء من كتب تفيدهم في المقررات الدراسية أو في إعداد رسائلهم.
- عدم توفر الطباعين المؤهلين والقادرين على طباعة رسائل الماجستير وأبحاث ومقالات طلاب الدراسات العليا مما يضطر الطالب إلى البحث على طباع بطريقته الخاصة، أو يلتجئ إلى مكاتب الطباعة خارج الجامعة، وكثيراً ما يُكلف ذلك مبالغ مالية طائلة لا يستطيع طالب الدراسات العليا تحملها.
- عدم توفر الأساتذة الزائرين من جامعات ومراكز بحوث أخرى، فغياب مثل هؤلاء الأساتذة يجعل برامج الدراسة العليا فقيرة وضعيفة، إذ إنها تظل دائماً تسير على وتيرة

(36) تقرير بشأن الدراسات العليا بكلية التربية بجامعة الفاتح بطرابلس موجه إلى أمين مكتب البحث العلمي في ليبيا بتاريخ 198٧127م (مكتوب بخط اليد)، مع ملاحظة أن التعديلات الأخيرة للتعليم الجامعي في ليبيا قد أدت إلى دمج كليات التربية في بناء تعليمي آخر يُعرف بمعاهد المعلمين العليا، ونُقلت الأقسام التربوية إلى كلية الآداب، لذلك لم يعد هناك شيء اسمه كلية التربية الآن.

واحدة خالية من الابتكار والتجديد والإبداع، وحتى وإن توفر الأستاذ الزائر من حين إلى آخر فهناك صعوبات كبيرة بل مشقة في استقباله وضيافته في الفندق وتوفير المواصلات اللازمة له وتسهيل إجراءاته الإدارية، وكثيراً ما تحدث مواقف محرجة إذ يصل الأستاذ الزائر، ولا يجد حجزاً له في الفندق أو لا توجد سيارة لنقله من الفندق إلى مقر الجامعة ليلقي محاضرة أو يشارك في لجنة مناقشة رسالة.

- عدم توفر المترجمين مطلقاً الذين يمكن أن يسهموا في ترجمة بعض المواد العلمية اللازمة للأستاذ أو الطالب أو لحلقات النقاش والدرس، ومن المتعذر أن يقوم الأستاذ بالترجمة لكثرة واجباته والطالب أيضاً، إذ يتعذر عليه ذلك لعدم تمكنه من معرفة اللغات الأجنبية، ولذلك يلتجئ الطالب لمكاتب الترجمة خارج الجامعة وهذه تكلف كثيراً، إضافة إلى أن ترجمتها غير دقيقة، فلم تتوفر بعد في ليبيا الترجمة للمواد العلمية في مختلف فروع المعرفة.
- عدم توفر مساعدي البحاث الذين يمكن أن يساعدوا الأستاذ في الإعداد للمادة العلمية وحل المسائل الإحصائية بالنسبة لمواد الإحصاء، أو العمل في إدخال البيانات إلى العقل الآلي بالنسبة للطلاب والأساتذة الذين يجرون بحوثهم بواسطة أساليب العقل الآلي، فالأمور دائماً تحل بطرق فردية وبعلاقات شخصية، وحتى وإن وجدت مكاتب لهذا العمل فهي تكلف كثيراً.
- عدم توفر فرص مشاركة الأستاذ في المؤتمرات العلمية والندوات الدراسية والتدريبية في الجامعات الأخرى، مشاركاً ببحث أو مستمعاً لتطورات العلم في مجاله، ومثل هذه الفرص ضرورية وأساسية للأستاذ لكي يجدد معلوماته،ويطور من أساليب تدريسه وطرق بحثه، إن مثل هذه الفرص العلمية تساعد كثيراً على الابتكار والتجديد في مجال الدراسات العليا، بل هي أساسية للأستاذ حتى لا ينقطع عن تطور البحث العلمي.
- عدم التنسيق والتكامل بين الجامعات ومراكز البحوث الأخرى والمؤسسات الانمائية والبحثية ذات العلاقة، الأمر الذي كثيراً ما يجعل الدراسة العليا منعزلة جزئية لا تتم في إطار فلسفة موحدة ونظرة شاملة لغايات وأهداف ووظائف الدراسة العليا في المجتمع.

5 . تعمل الأجهزة العلمية في الجامعات بمعزل كبير عن المختصين والمسئولين في الصناعة والزراعة والاقتصاد والتخطيط بوجه عام، وكل الاتصال الذي يتم في الغالب يكون في شكل مراسلات إدارية كتابية بين الجامعة والجهات الإدارية الأخرى، وهذه الاجراءات لغرض أمور إدارية بحتة أو لتبادل بعض الاحصائيات أو المعلومات العامة، ويترتب عن ذلك أن يصبح كل طرف يعمل دون رؤية واضحة لعمل الطرف الآخر، فتزداد الهوة ويصبحان ـ الجامعة والمؤسسات الأخرى - كأنهما مؤسسات لا تقع في مجتمع واحد، وإنما يقع كل منها في مجتمع يختلف عن الآخر، وهذا الوضع لا يتناسب وتوحيد الرؤية والسلوك والإحساس المرغوب تجاه المجتمع ومشكلاته وحاجاته، وهذا فيما نعتقد يقتضي جملة من الإجراءات من أهمها؛ اشتراك الجامعة والمؤسسات الأخرى خاصة مؤسسات الصناعة والزراعة والتعليم العام في لجان عمل مشتركة مثل لجان قبول الطلاب ولجان الدراسات العليا والبحوث الميدانية.

مرة أخرى فإن هذا التباعد بين الجامعة ومؤسسات المجتمع كفيل كما يقول أحد خبراء التعليم والتربية "بأن يحول التربية من أداة رئيسية للتنمية إلى عقبة في سبيلها خاصة عندما لا يستند التوسع في التعليم إلى حاجات سوق العمل من الاختصاصيين والعاملين في شتى مجالات النشاط الاقتصادي"(37)، ويضيف هذا الخبير فيقول: "وذلك هو واقع التربية العربية فهي تربية اعتباطية لا تستند إلى خطة للوفاء مستقبلية بحاجات القوى العاملة ولا تبني سياسة القبول والتوسع عن مراحل التعليم وأنواعه على أساس استراتيجية تنموية شاملة تزيل الطلاق التقليدي بين المدرسة والعمل والحياة"(38).

6. يتصف الجهاز الإداري للجامعات الليبية بالبيروقراطية والمكتبية والروتينية من الطابع السائد في البلاد النامية، كما يفتقر هذا الجهاز الإداري لسبل الاتصال السريع وسرعة اتخاذ القرارات واتخاذ الإجراءات وتقديم الخدمات الإدارية فيكفي

(37) جورج طرابيشي، (1985)، "الخريطة التعليمية للوطن العربي" في: مجلة الوحدة، السنة الثانية، العدد (14)، تشرين الثاني (نوفمبر)، ص58.
(38) نفس المصدر السابق، مجلة الوحدة، 1985م، ص58.

أن يستغرق وصول رسالة من إدارة الجامعة إلى أحد الأقسام فترة أسبوع، على الرغم من أن المسافة بينهما ـ إدارة الجامعة وإدارة القسم ـ لا تزيد عن 300 متر أو خمس دقائق مشياً على الأقدام، وقس على ذلك كل الخدمات والاجراءات الإدارية الأخرى، وإذا ما طلب أحد الأقسام العلمية آلة كجهاز للمعمل أو مادة لإجراء الاختبارات عليها فقد تستغرق الشهور وربما السنوات، وقد تكون هذه الآلة أو المادة مخزنة على مسافة 500 متر من القسم العلمي الذي طلبها، أو هي موجودة في السوق المحلي.

يضاف إلى ما سبق عدم التوازن بين النمو التعليمي وتخلف الجهاز الإداري والتربوي، فعلى الرغم من أن الجامعات الليبية تطورت كماً وكيفاً في السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من أن عدد طلاب الجامعات الليبية والمعاهد العليا يزيد عن (40) ألف طالب وطالبة وقت البدء في التخطيط للبنية التعليمية الجديدة عام 1981، ويزيد الآن في عام 2004 عن ربع مليون طالب وطالبة، فإن هذا العدد لا يزال يدار بأسلوب الملفات التقليدية والعمل اليدوي، فلا وجود لاستعمال التقنيات الحديثة في الإدارة مثل الحاسبات الآلية وأجهزة حفظ المعلومات وأساليب تحليلها، هذا ناهيك عن أنَّ معظم الدروس والمحاضرات ـ إن لم يكن كلها ـ تدرس بطريقة تقليدية لا مكان فيها للوسائل التربوية والتعليمية الحديثة مثل الدائرة المغلقة والأفلام العلمية ووسائل الإيضاح الأخرى.

وبالنظر إلى خصائص وسلبيات التعليم العالي التي سبق تحليلها وبالنظر إلى ما توصلت إليه لجنة التعليم الجامعي في البنية التعليمية الجديدة المشكلة بموجب قرار أمين التعليم رقم (80) لسنة 1981م، فقد ظهرت الجوانب التالية على أنها مجالات وميادين يجب تغييرها وتطويرها في بنية التعليم العالي في ليبيا وهي:

1. اعتبار القسم وحدة إدارة وأكاديمية متكاملة في بنية التعليم الجامعي الجديد.

2. التخلص من الازدواجية الموجودة بين الأقسام داخل الكليات الجامعية.

3. الاستجابة للخطة الهادفة بشأن إعادة النظر في البنية الحالية للتعليم الجامعي من ناحية، واحتياجات المجتمع من خبرات وكفاءات من ناحية أخرى، والمقصود

بالبنية الحالية؛ النظام التعليمي وقد تم البدء في إعداد خطة البنية التعليمية الجديدة عام 1981.

4. العمل على تكملة النقص في بنية التعليم الجامعي.

5. الاستخدام الأمثل للإمكانات المتاحة للتعليم الجامعي من أعضاء هيئة التدريس وقاعات وفصول دراسية ومعامل وورش وغيرها.[39]

6. العمل على خلق إطر بشرية متخصصة.

• آفاق التعليم العالي في البنية التعليمية الجديدة

يستند مفهوم التعليم العالي في البنية التعليمية الجديدة على أطروحات المجتمع الجماهيري التي يمكن تحديدها في إطار التعليم والتربية في الأغراض والغايات التالية:

1. تنشئة جيل عميق الوعي بأهدافه، واسع الإدراك لحقوقه وواجباته، شديد القدرة على تحمل المسئولية وفق منهج تحليلي علمي يكفل تحقيق أهداف المجتمع الجماهيري الجديد.

2. تعليم القرآن الكريم والاهتمام بتلاوته وحفظه، وتأكيد أثره في المجتمع من حيث إنه الشريعة المقدسة له.

3. نشر وترسيخ الفكر الجماهيري، وإثراؤه بالشروح والعلوم في مختلف المجالات.

4. ترسيخ الانتماء للعروبة وتعميق الاحساس بها وتأكيد الولاء لوطنها العربي الكبير بما يحقق وحدة العرب.

5. استخدام اللغة العربية والاهتمام بنشر علومها باعتبارها الأداة الوحيدة لنقل العلوم وتعليمها بما يضمن بناء أساساً قوياً للشخصية الحضارية العربية وخلق مستقبل مشرق للحضارة العربية.

6. نشر العلوم التقنية التطبيقية والعلوم البحثة بما يحقق نهضة علمية رفيعة تؤدي إلى

---

(39) أمانة التعليم في ليبيا، (1981)، وثيقة البنية التعليمية الجديدة والدراسات والبحوث التي نُفذت بخصوصها.

تحرير الأمة من التخلف والتبعية.

7. الاهتمام بالرياضة البدنية ونشر العادات الصحية السليمة في الحياة اليومية للأفراد مما يعطي قدرة جسمانية فائقة تتكامل مع غيرها من مقومات الشخصية العربية لخلق حضارة الإنسان العربي الجديد.

8. حماية قيّم العروبة الخالدة في الحق والخير والجمال ونشر مبادئ العدالة والدفاع عن الحرية والتحريض على التضحية من أجل المثل العليا.

9. احترام التفوق وتقديس المجد والبطولة والتحريض على الإبداع والمغامرة في الخير والمجازفة من أجل التقدم والدفاع عن الوطن والإنسان العربي لتحقيق كيان العروبة وحضارتها وتوحيد وطنها.[40]

وبفحص هذه الفلسفة التعليمية الجديدة فإنها لم تتعرض للتعليم العالي والجامعي مباشرة، لأنها كانت عبارة عن الأهداف أو المنطلقات العامة للفلسفة التعليمية والتربوية، ولكن بدون شك لقد اهتدى التعليم العالي بهذه الفلسفة العامة واخترنا من ذلك ثلاثة جوانب نركز عليها بشيء من التفصيل وهي:ـ 1 فلسفته، و2 بناؤه وهياكله المنفذة لهذه الفسلفة، و3 علاقته بالمجتمع.

أ- فلسفة التعليم العالي

عرفت البنية التعليمية الجديدة التعليم الجامعي بأنه أعلى مراحل التعليم والتأهيل المتخصص في ليبيا وهو يلبي احتياجات المجتمع من الكفاءات المؤهلة والمتخصصة بما يوفره من فرص للتعليم في مختلف المجالات العلمية بالإضافة، إلى وظائف التعليم الجامعي الأخرى، المتعلقة بتنشيط عمليات إجراء البحوث والتجارب العلمية التي تسهم في تقدم المجتمع وتقديم الخدمات الاستشارية والفنية لمؤسساته، ويمكن تحديد معالم فلسفة التعليم العالي الجديدة في النقاط التالية:

1. تعميق أطروحات الفكر الجماهيري.

(40) وردت هذه الأهداف التسعة في قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (446) لسنة 1987م، بشأن إعادة تنظيم أمانة التعليم والبحث العلمي بتاريخ 1987/8/30م.

2. إحياء الحضارة العربية الإسلامية.

3. توفير برامج تعليمية متقدمة متعددة التأهيل، تسهم في رقي المجتمع وتقدمه، وكذلك القيام بالاختبارات والتجارب العلمية المبتكرة، وتقديم أعمال الخبرة والاستشارات الفنية لمؤسسات المجتمع.

4. تنظيم وإعداد الدورات التدريبية والبرامج التثقيفية والمهنية عن طريق برامج التعليم المستمر.

5. تنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية التي تخدم احتياجات المجتمع.

6. توثيق الصلات والروابط العلمية والثقافية بالمؤسسات والهيئات البحثية والعلمية في الداخل والخارج.

7. الاهتمام باللغة العربية وآدابها، والتأكيد على استعمالها في كافة فروع العلم والمعرفة بالتعاون مع المؤسسات العربية المتخصصة.

8. الاهتمام بالتعريب والتأليف والنشر في مجالات العلوم المختلفة.[41]

وبناء على مشروع البنية التعليمية الجديدة، فقد حددت الميادين والمجالات الدراسية التالية في التعليم العالي:

1. مجال العلوم الأساسية (العلوم البحتة).
2. مجال العلوم الهندسية والصناعية.
3. مجال العلوم الطبية.
4. مجال العلوم الزراعية.
5. مجال العلوم الاجتماعية.
6. مجال العلوم الإنسانية.

(41) أُخذت هذه النقاط من: مصدر سبق ذكره، مشروع البنية التعليمية الجديدة، 1982م، ص(26).

7. مجال الفنون.

ويعتبر القسم العلمي النواة الأساسية التي تتكون منها الجامعة، وهو يضم مجموعة من الشعب العلمية المتخصصة التي تشكل فيما بينها مجموعة من البرامج الدراسية تغطي معظم المهن والوظائف التي تلبي احتياجات المجتمع، وفي ذات الوقت تؤدي إلى الحصول على إحدى الشهادات الجامعية فيما عدا المراكز الجامعية التي تنقسم إلى نوعين هما:

I. مراكز ينسَّب إليها الطلاب مباشرة ومهمتها؛ تحتوي على برامج دراسية تؤدي للحصول على إحدى الشهادات الجامعية كمركز اللغات، ومركز الفنون والتربية الرياضية، وتقوم بتغطية متطلبات الدراسة بقسم التربية بما يمكن من إعداد المعلمين في التخصصات التي تنضوي تحتها. (بعد مضي فترة على تطبيق البنية التعليمية الجديدة أُلغيت فكرة هذه المراكز ودُمجت في الكليات الجامعية أو حُولت إلى كليات جامعية).

II. مراكز لا يتم تنسيب طلاب الدراسات الجامعية الأولى إليها، غير أنها تقدم برامج دراسية متعددة ومتنوعة بما يسمح لجميع طلاب الدراسات الجامعية الأولى من اختيار المقررات الدراسية التي تتفق مع قدراتهم ورغباتهم، وفي ذات الوقت توفر البرامج الدراسية اللازمة لقسم التربية بما يمكن من إعداد معلمي مرحلة التعليم الثانوي في العلوم التي تشتمل عليها هذه المراكز، وهي مركز الدراسات الإسلامية، ومركز الدراسات الإنسانية، ومركز الدراسات السياسية، كما يكون لهذه المراكز برامج دراسات عليا بما يمكن من إعداد الباحثين والتخصصين.[42] (وهذه المراكز تم إلغاؤها ودُمجت في الكليات الجامعية منعاً للازدواجية في العمل التربوي)

(42) نفس المصدر السابق، مشروع البنية التعليمية الجديدة، 1982)م)، ص(27)، هذا وتجدر الملاحظة إلى أنه في شهر مارس 1989م أنشئت أمانة جديدة باسم "أمانة اللجنة الشعبية العامة للبحث العلمي"، وهذه الأمانة هي التي تشرف على هذه المراكز، إلا ان أمانة البحث العلمي أُلغيت ودُمجت بأمانة التعليم وفي فترة لاحقة ومنذ عام 1999، أصبحت أمانة التعليم نفسها ضمن أمانة الخدمات، وتكونت بهذه الأمانة الأخيرة إدارة للتعليم العالي هي التي تشرف على الجامعات والمعاهد العليا من الناحية التخطيطية ورسم السياسات العامة.

ولقد ترتب على هذه النظرة الجديدة تغير شروط قبول الطلاب في الجامعات، فحسب نظام التعليم السابق تعتبر الشهادة الثانوية العامة بقسميها الأدبي والعلمي الشرط الأساسي للدخول في الأقسام والكليات الجامعية، وحيث إن هذا النوع من الشهادة في طريقه للاختفاء بعد أن يتم تعميم وتطبيق الثانويات الفنية، ثم الثانويات التخصصية، لذلك أصبحت شروط الالتحاق بمرحلة التعليم الجامعي هو الحصول بشكل أساسي على الشهادة الثانوية التخصصية أو الثانوية التقنية، وكذلك دبلوم المعلمين ولعله من المهم أنه لا يجوز التحاق الطالب إلا بالقسم المناظر للثانوية التقنية المتخصصة التي تخرج منها، ويكون التحاق الطلاب من خريجي معاهد المعلمين بقسم التربية لإعدادهم معلمين. وفي هذا السياق حدد قرار اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي رقم (77) لسنة 1988م، باعتماد شروط قبول الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية الفنية (ثانوية العلوم الأساسية للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا بتاريخ 1988/2/18) على ما يلي:

1. أن يكون الطالب حاصلا على الشهادة الثانوية التقنية في المجال الذي أتم فيه دراسته وفي نفس السنة.
2. أن يكون من مواطني ليبيا.
3. ألا يقل مجموع الدرجات الحاصل عليها الطالب في المواد التخصصية عن 65 لكل مادة، وعن 75 من المجموع العام.
4. أن يكون لائقاً صحياً لنوع التخصص الذي يرغب الالتحاق به.
5. تحقيق رغبة الطالب كلما أمكن ذلك.
6. أن يكون الطالب ناجحاً في جميع المواد، ولا يقبل الطالب الراسب في مادة أو أكثر مهما كان مجموع درجاته.

جدول رقم (1)

يوضح الكليات المقترحة للطالب الحاصل على الشهادة الثانوية التقنية (ثانوية العلوم الأساسية) للالتحاق بها [43]

شعبة الكيمياء	شعبة الأحياء	شعبة الطبيعة	شعبة الرياضيات
الصيدلة	الطب البشري	التقنية الطبية	العلوم الأساسية
طب الأسنان	طب الأسنان	العلوم الأساسية	العلوم الهندسية
التقنية الطبية	الطب البيطري	العلوم الهندسية	
العلوم الساسية	التقنية الطبية		
الهندسة الكيميائية	العلوم الأساسية		
الهندسة النووية	العلوم الزراعية		
هندسة التعدين والمعادن			
هندسة النفط			

كما حدد قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي رقم (278) لسنة 1988م، شروط قبول الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية التقنية (ثانوية العلوم الطبية) بزليطن للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا، وذلك بتاريخ 1988/9/7، ويُلاحظ أنها تقريباً نفس الشروط السابقة الواجب توفرها في الحاصلين على الشهادة الثانوية الفنية من ثانويات العلوم الأساسية والراغبين الالتحاق بالجامعات، إلا أن هذا القرار حدد الأقسام والمجالات التي يدخل الطالب الحاصل على الشهادة الثانوية التقنية (ثانوية العلوم الطبية بزليطن) فيه، والموضحة في الجدول التالي رقم (2).

(43) مصدر جدول رقم (1): قرار اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي رقم (77) لسنة 1988م، باعتماد شروط قبول الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية الفنية (ثانوية العلوم الأساسية) للالتحاق بالجامعات.

جدول رقم (2)

الكليات المقترحة للطالب الحاصل على الشهادة الثانوية التقنية (ثانوية العلوم الطبية بزليطن) الالتحاق بها(44)

شعبة صحة المجتمع	شعبة الصيدلة	شعبة المختبرات الطبية
الطب البشري طب الأسنان التقنية الطبية	كلية الصيدلة التقنية الطبية	المعهد العالي للتقنية ـ براك التقنية الطبية

أما بالنسبة للقبول بالدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)، فيشترط لقبول الطالب في هذه البرامج أن تتوفر فيه شروط أساسية هي الحصول على إحدى شهادات الدراسات الجامعية الأولى بتقدير جيد على الأقل، وأن تتوفر فيه الشروط الأخرى المنصوص عليها في لائحة الدراسات العليا، كما أعفى قرار اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي رقم (148) لسنة 1988م بتاريخ 1988/4/26م، الطلبة المكفوفين من شرط حصولهم على تقدير جيد للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا، وبالقياس كذلك الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه، وذلك تقديراً لظروف هؤلاء الطلاب وتشجيعاً لهم.

أما مدة الدراسة فلم تتغير في البنية التعليمية الجديدة، إذ إنها ظلت تتوقف على مجال وطبيعة التخصص، ونوعية المؤهل الذي يسعى إليه الطالب وإن كانت هذه البنية التعليمية الجديدة أجازت للطالب ان يتخرج ويتحصل على الشهادة في فترة تتراومح ما بين السنتين والخمس سنوات، وهذا يختلف عن نظام التعليم العالي السابق الذي كان يشترط مدة أربع سنوات على الأقل للحصول على الشهادة الجامعية (البكالوريوس أو الليسانس)، ويبدو أن اتباع نظام الفصل الدراسي في معظم الكليات الجامعية والمعاهد العليا قد ساعد على

(44) مصدر جدول رقم (2): قرار اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي رقم (278) لسنة 1988م، باعتماد شروط قبول الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية الفنية (ثانوية العلوم الطبية) بزليطن للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا، بتاريخ 198897م.

اختصار الزمن للتخرج وهناك غاية أخرى ذات مضمون اقتصادي وهي الإسراع بتكوين المهارات والكفاءات البشرية التي تحتاجها خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي، وعلى العموم فإن الزمن اللازم للتخرج لم يتأثر كثيراً وظل على ما هو عليه.

أما من حيث الشهادات الجامعية التي يمنحها التعليم العالي طبقاً للبنية التعليمية الجديدة، فهي الأخرى لم تتغير كثيراً فقد بقيت نفس الشهادات السابقة وهي:

أ. الدبلوم العالي ومدته سنتان جامعيتان.

ب. الليسانس أو البكالوريوس، ومدتها من ثلاث إلى خمس سنوات جامعية بحسب طبيعة التخصص.

ج. الدبلوم التخصصي، ومدته سنة جامعية واحدة.

د. الماجستير، ومدتها سنتان جامعيتان.

ه. الدكتوراه، ومدتها على الأقل ثلاث سنوات جامعية ونصف، والمُلاحظ هنا أنه قد أَضيف شهادتان جديدتان في البنية التعليمية الجديدة وهي؛ 1 الدبلوم العالي في الدراسة الجامعية الأولى، إلا أنه من الناحية العملية لم يتم تطبيق هذا الدبلوم فظلت الجامعات تمنح الدرجات الجامعية المعروفة؛ الليسانس أو البكالورويس، والماجستير، والدكتوراه، و 2 الدبلوم التخصصي في الدراسات العليا.(45)

ب. بنى وهياكل التعليم العالي

أدت البنية التعليمية الجديدة في مجال التعليم العالي إلى إلغاء هياكل تعليمية قائمة وإقامة هياكل وبنى جديدة، وخلال هذه العملية تمت الكثير من عمليات دمج مؤسسات التعليم العالي بعضها مع بعض. وبشيء من التحديد فإن فكرة "الجامعات التخصصية" أو " الجامعات المتخصصة"، هي التي حلت محل الجامعات القائمة واتخذت أساساً لإعادة النظر في مؤسسات وهياكل التعليم العالي، والملاحظ أنه تم العمل بنظام الجامعات المتخصصة فترة قصيرة، ثم أُلغيت ودُمجت هذه الجامعات المتخصصة أو أصبحت شعباً أو

(45) مصدر سبق ذكره، البنية التعليمية الجديدة، 1982، ص(32).

كليات في جامعات عامة. وربما كان السبب في هذا الدمج فنياً أو اقتصادياً أو عملياً، أو علمياً. وإلى وقت قريب جداً من تطبيق البنية التعليمية الجديدة لم يكن في ليبيا إلا جامعتان كبيرتان هما جامعة الفاتح بطرابلس وجامعة قار يونس بنغازي، وكان لجامعة الفاتح فرع بمدينة سبها يضم كلية للتربية فقط، إضافة إلى خمسة معاهد عُليا في مناطق متوزعة في مناطق مختلفة من ليبيا، ولكن بعد فترة تأسست جامعة سبها، بصفتها جامعة مستقلة وأُلحقت بها كلية التربية، وأُضيفت إليها كليات أخرى.

لقد تغير هذا الوضع بعد تطبيق فلسفة البنية التعليمية الجديدة، وظهرت الجامعات المتخصصة ومراكز البحث العلمي، وطبقاً لذلك فقد تم افتتاح الجامعات التخصصية التالية:

1. جامعة العرب الطبية، ومقرها مدينة بنغازي.
2. جامعة قاريونس، ومقرها مدينة بنغازي.
3. جامعة عمر المختار للعلوم الزراعية، ومقرها مدينة البيضاء.
4. جامعة الفاتح العظيم للعلوم الطبية، ومقرها مدينة طرابلس.
5. جامعة الراية الخضراء للعلوم الهندسية، ومقرها مدينة طرابلس.
6. جامعة الفاتح، ومقرها مدينة طرابلس ولها فرع بمدينة مصراتة يضم كلية العلوم الأساسية.
7. جامعة ناصر، ومقرها مدينة طرابلس.
8. جامعة السابع من أبريل، ومقرها مدينة الزاوية.
9. الجامعة التكنولوجية، ومقرها مدينة البريقة.
10. جامعة سبها، ومقرها مدينة سبها.
11. الجامعة المفتوحة، ومقرها مدينة طرابلس.

ومن خلال هذه القائمة للجامعات المتخصصة التي افتتحت تنفيذاً للبنية التعليمية الجديدة في مجال التعليم العالي يمكن إبداء الملاحظات التالية:

1. أنّ فكرة هذه الجامعات أن تكون متخصصة في مجالات محددة مثل؛ الطب أو الهندسة أو العلوم الإنسانية، وهي إلى جانب وظيفتها التدرسيسة ينتظر أن تكون جامعات أبحاث علمية متقدمة في مجالاتها المحددة، فهي تشبه إلى حد كبير من الناحية النظرية "جامعة الأبحاث"، ولكن كما سبقت الإشارة لم تعش هذه الجامعات طويلاً، دُمجت هذه الجامعات في جامعات أخرى قائمة، وذلك لأسباب منع الازدواجية أو لأسباب علمية أو فنية.

2. اتخذت هذه الجامعات من المدن الجامعية القائمة والموجودة في طرابلس وبنغازي مقراً لها، فقد بقيت في نفس مبانيها التي كانت تشغلها من قبل باسم كلية أو قسم، فجامعة الفاتح العظيم للعلوم الطبية مثلاً بقيت في نفس مقرها الذي كان يُسمى "كلية الطب البشري بجامعة الفاتح"، بينما بعضها الآخر اتخذ مدناً أخرى مقراً لها، وذلك مثل جامعة السابع من أبريل في مدينة الزاوية.

3. بالنسبة للجامعات التي افتتحت في المدن الصغيرة خارج طرابلس وبنغازي فغالباً ما اتخذت مدرسة ثانوية كبيرة أو معهداً للمعلمين مقراً مؤقتاً لها، وذلك إلى أن يتم التوسع والنمو الطبيعي في مرافقها، مثال ذلك جامعة سبها بمدينة سبها وجامعة السابع من أبريل بمدينة الزاوية.

إضافة إلى هذه الجامعات أنشئت الكثير من المعاهد العليا في مختلف مناطق ليبيا، لتعمل على تخريج الفنيين اللازمين للعمل في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية في المجتمع، وينطبق على هذه المعاهد ما ينطبق على تأسيس الجامعات المتخصصة خاصة من حيث إعداد المرافق والمباني والمناهج والكتب.

كما أن هذه المعاهد العليا خضعت لكثير من عمليات الإلغاء أو الدمج مع مؤسسات تعليمية أخرى، فقد أُنشئ معهد عال للخدمة الاجتماعية في طرابلس وآخر في بنغازي، وما إن بدأ هذان المعهدان يظهران للوجود ويخرجان عدداً قليلاً من الطلاب حتى صدر قرار بإلغائهما، وكذلك الأمر بالنسبة للمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية في مدينة طرابلس الذي ضُم أخيراً لكلية المحاسبة بمدينة غريان.

وينطبق هذا الوضع أيضاً على المعاهد الفنية المتوسطة التي انتقلت تبعيتها من أمانة التعليم والبحث العلمي إلى أمانة جديدة أُنشئت باسم " اللجنة الشعبية العامة للتكوين

المهني والتدريب" وذلك بموجب قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي رقم (179) لسنة 1988م بتاريخ 1988/6/17، وقد ظل لأمانة التعليم شيء من الإشراف على هذه المعاهد يتمثل في توفير المدارس والموجه والإشراف الإداري والفني، وكذلك توفير الكتاب المنفذ لمناهج وبرامج هذه المدارس والمعاهد الفنية المتوسطة.(46) إلا أن اللجنة الشعبية العامة للتكوين المهني والتدريب قد أُلغيت الآن وآلت كل المؤسسات التي تشرف عليها إلى أمانة الخدمات.

وإلى جانب "الجامعات المتخصصة" والمعاهد العليا افتتحت على ضوء فلسفة البنية التعليمية الجديدة مؤسسات علمية جديدة باسم "مراكز البحث العلمي"، وهذه المراكز هي:

1. مركز بحوث العلوم الإنسانية، ومقره مدينة طرابلس.
2. مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ومقره مدينة بنغازي.
3. مركز بحوث العلوم الأساسية، ومقره مدينة طرابلس.
4. مركز البحوث الزراعية، ومقره مدينة بنغازي.
5. مركز البحوث الصحية والدوائية، ومقره مدينة طرابلس.
6. مركز بحوث العلوم الهندسية، ومقره مدينة طرابلس.
7. مركز الدراسات الإفريقية، ومقره مدينة سبها.
8. مركز بحوث علوم الأحياء البحرية، ومقره مدينة طرابلس.
9. المركز الفني لحماية البيئة، ومقره مدينة طرابلس.
10. مركز البحوث الصناعية، ومقره مدينة طرابلس.
11. مركز تنمية المجتمعات الصحراوية، ومقره مدينة مرزق.(47)

---

(46) قرار أمين اللجنة الشعبية للتعليم والبحث العلمي رقم (179) لسنة 1988م بتاريخ 41988/6/17، بنقل تبعية المدارس والمعاهد الفنية والمهنية المتوسطة إلى اللجنة الشعبية العامة للتكوين المهني والتدريب.

(47) انظر في تأسيس هذه المراكز القرارات التالية:ـ
- قرار رقم (320) لسنة 1986 الصادر في 1986/5/11، بإنشاء مركز بحوث العلوم الاقتصادية.
- قرار رقم (321) لسنة 1986 الصادر في 1986/5/11، بإنشاء مركز بحوث العلوم الانسانية.
- قرار رقم (322) لسنة 1986 الصادر في 1986/5/11، بإنشاء مركز بحوث العلوم الأساسية.

والملاحظ كما سبقت الإشارة أن هذه المراكز هي تربوية تعليمية وبحثية في آن واحد، أي أنها تقوم بالتدريس الجامعي والبحث العلمي المتقدم، على أن بعضها يقتصر على البحث العلمي فقط مثل؛ المركز الفني لحماية البيئة، ومركز تنمية المجتمعات الصحراوية، ومركز البحوث الصناعية.

كما أن معظم هذه المراكز تتبع الجامعات وأن أعضاءها وباحثيها ولجانها الإدارية هم أنفسهم أعضاء هيئة تدريس في الجامعات، وهذا الوضع خلق نوعاً من عدم وضوح العلاقة بين الجامعة ومراكز البحث، فلقد اعتبرها البعض - أي هذه المراكز - جزءاً من الجامعات وتكوينها، بينما اعتبرها البعض الآخر كياناً مستقلاً عن الجامعات، بل أن عدم الوضوح هذا تجسد في الاجراءات الإدارية اليومية والمراسلات وعقد الاجتماعات واتخاذ القرارات، وكان الحل - فيما يبدو - لهذه المعضلة هو أن مراكز البحوث العلمية عبارة عن مؤسسات علمية تضم باحثين وأساتذة موجودين تحت الطلب للتدريس في الجامعات والأقسام العلمية، فأصبحت مراكز البحوث هذه وكأنها تجمعات مهنية أو روابط تقدم خدماتها لمن يحتاجها، وفي ذات الوقت أعطت انطباعاً بفصل الأستاذ عن جامعته وتحديد علاقته بها في تكليفه فقط بتدريس مواد معينة لساعات معينة، دون أن يكون له أي انتماء مهني أو وظيفي، هذا وتجدر الملاحظة أن هذه المراكز خضعت لكثير من الدمج وإعادة الهيكلة، وأصبح دورها منذ عام 1995 بحثياً فقط.

إضافة إلى ما سبق واجهت معظم هذه المراكز البحثية صعوبات التأسيس المعروفة مثل؛ إعداد الخطط واللوائح وأولويات البحث العلمي وإيجاد الباحثين والفنيين ...الخ. ولعل عدم وضوح العلاقة بين الجامعات ومراكز البحث العلمي، وما ترتب عن ذلك من صعاب ومن قلة عدد البحوث التي أُجريت فعلاً، ومن الافتقار إلى تصور واضح المعالم يربط بين الجامعات ومراكز البحوث، كل هذا أدى - فيما يبدو وكما أشرنا منذ قليل - إلى إعادة النظر في وضعها وتقويمها، وبناء على ذلك أصدر مؤتمر الشعب العام في اجتماعه السنوي العادي في شهر مارس 1989م، قراراً بإنشاء ثلاث أمانات جديدة تتولى شئون التعليم والبحث العلمي المتقدم وهي:ـ 1 أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم، و 2 أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، و 3 أمانة اللجنة الشعبية العامة للبحث العلمي. وهكذا جاء

قرار مؤتمر الشعب العام حلا للتداخل والازدواجية القائمة بين الجامعات ومراكز البحث العلمي.

وهكذا حددت بدقة ووضوح جهات الإشراف على مؤسسات التعليم العالي (الجامعات والمعاهد العليا) ومراكز البحث العلمي، وكان من المنتظر بعد إنشاء أمانة البحث العلمي أن تؤول إليها جميع مراكز البحث العلمي، كما أنه يمكن القول بأن إنشاء مثل هذه الأمانة لتشرف على البحث العلمي سيؤدي إلى مزيد من التنظيم والفعالية والدفع لمراكز البحث العلمي لتؤدي دورها في خدمة المجتمع وقضاياه المختلفة. وبنفس الطريقة يمكن القول بأن وجود أمانة للإشراف على التعليم العالي سيؤدي إلى مزيد من التنظيم والفعالية والعمل العلمي في قطاع الجامعات والمعاهد العليا، وبعد تنفيذ هذه القرارات بفترة قصيرة، وكما أشرنا رؤيَ إلغاء هذه الأمانات، وتم ضم كل هذه المؤسسات إلى أمانة الخدمات، وهو الوضع القائم الآن في عام 2003 ف.

ج ـ علاقة التعليم العالي بالمجتمع

كان هدف التعليم العالي إلى وقت قريب في ليبيا هو الثقافة العامة أو التدريس الجامعي وإعداد الطلاب فيما يُعرف بمجالات العلوم الأساسية والآداب الحرة، وكذلك كانت الجامعات تسعى إلى إعداد موظفين للجهاز الإداري للدولة مع بعض التخصصات مثل؛ مدرسي التعليم الثانوي، والمهندسين والمحاسبين، والملاحظ أنه قد تطوّرت الآن علاقة التعليم العالي بالمجتمع أو تغيرت الأدوار التي تؤديها الجامعات الليبية في المجتمع الليبي، فلم تعد الجامعات تقوم بالتدريس الجامعي فقط، بل أصبحت أكثر تخصصاً وأكثر ارتباطاً بحركة المجتمع وحاجاته الاجتماعية والاقتصادية التي جاءت بفعل مخططات النمو المتعددة التي نُفذت أولاً تزال تنفذ في ليبيا.

وكما سبق الذكر، بدأت فلسفة التعليم العالي تتجه نحو التخصص، وذلك لعوامل تطور العلم نفسه، ولغرض إيجاد كفاءات جامعية قادرة على البحث العلمي المتقدم في مشكلات المجتمع الليبي المختلفة، ولعله من أهم هذه الوظائف والأدوار التي بدأت تقوم بها الجامعات الليبية في المجتمع بعد البدء في تنفيذ البنية التعليمية الجديدة ما يلي:

- **الدراسات العليا والبحث العلمي**

لكي نفهم العلاقة بين التعليم العالي والمجتمع، لابد أن نشير إلى أن المجتمع الليبي بدأ منذ السبعينيات يغير من فلسفته ونظريته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تحديد ملامح هذه الفلسفة الإنمائية الجديدة في التوجهات التالية:

1. تخليص الاقتصاد الوطني من سيطرة قطاع النفط، توفيراً لحرية حركة المجتمع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. تنويع الإنتاج يخلق قوى إنتاجية في القطاعات غير النفطية، وبالتالي تنويع الصادرات وتقليل الاستيراد بالاعتماد على سلع من إنتاجه المحلي، وبذلك يتحقق الاكتفاء الذاتي.

3. الدخول في ميدان التصنيع باعتباره أقدر على دفع التنمية بما في ذلك البتروكيماويات والصناعات الثقيلة.

4. الاهتمام بالزراعة باعتبارها منتجاً لكثير من السلع الضرورية للاستهلاك النهائي للمواطنين والوسيط للصناعة وخلق تنمية متوازنة اقتصادياً واجتماعياً.

5. التركيز على زيادة كفاءة العنصر البشري.(48)

إن هذا التوجه الاجتماعي العام في المجتمع الليبي أدى إلى تغيرات كبيرة في فلسفة التعليم وخاصة العالي منه، ولعله من مظاهر ذلك التأكيد على التخصص المبكر، أي أن الطالب في البنية التعليمية الجديدة يدرس في ثانويات فنية متخصصة تعده مباشرة لقسم علمي أو شعبة تخصصية دقيقة في الجامعة، وذلك لزيادة التخصص والتعمق في الدراسة، ومن المعروف في ليبيا أن هذا النظام التعليمي الثانوي الجديد هو الآن في مرحلة التنفيذ والتطبيق التدريجي، أي أن هناك نظامين للتعليم الثانوي الآن؛ النظام التقليدي الذي يتكون من المدارس الثانوية العامة (أدبي ـ علمي)، والنظام الجديد الذي يتكون من المدارس الثانوية التخصصية الفنية والمهنية، فكأن هناك مرحلة انتقالية يتم خلالها تحول التعليم

---

(48) معهد الإنماء العربي، (بدون تاريخ)، الاستراتيجية العامة لمعهد الإنماء العربي، طرابلس، منشورات معهد الإنماء العربي، ص(28).

الثانوي إلى شكله وبنائه الجديد، إضافة إلى ما سبق فقد بدأت الجامعات الليبية برامج للدراسات العليا والبحث العلمي في المجالات والميادين المرتبطة والمتصلة بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية المشار إليها سابقاً في فلسفة التنمية.

ولعل الترابط بين التنمية والتعليم العالي قد تجسد في توجيه برامج الدراسات العليا في الجامعتين بما يخدم تطور القطاعات الاقتصادية المسهمة في المجتمع ونموها، وهذا طبعاً إلى جانب تطور ونمو القطاعات الاجتماعية والثقافية الأخرى في المجتمع الليبي، وبشيء من التفصيل فقد وضح قرار تنظيم الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات الليبية والمعاهد العليا رقم (156) لسنة 1987م التركيز والاهتمام بالجوانب التالية(49):

أ- ترسيخ قاعدة البحث العلمي في مراكز البحث العلمي والحامعات والمعاهد العليا.

ب- تأكيد الطرح الحضاري الجديد متمثلاً في الفكر الجماهيري.

ج- بناء قوة علمية لمجابهة تحديات العصر.

د- القيام بالدراسات والبحوث العلمية والفنية اللازمة لتطوير والمجتمع وتقدمه.

هـ- إعداد متخصصين على مستوى عال في مجال البحث العلمي لتلبية متطلبات المجتمع الجماهيري، بما في ذلك استكمال بناء الجامعات.

و- التأكيد على التكامل العلمي لدراسة المشكلة الواحدة.

ز- دراسة المشكلات ذات الأبعاد المحلية والعربية والعالمية، وتقديم الحلول الناجحة لها.

ح- تنمية روح البحث والدراسة لدى طلاب الدراسات العليا وتدريبهم على أساليب ومنهجية البحث العلمي في المجالات العلمية.

ط- تقديم المعرفة الإنسانية الحقيقية في كافة المجالات العلمية لخدمة

---

(49) هذه الجوانب وردت في قرار اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي رقم (156) لسنة 1987م، بشأن لوائح الدراسات العليا بالجامعات الليبية والمعاهد العليا.

المجتمع والمساهمة في تطوير قدراته وتنميتها.

وإذا كانت هذه هي الصلة بين التعليم العالي والتنمية في المجتمع على المستوى النظري الفلسفي، فبنظرة عابرة يلاحظ أن الجامعات الليبية والمعاهد العليا لا تزال بعيدة عن أن تقوم بدورها الحقيقي في خدمة المجتمع، ويعود ذلك لأسباب متعددة بعضها يقع في إطار الجامعة نفسها وتكوينها، ويقع بعضها الآخر خارج نطاق المؤسسة الجامعية، وربما ينعقد الأمل في البنية التعليمية الجديدة في إيجاد مزيد من الترابط والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع، خاصة في مجال البحث العلمي وتقديم الخبرة والاستشارة إلى المجتمع، وبناء على هذا التحليل يجب أن تنطلق أنشطة الدراسات العليا والبحث العلمي وتقديم الاستشارات والخبرة من واقع التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده ليبيا، وما يترتب عن ذلك من صعاب ومشكلات، وتُفحص طبيعة وغايات هذا التحول الاجتماعي والاقتصادي السائد الآن في ليبيا، فعلى الجامعات الليبية والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي أن تقوم بدورها العلمي والاستشاري في المجالات التالية:ـ

أولاً: الدراسات والبحوث الاجتماعية

1. دراسة المجتمع الليبي والعوامل التي تؤثر في بنيته.
2. الآثار المترتبة عن الطفرة الاجتماعية الناتجة عن التغير الاقتصادي والاجتماعي.
3. أثر التنمية في تغير قيم المجتمع الليبي.
4. مشاكل توطن السكان والتجمعات السكانية.
5. مشاكل التحضر وتنمية المجتمع.
6. دور الشباب في تنمية المجتمع.
7. مشاكل الأسرة والطفولة.

ثانياً: الدراسات والبحوث الاقتصادية

1. دراسة المشاكل الاقتصادية والاختناقات المختلفة التي تجابه عملية التنمية بوجه عام.
2. دراسات وبحوث اقتصادية حول التنمية الزراعية.

3. دراسات وبحوث اقتصادية حول التنمية الصناعية.

4. دراسات وبحوث حول اقتصاديات التكامل الزراعي والصناعي.

5. دراسات حول الاستثمارات الليبية في الخارج.

6. دراسات تحليلية متكاملة حول تسريع التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: الدراسات والبحوث السياسية

1. السلوك السياسي للمجتمع الليبي.

2. تكوين القيادات وتسييسها.

3. دراسات الرأي العام.

4. الدراسات المتعلقة بالقضايا العربية.

5. الدراسات المتعلقة بأفريقيا والعالم الثالث.

6. الدراسات المتعلقة بالشئون الأوروبية الغربية والأمريكية.

7. الدراسات المتعلقة بالشئون الأسيوية.

رابعاً: دراسات وبحوث التنمية البشرية والإدارة

أ ـ التعليم

1. فلسفة التربية وأهدافها.

2. أصول التربية وأسسها النفسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

3. مناهج الدراسة وطرق التدريس والتقنيات التربوية.

4. تنظيم الامتحانات والاختبارات.

5. الخدمات التعليمية.

6. الإدارة التعليمية.

7. إعداد المعلمين وتدريبهم.

8. الفئات الخاصة.

9. تعليم الكبار والتربية المستمرة.

ب ـ القوى العاملة

حصر وتصنيف القوى العاملة في ليبيا وتقدير احتياجاتها المقبلة من هذه القوى، مع التفكير في إيجاد البدائل لبعض القوى العاملة في بعض القطاعات، وفي تدعيم المؤسسات الحالية لإعداد القوى العاملة بقصد زيادة إنتاجيتها وقدرة هذه المؤسسات على الإيفاء باحتياجات التحول في مختلف مجالات الحياة.

ج ـ الإدارة العامة

إجراء الدراسات التقويمية والتحليلية للإدارة العامة في ليبيا والتعرُّف لمشكلاتها واختناقاتها، وإيجاد الدراسات والبحوث المتعلقة بإيجاد الحلول لهذه المشاكل وتحسين وتطوير الأجهزة الإدارية ورفع فعاليتها، كما يتضمن ذلك إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة برفع مهارات الأفراد في مختلف مستوياتها الوظيفية.

خامساً: الدراسات والبحوث الزراعية

أ ـ دراسات تقييمية وتحليلية تتناول برامج ومشاريع رئيسية في قطاع الزراعة، وعلى سبيل المثال:

1. مشاريع الزراعة في الصحراء.
2. مشاريع الزراعة المطرية (البعلية) وخاصة استغلال الوديان.
3. مشاريع حماية الموارد الطبيعية وخاصة المياه والتربة.
4. مشاريع المراعي والغابات.
5. برامج لتثبيت الرمال.
6. برامج الإنتاج الزراعي.
7. برامج الميكنة الزراعية.
8. برامج التكامل الزراعي والصناعي.

ب ـ دراسات تقييمية وتحليلية تتناول أوجه النشاطات ذات العلاقة المباشرة بكفاءة الأداء في قطاع الزراعة، وعلى سبيل المثال:

1. التعليم والتدريب الزراعي.
2. الإرشاد الزراعي.
3. التعاون الزراعي.
4. البحوث الزراعية.

ج ـ دراسات وبحوث اقتصادية واجتماعية ، وعلى سبيل المثال:

1. دراسات تتعلق بالسياسة الزراعية كشؤون الائتمان والاستثمار والإعانات والقروض ودعم الأسعار والتسويق.
2. دراسات تتعلق باقتصاديات الإنتاج، وخاصة على مستوى الزراعة وتحديد الحجم الاقتصادي للزراعة حسب المنطقة ونوع الزراعة.
3. دراسات اجتماعية وخاصة في مشاريع الاستصلاح الجديدة.

د ـ دراسات متخصصة تجريبية حسب الإمكانات المتاحة تكمل وتدعم الجهود القائمة في هذا المجال

سادساً: دراسات وبحوث التصنيع والتعدين

أ ـ الصناعات المعدنية والتشغيل و الصيانة

1. دراسة اقتصاديات استيراد الخامات من الخارج لإنشاء صناعات معدنية تغطي احتياجات السوق المحلي وربما التصدير.
2. دراسة أفضل الطرق لمعالجة الخامات المحلية في الموقع وفي المصنع والربط بين استخلاص المعادن والموارد المحلية من النفط والغاز والكهرباء.ة
3. دراسات خاصة بعمليات تصميم المشاريع الصناعية.
4. دراسات حول تشغيل المنشآت الصناعية القائمة بكل طاقاتها وتطبيق الأساليب العلمية الحديثة في الصيانة ورفع الكفاءة الإنتاجية.

5. دراسات حول تصميم المنتجات المناسبة للبيئة المحلية من حيث ملاءمتها للاستعمال وبساطتها ومكانتها والتركيز على المعدات الزراعية ووسائل النقل البسيطة والأنابيب وغيرها من المنتجات الهندسية والأجهزة الكهربائية.

ب ـ الصناعات الكيماوية

1. *دراسات لتحديد أولويات التصنيع على أساس الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية من النفط والغاز والثروة المعدنية والمنتجات الزراعية، وذلك بهدفين:*

- رفع درجة التصنيع في الصادرات إلى أقصى حد ممكن.
- الوفاء بالاحتياجات من الأسمدة والبتروكيماويات والكيماويات الأساسية والعقاقير والأدوية.

2. دراسات خاصة بتقنيات التصنيع المعروفة والمستحدثة لاختيار أنسبها للظروف المحلية، نظراً لضخامة رأس المال المستثمر وصعوبة تعديل هذا النوع من المصانع بعد إنهائه.

3. دراسة استرجاع مخلفات استخراج النفط وتكريره ومخلفات استخراج الثروة المعدنية وتحويلها إلى منتجات مفيدة.

ج ـ الصناعات الزراعية والغذائية

1. دراسات عن أنسب الطرق لجمع المحاصيل الزراعية ونقلها إلى المصنع.
2. دراسات خاصة بتجديد أفضل طرق التصنيع في أشكال المنتجات.
3. دراسات خاصة بتصميم وتجربة معدات التصنيع على نطاق صناعي ودراسة اقتصاديات مختلف طرق التصنيع لتحديد أمثلها للاستخدام في الظروف المحلية.

د ـ صناعات مواد البناء

1. دراسات حول الموارد المحلية من خامات مواد البناء وتحديد صلاحيتها للصناعة.
2. دراسات خاصة بتطوير أساليب التوفير في استهلاك الوقود في أتقان تصنيع هذه المنتجات.

3. دراسات عن رفع كفاءة المصانع القائمة مع تطبيق الأساليب الحديثة.

سابعاً: دراسات وبحوث النفط والغاز

أ ـ دراسات اقتصادية

1. تأثير النفط والغاز على التنمية.
2. اقتصاديات استخراج ونقل وتصنيع النفط والغاز.
3. دراسة سياسات تسعير وتسويق النفط والغاز.
4. دراسة استثمار عوائد النفط والغاز.

ب ـ دراسات قانونية

1. مشاكل العلاقات التعاقدية بين الشركات العاملة والدول المنتجة.
2. المشاكل القانونية للمشاركة الدولية بين الجماهيرية والشركات الأجنبية.
3. التحكيم والمحاكم الدولية في قضايا النفط.
4. المنازعات القانونية بين الجماهيرية والدول الأجنبية.

ج ـ دراسات استراتيجية

1. احتمالات الصراع حول مصادر النفط.
2. النفط بوصفه مادة استراتيجية.
3. دور النفط في خدمة القضايا العربية.

د ـ دراسات وبحوث صناعية

- دراسات وبحوث تتعلق بالصناعات البتروكيماوية وترشيد استخدام الغاز الطبيعي.

خلاصة وملاحظات ختامية

حاول هذا الفصل إلقاء نظرة شاملة على البنية التعليمية الجديدة التي خطط لها منذ عام 1981، وعلى الأخص طبيعتها ودورها في نهضة وتقدم المجتمع الليبي، وأشار هذا الفصل إلى المبررات التي دفعت التخطيط التربوي إلى استحداث هذه البنية، وهي مبررات تربوية وعلمية واجتماعية واقتصادية، وهي أساساً تتلخص في المواءمة بين طبيعة وحركة المجتمع الليبي، والتخطيط التربوي، وبمعنى آخر فإن هذه البنية سعت إلى أن توجه المؤسسات التعليمية لتحقيق طموحات المجتمع الليبي المتمثلة في تحول اجتماعي واقتصادي وحضاري يتفق ورؤى القرن الحادي والعشرين، وبعد فترة من التطبيق خضعت هذه البنية لكثير من التعديلات عن المخطط الأصلي وذلك لتفادي الكثير من الصعاب والمشاكل التطبيقية التي ظهرت ميدانياً، ولعل من أهم فوائد هذه البنية أنها حركت آليات التخطيط التربوي، وأخضعت النظام التربوي بأسره لكثير من الإصلاحات التربوية التي اقتضتها روح العصر والحداثة، وما بعد الحداثة. ولعل من أهم فوائد هذه البنية التعليمية الجديدة ما يلي:

1. التأكيد على التعليم المتخصص والتكوين المهني.
2. إعداد الموارد البشرية اللازمة لبناء مجتمع صناعي تقني.
3. التأكيد على التعليم ما قبل المدرسي (رياض الأطفال)، بوصفها مرحلة مهمة لإعداد الطفل للتعليم المبرمج.
4. إشراك القطاع الأهلي غير الحكومي في نشر التعليم.
5. الاهتمام بالدراسات العليا والبحث العلمي.
6. المواءمة بين السياسات التربوية والتعليمية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية.

والمُلاحظ من سياق هذا الفصل أن البنية التعليمية الجديدة لا تزال في مرحلة التنفيذ، ولم تأخذ شكلها النهائي بعد، ومن المنتظر أن تؤدي إلى كثير من التعديلات

والتغيرات في النظام التعليمي الليبي، لعل من أهمها إدخال فكرة التعليم الأهلي والتعليم التعاوني، والذي يعني السماح للقطاع الخاص بالإسهام في التعليم على مستوى التأسيس والتمويل والإدارة.

ولعل من أهم المقترحات التي يوصي بها هذا الفصل ضرورة إنشاء وحدة بحوث تدرس وتحلل البنية التعليمية الجديدة، وتكون هذه الوحدة البحثية تابعة للمركز الوطني لبحوث تخطيط التعليم والتدريب، وعقد ورش عمل لتحليل البنية التعليمية الجديدة ودورها وتقييم نتائجها بعد بدء العمل بها منذ عام 1982، هذا وتجدر الملاحظة إلى أن التعليم في ليبيا، بل وفي كل البلاد النامية يواجه تحديات كبيرة من أهمها ما يلي:

1. المحافظة على معدلات التسجيل في ضوء الطلب الاجتماعي المتزايد عليه.
2. ضمان النوعية والكيف بعد تحقيق معدلات عالية في الكم والعدد.
3. تمويل التعليم وإيجاد مصادر لتمويله من خارج الميزانية العامة.
4. محتوى المناهج والمقررات الدراسية، والتطورات العالمية الجديدة، خاصة على ضوء العولمة.
5. الكيفية التي يساهم بها القطاع الخاص في تأسيس وتمويل وإدارة التعليم.
6. إعداد المعلم المؤهل والقادر على تدريس المناهج الجديدة التي وضعتها البنية التعليمية الجديدة.
7. تنوع برامج وأنماط التعليم، بما في ذلك التعليم العالي.

مراجع الفصل الثالث

1. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، أمانة التعليم والبحث العلمي، (1981)، تقرير أولي بشأن مقترحات لجان البنية التعليمية الجديدة، شهر مايو.

2. أمانة التعليم في ليبيا، (1981)، وثيقة البنية التعليمية الجديدة والدراسات والبحوث التي نُفذت بخصوصها) ▪وثائق ودراسات غير منشورة)

3. جـورج طرابيش، (1985)، الخريطة التعليمية للوطن العربي، في: مجلة الوحدة، السنة الثانية، العدد 14، تشرين الثاني (نوفمبر).

4. معهد الإنماء العربي، (بدون تاريخ)، الاستراتيجية العامة لمعهد الإنماء العربي، طرابلس: منشورات معهد الإنماء العربي.

5. علي الحوات، (1999)، دور البحث العلمي في التنمية العربية: واقع ووظائف منتظرة، دراسة أُعدت في إطار مشروع دراسة التعليم العالي في الوطن العربي، نفذت هذه الدراسة الهيئة القومية للبحث العلمي بطرابلس ـ ليبيا، 1997 ` 1998.

6. د/منير بشور، (1981)، اتجاهات في التربية العربية على ضوء استراتيجية تطور التربية العربية، دراسة أُعدت في إطار مشروع استراتيجية تطوير التربية العربية. (وثيقة مطبوعة في معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة عام 2003

الفصل الرابع

البنية التعليمية الجديدة
والتعليم العالي وتطوره الكمي والنوعي

الفصل الرابع
البنية التعليمية الجديدة والتعليم العالي وتطوره الكمي والنوعي

- مراحل التعليم في الجماهيرية
  - رياض الأطفال
  - التعليم والتدريب الأساسي
  - التعليم والتدريب المتوسط
  - التعليم العالي
    - التعليم العالي المهني
    - التعليم الجامعي
    - الدراسات العليا
- المراكز البحثية
- التعاون الدولي الفني
- خلاصة وملاحظات ختامية
- مراجع الفصل الرابع

البنية التعليمية الجديدة والتعليم العالي

• مراحل التعليم في الجماهيرية

تعمل ثورة الفاتح العظيم منذ قيامها على تطوير التعليم والتكوين المهني، وشهدت الجماهيرية في السنوات الأخيرة نهضة تعليمية كمية ونوعية في هذا المجال، حيث بنيت عملية التعليم والتكوين المهني في الجماهيرية على سياسة واضحة المعالم ، هدفها بناء الإنسان من جميع جوانبه ليكون عنصراً أساسياً ومؤهلاً للمشاركة في بناء المجتمع الجديد بكفاءة ، وانطلاقاً من مقولة "المعرفة حق طبيعي لكل إنسان"، وفي ضوء هذا المفهوم أعطى المجتمع الليبي حق التعليم والتكوين لجميع أفراده وجعله إلزامياً حتى نهاية التعليم الأساسي (الذي يستغرق تسع سنوات)، وتعتبر هذه المرحلة حجر الزاوية في نظام السلم التعليمي، كما يكفل المجتمع مجانية التعليم في جميع المراحل واضعاً في ذلك رغبة أبنائه بما يضمن مستقبلهم وتطور قدراتهم وقدرات مجتمعهم في امتلاك جميع مقومات التقدم والقوة.

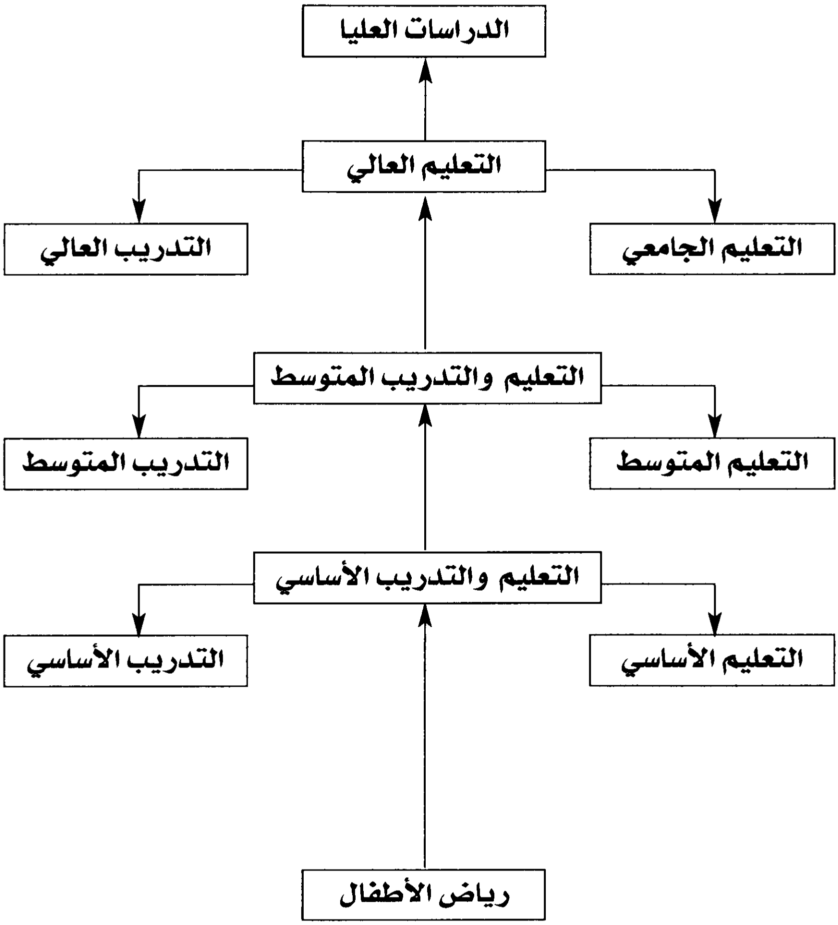
وفقاً لخطط التنمية والسياسة التعليمية فإن من أهم أهداف التعليم والتكوين المهني ما يلي:

1. القضاء على أمية القراءة والكتابة، وكذلك محو الأمية المهنية لجميع أفراد المجتمع.
2. تنمية الموارد البشرية وتكوينها بالشكل الذي يجعلها تسهم في إدارة مؤسسات المجتمع.
3. اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفاقد في جميع مراحل التعليم والتدريب.

وبعد تنفيذ البنية التعليمية الجديدة أصبح النظام التعليمي يتكون في ليبيا من:

1. مرحلة رياض الأطفال.
2. مرحلة التعليم والتدريب الأساسي.
3. مرحلة التعليم والتدريب المتوسط.
4. مرحلة التعليم والتدريب العالي والتعليم الجامعي.

جدول يبين مراحل
التعليم المختلفة في الجماهيرية



• رياض الأطفال

يلتحق بها الأطفال من سن الثالثة وحتى الخامسة لمدة سنتين، وهي مرحلة إعداد للطفل حتى يلتحق بالتعليم الأساسي، وفيها يتم توجيه نشاط الطفل وتكوين عادات سليمة، وزيادة حب الإطلاع وتنمية مهارات للاستعداد للعملية التعليمية. وفرت الثورة كل

الإمكانيات المادية والبشرية لتطوير التعليم في رياض الأطفال نظراً لأهميته البالغة في المراحل التعليمية اللاحقة، وطبقاً للمعلومات المتوفرة لدينا خلال الفترة من 69-70 وحتى 86-87 (انظر الجدول رقم (1) بلغت الطاقة الاستيعابية لرياض الأطفال في العام الدراسي (69-70) (126) طفلاً وطفلة، وقد وصل هذا العدد في العام الدراسي (86-87) إلى (16000) طفلا وطفلة.

أما فيما يتعلق بعدد المدرسين والمدرسات المشرفين على هذه المرحلة فقد كان عددهم في العام الدراسي (69- 70) (39) مدرساً ومدرسة، في حين وصل هذا العدد من المدرسين والمدرسات إلى (1053) في العام الدراسي (86-87) أي بمعدل زيادة تصل إلى (26).

هذا كما وصل نصيب المدرس من الأطفال إلى (32.3) عام (69-70) و (15.3) عام (86-87) في سنة (98-99). بلغت الطاقة الاستيعابية لرياض الأطفال (10429) طفلاً وطفلة، وكان عدد المدارس (92) وعدد المدرسين والمدرسات (1247)، كما هو موضح في الجدول المرفق.

جدول (1)

تطور التعليم الخاص برياض الأطفال

السنوات المختارة	عدد الطلبة والطالبات	عدد المدرسين والمدرسات
70_69	1261	39
87_86	16000	1053
99_98	10429	1247

مرحلة التعليم والتدريب الأساسي

مرحلة التعليم الأساسي

وهي مرحلة تعليم إلزامية مدة الدراسة بها تسع سنوات يلتحق بها من أتم سن السادسة، وتنقسم هذه المرحلة إلى:

1. الشق الأول من مرحلة التعليم الأساسي

وهي مرحلة مدتها ثلاث سنوات، ويلتحق بها التلاميذ بعد إنهاء مرحلة رياض الأطفال، تبدأ من السادسة وحتى التاسعة، ويتعلم التلميذ بها أساسيات اللغة العربية والحساب والقراءة والكتابة والتربية البدنية.

2. الشق الثاني من مرحلة التعليم الأساسي

وهي مرحلة مدتها ثلاث سنوات مكملة للشق الأول، يتم فيها التركيز على زيادة توسيع وإغناء الحصيلة اللغوية وتنمية القدرة العقلية له، بما يؤدي إلى توجيه طاقاته للتدبر والتأمل فيما حوله.

3. الشق الثالث من مرحلة التعليم الأساسي

وهي مرحلة مدتها ثلاث سنوات، تهتم بتنمية المدارك العقلية للتلميذ وتحسين ميوله ومواهبه المهنية، وإعطاء الأسس العلمية والتربوية والثقافية لاستكمال بناء شخصيته استعداداً لاختبار التخصص الذي يرغبه في المرحلة اللاحقة وفقاً لأولويات واحتياجات المجتمع بما لا يتعارض مع هذه الميول والرغبات، تنتهي هذه المرحلة بحصول التلميذ على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي.

والجدول التالي يبين تطور التعليم الأساسي من سنة 70/69 إلى 99/98 ف:

جدول رقم (2)

يبين تطور التعليم الأساسي من سنة 70/69 إلى 98/99 ف

السنة	عدد الفصول	عدد التلاميذ	كثافة الفصل	عدد المدرسين	نصاب المدرس من الطلاب
70 - 69	11110	347162	31.2	13661	13661
90-89	42471	1174586	27.7	85058	85058
96-95	49120	1364900	27.8	122020	122020
98-99	34778	1106315	33.4	129768	129768

- **مرحلة التدريب الأساسي**

.مراكز التدريب الأساسي

وهي مرحلة مدتها سنة واحدة تستوعب فاقد التعليم ممن أتم الشق الثاني من مرحلة التعليم الأساسي وأكمل سن الخامسة عشرة، وذلك للتدريب في مهن وتخصصات مختلفة وفقاً للائحة النظام التدريبي الصادرة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (206) سنة 1999.

ومن أهم هذه المراكز

1. مراكز التدريب الأساسي في مهنة البناء والتشييد

وتشمل التخصصات التالية:ـ البناء بالطوب، واللياسة، والتبليط، والنجارة المسلحة، والسمكرة الصحية، والطلاء، والنجارة العامة، وأعمال الكهرباء وأعمال الألومنيوم. وقد بلغ عدد مراكز التدريب الأساسي (168) مركزاً خلال العام التدريبي (95/ 96م)، وعدد المتدربين بها (22409) متدرباً. كما يوجد تخصص التدريب الأساسي في مهنة الصيد البحري حيث وصل عدد المراكز (16) مركزاً وعدد المتدربين بها (288) متدرباً.

وقد كان الهدف من إنشاء هذه المراكز هو:

ـ محو الأمية المهنية وتدريب أكبر عدد من فاقدي التعليم في هذه المرحلة وخاصة المرتبطة منها بزيادة الإنتاج والبناء والتشييد.

ـ إعداد المتدربين إعداداً مهنياً وحرفياً متخصصاً يضمن توفير المنتجين شبه المهرة في بعض المهن

2. مراكز تدريب المرأة

يتم التدريب بهذه المراكز بإقامة دورات تدريبية لمدة تسعة أشهر تقوم المتدربة خلالها بالتدريب في المجال التخصصي الذي ترغبه، وتمنح في نهاية الدورة شهادة اجتياز التدريب بنجاح، وتشارك كثير من الخريجات بالعمل في المراكز التدريبية التي لديها خطوط إنتاجية أو بالعمل في مراكز الأسرة المنتجة التابعة للجنة الشعبية العامة للصناعة، حيث تضم هذه المراكز مجموعة من التخصصات منها:ـ (التفصيل والخياطة، والصناعات التقليدية، وحبك الصوف، وأشغال التريكو اليدوي والألي، والصناعات الغذائية، والتوعية الصحية والاجتماعية).

وقد كان الهدف من إنشاء هذه المراكز هو:

ـ محو الأمية والرفع من مستوى الأسرة مهنياً وحرفياً في الريف والحضر.

ـ إقحام المرأة في التدريب وتحويل الأسرة المستهلكة من ثم إلى أسرة منتجة، وذلك بتوفير التدريب الجيد المناسب الذي يتلاءم وطبيعة المرأة.

ـ الاهتمام بالتدريب على الحرف اليدوية والصناعات التقليدية ضماناً لاستمراريتها وتطويرها، بما يؤكد ويرسخ الشخصية الثقافية للمرأة استناداً إلى الثقافة العربية الإسلامية.

ـ المشاركة في الإنتاج، وذلك بقيامها بإنتاج حاجياتها والاكتفاء ذاتياً عن السوق.

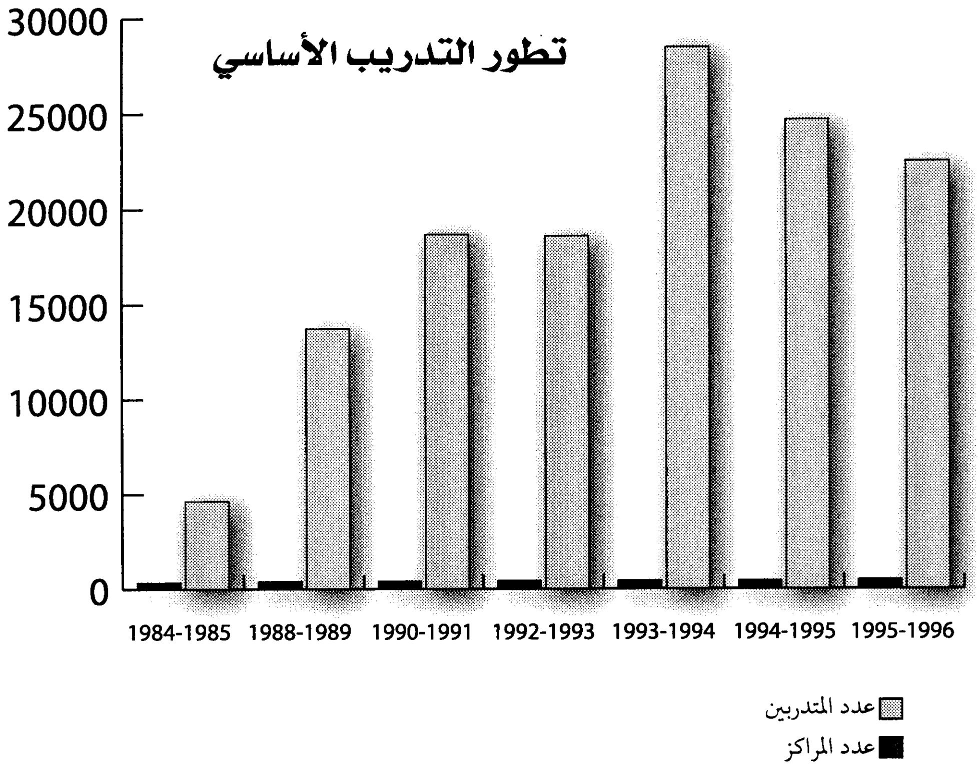
وقد بلغ سنة (95/ 96ف) عدد مراكز تدريب المرأة (252) مركزاً، وعدد المتدربات (7705)، وعدد المدربات (819)، بينما بلغ عدد مراكز تدريب المرأة (302) مركزاً خلال العام (98/ 99ف)، وعدد المتدربات (10500)، وعدد المدربات (3332).

كما توجد مجموعة من التخصصات التي تحتاج إلى تجهيزات ومواد خام ومدربات، وسيشرع في التدريب عليها مستقبلاً وهي:ـ (السجاد، والحلاقة والتحميل، والصناعات الجلدية، والصناعات الخشبية، وتربية النحل، وصيانة المعدات المنزلية، والتنجيد، والتجليد، وصناعة الزهور ونباتات الزينة، وصناعة العطور، والبستنة، وتصميم الأزياء).

جدول رقم (3)

تطور التدريب الأساسي

السنوات الدراسية	عدد المراكز	عدد المتدربين
1984 ـ 1985	36	4637
1988 ـ 1989	90	13727
1990 ـ 1991	114	18677
1992 ـ 1993	126	18598
1993 ـ 1994	122	28500
1994 ـ 1995	131	24671
1995 ـ 1996	168	22490



مرحلة التعليم والتدريب المتوسط

وهي مرحلة يقبل فيها الطلاب الحاصلون على شهادة إتمام التعليم الأساسي ومدتها من ثلاث إلى أربع سنوات، وتنقسم إلى:

1. مرحلة التعليم المتوسط وتضم الثانويات التخصصية ونظام الثانوية العامة

أ . نظام التعليم الثانوي العام

هي مرحلة مكملة للتعليم الأساسي، وتعد الطالب للدراسة والتخصص في التعليم العالي مدتها ثلاث سنوات، يتفرع بعد انتهاء السنة الأولى إلى قسمين علمي وأدبي وهو النوع التقليدي من التعليم.

جدول رقم (4)

يوضح تطور عدد الطلاب والمدرسين بمرحلة التعليم المتوسط (الثانوي العام)

السنة	عدد الفصول	عدد التلاميذ	كثافة الفصل	عدد المدرسين	نصاب المدرس من الطلاب
70 - 69	281	8304	29.6	803	10.3
91-90	3507	113683	32.4	7566	15.0
96-95	7470	278114	37.2	29415	9.5
99-98	6624	211070	36.8	43000	---

ب. الثانويات التخصصية أو الثانويات التقنية

ومدتها أربع سنوات، وهي مرحلة متصلة ومنفصلة، أي أنها تستهدف إكساب الطالب حرفة تمكنه من الانخراط في سوق العمل وتؤهله في نفس الوقت لمواصلة تعليمه في مراحل أعلى.

بدأت الثانويات التخصصية في الثمانينات وتحددت في (24) نوعاً، من الثانويات التخصصية التي تستوعب أربعين مساراً تعليمياً، ونظراً للصعوبات التي واجهت مرحلة التنفيذ من حيث عدم القدرة على توفير المعلم الكفء والأجهزة والمعدات التقنية والمباني الملائمة، فقد توقف العمل في كل الثانويات التخصصية باستثناء ثانوية العلوم الأساسية في سنة 1986 إفرنجي.

وفي عام 1995 إفرنجي، وبتحريض من الأخ قائد الثورة في لقائه باللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي بمدينة سرت، أعيد تنظيم الثانويات التخصصية من جديد ولتفادي السلبيات السابقة شُكلت لجان فنية متخصصة تحت إشراف المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية وتحددت مسميات الثانويات التخصصية كالآتي:

.ثانويات العلوم الأساسية

1. ثانويات علوم الحياة.
2. ثانويات العلوم الهندسية.

3. ثانويات العلوم الاقتصادية.

4. ثانويات العلوم الاجتماعية.

5. ثانويات الفنون والإعلام.

وقد صدر قرار الأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي رقم (1014) لسنة 1995 بشأن إنشاء (193) ثانوية تخصصية بالمرحلة الأولى بمختلف مناطق الجماهيرية، وبدأت الدراسة بهذه الثانويات خلال العام الدراسي (96/ 1997ف)، وسيتم إنشاء (194) ثانوية تخصصية أخرى، وبذلك يكون العدد الإجمالي لهذه الثانويات (387) ثانوية تخصصية يكون من بينها (175-200) ثانوية شاملة تضم التخصصات التقنية وأخرى للعلوم الإنسانية.

2. مرحلة التدريب المتوسط

ينسب إليها الطلاب الحاصلون في الحد الأقصى على شهادة التعليم الأساسي، ومدتها ثلاث سنوات أو ست دورات تدريبية حد أقصى، وسنتان أي أربع دورات تدريبية حد أدنى، وذلك كما نصت عليه لائحة النظام التدريبي، ويمنح خريجوها دبلوماً في مجال التخصص الذي نسبوا إليه، ويهدف هذا النوع من التدريب إلى توفير فرص عمل لهذه الفئة، وإعداد ملاكات للتدريب والتكوين المهني في مختلف المجالات، كذلك إعداد كوادر قادرة على التعامل مع المعدات والآلات وطريقة صيانتها وتصنيع قطع الغيار لها وإطالة عمرها.

وتضم مرحلة التدريب المتوسط المهن التالية:

المهن الكهربائية والإلكترونية، والمهن الميكانيكية، ومهن هندسة الإنشاءات العام، والمهن الزراعية، والمهن الشاملة لتدريب المرأة، ومهن الفندقة.

وقد بلغ عدد مؤسسات التدريب المتوسط العام (98/ 1999ف) (325) مؤسسة تضم (61932) متدرباً.

ودعماً لتطوير برنامج تدريب المرأة فقد تم اعتماد بعض المعاهد المتوسطة للمهن الشاملة، وتدخلها الطالبات الحاصلات على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي، وتضم التخصصات التالية:

(علوم الحاسوب، والرسم الهندسي والصناعي، ومهن الفندقة، والعلوم النسيجية)، حيث بلغ عدد هذه المعاهد سنة (96/95) (46) معهداً، يبلغ عدد المتدربات بها (8271) طالبة ومتدربة.

3. المعاهد الصحية المتوسطة وشعب التعليم الصحي المتوسط

تكون مدة الدراسة بالمعهد الصحي أو شعبة التعليم الصحي ثلاث سنوات بالنسبة للمستخدمين من حملة شهادة إتمام التعليم الأساسي، ويمكن معرفة عدد طلبة المعاهد الصحية والشعب كما هو مبين:

أ. معاهد صحية وشعب تابعة للمعاهد العليا وعددها (15) معهداً و(27) شعبة بلغ عدد الطلاب الدارسين بها للعام الدراسي (98/ 1999ف) كما هو مبين في جدول رقم (5).

جدول رقم (5)

عدد الطلاب الدارسين بالمعاهد الصحية العليا

السنوات	السنة الأولى		السنة الثانية		السنة الثالثة		المجموع	
	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات
عدد الطلاب	265	1331	278	1385	261	1328	794	4044
المجموع	1596		1653		1589		4838	

ب . شعب التعليم الصحي المتوسط التابعة للمستشفيات، وعددها (29) شعبة وعدد طلابها كما هو مبين في جدول (6).

جدول رقم (6)

عدد طلاب شعب التعليم الصحي التابع للمستشفيات

السنوات	السنة الأولى		السنة الثانية		السنة الثالثة		المجموع	
	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات
عدد الطلاب	11	359	13	249	9	501	33	1109
المجموع	370		262		510		1142	

ج ـ المعاهد والشعب الصحية المتوسطة

يبين جدول (7) عدد الخريجين من المعاهد والشعب الصحية المتوسطة منذ إنشائها في عام 1958ف، وحتى نهاية العام الدراسي (1997/1998ف)

جدول رقم (7)

عدد الخريجين من المعاهد والشعب الصحية المتوسطة

	المعاهد الصحية المتوسطة بالداخل		المعاهد الصحية بالخارج		المجموع	
	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات
عدد الخريجين	8457	24368	676	----	9133	24368
المجموع	32825		676		335011	

ملاحظة:

1. شعب التعليم الصحي المتوسط في مستوى المعاهد المتوسطة، إلا أنها تركز على تخريج حاجة المرافق الموجودة به، وفي تخصص واحد ويكون عادة التمريض العام.

2. 2 أنشئ معهد صحي عال جديد بمدينة سبها في 1999/5/29ف، ولم يباشر العمل بعد.

د ـ معهد شؤون النفط

تم إنشاء معهد النفط للتأهيل والتدريب في 1970/8/26ف، تحت اسم معهد شؤون النفط، بقرار من قائد الثورة ويتبع المؤسسة الوطنية للنفـط ويقع في منطقة الغيران غرب مدينة طرابلس.

نظام الدراسة

يتم اختيار الطلبة الليبيين الحاصلين على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي (الدور الأول فقط)، ويتم هذا الاختيار من جميع مناطق الجماهيرية العظمى، والتقدير لا يقل عن جيد، والعمر لا يقل عن 15 سنة ولا يزيد عن 18 سنة، على أن يتحصل الطالب على نسبة لا تقل عن 60 في المواد العلمية وهي؛ الرياضيات والكيمياء والفيزياء. وتكون السنة الأولى تمهيدية، ويتم التركيز خلال هذه السنة على المواد العلمية ذات الارتباط الوثيق بالتخصصات.

التخصصات هي:

ـ الحفر وصيانة الآبار ـ الميكانيكا ـ الإنتاج ـ الكهرباء ـ التشغيل ـ الآلات الدقيقة ـ اللحام ـ التبريد والتكييف ـ السلامة الصناعية

ويوجد قسم داخلي لإيواء الطلبة ومساكن خاصة بأعضاء هيئة التدريس، ويقدم المطعم الوجبات اليومية لطلبة القسم الداخلي، ويمارس الطلبة نشاطهم الرياضي بقاعة الرياضة المجمعة بالمعهد، ويوجد مسجد لإقامة الصلوات اليومية، كما توجد عيادة صحية لتقديم الخدمات الطبية للطلبة.

هـ ـ المعهد القومي للإدارة

تأسس بطرابلس سنة 1953، وكانت تبعيته إلى إدارة الخدمة المدنية حيث يهدف إلى تدريب الموظفين على أعمال الحسابات ومسك الدفاتر والأمور الإدارية البسيطة. وفي سنة 1986م، تم تطوير المعهد تحت اسم المعهد القومي للإدارة وقد صدر قانون إنشائه تحت رقم (41) لسنة 1986ف، حيث أصبحت له صفة اعتبارية وميزانية مستقلة، وفي سنة 1997ف تم تطويره مرة

أخرى وتغير اسمه إلى المعهد الوطني للإدارة ويتبع اللجنة الشعبية العامة.

فيما يلي بعض البيانات عن خريجي ومتدربي المعهد لكل خمس سنوات تدريبية خلال 30 سنة من 1957 ـ 1987ف.

جدول رقم (8)

يوضح خريجي ومتدربي المعهد لكل خمس سنوات تدريبية خلال 30 سنة من 1957ف ـ 1987ف

السنة	مجالات التدريب						المجموع
	الدورات التخصصية العامة	دورات الطباعة وأمانة السر فتيات	الدبلوم المتوسط للإعداد الوظيفي فتيات	الدبلوم المتوسط للإعداد الوظيفي	الدبلوم المتوسط للتطوير الوظيفي	الدبلوم العالي للتطوير الوظيفي.	
61-57	164	-	-	-	-	-	164
66-62	228	-	-	-	-	-	228
71-67	840	-	-	-	-	-	840
76-72	1800	212	-	-	-	-	2012
81-77	944	3467	-	-	-	-	4411
87-82	3778	4049	2987	93	239	574	11720
المجموع	**7754**	**7728**	**2987**	**93**	**239**	**574**	**19376***

*مجموع المتدربين والمتدربات في جميع المجالات التدريبية بالمعهد القومي للإدارة من سنة 1957 إلى 1987ف.

1. الدورات التخصصية؛ نعني بها الدورات التدريبية المدرجة ضمن الخطة العامة للمعهد في المجال الإداري والمالي للموظفين المتواجدين في سلك الوظيفة.

2. دورات الطباعة وأمانة السر؛ وهي دورات الآلة الكاتبة بنوعيها (العربية والإفرنجية) فتيات.

3. الدبلوم المتوسط للإعداد الوظيفي؛ ونعني به الدبلوم المتوسط في العلوم الإدارية والمالية للطالبات بعد الشهادة الإعدادية.

4. الدبلوم المتوسط للتطوير الوظيفي؛ ونعني به الدبلوم المتوسط في العلوم الإدارية والمالية للموظفين المتواجدين في سلك الوظيفة بعد الشهادة الإعدادية.

5. الدبلوم العالي للإعداد الوظيفي؛ ونعني به الدبلوم العالي في العلوم الإدارية والمالية للطلبة والطالبات بعد الشهادة الثانوية العامة.

6. الدبلوم العالي للتطوير الوظيفي؛ ونعني به الدبلوم العالي في العلوم الإدارية والمالية للموظفين المتواجدين في سلك الوظيفة بعد الشهادة الثانوية العامة.

جدول رقم (9)

يوضح البرامج التخصصية للخطة العامة من سنة 1993 ـ 1998ف المعهد الوطني للإدارة

السنوات	عدد البرامج	عدد المشاركين بالخطة العامة	عدد البرامج الخاصة	عدد المشاركين بالخطة الخاصة	الدبلوم المتقدم	الدبلوم المتوسط	الدبلوم المتقدم	الدبلوم المتوسط
					فصل الربيع 93		فصل الخريف 93	
1993	33 برنامجا	973	31 برنامجا	496	641	448	558	398
1994	لاشيء	360	لاشيء	262	382	327	--	-
1995	لاشيء	دورات عامة 959	دورات خاصة 483	لاشيء	1460	867	--	-
		المجموع 1442 متدرب			المجموع 2327 متدرب		--	-
1997	لاشيء	712					--	-
1998	لاشيء	دورات عامة 1151	دورات خاصة 379	دورات خاصة 218	804	127	--	-

رابعا : التعليم العالي

• المعاهد والمراكز المهنية العليا

تعتبر المعاهد والمراكز المهنية العليا من أهم إنجازات ليبيا في العقدين الأخيرين من هذا القرن، حيث زاد الاهتمام بها حين اتضحت الحاجة إلى العناصر الفنية المدربة تدريباً عالياً، وأصبحت تأخذ مكانها جنباً إلى جنب مع الجامعات، فالتكوين المهني العالي يعتبر الآن عنصراً هاماً في التخطيط التربوي، ويخصص له الأموال الكافية لتسييره وتطويره، وينقسم التكوين المهني العالي إلى ثلاثة أقسام:

1. المعاهد العليا لإعداد المعلمين

إن رسالة هذه المعاهد هي إعداد المعلم الكفء لمرحلة التعليم الأساسي، حيث تم الاستغناء عن المعاهد المتوسطة، وأُنشئت هذه المعاهد بديلاً متقدماً لها بهدف رفع مستوى معلم هذه المرحلة، ويلحق بها الطلبة من حملة الثانوية العامة والثانوية التخصصية، ومدة الدراسة بها أربع سنوات وبلغ عدد هذه المعاهد في العام الدراسي 1999ف (44) معهداً وعدد الدارسين بها (25518) طالباً وطالبة في مختلف التخصصات.

2. المراكز المهنية العليا

تقوم هذه المراكز بتكوين وتدريب طلبتها وإعدادهم بصفتهم فنيين مؤهلين تأهيلاً مهنياً متقدماً في العديد من المهن التي يحتاجها المجتمع في تنفيذ خططه التنموية وتسيير مؤسساته الصناعية بأنواعها والشركات وغيرها، ومنهم من يمارس المهنة بشكل مستقل عن طريق إقامة الورش الخاصة أو إقامة مشاريع للخدمات الفنية بالتشارك، وهذه المراكز تقبل الطلبة من حملة الثانوية العامة والثانوية التخصصية ومدة الدراسة بها (3) سنوات، وبها (33359) متدرب ومتدربة في مختلف المهن، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع كالآتي:

1. المراكز العليا للمهن الشاملة؛ ويبلغ عددها (27) مركزاً، وبها (11070) متدرباً ومتدربة.
2. المراكز المهنية التخصصية العليا؛ ويبلغ عددها (28) مركزاً، وبها (16502) متدرباً ومتدربة.

3. المراكز المهنية العليا لإعداد المدربين والمدربات؛ ويبلغ عددها (10) مراكز، وبها (5787) متدرباً ومتدربة.

وتقوم هذه المراكز بأنواعها بتدريب الفنيين في المهن والتخصصات التالية:

المهن الميكانيكية ـ المهن الكهربائية ـ المهن الإلكترونية ـ مهن تقنيات الحاسوب ـ مهن العمارة والإنشاء ـ مهن التبريد والتكييف ـ المهن الإدارية والمالية ـ مهن الصحة والسلامة المهنية ـ مهن تقنيات الخزف ـ التقنيات الزراعية ـ صناعة النسيج ـ الفندقة والسياحة ـ تقنيات اللحام ـ الصيد البحري ـ التقنيات الطبية .

جدول رقم (10)

يوضح عدد ونوع المراكز المهنية العليا
إحصاء العام الدراسي 98/1999 إفرنجي

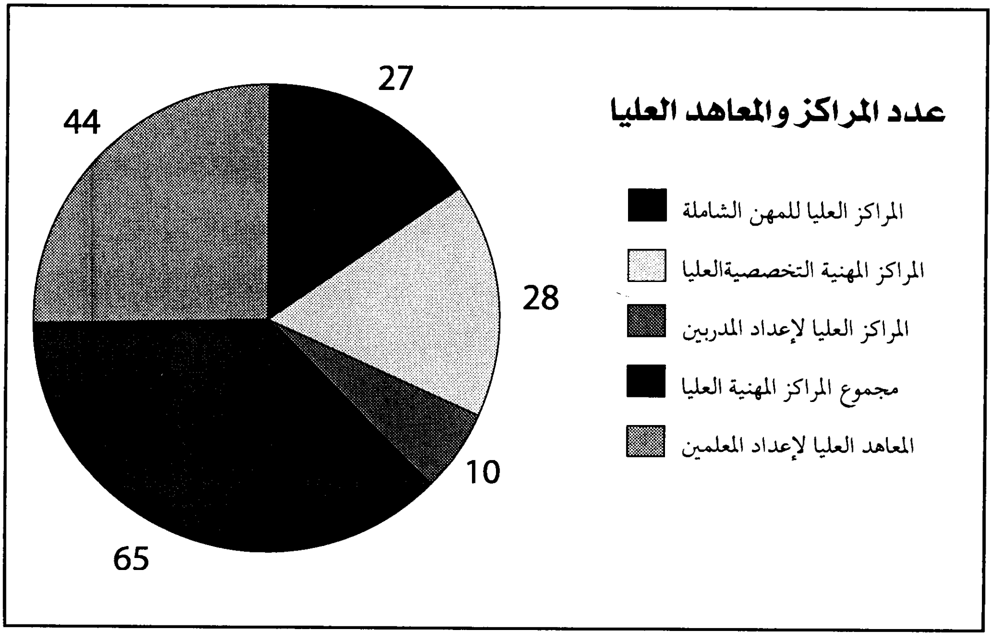
المراكز والمعاهد العليا	عددها	عدد الطلبة
المراكز العليا للمهن الشاملة	27	11070
المراكز المهنية التخصصية العليا	28	16502
المراكز العليا لإعداد المدربين	10	5787
مجموع المراكز المهنية العليا	65	33359
المعاهد العليا لإعداد المعلمين	44	25518
المعاهد الصحية العليا		2171
الإجمالي	109	61048

نلاحظ وجود بعض المراكز العليا النوعية التي تتبع لجهات أخرى غير قطاع التعليم والتكوين المهني مثل، قطاع الصناعة وقطاع الصحة والضمان الاجتماعي وأمانة اللجنة الشعبية العامة، ويمكن تسمية بعضها كالآتي:ـ (المعهد العالي للصناعة ـ المعاهد العليا للمهن الصحية ـ معاهد عليا للإدارة).

فيما يلي بعض المؤشرات الهامة، من خلال قراءة الجدول رقم (10) يتضح ما يلي:

- لو تم استثناء الجامعة المفتوحة فإن نسبة عدد الطلبة في التدريب العالي المهني إلى التعليم الجامعي هي (2 : 5).
- نسبة عدد الطلبة في المراكز المهنية العليا إلى عدد طلبة كليات الهندسة هي (1 : 2) تقريباً، وهذا المؤشر هو ما يجعل قطاع التعليم والتكوين المهني يزداد اهتمامه بالتكوين المهني وزيادة عدد الطلبة في هذه المراكز حتى تصل إلى أعلى المستهدف بحيث تكون هذه النسبة (4 : 1).

(يوجد شكل بياني هنا)



ما يجب أن يذكر هنا أن قطاع التعليم والتكوين المهني يسعى إلى تطوير التكوين المهني، وذلك عن طريق:

- مراجعة المناهج وتحديثها في التخصصات المختلفة بالتعاون مع الخبراء الليبيين المختصين والمنظمات العالمية والتقنية.
- تنظيم العديد من الدورات التدريبية للمدربين في الداخل والخارج.

- عقدت العديد من الاتفاقات مع الدول التي لها تجربة ناجحة في هذا المجال، وكذلك المنظمات العالمية المتخصصة.
- إنشاء مراكز جديدة للمهن التي يحتاجها المجتمع.
- تم إيفاد العديد من الطلبة خريجي هذه المراكز لإعدادهم أعضاء هيئة تدريس ومدرسين في هذه المراكز.
- قطاع التعليم بصدد إعداد برنامج للدراسات العليا الفنية لدرجة (ماجستير تقنية) بالتعاون مع الجامعات الليبية وجامعات من خارج الجماهيرية، وخاصة التي لها تجربة في هذا المجال، وذلك لغرض إعداد أعضاء هيئة التدريس الفنيين لهذه المراكز.

3. المعاهد الصحية العليا

لقد كانت بداية إنشاء المعاهد الصحية العليا في سنة 89/1990ف، حيث وصل عددها الآن ستة عشر معهداً صحياً عالياً موزعة على معظم مناطق الجماهيرية. مدة الدراسة بالمعاهد ثلاث سنوات تنتهي بالحصول على دبلوم عال في التمريض أو أحد التخصصات الأخرى.

أما عدد الطلبة الدارسين بالمعاهد الصحية العليا للعام الدراسي (98/1999ف) فهو مبين في الجدول رقم (11).

جدول رقم (11)

يوضح عدد الطلبة الدارسين بالمعاهد الصحية العليا العام الدراسي 98/1999

السنوات	السنة الأولى		السنة الثانية		السنة الثالثة		المجموع	
	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات
عدد الطلاب	7	1132	15	537	48	432	70	2101
المجموع	370		262		510		1142	

- **التعليم الجامعي**

أدركت ليبيا منذ قيام ثورة الفاتح العظيم أهمية التعليم الجامعي، فعملت على التوسع فيه بالشكل الذي يحقق حاجة المجتمع من الكوادر المؤهلة تأهيلاً جيداً في المجالات

جدول رقم (12)

جدول خاص بأهم البيانات في الجامعات الليبية

الجامعة	عدد الكليات	عدد الأقسام	عدد أعضاء هيئة التدريس		الإجمالي	عدد الطلبة						إجمالي الطلبة الكلي	عدد طلبة الدراسات العليا	عدد طلبة القسم الداخلي
			وطنيون	مغتربون		وطنيون		الإجمالي	مغتربون		الإجمالي			
						ذكور	إناث		ذكور	إناث				
قاريونس	6	46	392	250	642	11216	17824	29040	501	519	1020	30060	1332	5018
الفاتح	13	85	1269	252	1521	17278	17884	35162	534	531	1065	36227	1147	1672
النجم الساطع	1	5	5	51	56	2919	60	2979	20	1	21	3000	صفر	2880
سبها	11	49	175	306	481	3466	3788	7254	200	108	308	7562	50	3598
العرب الطبية	4	25	164	121	285	1170	1147	2317	30	26	56	2373	646	1200
عمر المختار	6	27	109	211	320	2130	3473	5603	252	203	455	6058	18	1762
الفاتح الطبية	6	31	350	31	381	3243	5076	8319	121	138	259	8578	7	790
ناصر	12	97	146	451	597	9781	4448	14229	544	351	895	15124	328	6071
التحدي	8	35	59	215	274	1665	2027	3692	103	71	174	3866	13	900
7 إبريل	6	34	141	221	362	3456	10506	13962	153	160	313	14275	400	1890
الجبل الغربي	7	44	62	246	326	3510	4325	7835	77	81	158	7993	461	5129
درنة	7	30	23	206	229	3236	4219	7455	147	137	284	7739	صفر	2750
الأسمرية	—	3	6	8	14	499	صفر	499	7	صفر	7	506	صفر	300
الجامعة المفتوحة	—	11	8	18	26	—	—	—	—		—	22015	صفر	صفر
المجموع	87	522	2909	2605	5514	63569	74777	138346	2689	2326	5015	165376	4402	33960

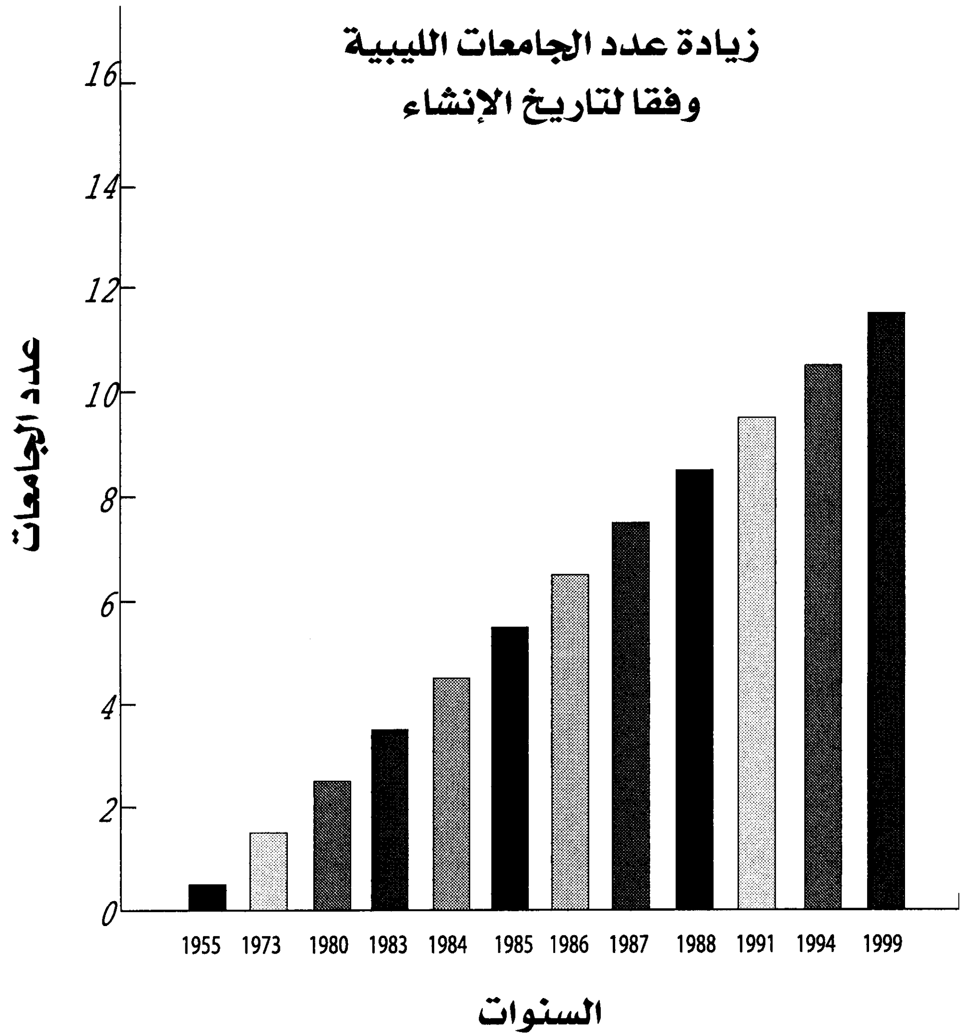
المختلفة، بحيث شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين قفزة نوعية وكمية في عدد الجامعات والكليات، وانتشرت في جميع أنحاء الجماهيرية، وأصبح عدد الجامعات (14) جامعة تحتوي على أكثر من (86) كلية و(553) قسماً علمياً في العام الجامعي (98/99ف)، وبها (165376) طالباً و(5514) عضو هيئة تدريس بعد أن كانت جامعة واحدة في العام الجامعي 1969ف، بها (3663) طالباً فقط (انظر جدول (12) و(13)). هذا وكما سبقت الإشارة فقد أُدخلت العديد من الإصلاحات على التعليم الجامعي، وبموجبها دُمجت الجامعات ولكن بقيت الكليات في أماكنها، لتخدم المناطق الواقعة فيها، وتغيرت تبعيتها فقط، ومذ عام 2003 أصبح عدد الجامعات في ليبيا 9 جامعات فقط بدلاً من 14، وإلى جانب ذلك سُمح بإنشاء الجامعات والكليات الخاصة لتسهم في نشر التعليم الجامعي.

وفيما يتعلق بالنظام الدراسي المتبع في جامعات الجماهيرية، فهو يختلف من كلية إلى أخرى، فبعضها يطبق نظام السنة الكاملة ومدة الدراسة بها (4) سنوات ويُمنح الطالب الإجازة الجامعية الأولى (ليسانس أو بكالوريوس) بعد اجتيازه السنوات الأربع بنجاح، وبعضها يطبق نظام الفصل الدراسي وخاصة كليات العلوم والهندسة والزراعة، ويُمنح الطالب الإجازة الجامعية الأولى (بكالوريوس) بعد اجتيازه (130) وحدة فصلية بنجاح، أما كليات الطب فتتبع نظام السنة الكاملة ومدة الدراسة بها (6) سنوات يُمنح الطالب بعد اجتيازها بنجاح درجة (بكالوريوس) في مجال الطب.

ومن بين هذه الجامعات توجد الجامعة المفتوحة التي بها (22015) طالباً، وهي تمثل تجربة التعليم المفتوح وحققت مقولة (المعرفة حق طبيعي لكل إنسان) فكل من لم يحصل على فرصته في الجامعات التقليدية وكل العاملين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة يمكنهم الالتحاق بهذه الجامعة لاستكمال دراستهم الجامعية أثناء العمل في التخصصات التي تطرحها هذه الجامعة وهي تعتبر من التجارب الناجحة في التعليم المفتوح في الوطن العربي.

تقدم هذه الجامعات خدماتها مجاناً في جميع التخصصات بجانب العملية التعليمية، فالإسكان الطلابي وممارسة الأنشطة المختلفة والمواصلات من وإلى الجامعة كلها تقدم مجاناً، وهكذا فالتعليم في ليبيا مجّانيّ في جميع مراحله وليس مرحلة التعليم الأساسي فقط،

كما في معظم دول العالم ويبلغ عدد طلبة القسم الداخلي في الجامعات الليبية الذين تقدم لهم هذه الخدمة مجاناً بجانب الإعاشة الكاملة حوالي (33960) طالباً، وتبلغ تكلفة الإعاشة في السنة حوالي (65) مليون دينار ليبي.



جدول رقم (13)
بيان بأهم المؤشرات في الجامعات الليبية
قبل دمجها وتعديل عددها من 14 إلى 9 جامعات فقط

م	الجامعة	نسبة عضو هيئة التدريس إلى الطلاب	النسبة المئوية لطلبة الداخلي من العدد الكلي للطلبة	نسبة عدد الطلبة المغتربين من العدد الكلي للطلبة	نسبة عدد الطلبة الذكور إلى الطالبات
1	جامعة الفاتح (طب)	22:1	%9	%2.8	1.6:1
2	جامعة قاريونس	48:1	%17	%3.3	1.6:1
3	جامعة الفاتح	66:1	%4	%3	1.03:1
4	جامعة سبها	15:1	%47.5	%4	1.09:1
5	جامعة عمر المختار	19:1	%29	%7.5	1.6:1
6	جامعة النجم الساطع	54:1	%96	%7	1:49
7	جامعة العرب الطبية	8:1	%50	%2.4	1:1.02
8	جامعة درنة	34:1	%36	%3.7	1.3:1
9	الجامعة الأسمرية	36:1	%59	%1.4	0:1
10	جامعة الجبل الغربي	24:1	%65	%2	1.2:1
11	جامعة السابع من أبريل	40:1	%13	%2.2	3:1
12	الجامعة المفتوحة	1235:1	%0	%0	
13	جامعة التحدي	14:1	%23	%4.4	1.2:1
14	جامعة ناصر	27:1	%38	%6	1.2:19

المصدر: أمانة الخدمات باللجنة الشعبية العامة، 1999.

جدول رقم (14)

إحصائية بعدد الطلبة في التخصصات المختلفة

التخصص	عدد الطلبة	عدد أعضاء هيئة التدريس	نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة
الهندسة	17488	806	806
العلوم الأساسية	14103	900	900
الزراعة	4398	272	15.6
الطب البشري	5815	505	10.7
طب الأسنان	929	93	10.0
الصيدلة	648	75	8.6
التقنية الطبية	3175	82	38.7
الصحة العامة	662	15	44.1
الطب البيطري	1803	110	16.4
الاقتصاد	30754	377	81.6
الآداب	42964	997	43.1
اللغات	1093	162	6.7
العلوم والآداب	23721	603	39.3
القانون	10301	146	110.4
التربية	828	35	23.4
العلوم الاجتماعية	1457	88	16.6
الفنون والإعلام	3232	104	29.4
التربية البدنية	2005	144	13.9
الإجمالي	165376	5514	-

المصدر: أمانة الخدمات باللجنة الشعبية العامة، 1999.

مؤشرات عامة عن التعليم الجامعي في الجماهيرية

فيما يلي بعض المؤشرات عن التعليم الجامعي في ليبيا، والتي لها دلالات هامة:

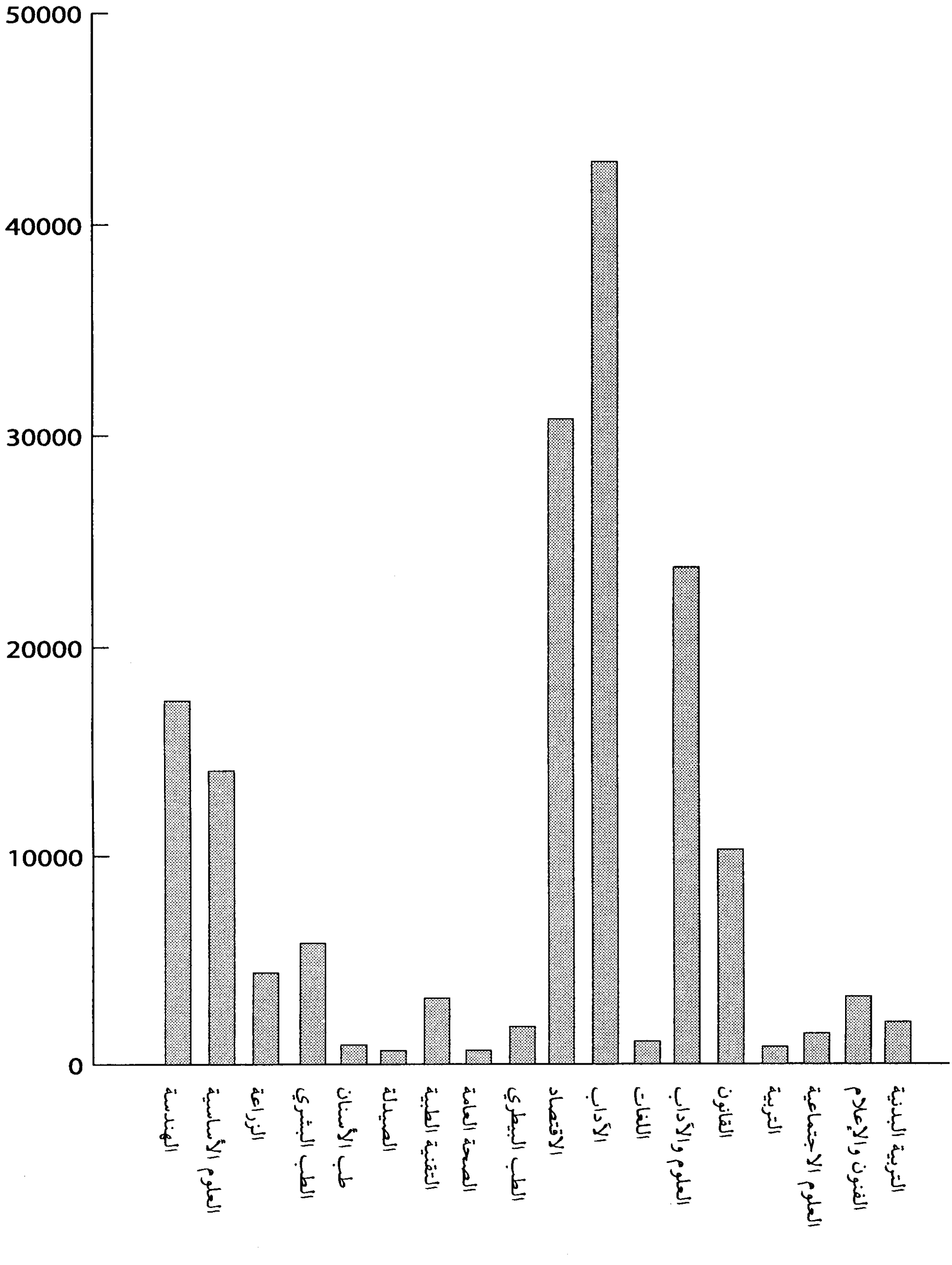
جدول رقم (15)

بعض المؤشرات عن التعليم الجامعي في ليبيا

نسبة عدد الجامعات إلى عدد السكان	400.000:1
نسبة طلبة الجامعات إلى عدد السكان	100:3
نسبة عدد طلبة التعليم العالي إلى عدد السكان	100:4.5
نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى إجمالي عدد الطلبة	26:1
نسبة عدد الطلبة إلى عدد الطالبات في الجامعات	1.18:1
نسبة عدد الطلبة المغتربين إلى العدد الكلي للطلبة	100:3.5
نسبة طلبة الأقسام الداخلية إلى العدد الكلي للطلبة	100:20.6

إيماناً من الجماهيرية بمبدأ تقديم المساعدة للدول الفقيرة في جميع أنحاء العالم لمساعدتها في بناء كوادرها المؤهلة، فقد قدمت العديد من المنح الدراسية في جامعاتها ومعاهدها، وبلغ عددها في العام الدراسي 1999ف حوالي (510) طالباً من مختلف الدول، وتقدم لهؤلاء الدراسة والسكن والإعاشة مجاناً إلى جانب مكافأة شهرية للمصاريف الشخصية وتذاكر سفر سنوية، وتخرج من جامعات الجماهيرية عدد كبير من الطلبة الوافدين وهم الآن يؤدون عملهم في بلدانهم ويشاركون في نموها وتطويرها.

عدد الطلبة في الجامعات الليبية
وفقا للتخصص



جدول رقم (16)

يبين عدد الجامعات في ليبيا وعدد الكليات في كل جامعة قبل دمجها وتعديلها من 14 جامعة إلى 9 جامعات فقط

جامعة الفاتح (طرابلس)	كلية العلوم ـ كلية الهندسة ـ كلية الزراعة ـ كلية الطب البيطري ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ كلية الفنون والإعلام ـ كلية التربية البدنية ـ كلية اللغات ـ كلية الآداب ـ كلية الاقتصاد ـ كلية القانون ـ كلية المحاسبة (العزيزية).
جامعة قاريونس (بنغازي)	كلية الآداب ـ كلية الاقتصاد ـ كلية القانون ـ كلية العلوم ـ كلية الهندسة ـ كلية الآداب والعلوم (المرج).
جامعة سبها	كلية الآداب ـ كلية الطب ـ كلية التربية البدنية (غات) ـ كلية العلوم الهندسية والتقنية (براك) ـ كلية الاقتصاد (مرزق) ـ كلية الآداب والعلوم (أوباري) ـ كلية العلوم ـ كلية الزراعة ـ كلية القانون ـ كلية المحاسبة ـ كلية طب الأسنان.
جامعة العرب الطبية (بنغازي)	كلية الطب البشري ـ كلية طب الأسنان ـ كلية الصيدلة ـ كلية الصحة العامة.
جامعة عمر المختار (البيضاء)	كلية الزراعة ـ كلية الطب ابشري ـ كلية العلوم ـ كلية الهندسة ـ كلية الآداب ـ كلية الموارد الطبيعية.
جامعة الفاتح العظيم للعلوم الطبية (طرابلس)	كلية الطب البشري ـ كلية طب الأسنان ـ كلية الصيدلة ـ كلية التقنية الطبية ـ كلية الطب البشري (فرع مصراتة) ـ كلية الطب البشري (فرع الزاوية).

جامعة ناصر (الخمس)	كلية الآداب والعلوم (ترهونة) ـ كلية الآداب (مصراتة) ـ كلية الهندسة الإلكترونية ـ كلية الآداب (زليتن) ، كلية الآداب والعلوم)بني وليد) ـ كلية الآداب والعلوم ـ كلية الهندسة ـ كلية الاقتصاد (زليتن) ـ كلية العلوم (مصراتة) ـ كلية التقنية الطبية (مصراتة) ـ كلية القانون (ترهونة) ـ كلية القانون والعلوم الاقتصادية.
الجامعة المفتوحة	نظام الأقسام
جامعة السابع من أبريل (الزاوية)	كلية الآداب (زوارة) ـ كلية الآداب ـ كلية الاقتصاد والمحاسبة)العجيلات) ـ كلية التربية البدنية (بنات) ـ كلية العلوم ـ كلية الهندسة (مصراتة).
جامعة التحدي (سرت)	كلية الهندسة ـ كلية القانون ـ كلية الطب ـ كلية القانون والمحاسبة (ودان) ـ كلية الهندسة (هون) ـ كلية الاقتصاد ـ كلية الآداب والعلوم ـ كلية الآداب والعلوم (ترهونة).
جامعة الجبل الغربي (الزنتان)	كلية المحاسبة (غريان) ـ كلية البيطرة والزراعة البعلية ـ كلية العلوم ـ كلية الهندسة (جادو) ـ كلية الآداب والعلوم (يفرن) ـ كلية القانون (نالوت) ـ كلية الآداب والعلوم (غريان) .
جامعة درنة (درنة)	كلية التقنية الطبية ـ كلية الاقتصاد والمحاسبة ـ كلية الفنون والعمارة ـ كلية القانون ـ كلية الآداب والعلوم __طبرق) ـ كلية الهندسة الكهربائية والميكانيكية (طبرق) ـ كلية الآداب.
الجامعة الأسمرية (زليتن)	نظام الأقسام

المصدر: دراسات وتقارير مختلفة صادرة عن أمانة الخدمات باللجنة الشعبية العامة، والمركز الوطني لبحوث التعليم والتدريب، 2000.

- **الدراسات العليا**

اتضح لنا مما سبق التوسع في التعليم العالي الجامعي والفني، وهذا لا شك يترتب عليه إعداد أعضاء هيئة تدريس للقيام بالتدريس والبحث في الجامعات والمعاهد العليا إلى جانب إعداد بحاث للمراكز البحثية المتخصصة، وقامت الجامعات الليبية بدور كبير في إنجاح هذا البرنامج وفي نفس الوقت استمر الإيفاد إلى الخارج في المجالات غير المتوفرة دراستها بالداخل، وفيما يلي بعض المعلومات حول الدراسة العليا بالداخل والخارج.

1. الدراسات العليا بالداخل

تقوم الجامعات الليبية بدور فعال في إنجاح برامج الدراسات العليا وخاصة الإجازة العالية)الماجستير) في مختلف التخصصات، وبدأ هذا البرنامج في جامعة الفاتح وجامعة قاريونس منذ 1973 ف تقريباً ولكن بشكل محدود، ثم توسعت قاعدة هذا البرنامج في هاتين الجامعتين وهما تشكلان ركيزة الدراسات العليا بالداخل، ثم استحدثت برامج في بعض الجامعات الحديثة وأنشئت أكاديمية الدراسات العليا ومجلس التخصصات الطبية الليبي في مجال الطب ويمنح الإجازة التخصصية في الطب.

أما برنامج الإجازة الدقيقة (الدكتوراه) فهو مازال محدوداً، حيث مُنحت هذه الإجازة لحوالي (15) طالباً في جامعتي الفاتح وقاريونس في التاريخ واللغة العربية والقانون والرياضيات، وتتخذ الإجراءات الآن لتطوير هذا البرنامج مع بعض الجامعات في أوروبا وغيرها من بلدان العالم، وبالتعاون كذلك مع منظمة اليونسكو.

أما برنامج الإجازة العالية (الماجستير) فقد نجحت الجامعات الليبية في تأسيسه والنهوض به، حيث بلغ عدد الخريجين الذين حصلوا على الإجازة العالية (الماجستير) في الجامعات الليبية حوالي (1922) خريجاً في مختلف التخصصات، وذلك حتى العام الدراسي (1998ف). أما عدد الطلبة الدارسين في العام الدراسي 1999ف في هذا البرنامج فحوالي (5000) معظمهم في جامعة قاريونس وجامعة الفاتح وأكاديمية الدراسات العليا ومجلس التخصصات الطبية الليبي، ويقوم بتدريسهم والإشراف عليهم حوالي (609) أستاذ من الأساتذة الليبيين الأكفاء، وحوالي (100) أستاذ من الأجانب المتعاقد معهم لهذا الغرض، وفي المجالات الآتية:

أ. الآداب والعلوم الاجتماعية والقانون

لغة عربية ـ تاريخ ـ تفسير ـ تربية وعلم النفس ـ جغرافية ـ علم اجتماع ـ مكتبات ـ قانون جنائي ـ شريعة ـ قانون دولي ـ قانون معاملات ـ قانون عام ـ قانون خاص ـ علوم سياسية ـ خدمة اجتماعية ـ رعاية اجتماعية ـ إسلاميات ـ لغة إنجليزية (حديث) ـ لغة فرنسية (حديث) ـ محاسبة اقتصاد ـ إدارة أعمال ـ تربية بدنية.

ب. العلوم الأساسية

رياضيات ـ فيزياء ـ كيمياء ـ علم الحيوان ـ علم النبات.

ج . الزراعة والطب البيطري

اقتصاد زراعي ـ محاصيل ـ بستنة ـ علم الأغذية ـ تربة ومياه ـ وقاية نبات ـ إنتاج حيواني ـ جراحة وولادة ـ أحياء دقيقة ـ أمراض دواجن ـ طب وقائي ـ أمراض سريرية.

د. العلوم الهندسية

هندسة مدنية ـ هندسة كيميائية ـ هندسة كهربائية ـ هندسة ميكانيكية ـ هندسة صناعية ـ هندسة نفط ـ هندسة نووية ـ إدارة هندسية.

هـ. العلوم الطبية

جراحة عامة ـ نساء وتوليد ـ أمراض جلدية ـ أحياء دقيقة ـ وظائف أعضاء ـ علم الأدوية ـ كيمياء حيوية ـ تشريح ـ تخدير وعناية ـ علم الأمراض.

• المراكز البحثية في ليبيا

أما فيما يخص البحث العلمي فيوجد في الجماهيرية مجموعة من المراكز البحثية التخصصية سوف نعطي فكرة مبسطة عنها ولمن يريد التعرف على تفاصيل هذه المراكز فلكل منها دليل خاص يبين نشاطاته وجميع برامجه.

1. المركز الوطني للبحوث والاستشارات العلمية

تم إنشاء الهيئة القومية للبحث العلمي بموجب قرار رقم (827) لسنة 1988ف الصادر عن اللجنة الشعبية العام، وتم إلغاؤها بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (28) لسنة 1999ف، وتم إنشاء المركز الوطني للبحوث والاستشارات العلمية بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (112) لسنة 2000 ليتبع أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين المهني، وأعطى كافة المهام التي كانت ممنوحة للهيئة سابقاً، حيث تنص المادة (17) من القرار (112) لسنة 1999ف:

تؤول إلى المركز الوطني للبحوث والاستشارات العلمية كافة الأموال المنقولة والثابتة المملوكة للهيئة القومية للبحث العلمي، وذلك فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات، كما تنقل إليه كافة الاعتمادات التي كانت مخصصة للهيئة القومية للبحث العلمي الملغاة بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (28) لسنة 1999ف، بشأن تنظيم أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين المهني.

لتحقيق أهداف المركز فهو يمارس الاختصاصات التالية:

أ . تحديد أهداف وأولويات البحث العلمي والتقني.

ب . العمل على سن وتأسيس وتحديث البنية التحتية لإمكانات البحث العلمي البشرية والمعملية.

ج . توجد برامج البحث العلمي داخل الوحدات البحثية المتشابهة بالجامعات والمراكز البحثية القطاعية.

د . المساهمة في تطوير وتوطين التقنيات الحديثة اللازمة للتقدم العلمي.

هـ . توثيق الأبحاث والدراسات ونشرها وتعميمها للاستفادة منها.

و. الاستفادة القصوى من الباحثين بالمؤسسات الجامعية والبحثية وتشجيعهم.

ز . تشجيع حركة التأليف والترجمة والنشر بالمؤسسات الجامعية والبحثية والاهتمام بها.

وفيما يخص التعاون العلمي مع المؤسسات العلمية الوطنية والعربية والعالمية، فقد تم الاتفاق مع المنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية:

- مكتب الأمم المتحدة الإقليمي للعلم والتكنولوجيا للدول العربية (روستاس).
- اتفاقية علمية مع اليونسكو.
- إبرام اتفاقية مع معهد التخطيط القومي بجمهورية مصر العربية.
- اتفاقية مع أكاديمية العلوم بجمهورية مصر العربية.
- برنامج سنوي دائم مع اتحاد مجالس البحث العلمي العربية لبعض الأنشطة في داخل الجماهيرية وخارجها.

يوجد بالمركز مكتبة بحثية تحوي مجموعة كبيرة من العناوين، وستكون مكتبة مركزية متخصصة لطلبة الدراسات العليا والباحثين في المستقبل.

كما أن للمركز مجلتين هما؛ العلوم الأساسية والتطبيقية ومجلة العلوم الاجتماعية، وهما نصف سنوية تنشر بهما البحوث العلمية، وقام المركز بطباعة العديد من العناوين، وقد شارك المركز في العديد من المعارض داخل وخارج الجماهيرية بمنشوراته.

ويوجد بالمركز شبكة معلومات تزود الباحثين وطلبة الدراسات العليا بكافة الأوراق البحثية التي يحتاجونها، وذلك عن طريق اشتراك المركز في مكتبات عالمية يمكن عن طريقها توفير المعلومة المطلوبة.

2. مركز البحوث الصناعية

يعتبر مركز البحوث الصناعية أحد الإنجازات العملاقة لثورة الفاتح العظيم، إذ تأسس بموجب القانون رقم (25) لسنة 1970 إفرنجي، ويتبع أمانة اللجنة الشعبية للصناعة.

لتحقيق أهداف المركز فهو يمارس الاختصاصات التالية:ـ

أ. في مجال البحوث الجيولوجية.

ب . في مجال البحث والتطوير.

ج. في مجال الدراسات الفنية والاقتصادية.

د . في مجال المعلومات والملكية الصناعية.

ه . في مجال التنسيق الفني والعلمي.

يقوم المركز بمجموعة من الأنشطة السنوية مثل؛ الندوات والمؤتمرات كما يشارك الباحثون فيه في مناشط علمية كثيرة في الداخل والخارج، ومن إصداراته مجلة البحوث الزراعية.

3. مركز البحوث الزراعية

أنشئ مركز البحوث الزراعية كمؤسسة عامة ذات صفة اعتبارية تتبع أمانة اللجنة الشعبية العامة للاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي بموجب القانون رقم (109) الصادر في 20 شوال الموافق 7 الكانون (ديسمبر) 1971ف.

أهداف المركز

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ . وضع خطة عامة للبحث العلمي الزراعي.

ب. جمع وتصنيف وتقييم البحوث والدراسات الفنية والاقتصادية والاجتماعية التي أجريت في المجال الزراعي.

ج . القيام بالدراسات والبحوث الخاصة بالقطاع الزراعي.

وللمركز مجموعة من المناشط في صورة مؤتمرات وندوات ولقاءات علمية، كما أن لباحثيه نشاطاً ومشاركة في الداخل والخارج.

وفيما يخص التعاون العلمي مع المؤسسات العلمية الوطنية والعربية والعالمية، فقد تم الاتفاق مع المنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية التالية:

1. المركز الدولي للبحوث الزراعية بالمناطق الجافة (ICARDA)

2. منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

3. برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

4. مشروع النهر الصناعي العظيم "المرحلة الثانية".

- ومن إصداراته، مجلة البحوث الزراعية.

4. مركز دراسات الطاقة الشمسية

تم تأسيس مركز دراسات الطاقة الشمسية سنة 1978، بموجب قانون من اللجنة الشعبية العامة.

أهداف المركز

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ . إجراء البحوث والدراسات، ووضع الخطط العلمية المتعلقة باستغلال الطاقة الشمسية.

ب . التعاون مع الهيئات والمؤسسات الوطنية والأجنبية في سبيل تحقيق أغراضه العلمية.

ج. نشر الوعي العلمي في مجالات وتطبيقات استغلال الطاقة الشمسية.

- شارك في مجموعة كبيرة من المؤتمرات العالمية في كثير من دول العالم، وله اتفاقات مع المنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية مثل:

1. كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية.

2. الشركة العامة للكهرباء.

3. معهد أبحاث الطاقة الشمسية "ألمانيا".

5. مركز بحوث الأحياء البحرية

تم إنشاء مركز بحوث الأحياء البحرية تشجيعاً من ثورة الفاتح العظيم للعلم والعلماء بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (1582) لسنة 1981ف.

أهداف المركز

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ . إجراء البحوث والدراسات الميدانية في مجال الأحياء البحرية.

ج . القيام بإعداد المجاميع التصنيفية للكائنات الحية البحرية.

د . العمل على نشر هذه البحوث وعمل أشرطة وثائقية لها وإحالة نتائجها للأجهزة الشعبية المختصة لتنفيذها.

ه . اتعاون مع المؤسسات العلمية المحلية والمنظمات الدولية، وإقامة الندوات وانمؤتمرات والحلقات الدراسية.

ـ شارك المركز في مجموعة من الندوات والمؤتمرات في الداخل والخارج، وله اتفاقات مع المنظمت والمؤسسات الوطنية والدولية التالية:

1. منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

2. منظمة الأمم المتحدة للتعليم والتربية (اليونسكو).

6. المركز الوطني للبحوث الصحية والدوائية

انطلاقاً من اهتمامات ثورة الفاتح العظيم تأسس مركز البحوث الصحية والدوائية بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (617) لسنة 1983ف، ليتبع أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي.

أهداف المركز

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:ـ

أ. التعاون والتنسيق مع الهيئات الصحية الوطنية والدولية.

ب. تنظيم حلقات دراسية ودورات تدريبية وإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية.

ج . نشر بحوثه ودراساته في الداخل والخارج وإصدار مجلة دورية.

د . العمل على وضع مخطط عام للبحث العلمي الصحي والدوائي.

هـ . تحديد الأمراض المتناقلة بالجماهيرية العظمى وتحديد الأولويات من حيث الأهمية.

و . القيام بالبحوث والدراسات ووضعها موضع التنفيذ.

ز . إجراء الدراسات والأبحاث على الأدوية والمستحضرات الصيدلانية.

ح . إعداد وتأهيل العناصر الوطنية العلمية والفنية المتخصصة في المجال الصحي والدوائي.

ـ شارك المركز والباحثين به في العديد من الأنشطة العلمية في الداخل والخارج.

7. المركز الفني لحماية البيئة

تأسس المركز الفني لحماية البيئة سنة 1984ف، بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (912) لسنة 1984 وتعديلاته، طبقاً لأحكام القانون رقم (7) لسنة 1982ف، بشأن حماية البيئة الصادر عن مؤتمر الشعب العام.

أهداف المركز

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ . اقتراح الخطط والبرامج الخاصة بالبيئة، والإشراف على تطبيقها ومتابعة تنفيذها.

ب. الإشراف على إصحاح البيئة.

ج . مواكبة التطور العلمي والتقني في مجال حماية البيئة.

د . التعاون مع الجهات الدولية لإزالة أسباب التلوث.

هـ. القيام بحملات التوعية بمختلف الوسائل للتعريف بالبيئة.

و . متابعة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال البيئة والاستفادة منها.

ز. تنظيم الحلقات الدراسية والدورات التدريبية.

ـ شارك المركز في مجموعة من المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية في الداخل والخارج.

ـ تم توقيع مجموعة من الاتفاقات مع بعض المؤسسات الوطنية والدولية مثل؛ مركز بحوث الأحياء البحرية.

ـ وللمركز دورية "دليل مكافحة الحشرات والحيوانات الضارة".

8. مركز بحوث العلوم الاقتصادية

أنشئ مركز البحوث الاقتصادية بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (302) لسنة 1986ف، ويتبع اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والتجارة.

أهداف المركز

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ. اقتراح وتحديد أهداف وسياسات البحث العلمي في مجال تخصصه.

ب . تحديد وتنسيق وتمويل مشروعات البحوث ذات الاختصاص.

ج . توفير العناصر اللازمة لأعمال البحث العلمي في مجال تخصصه.

د . دعم التعاون العلمي والثقافي مع الجامعات ومراكز البحوث والجمعيات والباحثين داخل وخارج الجماهيرية.

ه . تشجيع دعم حركة التأليف والترجمة والنشر للمراجع والكتب والدوريات والدراسات والأبحاث.

و . الإشراف على عملية الاستشارات المتخصصة للهيئات والمؤسسات والأمانات.

ز . إقامة الندوات والمؤتمرات في الداخل والخارج.

وله مجموعة من المشاركات في الندوات والمؤتمرات العلمية في الداخل والخارج، كما أن للمركز اتفاقيات من بينها:

1. انمصرف الدولي .(WORLD BANK)

2. معهد التخطيط القومي.

3. رابطة المعاهد العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- وله مجلة بحوث العلوم الاقتصادية.

9. المركز العربي لأبحاث الصحراء وتنمية المجتمعات الصحراوية

بناء على توصية المؤتمر العلمي الأول حول الصحراء وتنمية المجتمعات الصحراوية تجربة الجماهيرية العظمى، صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (72) لسنة 1988ف، بإنشاء المركز ليتبع أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط.

أهداف المركز

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ. القيام بالدراسات والبحوث العلمية في مجال تطوير المناطق الصحراوية.

ب. دراسة ومناقشة أحدث الأساليب العلمية والتقنية في تنمية الموارد الطبيعية والبشرية.

د . المساهمة في وضع الخطط الإنمائية.

ج . إجراء الدراسات والأبحاث اللازمة لمعالجة ملوحة التربة وبيان طرق وأساليب الري.

د . وضع البرامج العلمية لتطوير البحث العلمي.

ه . الاهتمام بالنباتات والأشجار الصحراوية المحلية ولا سيما أشجار النخيل.

و . المشاركة في المؤتمرات والندوات واللقاءات الدولية.

ـ شارك في بعض النشاطات كالمعارض الخاصة بالكتاب، والندوات والمؤتمرات العلمية.

10. المركز الليبي للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء

انطلاقاً من أن ثورة الفاتح العظيم ثورة علمية وتحرض دائماً على البحث العلمي والتطوير في كافة الميادين، صدر قرار من اللجنة الشعبية العامة رقم (323) لسنة 1993ف، بإعادة تنظيم المركز الليبي للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء، ومنحه الشخصية الاعتبارية.

أهداف المركز

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ. النهوض بالأبحاث والدراسات النظرية والتطبيقية في المجالات العلمية.

ب. اقتراح أهداف وسياسات أولويات البحث العلمي في مجال التخصص.

ج . بناء قاعدة علمية متخصصة في تطبيقات الاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء.

د. الرفع من مستوى القدرة الذاتية العلمية للعلماء والباحثين.

ه . تنفيذ مشروع الشبكة الوطنية للرصد الزلزالي.

و. إعداد الخطط البحثية والعلمية ومتابعتها، والقيام بالمشاريع البحثية والتطبيقية واندراسات اللازمة.

ز . نشر الثقافة في الكثير من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية

ـ شارك في الكثير من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية.

وفيما يخص التعاون العلمي تم الاتفاق مع المنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية التالية:

1. معهد المناطق القاحلة "بمدنين" بالجمهورية التونسية.

2. جامعة تولوز "مرصد البرنيس" بجمهورية فرنسا.

3. جامعة داندي باسكتلندا.

ـ وله نشرة الفضاء وهي فصلية.

11. مركز بحوث مواد البناء والتشييد

تأسس مركز بحوث البناء والتشييد طبقاً لأحكام القرار الصادر عن اللجنة الشعبية العامة رقم (665) لسنة 1990ف.

أهداف المركز

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ. المساهمة في زيادة الدخل القومي ودعم الاقتصاد الوطني.

ب. إجراء التجارب والاختبارات لمواد البناء ومستلزمات الإنتاج ومراقبة الجودة.

ج. تقديم المشورة الفنية للقطاعين الخاص والعام في مجال مواد البناء والتشييد.

12. المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية

تمشياً مع أهداف ثورة الفاتح العظيم في رفع المستوى الصناعي في الجماهيرية، وحفاظاً على الاقتصاد الوطني، تم إنشاء المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية بموجب

أحكام القانون رقم (5) لسنة 1990ف ليتبع أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد.

أهداف المركز

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ. القيام بكل ما يتعلق بالمواصفات والمقاييس والمعايرة وضبط الجودة.

ب . توفير المعلومات المتعلقة بالمقاييس وضبط الجودة.

- يمثل الجماهيرية في عدد من المنظمات الدولية؛ في المنظمة الدولية للتقييس (ايزو) بجنيف، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والمركز العربي للمواصفات والمقاييس بالرباط، والمنظمة الأفريقية الإقليمية للمواصفات (ارسو) بنيروبي، والمنظمة الدولية للمترولوجيا القانونية (أويمل) بباريس.
- شارك أعضاؤه في بعض اللقاءات والندوات والمؤتمرات العلمية في الداخل والخارج.

13. مركز بحوث النفط

تم تحويل مختبر النفط المركزي إلى مركز بحوث النفط، وذلك اعتماداً على أهمية وتأثير صناعة النفط في الاقتصاد الوطني بالجماهيرية، وتم إنشاء المركز سنة 1977ف.

أهداف المركز

أ . رسم الخطط لإجراء البحوث والدراسات عن النفط ومشتقاته والبتروكيماويات.

ب. جمع وتصنيف البحوث والدراسات النفطية.

ج . إجراء التحليلات والاختبارات على استكشاف وإنتاج النفط.

د . دراسة المشاكل المتعلقة بإنتاج وصناعة النفط وإيجاد الحلول لها.

ه. تقييم براءات الاختراع وتراخيص الاستغلال والرسوم والنماذج المتعلقة بالنفط ومشتقاته.

و. نشر البحوث والدراسات التي يجريها المركز.

ز . إجراء الدراسات الاقتصادية الخاصة بقطاع النفط.

- للمركز مشاركات عدة في بعض المؤتمرات والندوات العلمية في الداخل والخارج.
- من منشوراته مجلة بحوث النفط "سنوية"، ونشرة داخلية "شهرية".

14. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية

تم إنشاء المركز سنة 1977ف.

أهداف المركز

تتمثل أهداف المركز فيما يلي:

أ. النهوض بالدراسات التاريخية ذات الصفة العلمية والموثقة وإعادة كتابة التاريخ.

ب. تجميع وتوثيق مصادر الجهاد والتاريخ الليبي.

ج. جمع كل الروايات الشفوية والكتابات المتصلة بمراحل الجهاد.

د. التعريف بالتراث العربي والإسلامي في كافة مراحله وأشكاله على مر العصور.

ه. إجراء الدراسات المعاصرة ذات الصلة بأهداف المركز، وتشجيع الأبحاث المتعلقة بتاريخ ليبيا والوطن العربي والأفريقي بصفة عامة.

- من منشوراته مجلتيّ؛ الشهيد "سنوية"، والأنصاف "سنوية".

15. معهد الإنماء العربي

تم إنشاء هذا المعهد سنة 1971ف.

أهداف المعهد

تتمثل أهداف المعهد فيما يلي:

أ. تخطيط البحوث والدراسات التي تستلزمها التنمية العربية، وتحديد الخطوات التنفيذية لتلك البحوث والدراسات.

ب. القيام بالبحوث والدراسات في مجال تحقيق التعاون الإنمائي والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية.

ج. اقتراح الخطط لتنظيم وتنسيق التعاون بين مراكز ومعاهد البحث العلمي.

د. القيام بالبحوث الاستراتيجية والدراسات المقارنة في شتى المجالات.

ه. تشجيع وتوثيق التعاون العلمي والصلات الإعلامية في مجال الإنماء بين أجزاء الوطن العربي.

و. إصدار مجلات دورية تتناول القضايا العلمية والفكرية وشؤون الإنماء العربي.

ز. المساهمة بتقديم الدراسات والاستشارات، وتشجيع الترجمة والتأليف في شؤون التنمية، ونشر بحوثه في مؤلفات تصدر باللغات العربية والأجنبية، ونشر الوعي العلمي والتوعية الإنمائية.

- من منشوراته الدورية؛ مجلة الفكر العربي، ومجلة الفكر الاستراتيجي، ومجلة العلم والتكنولوجية.

16. مركز بحوث ودراسات الثروة الحيوانية

يهتم هذا المركز ببحوث الأمراض الوبائية التي تصيب الحيوانات الاقتصادية، وبسبل تطوير الإنتاج الحيواني.

سادسا : التعاون الدولي الفني

رغم أن العالم عبارة عن مجموعة قارات مترامية الأطراف، إلا أن العلم والتكنولوجيا جعلته صغيراً، وذلك من خلال ثورة الاتصالات، وعليه فإن المجتمع الليبي قد شعر بأنه في أمس الحاجة إلى التعاون مع باقي دول العالم، وقد حرص قطاع التعليم والتكوين المهني أن يكون له تعاون دولي مع بعض المنظمات ذات العلاقة مثل منظمة اليونسكو، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة ا؟لإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، على وضع برامج للتعاون فيما بينها وكانت الجماهيرية من هذه الدول، وبذلك وضعت أسساً للتعاون في كافة المجالات من بينها مجال التعليم والتكوين المهني، ويمكن لنا هنا أن نتناول بعض منها:

1. التعاون الثنائي

هذا النوع من التعاون هو بين الجماهيرية العظمى وبعض الدول الشقيقة والصديقة، وقد شهدت نشاطات التعليم والتكوين المهني والثقافي والبحث العلمي تزايداً ملحوظاً حيث وصل عدد اتفاقات التعاون بين ليبيا والدول الشقيقة والصديقة إلى أكثر من (103) اتفاقية موزعة على النحو التالي:

(17) اتفاقية تعاون مع الدول العربية (46) اتفاقية تعاون مع الدول الأفريقية

(13) اتفاقية تعاون مع الدول الأسيوية. (20) اتفاقية تعاون مع الدول الأوروبية.

(7) اتفاقيات تعاون مع دول أخرى

2. اللجان المشتركة

تشكل اللجان المشتركة من العديد من القطاعات التنفيذية في الجماهيرية العظمى ومثيلاتها من الدول الشقيقة والصديقة، وقطاع التعليم من بين هذه القطاعات حيث يقوم من خلال هذه اللجان بالمشاركة الفعلية لتنفيذ ما يصدر عنها من قرارات وتوصيات بما يساهم في تدعيم التعاون الثنائي.

خلاصة وملاحظات ختامية

حاول هذا الفصل الوقوف على التطورات الكمية والنوعية التي ظهرت في النظام التعليمي في ليبيا بعد إصلاحه وتطويره وتحديثه طبقاً لأهداف وتوجهات البنية التعليمية الجديدة التي بدأ العمل بها منذ الثمانينات من القرن الماضي، وعلى ضوء هذه البنية التعليمية الجديدة أصبح نظام التعليم في ليبيا يتكون من المستويات التالية:ـ

1. رياض الأطفال
2. التعليم والتدريب الأساسي
3. التعليم والتدريب المتوسط (الثانوي)
4. التعليم العالي
5. التعليم الجامعي
6. المراكز البحثية
7. التعاون الدولي الفني

لقد اتضح من هذا الفصل أن الإصلاحات التي أحدثتها البنية التعليمية الجديدة هدفها الأساسي إعداد المجتمع الليبي للحياة العصرية، وبناء مجتمع عصري يعيش في حضارة القرن الحادي والعشرين، ويوفر لأبنائه الرخاء والرفاهية والعدالة الاجتماعية والانفتاح على المجتمع الدولي وخاصة تطوراته العلمية والثقافية والتقنية والصناعية، وإضافة إلى ذلك فقد حرصت البنية التعليمية الجديدة على إعداد الطالب ثقافياً واجتماعياً بحسب معطيات وقيم حضارته العربية الإسلامية التي أسهمت في تاريخ الحضارة الإنسانية، وما تزال اليوم قادرة على العطاء والإسهام في هذه الحضارة الإنسانية، وبعبارة أخرى فالواضح أن البنية التعليمية الجديدة عملت وما تزال تعمل من أجل تكوين عقل حديث وعصري له أصوله وجذوره في الحضارة العربية الإسلامية، وفي الفضاء العربي الأفريقي، ومحيط منطقة البحر الأبيض المتوسط، فالتعليم في ليبيا، لابد أن يعد الطالب لوطنه، ومحيطه العربي الأفريقي، ومحيطه المتوسطي، وهكذا منطق التاريخ فليبيا كانت ولا تزال مركز حضارة وثقافة وتواصل بين أكبر

مراكز التاريخ والحضارة والأديان والثقافة وهي الوطن العربي وأفريقيا وأوروبا، فليبيا بحق بوابة التاريخ والحضارة الإنسانية، وتعليمها العالي، بل وتعليمها بأسره عليه أن يترجم هذا العمق الحضاري في فلسفته ومناهجه التربوية ومؤسساته التعليمية.

وحيث إن هذا الفصل ينصب على التعليم العالي وتطوره الكمي والنوعي بعد تطبيق البنية التعليمية الجديدة منذ الثمانينات من القرن الماضي، فيمكن حصر وتحديد هذه التطورات الكمية والنوعية التي شهدها التعليم العالي الليبي بعد تنفيذ البنية التعليمية الجديدة بالقول بأن من أهم أهداف التعليم العالي الليبي مثل كل أنظمة التعليم العالي في العالم أنه يسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي؛ التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وفي ضوء هذه الفلسفة التعليمية والأهداف تطور التعليم العالي من ناحيتي الكم والنوع، فقد تطور عدد الجامعات من جامعة واحدة بعدد محدود من الكليات في منتصف القرن العشرين، إلى 14 جامعة ثم دُمجت وقُلصت في بداية التسعينات من القرن الماضي إلى تسع جامعات كبيرة ورئيسية تتكون حسب الجدول التالي (جدول رقم 18) من الكليات والأقسام التالية:

جدول رقم (17)
يوضح عدد الجامعات وأقسامها العلمية وعدد الطلاب والأساتذة والموظفين الإداريين (1999 ـ 2001)

عدد الجامعات	عدد الكليات	عدد الأقسام	عدد المدرسين (وطنيون ومغتربون)	عدد الطلاب	عدد طلاب الدراسات العليا	عدد المعيدين	عدد الموظفين الإداريين
9	53	270	4907	204332	3862	2631	7362

المصدر: تقرير الجماهيرية العظمى المقدم إلى المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي نحو آليات استراتيجية تطوير العلوم والتكنولوجيا في البلاد الإسلامية، الرياض ـ

المملكة العربية السعودية، 1999، ويُضاف إلى عدد طلاب الدراسات العليا (1225) طالب بأكاديمية الدراسات العليا، وحوالي 1500 بمجلس التخصصات الطبية.
ويُضاف إلى هذه الجامعات (84) معهد عالي يضم (64970) طالب وطالبة في العام الدراسي (1999/2001). و (20) مركزاً بحثياً متخصصاً في عام 2002.

وكما هو ملاحظ من الجدول السابق فإن التعليم العالي ينقسم في ليبيا إلى ثلاثة أنواع؛ 1 تعليم جامعي أكاديمي ومدته من أربع إلى ست سنوات، و2 تعليم جامعي مهني ومدته من ثلاث إلى خمس سنوات، و 3 تعليم للدراسات العليا لدرجتي الماجستير والدكتوراه والشهادات التخصصية المهنية في الطب والهندسة والمحاسبة والزراعة.

ومهما كانت الأهداف والأنواع التعليمية العالية، فالسؤال المهم الآن هل استعدت هذه الجامعات والمراكز العلمية لتوجهات القرن الحادي والعشرين بإعداد طلابها لهذا الزمن والحضارة، وتعديل وتجديد برامجها وتخصصاتها بما يخدم حياة المجتمع الليبي وحاجاته ومتطلباته الجديدة في القرن الحادي والعشرين، إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب وقفة، وعقد حلقات تفكير وورش عمل، بل ومؤتمر وطني، وفرق عمل علمي، الواقع لا نعرف تماماً، ولا نعرف طبيعة هذه الاستعدادات ورؤيتها، ولكن الواضح وعلى مستويات مختلفة من النظر والعمل شكلت ليبيا وهيئاتها الإدارية والسياسية والتخطيطية لجان عمل، وفرق فنية استشارية لوضع خطط تربوية وتعليمية على كل المستويات، ومن بينها مستوى التعليم العالي للاستجابة لحاجات وطموحات ليبيا في القرن الحادي والعشرين، ولا يسعنا المكان والزمان الإحاطة بهذه القضايا وتفاصيلها، ولكننا نلاحظ الكثير من الاستعدادات والفعاليات بدأت العمل وخاصة في أمانة التخطيط وأمانة الخدمات، والمركز الوطني لبحوث التعليم والتدريب وبعضاً من الخطط والاستعدادات أخذت طريقها للتنفيذ من بينها تعديلات المناهج وتطوير التعليم الثانوي وتحويله من تعليم ثانوي عام إلى تعليم ثانوي تخصصي وفني مرتبط بالجامعة، ومرتبط بسوق العمل وحركة الاقتصاد والتنمية في آن واحد، وحيث إن التعليم العالي هو محور تحليلنا فقد تمت فيه الكثير من الإصلاحات للتكيف والاستجابة لمطالب القرن الحادي والعشرين، لعل من بينها على سبيل المثال ما يلي:

1. إعادة هيكلة التعليم الجامعي ونشره في المدن والأرياف وإيصاله إلى أوسع قاعدة شعبية.
2. السماح بفتح الجامعات الحرة والتعليم العالي التشاركي.
3. تنويع أنماط التعليم وتجديده ومحاولة تجويده.
4. تنويع وسائط التعليم العالي وإدخال الأساليب التعليمية الجديدة كالتعليم عن بعد والتعليم بواسطة الحاسوب.
5. تطوير المناهج التعليمية الجامعية.
6. التوسع في برامج الدراسات العليا بهدف التأكيد على إنتاج المعرفة بدلاً من نقلها وحفظها.
7. الاهتمام بالترجمة والتأليف والنشر العلمي.
8. الاهتمام بتأهيل وإعداد أعضاء هيئات التدريس لمهن وعلوم المستقبل.

هذه بعض من توجهات وتطورات التعليم العالي في ليبيا لمواجهة متطلبات القرن الحادي والعشرين، هذا العصر الذي يعتمد على العلم والمعرفة والاتصال ولا يزال فيما أعتقد الوقت مبكراً لتقييم هذه التوجهات وتطبيقاتها ونتائجها العلمية وآثارها في المجتمع، ومهما كانت الخطط ونتائجها فهناك رسالة جديدة للتعليم والتعليم العالي على وجه الخصوص في ليبيا وفي كل بلاد العالم وخاصة النامية منه، وهذه الرسالة يمكن تحويلها إلى سؤال مهم وهو كيف يعد التعليم العالي الليبي نفسه ليحقق رسالته الجديدة في عالم جديد وعصر متغير سريع التطور؟، إنه مجتمع العلم وإنتاج المعرفة، والتربية ورأس المال الفكري والتكتل الاقتصادي والسياسي، وأي مجتمع لا يمتلك هذه المعلومات، ولا يدخل في تكتل اجتماعي وسياسي وعلمي واقتصادي سيكون موقعه على هامش حضارة القرن الحادي والعشرين هذه الحضارة التي تعتمد على العلم والعلماء، ولا يعيش فيها إلا من يمتلك قوة المعرفة، والقدرة على تطبيقها في الحياة اليومية، وعلى ضوء هذه التحولات العالمية فإن التعليم العالي في ليبيا بل وفي كل البلاد النامية يجب أن يسعى لتحقيق الوظائف المهمة التالية:

1. إنتاج المعرفة؛ ويُقصد بذلك أن تتحول الجامعات من الوظيفة التقليدية للتعليم

والتدريب إلى البحث العلمي والابتكار والاختراع في كل مجالات العلم والتقنية، وهذا طبعاً لا يعني إلغاء الوظيفة الأولى "التدريس" بل يجب أن يعزز البحث العلمي وإنتاج المعرفة المحاضرات والتدريس.

2. خدمة المجتمع؛ ويُقصد بذلك التكامل والتفاعل بين الجامعة والمجتمع، وبمعنى آخر على الجامعة أن تدرس وتفهم مشاكل المجتمع فهماً علمياً، وتقدم لها الحلول المناسبة بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة.

3. اكتشاف المستقبل؛ ويُقصد بذلك الخوض في بحوث المستقبل والإسهام فيها فهماً وبحثاً عن الحلول سعياً لبناء حضارة ومجتمع المستقبل، والإعداد لعلوم ومهن المستقبل.

4. تنويع برامج التعليم العالي؛ فلكي ينمو أي مجتمع لابد أن تتقدم المعرفة فيه، وتقدم المعرفة لا يتم إلا بتطوير معارف ومهارات أبنائه باستمرار وما لم تسهم الجامعة في إنتاج وتطور المعرفة والتقنيات المبنية عليها ستكون جامعة جامدة لا حياة فيها، ويتطلب هذا إيجاد شراكة علمية وتقنية بين مؤسسات التعليم العالي والشركات والمؤسسات والعاملون في المجتمع، وهذا في الجملة يتطلب باستمرار تحديث وتطوير المناهج ومحتواها وتقنيات التربية لتوصيلها إلى عقول الطلاب، فعلى الجامعات لكي تعد الطلاب لمجتمع المستقبل أن تدرب طلابها على التفكير والتفاعل والتحليل والتركيب والمقارنة والاستنتاج وتوظيف المعرفة في تصميم برامج إنتاجية وخدمية وثقافية واجتماعية.

وأخيراً؛ فإن أي تعليم لبناء حضارة القرن الحادي والعشرين لابد أن يتصف كما تحدد منظمة اليونسكو في وثيقتها التعليم ذلك الكنز المكنون "Learning the treasure within"(1) بصفات أربع هي:

1. تعلم كيف تتعلم.
2. تعلم لتعمل.
3. تعلم لتعيش بإيجابية مع الآخرين.
4. تعلم لتكون.

---

(1) اليونسكو (1996)، التعلّم ذلك الكنز المكنون، تقرير قدمته إلى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين، باريس، منشورات منظمة اليونسكو.

أهم مراجع الفصل الرابع

أولاً: باللغة العربية

1. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الهيئة القومية للبحث العلمي، (2000)، تقرير عن التعليم العالي والبحث العلمي بالجماهيرية العظمى، التقرير الوطني المقدم إلى المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي، نحو آليات لتطبيق استراتيجية تطور العلوم والتكنولوجيا في البلاد الإسلامية، الرياض.
2. المركز الوطني للبحوث التربوية والتعليمية بليبيا، (1997)، تقرير وطني حول التعليم العالي وآفاق تطويره للقرن الحادي والعشرين) .دراسة غير منشورة)
3. د/ علي بن الأشهر، (1997)، مسيرة البحث العلمي في الجماهيرية، طرابلس، الهيئة القومية للبحث العلمي، دراسة غير منشورة.
4. د/ علي الحوات، (2002)، التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا، دراسة قُدمت إلى ورشة عمل حول التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا، المركز الإفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي، طرابلس ـ ليبيا، 26 - 28 أكتوبر.
5. د/ مصطفى عُمر التير، (2002)، التعليم العالي والتجربة الليبية، دراسة قُدمت إلى ورشة عمل حول التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا، المركز الإفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي، طرابلس ـ ليبيا، 26-28 أكتوبر.

ثانياً: باللغة الإنجليزية

6. *Elaine El-Khans (et), (1998), quality assurance in higher education recent progress: challenges ahead a paper presented at UNESCO conference on higher education in the twenty first century: vision & action, Paris, 8 -9 October.*
7. *UNESCO, (2002), globalization and the market in higher education quality, accreditation, and qualification, Paris, UNESCO publishing, the book is prepared by a group of well known scholars and leaders in the world, and edited by Stamenka Uvalic Trumbie.*

الفصل الخامس

البحث العلمي وعلاقته بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا
المواءمة بين سياسات البحث العلمي
والسياسات الاجتماعية والاقتصادية

الفصل الخامس

البحث العلمي وعلاقته بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا
المواءمة بين سياسات البحث العلمي
والسياسات الاجتماعية والاقتصادية

- العلم والبحث العلمي والتقنية: منظور تاريخي
- سياسات العلم والتقنية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية: الغايات والمنطلقات
- المواءمة بين العلم والتقنية والمجتمع
- ميادين البحوث المرتبطة بمواءمة العلم والتقنية بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية
- مؤسسات البحث العلمي في ليبيا:

  أولا: البحث العلمي داخل الجامعات والمعاهد العليا

  ثانيا :المراكز البحثية المتخصصة
- العاملون بالبحث العلمي
- الأبحاث والدراسات المنجزة في مختلف المجالات
- آفاق حركة البحث العلمي والتقني والمجتمع في ليبيا
- خلاصة وملاحظات ختامية
- أهم مراجع الفصل الرابع
- باللغة العربية
- باللغة الإنجليزية

البحث العلمي وعلاقته بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا
المواءمة بين سياسات البحث العلمي
والسياسات الاجتماعية والاقتصادية

يهدف هذا الفصل إلى تحقيق غرضين أساسيين:

الأول؛ هو تحديد صورة عامة لطبيعة وتوجهات سياسة العلم والتقنية، وارتباطهما عضوياً ووظيفياً بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

وأما الغرض الثاني لهذا الفصل فهو؛ تحليل أبعاد وأنماط هذه المواءمة بين السياستين (العلمية التقنية) من جهة و(الاقتصادية والاجتماعية) من جهة ثانية.

ولتحقيق الهدفين السابقين؛ يحاول هذا الفصل مسح وحصر المؤسسات البحثية والعلمية التي تعمل في إطار هذه السياسات العلمية، وطبيعة أبحاثها وأشكال دراساتها العلمية وأنواعها، وبما في ذلك تلك البحوث والدراسات التي تحقق المواءمة المشار إليها، وتحاول الدراسة أخيراً؛ تحديد بعض آفاق البحث العلمي المستقبلي في ليبيا.

• العلم والبحث العلمي والتقنية: منظور تاريخي

بدأ النشاط العلمي والبحث العلمي في ليبيا منذ الستينات، عندما أنشأت بعض المؤسسات والشركات أقساماً وإدارات سميت بأقسام البحوث، إلا أن هذا النشاط ظل محصوراً في عدد من البحوث التطبيقية، ولكن مع بداية السبعينات أخذ الاهتمام بالبحث العلمي يجد الاهتمام والتأييد وتُرجم هذا عملياً، حيث طورت بعض الأقسام أو الإدارات الخاصة بالبحث إلى مراكز بحثية مستقلة، رغم إنشاء مراكز بحثية جديدة وخُصصت لها ميزانيات مستقلة، وأصبح كذلك للجامعات مراكزها البحثية، كما أصبح لعدد من القطاعات الهامة مراكز بحثية تتبع القطاع المختص، مثل مراكز البحوث الزراعية، ومراكز البحوث الصناعية، ومراكز بحوث النفط. ودأب كل مركز للبحث على وضع برنامجه الخاص، وإعداد

الأنشطة البحثية التي ستنفذ خلال فترة زمنية.[1] ومع تزايد عدد المراكز البحثية، التي وصلت في عام 2003 إلى ما يزيد عن عشرين مركزاً، صار من الضروري تطوير جهاز تنسيق بينها، لذلك ظهرت في عام 1981 إلى الوجود الهيئة القومية للبحث العلمي، وتتلخص مهامها فيما يلي:

1. تحديد أهداف وسياسات وأولويات البحث العلمي والتقني، ووضع البرامج التفصيلية للبحوث اللازمة لتحقيق ذلك.
2. إعداد خطة تكوين وتطوير القدرات الذاتية والعلمية، ومتابعتها لتكون وثيقة الصلة بالغايات والظروف الاجتماعية والاقتصادية، ومواكبة التقدم التقني في العالم.
3. العمل على تجميع الإطارات والخبرات المتخصصة، بما يمكنها من المساهمة الفعالة في دراسة الجوانب العلمية والتقنية للمشروعات الاستراتيجية، ضمن خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي.
4. تحديد مشروعات البحوث الكبرى ، وتنسيقها وتمويلها ومتابعة تنفيذها.
5. دعم الجامعات ومؤسسات البحث العلمي والجمعيات العلمية، لغرض تشجيع البحث العلمي لتتكامل فروعه ضمن الخطة الموضوعة.
6. العمل على تكوين البنى التحتية والخدمات الأساسية، لمهام البحث العلمي والتطوير التقني.
7. التخطيط لإنشاء مراكز البحوث المتخصصة، وتطوير المراكز المتخصصة لتخدم الخطط العلمية التي تضعها الهيئة.
8. إنشاء مراكز التوثيق العلمي والتقني.
9. القيام بالبحوث والدراسات ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
10. الاشتراك في المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بالبحث العلمي، والدعوة إلى تنظيم مؤتمرات وندوات أو دورات علمية محلية وإعدادها بما يتفق وأغراضها.

(1) د. مصطفى التير، (2002)، التعليم العالي والبحث العلمي ـ التجربة الليبية، دراسة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا، بالمركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي، طرابلس ـ ليبيا، 26 ـ 28 أكتوبر.

سياسات العلم والتقنية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية: الغايات والمنطلقات

تأسست سياسات العلم والتقنية في ليبيا بشكل مترابط ومتكامل، وهي مستمدة أساساً من فلسفة المجتمع الليبي، ومعتقداته وقيمه، ومبنية أيضاً على المرتكزات والمفاهيم المعروفة للعلم والتقنية ومنهجيات البحث العلمي. وهذه السياسات العلمية والتقنية يمكن تحديد أسسها في الجوانب التالية:-

1. الإيمان بأهمية البحث العلمي وتطويره ، وتوظيفه في التنمية الشاملة للمجتمع الليبي، والاعتقاد الراسخ بأنه أفضل استثمار مادي وبشري له عوائده المادية والمعنوية التي تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تنمية الرصيد المعرفي للمجتمع الليبي، وتكوين الكفاءات العلمية اللازمة لأي تطور وتقدم.
2. التأكيد على أن هناك حاجة ملحة للبحث العلمي والتقنية لمواجهة التحديات التي تواجه المجتمع الليبي في مسيرته نحو التنمية والتقدم، والتغلب على مظاهر التخلف الاجتماعي والاقتصادي والإنساني بوجه عام.
3. التأكيد والعمل على ربط نشاط البحث العلمي والتطوير التقني بالتنمية الشاملة للمجتمع، وأن يتوافق ما تقدمه منظومة العلم والتقنية مع مختلف السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وبنظرة شاملة مترابطة بين العلم والمجتمع وتطوره ومشكلاته.
4. القناعة الراسخة بأن التنمية الحقيقية للمجتمع يجب أن تستند على معطيات العلم والتقنية في تحديد أهدافها العامة والخاصة، ورسم خططها وسياساتها واستراتيجياتها، وتخطيط مشروعاتها وبرامجها، ومواجهة وحل مشكلاتها، والتغلب على ما يصاحبها من صعاب وتحديات.[2]

(2) انظر: الهيئة القومية للبحث العلمي (1998)، الوثيقة العامة لسياسة البحث العلمي في الجماهيرية، طرابلس، منشورات الهيئة القومية للبحث العلمي، ص(9). وانظر كذلك: مفيدة خالد الزقوزي (2002)، مؤسسات البحث العلمي في ليبيا: المعوقات والاختناقات) .دراسة غير منشورة ضمن أعمال الهيئة القومية للبحث العلمي في ليبيا، ص(11)

وبالنسبة لمسألة المواءمة بين العلم والتقنية، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية، فإن البحوث والدراسات التي أُجريت بالخصوص، والملاحظات الميدانية، تشير إلى أن ليبيا تسعى إلى تحقيق الغايات التالية:

1. إجراء البحوث والدراسات العلمية والتقنية ذات العلاقة المباشرة باحتياجات المجتمع الليبي الفعلية في مختلف مجالاته الحيوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والعمل على تجميع جهود الأُطر والخبرات المتخصصة.
2. تنمية الموارد البشرية وزيادة فاعليتها وإنتاجيتها من خلال تطوير منظومة المجتمع العلمية والتعليمية، والرفع من المستويات العلمية والتقنية للمؤسسات التعليمية والبحثية، وخاصة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
3. المساهمة في تطوير وتحديث نظم المجتمع ومؤسساته وأجهزته الإدارية والإنتاجية، وتحسين أدائها وفعاليتها.
4. العمل على تكوين البنى التحتية والخدمات الأساسية اللازمة لمهام البحث العلمي، والتطوير التقني، بما في ذلك المرتبطة ببحوث ودراسات المواءمة بين العلم والتقنية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.
5. تنمية الكفاءات العلمية والتقنية، وتكوين وتطوير ما يحتاجه البحث العلمي والتطوير التقني من كفاءات علمية وفنية وبحثية جيدة، في إمكاناتها وقدراتها ومهاراتها وإنجازاتها العلمية والبحثية.
6. نشر الوعي العلمي والتقني والثقافة العلمية بين أفراد المجتمع.
7. تأهيل ودفع الحركة العلمية والتقنية للمجتمع، وتمكينها من مواكبة النهضة الحضارية والتقدم العلمي في العالم.
8. نقل وتوطين وتعريب ونشر المعرفة العلمية والتقنية وزيادة حجمها، وتوظيفها للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الليبي في تطوره وبناء مستقبله.

● المواءمة بين العلم والتقنية والمجتمع

إن الغرض الأساسي من المواءمة بين سياسات العلم والتقنية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، هو الوصول إلى نهضة حضارية وتنمية شاملة، مما يتطلب وضع الخطط الاستراتيجية المنفذة لهذه السياسات وأولويتها التي يتم تنفيذها بواسطة فرق علمية متعددة التخصصات، وتنتمي لأكثر من قطاع بحثي لتحقيق الأغراض والأهداف المتعددة للمشروع العلمي والتقني. إضافة إلى ما سبق، فإن سياسات البحث العلمي في ليبيا تؤكد على أن الأولويات البحثية للقطاعات المختلفة، التي تمت صياغتها بمشاركة أكبر عدد ممكن من المؤسسات العلمية والتعليمية، والقطاعات الأخرى للمجتمع هي في حقيقتها مسارات عامة، وليست مشاريع بحثية محددة. كما أن السياسة العلمية والتقنية هي موجهات ومنطلقات تتسم بالمرونة، وتتم صياغتها وفق ما اتفق عليه المجتمع الليبي طبقاً لآليات القرار والتشريع فيه، وتنفذها جهات الاختصاص، ويتم اقتراح المشاريع المنفذة لهذه الأولويات سنوياً، وعلى مراحل زمنية محددة وفق الاحتياجات.

هذا ومن خلال منظومة البحث العلمي في ليبيا، والمتمثلة في الجامعات ومراكز البحوث النوعية، ووحدات البحوث بالهيئات والمؤسسات العامة، فإن الجماهيرية الليبية تسعى للمواءمة بين سياسات العلم والتقنية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال التدابير التالية:

1. تأكيد دور العلم والتقنية في تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي وضعت لتنفيذ خطط التحول الاقتصادية والاجتماعي المتتالية (1973-1975) و(1976-1981) و(1981-1985) و(1985-1996) و(1996-2001 و(2001-2006).
2. تخصيص نسبة 1 من الدخل العام للدولة لنشاطات البحث العلمي، بما في ذلك البحوث والدراسات النظرية والميدانية المتصلة بالمواءمة بين سياسات العلم والتقنية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.
3. إجراء الدراسات الميدانية والتطويرية والإنمائية المرتبطة بنقل وتوطين التقنية، ومواءمتها للواقع الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا.

4. تحوير وتعديل التقنيات المنقولة من العالم المتقدم إلى ليبيا، بما يتناسب والظروف الاجتماعية والاقتصادية القائمة في البلاد، وبما في ذلك ظروف وخصوصيات المناطق والأقاليم المختلفة فيها.

5. توعية المسئولين ومتخذي القرار وأفراد المجتمع بأهمية المعارف العلمية والتقنية،، وبأماكن وجودها والجهات التي تقوم بإنتاجها، ليتمكنوا من توظيفها والاستفادة منها في تنفيذ المشروعات المختلفة.

6. توثيق صلات مؤسسات العلم والتقنية بالمؤسسات والهيئات والمنظمات والمراكز العلمية والتقنية في الوطن العربي والعالم، ودعم التعاون العلمي معها من خلال القيام بالأعمال العلمية المشتركة، وتبادل المعلومات والخبرات العلمية والتقنية، وتبادل الدراسات والباحثين ، وتنظيم المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية المشتركة.

7. بناء القدرة الذاتية العلمية والثقافية بالتعاون مع البلاد العربية والأفريقية، وبلدان العالم الأخر، خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط باعتبار أن ليبيا جزء من هذه المنطقة الجغرافية والاقتصادية والسياسية.

ميادين البحوث المرتبطة بمواءمة سياسات العلم والتقنية بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية

وجهت الجماهيرية الليبية مؤسساتها العلمية والبحثية المتمثلة أساساً في الجامعات ومراكز البحث العلمي النوعية، ووحدات البحوث في المؤسسات العامة، إجراء دراسات وبحوث في كل المجالات تقريباً، وبما في ذلك المرتبطة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية. كما حرصت ليبيا على أن ترسم السياسات العلمية والتقنية في ضوء التفاعل والتكامل مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وكل ذلك بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أسس علمية، وبتوظيف العلم والتقنية لتحقيق أفضل معدلات النمو الاجتماعي والاقتصادي، وتحسين مستوى معيشة أبناء المجتمع الليبي. وخلال هذا التشبيك والترابط بين العلم والتقنية والمجتمع، حرصت ليبيا على بناء القدرة الذاتية العلمية والتقنية، بالتعاون والتكامل مع حركة البحث العلمي في الوطن العربي وأفريقيا،

باعتبارها (أي ليبيا) جزءاً من الفضاء العربي الأفريقي. هذا إلى جانب التعاون والاستفادة من التجارب العلمية في البحث العلمي، وتوظيفها في أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولعل من أبرز المجالات والميادين البحثية التي تعكس المواءمة بين سياسات البحث العلمي والتقني والسياسات الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا، ما يلي:

1. البحوث التطبيقية الميدانية المرتبطة مباشرة بقضايا المجتمع، والمرتبطة بمواجهة وحل مشكلاته الفعلية في مختلف المجالات الحياتية والإنمائية.
2. البحوث التقنية الرامية إلى نقل وتوطين العلم والتقنيات العلمية الحديثة، والتحكم فيها وتسخيرها لخدمة المجتمع في مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات.
3. البحوث الأساسية في مختلف المجالات العلمية والتقنية والإنسانية، بغية زيادة الفهم لمظاهر الطبيعة المادية والاجتماعية والبشرية، وتنمية وإغناء الرصيد المعرفي للمجتمع، وتمكينه من استيعاب وتطوير ما ينقله من معارف علمية وتقنية.(3)

مؤسسات البحث العلمي في ليبيا

هناك نوعان من المؤسسات البحثية، المؤسسات الجامعية التعليمية، والمؤسسات القطاعية المتمثلة في مراكز البحوث التابعة لقطاعات معينة، وهذه الأخيرة معظمها يتبع الهيئة القومية للبحث العلمي، التي سبق الإشارة إليها على أنها جهاز وطني ينسق نشاطات كافة مؤسسات البحث العلمي في ليبيا، وفيما يلي نلقي نظرة على هذين النوعين من مؤسسات البحث العلمي والتقني في ليبيا:

(3) تم الاعتماد في عرض البيانات الواردة في ميادين البحوث المرتبطة بمواءمة العلم والتقنية بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية على:-
أ ـ مصدر سبق ذكره، مفيدة الزقوزي (2002).
ب ـ د. مصطفى عُمر التير، (2002)، التعليم العالي والبحث العلمي ـ التجربة الليبية، دراسة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا، المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي، طرابلس ـ ليبيا، 26 ـ 27 أكتوبر 2002، طرابلس ـ ليبيا.

أولاً: البحث العلمي داخل الجامعات والمعاهد العليا

تهتم الجامعات بحركة البحث العلمي اهتماماً بالغاً، لكونها الجزء المكمل للعملية التعليمية، ونجدها تأخذ الأنماط التالية:

1. أبحاث تجرى بصفتها مشاريع تخرج للطلاب في السنوات النهائية من الدراسات الأكاديمية، وتنبثق معظم هذه الأبحاث والدراسات في الأساس من مشاكل يعاني منها المجتمع، علماً بأن عدداً منها يعتبر من أولويات البحوث التي تتطلبها حركة التنمية داخل البلاد.
2. أبحاث تجرى من قِبل أعضاء هيئة التدريس، وهذه في الغالب ما تكون أبحاثاً أساسية يقوم بها الباحث لأجل استكمال دراسات سابقة، أو لأجل الحصول على الترقية الأكاديمية، أو عملاً علمياً ضمن فريق بحث علمي جماعي يعمل لمؤسسة إنمائية خارج الجامعة.
3. أبحاث تجرى على مستوى طلبة الدراسات العليا للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه أو دبلوم متخصص.

لقد تطور برنامج الدراسات العليا داخل الجامعات الليبية بشكل سريع خلال السنوات الأخيرة، وذلك بسبب بناء الكوادر المتخصصة من أعضاء هيئة التدريس، التي أكملت تعليمها غالباً بالخارج ، بالإضافة إلى تكوين بنى أساسية متقدمة داخل الجامعات، ومؤسسات البحث العلمي خارج الجامعات.

وإدراكاً من الهيئة القومية للبحث العلمي لأهمية البحث العلمي داخل الجامعات، وما يعكسه من أهمية في عملية تطوير الإنتاج والإنتاجية في القطاعات المختلفة، وحرصاً منها على تنظيم حركة البحث العلمي داخل المؤسسات الأكاديمية تفادياً لتكرار الأبحاث، وحفاظاً على أحقية الباحث في براءة الاختراع، ارتأت تأسيس قاعدة بيانات علمية بحثية داخل المكتبة الوطنية للعلوم والتقنية بالهيئة، يتم فيها تسجيل وإيداع كل مواضيع بحوث طلبة الدراسات العليا المرشحين لنيل درجة الماجستير أو الدكتوراه. وبالفعل تم تسجيل

أكثر من (1200) موضوع لنيل درجة الماجستير، و(27) موضوعاً لنيل درجة الدكتوراه، في المجالات العلمية والإنسانية المختلفة خلال الفترة 1997-2000، كما اتضح في جدول رقم (1))، وتم صرف أرقام إيداع لها داخل قاعدة البيانات، كما أن 66 من هذه الأبحاث تناولت القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية، واللغة العربية والتفسير، وغيرها، و34 منها تناول قضايا تخص العلوم التطبيقية في مجالات العلوم الأساسية والهندسية والطبية والزراعية. وتقوم المكتبة الوطنية للعلوم والتقنية خلال هذه الفترة بإجراء حصر للمواضيع التي تم إنجازها ومُنح أصحابها إجازات ماجستير أو دكتوراه، وذلك حسب الجدول التالي (جدول رقم (1)):

جدول رقم (1)

يبين عدد البحوث والدراسات المسجلة بقاعدة البيانات لنيل درجة الماجستير والدكتوراه في الجامعات الليبية، خلال الفترة من 96/6/1 إلى 2000/3/30

الماجستير		الدكتوراه	
المجال	عدد البحوث المسجلة	المجال	عدد البحوث المسجلة
الاقتصاد	45	لغة عربية	2
الإدارة	53	علم التفسير (الفلسفة)	1
المحاسبة	61	التنمية والتخطيط	1
إدارة أعمال	11	التوجيه والإرشاد النفسي	1
العلوم السياسية	33	الرعاية الاجتماعية	4
الجغرافيا	63	العمل الاجتماعي	5
التاريخ	62	الهندسة الميكانيكية والصناعية	1
المكتبات والمعلومات	16	التاريخ	4
الحضارات المقارنة	15	الجغرافيا	1
الآثار	10	الشريعة الإسلامية	1
الإعلام	10	القانون	6
تنمية وتخطيط المجتمعات	48	الإجمالي	**27**
التربية وعلم النفس	47		
العمل الاجتماعي	33		
الرعاية الاجتماعية	30		
علم الاجتماع	23		
التفسير (الفلسفة)	32		
التمويل والمصارف	15		
التوجيه والإرشاد النفسي	23		

اللغة العربية والدراسات الإسلامية	368
المناهج وطرق التدريس	6
القانون	94
الشريعة	6
الإحصاء	4
الفيزياء	5
أحياء	8
البستنة	4
المحاصيل	4
الاقتصاد الزراعي	6
علوم أغذية	7
وقاية	10
تربة ومياه	29
الإدارة الهندسية	19
الهندسة الإلكترونية	19
الهندسة المدنية	25
الهندسة الميكانيكية	7
الهندسة الصناعية	2
الهندسة الكيميائية	1
الطيران	1
النفط	26
الكيمياء	26
النبات	6
الإنتاج الحيواني	
الإجمالي	**1249**

المصدر: إدارة البحوث والاستشارات العلمية ـ المركز الوطني للبحوث والاستشارات العلمية 2000.

من خلال الإحصاءات المذكورة نلاحظ وجود حركة متطورة لبرنامج الدراسات العليا والبحث العلمي داخل الجامعات، إلا أن الإنتاج البحثي لازال دون المستوى المطلوب، حيث قُدرت إنتاجية الأبحاث بالنسبة لعدد أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعات فكانت حوالي 0^40 بحث / عضو هيئة تدريس / سنة. وهو معدل متدن إذا ما قورن بالدول المتقدمة والتي يصل فيها إلى حوالي 2 بحث/ باحث / السنة. وذلك يرجع إلى العديد من الأسباب، أهمها انشغال أعضاء هيئة التدريس بعملية التدريس، وعدم إعطاء البحث العلمي الوقت الكافي.

ثانياً: المراكز البحثية المتخصصة

استجابة لمتطلبات العصر، ومواكبة للتقدم السريع في احتياجات التنمية على مختلف مستوياتها، وما تحتاجه من آليات علمية متطورة لتنفيذ الخطط التنموية الطموحة، أدركت ليبيا أهمية البحث العلمي في تنمية المجتمع، وأهميته في نقل المجتمع من التخلف إلى التقدم، لذلك ظهرت الحاجة لإنشاء المراكز البحثية المتخصصة في المجالات المختلفة للقيام بمهامها، وخصصت ما قيمته 3 من الميزانية العامة للدولة للصرف منها على البحث العلمي، بالإضافة إلى أن اللجنة الشعبية العامة أعلى سلطة تنفيذية في ليبيا، قررت تخصيص ما قيمته 1,5 من قيمة التعاقدات على المشاريع العامة للبحث العلمي.

وبناء على ذلك فقد تقرر كما سبقت الإشارة، منذ أوائل الثمانينات إنشاء الهيئة القومية للبحث العلمي، وأوكل إليها وضع السياسات العامة للبحث العلمي والتّقني، وتحديد أولويات المشاريع تمشياً مع الاحتياجات الفعلية لخطط التنمية الطموحة. وبالرغم من التغيرات التي حدثت خلال الفترة الزمنية الماضية في هيكلية البحث العلمي، وقد حدد قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (196) لسنة 1997م، الهيكلية العامة للبحث العلمي، وأصبحت الهيئة القومية للبحث العلمي هي الجهة المسئولة عن تحديد أهداف البحث العلمي والتقني، وبرمجته ومتابعة خططه في ضوء السياسات والأولويات التي تقررها المؤتمرات الشعبية الأساسية، بالتنسيق مع مؤسسات البحث العلمي والجمعيات العلمية، والعمل على تكوين الأطر البشرية المتدربة والمؤهلة، وتكوين وتحديث البنية الأساسية لمهام البحث العلمي، والاشتراك في المنظمات العالمية والعربية، والمشاركة في المؤتمرات العلمية، والعمل على طباعة ونشر الأنشطة البحثية

في المجالات المختلفة، وتسجيل البحوث المبتكرة، وتشجيع واستقطاب الخبرات العلمية الوطنية والدولية، بما يمكنها من المساهمة الفاعلة في مسيرة البحث العلمي.

وفي ظل هذه المسئولية، وضماناً لتحقيق الهدف العام، فرغت الهيئة القومية للبحث العلمي من تحديث وتطوير وثيقة سياسة البحث العلمي والتقني داخل الجماهيرية في الفترة الماضية، وأوضحت من خلالها الأهداف العامة وسياسات التنفيذ والتمويل، والأولويات الملحة للبحث العلمي في القطاعات المختلفة.

وفي ضوء عمل الهيئة القومية للبحث العلمي، والمراكز البحثية التابعة لها وبحسب تحديث استراتيجية الهيئة القومية للبحث العلمي المشار إليها أخيراً، فقد تكّون عدد من المراكز والهيئات البحثية المتخصصة، أوكل إليها مسئولية البحث العلمي والتطوير في قطاعات متخصصة مع أيلولة إشرافها العلمي والبحثي للهيئة القومية للبحث العلمي، ويتم تمويلها من القطاعات التابعة لها، وقد سبق الحديث عن هذه المراكز البحثية ودورها في البحث العلمي في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

بالإضافة إلى المراكز والهيئات البحثية التي تتبع الهيئة القومية للبحث العلمي أو تتبع القطاعات المختلفة، نجد أن هناك عدداً من الوحدات الإنتاجية كالمصانع أو المشاريع الزراعية الكبيرة، تهتم بعملية البحث والتطوير والمواءمة بين العلم والتقنية واحتياجات المجتمع في مجال الصناعة والزراعة، ولها برامجها الخاصة.

لقد دلت العديد من الدراسات أن نتائج الاستثمار الإيجابي لبحوث العلوم والتقنية ساهم بحوالي 40-80 من نسبة التطور التي يشهدها العالم. وأن نسبة ما تنفقه الدولة على عملية البحث والتطوير تصل إلى حوالي 2,5 من إجمالي الدخل القومي. وأن بعض الدول الصناعية تنفق أكثر من 15 من مبيعاتها في التطوير التقني. فإذا لاحظنا قيمة ما يُصرف على البحث العلمي بشكل عام في ليبيا نجد أنه لا يتعدى 0,2 من إجمالي الدخل القومي وهو معدل يحتاج إلى زيادة إذا ما قورن بما يُصرف في الدول المتقدمة التي يصل فيها إلى 2,5 -3 من إجمالي الدخل القومي.

- **العاملون بالبحث العلمي**

الجدول التالي (جدول رقم (2)) يبين بشكل تقريبي عدد العاملين بالبحث العلمي في المجالات المختلفة، حيث تم تقديره بالمعلومات المتوفرة لدينا بحوالي (2464) باحثاً وباحثة بمستويات أكاديمية مختلفة، بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس الجامعي، من

إجمالي حوالي (7851) شخصاً يعملون بحركة البحث العلمي داخل الجماهيرية في صور باحثين وفنيين وإداريين ومتعاونين، وغيرهم داخل الجامعات والمراكز البحثية، وذلك بحسب جدول رقم (2).

جدول رقم (2)

يبين العاملين بالبحث العلمي في ليبيا عام 1997

المجال الباحثون	الفنيون	آخرون	الإجمالي	العلوم الاجتماعية
العلوم الأساسية	70	14	108	192
العلوم الإجتماعية	1309	923	377	2609
العلوم الهندسية	8	7	18	33
العلوم الإنسانية	89	14	9	112
العلوم الصناعية	66	50	367	483
العلوم الزراعية والسمكية	140	128	243	511
المجموع	**1682**	1139	1122	3990
أعضاء هيئة التدريس	*782	-	-	3911
المجموع الكلي	**2464**	-	-	7851

المصدر: د. علي بن الأشهر، مسيرة البحث العلمي في الجماهيرية، (1997)، دراسة غير منشورة.

* قُدر عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين بالبحث العلمي (متعاونون مع المراكز البحثية المتخصصة) بواقع 20 من إجمالي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات (3911 عضو هيئة تدريس).

هذا ويتضح أيضاً من خلال الجدول السابق (جدول رقم (2)) أن:

- نسبة عدد العاملين بالبحث العلمي مقارنة بعدد السكان 0,002.
- نسبة عدد الباحثين إلى عدد السكان 0,0005.
- نسبة عدد الفنيين إلى العدد الكلي للعاملين بالبحث العلمي 28.

ـ نسبة عدد الفنيين إلى عدد الباحثين 38.

أما إذا نظرنا إلى عدد الباحثين والاختصاصيين المتفرغين للبحث العلمي العاملين بالهيئة القومية للبحث العلمي والمراكز البحثية التابعة لها والتابعة للقطاعات المختلفة، فنجد أنه بلغ في سنة 1997/96 حوالي (1140) باحثاً ومتخصصاً في مجالات علمية مختلفة، وذلك على النحو التالي الموضح بالجدول رقم (3):

جدول رقم (3)
يوضح عدد الباحثين والاختصاصيين بالهيئة القومية للبحث العلمي والمراكز البحثية حسب التخصصات في ليبيا عام 1997

اسم المؤسسة	التخصصات العلمية							
	العلوم الطبيعية	العلوم الهندسية	العلوم الزراعية	العلوم الإنسانية والاجتماعية	العلوم الاقتصادية	الحاسب الآلي	أخرى	المجموع
الهيئة القومية للبحث العلمي	4	1	14	14	-	-	2	40
مركز بحوث الليزر	28	26	-	7	-	-	5	66
مركز دراسات الطاقة الشمسية	181	250	14	15	3	-	16	498
المركز الليبي للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء	22	13	5	-	-	-	0	45
مركز البحوث الاقتصادية	-	-	-	-	4	4	1	6
المركز العربي لأبحاث الصحراء وتنمية المجتمعات الصحراوية	5	-	-	8	-	-	1	14
مركز البحوث الصناعية	33	23	-	11	-	-	22	97
مركز بحوث الأحياء البحرية	2	8	1	-	-	-	1	14
المركز الوطني للبحوث الصحية والدوائية	9	2	-	-	-	-	10	25
المركز الفني لحماية البيئة	6	0	2	-	-	-	10	25
مركز بحوث البناء والتشييد	-	26	-	-	-	-	-	16
المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية	7	4	-	-	-	-	1	12
مركز بحوث النفط	66	56	10	2	-	8	20	162
المجموع الكلي	**423**	**408**	**96**	**57**	**7**	**59**	**90**	**1140**

المصدر: إبراهيم أبو فروة، (1997)، البحث العلمي والتنمية في الجماهيرية، (دراسة غير منشورة).

وبالنظر إلى هذه المعدلات، نجد أنها لازالت ضعيفة مقارنة بالمعدلات العالمية المعروفة في دول العالم المتقدم، حيث إنها لا تتعدى 10 أفراد عاملين بالبحث العلمي لكل 10,000 فرد من العدد الكلي للسكان. في الوقت الذي يصل فيه هذا المعدل إلى أكثر من 30 شخصاً لكل 10,000 نسمة في الدول التي تمتاز بمنظومة علم وتكنولوجيا متقدمة.

- **الأبحاث والدراسات المنجزة في مختلف المجالات**

اهتمت حركة البحث العلمي خلال الفترة الزمنية السابقة بعديد من المواضيع التي لها علاقة بمجالات التنمية المختلفة، وأعطت الأولوية في تنفيذ البحوث وإعداد الدراسات التي تتمشى واستراتيجيات الخطط المستقبلية الطموحة. ومن خلال استعراضنا للمجالات البحثية التي اهتمت بها المؤسسات المختلفة بالبحث العلمي داخل الجماهيرية، خلال الفترة ما بين 90-1996، يمكن إيجاز نماذج منها في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)
يوضح نماذج الأبحاث والدراسات المنجزة في مجالات العلوم المختلفة بالمؤسسات البحثية في ليبيا (1990 - 1996)

المجال	العدد	الأهمية النسبية
الإسكان والبيئة	4	0.04
التنمية	9	0.1
الاقتصاد	17	0.19
الزراعة	42	0.40
الصناعة	28	0.30
التعليم	5	0.05
الأحياء البحرية	4	0.04
المجموع	**109**	

المصدر: إبراهيم أبو فروة، (1998)، البحث العلمي والتنمية في الجماهيرية، (دراسة غير منشورة).

وهذا بالرغم من أن هذه الإحصائيات المبينة لا تشمل إلا البحوث المنجزة، وتشير بشكل واضح إلى انخفاض معدل الإنتاج البحثي بالجماهيرية مقارنة بالدول المتقدمة، ولكنها لا تختلف كثيراً عن الإنتاج البحثي في كثير من البلدان النامية. كما تشير هذه البيانات أيضاً إلى أن الاهتمام كان واضحاً بالميادين التي تخص نهضة المجتمع وتقدمه، حيث نلاحظ إعطاء اهتمام كبير لقطاع الزراعة بشكل أساسي، يليه قطاع الصناعة، ثم تأتي المجالات الأخرى في الأهمية.

- **آفاق حركة البحث العلمي والتقني والمجتمع في ليبيا**

توصلت هذه الدراسة إلى أن حركة البحث العلمي انطلقت في ليبيا منذ السبعينيات من القرن الماضي، وكان لابد في ذلك الوقت أن ترتبط بالتنمية وتحدياتها ومشكلاتها بشكل عام، وبعد مضي فترة من الزمن، وبذل الكثير من المجهودات، وتحقيق الكثير من الإنجازات، اتجهت سياسة البحث العلمي للتركيز على النوعية والتخصص وبناء الكفاءات العلمية والتقنية القادرة على إنتاج المعرفة، والقادرة على تطبيق التقنية الحديثة وتطويرها وتعديلها، على أمل اختراعها وابتكارها في المستقبل. من هنا تكونت المؤسسات والبرامج المتخصصة في إنتاج المعرفة اللازمة لنمو القطاعات النوعية في مخططات التنمية، مثل الزراعة والصناعة والتعدين والخدمات ورأس المال البشري، ويتمثل هذا في الجامعات، ومراكز البحوث المتخصصة والوحدات البحثية المتخصصة في القطاعات الإنمائية المختلفة، والبرامج التي تصمم لمعالجة مشكلة أو أخرى في التنمية، ومن هذا المنظور يوجد في ليبيا الآن تسع جامعات لغرض التعليم العالي والبحث العلمي، وما يزيد عن 20 مركز بحوث متخصص، والكثير من البحوث والدراسات الموجهة لدراسة أو تصميم أو تنمية مشروع إنمائي معين.

وفي سياق هذه السياسة العلمية وتنفيذها، كان ولا يزال جزء كبير من الجهد والعمل يتوجه وينفذ الدراسات والبحوث التطويرية والتقنية والإنمائية، المصممة أساساً لتحقيق هدف المواءمة بين سياسات العلم والتقنية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. والرؤية التي يمكن تكوينها من خلال البيانات التي جمعتها وحللتها هذه الدراسة، أن

البحث العلمي في ليبيا يسعى في بداية القرن الحادي والعشرين لتحقيق الغايات التالية:-

1. تحقيق المساهمة الفاعلة للبحث العلمي والتقني في المحافظة على معدلات التنمية القائمة وتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الليبي في القرن الحادي والعشرين.
2. تحقيق هدف إنتاج المعرفة وتطوير التقنية وملاءمته للمجتمع الليبي وخصوصيته واحتياجاته المختلفة، بمعايير ورؤى القرن الحادي والعشرين.
3. تنمية الكفاءات العلمية والتقنية، وإعدادها وتشجيعها وتهيئة السبل اللازمة لها للدخول في ميدان إنتاج المعرفة والتقنية واختراعهما، بالتعاون والاستفادة من التجارب والخبرات الدولية.
4. نشر الوعي العلمي والتقني بين أفراد المجتمع.
5. توجيه المناهج التعليمية بما يحقق هدف تكوين مهارات العلم، والسيطرة على التقنية وإنتاجها واستثمارها.
6. بناء قاعدة معلومات علمية وتقنية، تشكل أساس بناء مجتمع المعرفة في القرن الحادي والعشرين في ليبيا.
7. توثيق الصلات والتعاون بين المؤسسات العلمية الليبية، ومؤسسات العلم والبحث العلمي والتقنية في العالم الخارجي، مع اهتمام خاص بالمنطقة العربية والأفريقية، ومنطقة البحر المتوسط.

خلاصة وملاحظات ختامية

حاول هذا الفصل تحديد صورة عامة لطبيعة وتوجهات سياسات العلم والتقنية، وارتباطهما بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومن الواضح أن سياسات البحث العلمي والتقنية في ليبيا مستمدة من فلسفة المجتمع الليبي وواقعه وخصائصه ورؤيته للمستقبل، وما يرغب تحقيقه في مختلف المجالات والميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وتنطلق كل هذه الجهود من التأكيد على ربط نشاط البحث العلمي والتطوير التقني بالتنمية الشاملة للمجتمع وتنمية الموارد البشرية وزيادة فاعليتها وإنتاجيتها من خلال تطوير منظومة المجتمع العلمية والتعليمية والرفع من المستويات العلمية والتقنية للمؤسسات التعليمية والبحثية، وبخاصة مؤسسات التعليم العالي، ولتحقيق هذه الطموحات يوجد في ليبيا عام 2003 المؤسسات التالية التي تعمل وتسعى بطريق مباشر أو غير مباشر لمواءمة السياسات الاجتماعية والاقتصادية وهي:

1. توجد تسع جامعات يتبعها 57 كلية تحتوي على 270 قسماً علمياً.
2. يوجد الآن 84 مركزً بحثياً ومعهداً تعليمياً عالياً كلها ذاتُ صلة بالعلم والتعليم والبحث العلمي والتقنية الاجتماعية والمادية.
3. هناك 1249 بحثاً مسجلاً لدرجة الماجستير في الجامعات.
4. هناك 27 بحثاً مسجلاً لدرجة الدكتوراه.
5. هناك 20 مركزاً بحثياً متخصصاً في ميادين مختلفة مثل الزراعة والإنتاج الحيواني والصناعة والتكنولوجيا.
6. يبلغ عدد العاملين بالبحث العلمي في ليبيا 2414 باحثاً، و1139 فنياً ذا صلة بالبحث العلمي.

وعموماً؛ فإن الخلاصة التي وصل إليها هذا الفصل هو أن البحث العلمي في ليبيا يسعى إلى المحافظة على معدلات التنمية القائمة وتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الليبي في القرن الحادي والعشرين.

مراجع الفصل الخامس

أولاً: باللغة العربية

1. الهيئة القومية للبحث العلمي بليبيا، (1990)، الوثيقة العامة لسياسة البحث العلمي في الجماهيرية، طرابلس، منشورات الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس ـ ليبيا.

2. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، (2000)، تقرير عن التعليم العالي والبحث العلمي بالجماهيرية العظمى، التقرير الوطني المقدم إلى المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي، نحو آليات لتطبيق استراتيجية تطور العلوم والتكنولوجيا في البلاد الإسلامية، الرياض ـ المملكة العربية السعودية.

3. د. إبراهيم أبو فروة، (1998)، البحث العلمي والتنمية في الجماهيرية، طرابلس، الهيئة القومية للبحث العلمي، (دراسة غير منشورة).

4. المركز الوطني للبحوث التربوية والتعليمية بليبيا، (1996)، تقرير الجانب العربي الليبي حول متابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات الخمسة للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الجزائر، 16-19 مايو.

5. الزبير مهراد، (2001)، البحث العلمي وامتلاك التقنية،مشاركة، شبكة الإنترنتhttp:\\www.khaym.com/madina/research.htm

6. الجزيرة (قناة فضائية)، (1999)، دور مؤسسات البحث العلمي بالدول العربية، مقابلة مع الدكتور عبد الجليل التميمي (تونس)، أجراها الأستاذ محمد كريشان في القناة بتاريخ 1999/3/23.

http:\\www.khaym.com/madina/research.htm

7. د.علي بن الأشهر، (1997)، مسيرة البحث العلمي في الجماهيرية، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، الهيئة القومية للبحث العلمي، (دراسة غير منشورة ضمن أعمال الهيئة القومية للبحث العلمي).

8. د. علي الحوات((2002)، التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا، دراسة قُدمت إلى ورشة عمل حول التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا، المركز الأفريقي للبحث

التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي، طرابلس ـ ليبيا، 26 ` 28 أكتوبر.

9. د. علي الحوات((2003)، إحصاءات وبيانات عن التعليم العالي، ملف علمي خاص بالباحث علي الحوات.

10. د. علي الحوات((1999)، التعليم العالي الليبي، وظائف أخرى لمجتمع القرن الحادي والعشرين، دراسة قُدمت إلى ندوة حول التعليم العالي واقع وآفاق، طرابلس، نقابة أعضاء هيئة التدريس الجامعي، 27 ديسمبر.

11. المهندس. معتوق محمد معتوق، (2002)، لقاء ومناقشة حول التعليم العالي والبحث العلمي في الجماهيرية، أثناء انعقاد ورشة العمل حول تقرير التنمية الإنسانية العربية، ديسمبر، بأكاديمية الدراسات العليا بطرابلس ـ ليبيا. (أمين الهيئة القومية للبحث العلمي خلال هذا اللقاء)

12. المهندس. محمد الأسود، (2002)، تقرير عن العلاقات التربوية والعلمية والثقافية بين ليبيا واليونسكو، خلال الفترة من 1997/10/24 إلى 2002/8/31، تقرير غير منشور ضمن أعمال مندوبية الجماهيرية العظمى لدى منظمة اليونسكو بتاريخ 2002/11/24.) مندوب الجماهيرية لدى منظمة اليونسكو خلال هذه الفترة)

13. د. مصطفى عُمر التير، (2002)، التعليم العالي والبحث العلمي التجربة الليبية، دراسة قُدمت إلى ورشة عمل حول التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا، بالمركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي، طرابلس ـ ليبيا، 26 -28 أكتوبر.

14. مفيدة خالد الزقوزي، (2002)، مؤسسات البحث العلمي في ليبيا المعوقات والاختناقات، دراسة غير منشورة ضمن أعمال الهيئة القومية للبحث العلمي في ليبيا.

15. د. نادر الفرجاني، (2000)، عن تحدي اكتساب المعرفة في الوطن العربي، القاهرة، منشورات المشكاة للبحث بشبكة الإنترنيت.

http:\\www.almishkat.org/arb.doc.oo/arknow/ar-know.htm

ثانياً: باللغة الإنجليزية

1. *Elaine El-Khans (et), (1998), Quality Assurance in Higher Education: recent progress: challenges ahead a paper presented at UNESCO conference higher education in the twenty first century: vision & action, Paris 5 9 October.*
2. *Hashem Abdullwahab, (1996) an over all evaluation of higher education system in Libya: a technical report prepared as a UNESCO mission to Libya, 5 _ 15 May 1996.*
3. *UNESCO, (1995), the Higher Education System In the Arab States: development of (S & T) Indicators, report for UNESCO prepared by Dr. Subbi Gasem, UNESCO, Paris & Cairo.*
4. *UNESCO, (1996), (World Conference Higher Education in the Twenty First Century: Vision & Action) working papers and documents, UNESCO-Paris, 5-9 October.*

الفصل السادس

برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية

الفصل السادس

برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية

- مفهوم الدراسات العليا وأهدافها
- الدراسات العليا: التأسيس والتطور والمعوقات
  ١ ـ أعضاء هيئة التدريس
  ٢ ـ المكتبة والمعلوماتية
  ٣ ـ التجهيزات المعملية
  ٤ ـ التمويل والإدارة
- الدراسات العليا في مجال الطب
- الدراسات العليا والبحث العلمي
- الدراسات العليا بالخارج
- أهم مراجع الفصل السادس
  أولاً :ـ باللغة العربية
  ثانياً :ـ باللغة الإنجليزية

برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية

مفهوم الدراسات العليا وأهدافها

إن مرحلة الدراسات العليا، هي تلك المرحلة التي يلتحق بها الطالب بعد اجتيازه المرحلة الجامعية الأولى، أو ما يعادلها بمعدل يشير إلى تميزه وقدرته على الولوج في برامج الدراسات العليا في مجال تخصصه، حيث يجب أن يتميز طالب الدراسات العليا بالاستقلالية في التفكير والقدرة على البحث المستقل وتجميع المعلومات من مختلف المصادر وتوظيفها فيما يريد الوصول إليه، كما يجب أن يتمتع بقدر عال من الذكاء وأن يكون شغوفاً بالعلم قادراً على التعمق والإبداع في مجال تخصصه.

هذا ويجب ملاحظة أنّ أهداف الدراسات العليا في أي دولة من دول العالم لا يختلف بعضها كثيراً عن بعضه ، وخاصة في مجال العلوم التطبيقية، أما في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية فقد نجد بعض الفروق بالقدر الذي يخدم قضايا المجتمع الخاصة، وعموماً يمكن تلخيص أهداف الدراسات العليا في الجامعات الليبية فيما يلي:

1. إعداد الأطر المؤهلة تأهيلاً عالياً بحيث تستطيع أن تتحمل عبء عملية البحث العلمي والتشجيع عليه وتطويره في سائر العلوم.
2. تقديم المعارف الإنسانية بشكل معمق في كافة المجالات العلمية لخدمة المجتمع الجماهيري والعمل على دفعه نحو التطور عن طريق تنمية قدرات أفراده المتميزين.
3. ترسيخ قاعدة البحث العلمي في مختلف العلوم والمعارف التطبيقية منها والنظرية بما يتلاءم والنهضة العلمية وطموحات ليبيا في تحقيق ركيزة علمية ثابتة وراسخة.
4. القيام بالدراسات والبحوث بما يوفّي واحتياجات المجتمع والمساهمة في تطوير الصناعات الوطنية وتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني والمساعدة في رسم الخطط التنموية للمجتمع الكفيلة بإخراجه من التخلف إلى التقدم.

5. اكتشاف المبدعين والمتميزين وتوجيههم ورعايتهم واستغلال قدراتهم في الأبحاث الاستراتيجية وتشجيعهم على النشر ليكونوا نواة لبناء المجتمع العلمي في ليبيا القادر على نقل التقنية الحديثة واستيعابها وتكييفها لواقع المجتمع وخصوصياته والعمل على إمكانية توظيفها، وعن طريق هذا المجتمع العلمي يمكن أن نشارك في علاج القضايا التي تهم العالم بأسره فالمعرفة اليوم لا حدود لها.

6. تزويد المجتمع بالعناصر المؤهلة والقادرة على التدريس والبحث في الجامعات والمراكز الفنية العليا.

إن هذه الأهداف في معظمها تشترك فيها معظم دول العالم، ويظل الفرق في إحداث الآليات والسبل المؤدية لتحقيقها، فمن أخذ هذه الأهداف مأخذ الجد واجتهد في تحقيقها نهض وتقدم وتزحزح من خانة التخلف إلى التقدم، أما من لم يأخذ الأمر مأخذ الجد فسيبقى حتماً يراوح في مكانه ولا سبيل له إلى التقدم وهكذا يتضح أن العبرة ليست بصياغة الأهداف بل بالسعي الحثيث لتحقيقها عملياً.

• الدراسات العليا: التأسيس والتطور والمعوقات

بدأ تأسيس برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية منذ 1973ف، ببرامج بسيطة في بعض أقسام كلية التربية بجامعة الفاتح، وكلية الآداب بجامعة قاريونس، ثم كلية العلوم بجامعة الفاتح، فكلية القانون بجامعة قاريونس، وهكذا منذ ذلك التاريخ أصبحت الكليات والأقسام المختلفة تستحدث برامج للدراسات العليا، وذلك بعد أن تضاعف عدد الطلبة في الجامعات الليبية، ولا يجادل أحد في أن التعليم بعد قيام ثورة الفاتح العظيم شهد تقدماً ملحوظاً وأصبحت الجامعات في حاجة إلى أعضاء هيئة تدريس في مختلف التخصصات حيث كانت الجامعات في ذلك الوقت تعتمد على أساتذة من غير الليبيين بنسبة 50 في كليات العلوم الاجتماعية وبنسبة 70 في كليات العلوم التطبيقية، وكان لابد من مواجهة هذا النقص الشديد في الأطر التعليمية الجامعية من العناصر الوطنية، ومن هنا تم استحداث لبرامج الدراسات العليا يهدف إلى سد النقص وخاصة في العلوم الإنسانية، ولم تقتصر الدولة على هذه البرامج، بل أوفدت جميع المعيدين في الجامعات لاستكمال دراستهم

العليا بالخارج وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا، وكان مردود هذه الطفرة في البعثات إيجابياً حيث تمكنت الجامعات بعد عودة مبعوثيها من الاعتماد على هذه العناصر وأصبح أقل الأقسام العلمية مليّاً بنسبة 70 ح ولكن بعد أن تقلص عدد المبعوثين للخارج وخاصة في الفترة من 1982-1990ف، حاولت الجامعات التعويض بالدراسة في الداخل وتعممت الدراسات العليا في معظم أقسام الجامعات وخاصة جامعة الفاتح وجامعة قاريونس، واتخذت قرارات من قِبل المؤتمرات الشعبية بشأن دعم الدراسات العليا بالداخل، وقامت اللجنة الشعبية للتعليم والتكوين المهني بمحاولات جادة لدعم برامج الدراسات العليا بالداخل، حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين لدرجة الإجازة العالية (الماجستير) (4938) في العام 1999ف، منهم (1393) في جامعة الفاتح، و(1454) في جامعة قاريونس، وتشكل تخصصات العلوم التطبيقية نسبة (40) تقريباً في جامعتي الفاتح وقاريونس، كما يوجد في نفس السنة (1270) طبيباً مسجل للزمالة الليبية في مجلس التخصصات الطبية.

لا شك أن هذه المؤشرات تدل على التطور الكمي الملحوظ الذي شهدته برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية، ولكن لا بأس أن نعرّج على بعض العناصر الأساسية اللازمة لإنجاح برامج الدراسات العليا، ونأمل أن تؤخذ مأخذ الجد حيث لا سبيل لتطوير برامج الدراسات العليا إلا بتوفرها.

1. أعضاء هيئة التدريس

نعلم جميعاً أن عضو هيئة التدريس الكفء والقادر على الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه، يجب أن نعمل على توفره ونوفر له جميع الوسائل التي تمكن من أداء هذا الدور بنجاح، ولدينا في ليبيا حوالي (1000) أستاذ من المؤهلين تأهيلاً عالياً ويتمتعون بالقدرة في مجالاتهم، ولا شك أن توفر هذا العدد يرجع إلى البعثات في فترة السبعينات والثمانينات، ويلزمنا المحافظة على هؤلاء العلماء وذلك بمراعاة ما يلي:

- إتاحة الفرص للأستاذ بحضور المؤتمرات العلمية في مجاله الدقيق حتى يتمكن من متابعة ما أُستحدث من موضوعات في هذا المجال، الأمر الذي سيعود بالفائدة على

الطلبة ويمكن من اقتراح المواضيع الحديثة للرسائل وتوجيه طلابه على نحو مفيد.

- من حق هؤلاء الأساتذة على المجتمع أن يوفر لهم المرتبات والمكافآت التي تمكنهم من حياة مريحة ، ولا يضطرون لممارسة أعمال هامشية كالتدريس في المعاهد وغيرها، ويتفرغون للعمل الأكاديمي المفيد والبحث العلمي الأمر الذي يساهم في إنجاح برامج الدراسات العليا.
- يجب توخي الحذر عند التعاقد مع أساتذة من الخارج بحيث نضمن المستويات العالية والكفاءة بما يؤدي إلى تطور البحث العلمي والدراسات العليا في جامعاتنا.
- يجب أن نشجع دعوة الأساتذة الزوار من الخارج لإلقاء المحاضرات والتواصل مع الأساتذة الليبيين، وهذا الأمر سيكون له فائدة عظيمة للبحث العلمي والأساتذة الليبيين وطلبة الدراسات العليا ولا بأس من إشراكهم في الإشراف ومناقشة الرسائل.

2. المكتبة والمعلوماتية

لا شك أنه من أهم عوامل إنجاح البحث العلمي والدراسات العليا في أي جامعة هي المكتبة الغنية بمصادرها من مخطوطات ومراجع حديثة ودوريات علمية، وفوق هذا وذاك إدارة حديثة قادرة على خدمة الباحث بالعمل على توفير أي مصدر يطلبه، وذلك بالربط مع مكتبات عالمية وهو أمر أصبح سهلاً في عصرنا هذا، كما يجب توفير خدمات الإنترنت، ولعله من المفيد أن نركز العمل على المكتبتين في جامعتي الفاتح وقاريونس بحيث يكون كل منهما مركزاً يقصده البحاث من مختلف المناطق ، وبما يمكن أن تشكل هاتين الجامعتين مراكز علمية متميزة تخدم كل الطلاب والعلماء والباحثين في ليبيا، وترتبط بشبكة معلومات وطنية، تكون في خدمة مؤسسات العمل والإنتاج في البلاد.

3. التجهيزات المعملية

إن العملية التعليمية تحتاج إلى المعامل والمختبرات في جميع مراحلها من التعليم العام إلى الجامعي إلى الدراسات العليا، ولا يمكن استحداث برنامج للدراسات العليا في أي

جامعة ما لم يتوفر لهذا البرنامج المعامل اللازمة للبحث، بل إن الدراسات العليا تتطلب معامل أبحاث خاصة بها وتحديث مستمر للأجهزة، وهي عملية مكلفة، ولذا يجب أن نفكر في توفير هذه الإمكانات في جامعات محددة، وهذا ما يجعلنا ننصح بأن تكون الدراسات العليا مركزة في جامعات معينة.

4. التمويل والإدارة

إن التمويل هو مربط الفرس بالنسبة للتعليم والبحث العلمي بصورة عامة، فهي مشكلة أصبحت تواجه العالم بأسره، وليست مشكلة محلية، وتختلف الدول في معالجتها لهذه المشكلة، فمنها ما تمتلك الإمكانات الكافية للصرف على التعليم والبحث العلمي، ومنها ما يفتقر إليها، ولكن معظم الدول ـ كما نعلم ـ تكفل مجانية التعليم في مراحله الأولى، أما التعليم العالي فبعض الدول ما زالت تكفل مجانيته ومن ضمنها ليبيا، وفي البعض الآخر أصبح التعليم العالي بمقابل مع بعض التسهيلات مثل التسليف طويل الأجل، ومنّح خاصة بالمميزين وأصحاب الظروف القاسية، ومن ضمن هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وكل الدول الأوروبية، وحتى بعض الدول في العالم الثالث ، والمشكلة الآن تواجه الدول التي تعتمد مجانية التعليم العالي ـ ومنها ليبيا ـ حيث تزايد عدد طلبة الجامعات في العقود الأخيرة ، وأصبحت جامعات الدولة عاجزة عن استيعابهم وأثر هذا الموقف على أداء الجامعات ، فالتجأت إلى إلغاء الدروس العملية وأصبح التعليم فيها مقتصراً على الدروس النظرية، وقامت بعض هذه الدول بإجراءات لمواجهة هذه المشكلة بأن أصدرت تشريعات للجامعات الأهلية ، بحيث تستوعب الطلبة القادرين على دفع المصاريف الدراسية، ومن ثم تخفف من وطأة المشكلة في جامعات الدولة، وقد أخذت ليبيا بهذا الاتجاه.

وإذا عدنا إلى الدراسات العليا فإن وضعها لدينا لا يختلف عن معظم دول العالم، حيث بدأت ببرامج قليلة في تخصصات معينة ، ولم تطلب الجامعات مصاريف دراسية من الطالب باعتبارها مرحلة تجريبية ، ولكن زيادة عدد طلبة الدراسات العليا في الآونة الأخيرة في الجامعات أصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً على ميزانية الجامعة، حيث لم يتم تخصيص بند

خاص بالدراسات العليا، ولذلك قامت الجامعات بفرض رسوم دراسية على كل طالب دراسات عليا باستثناء المعيدين من الجامعة نفسها، بينما معيدو الجامعات الأخرى يعتبرون في بعثة داخلية وتطالب جامعاتهم بدفع المصاريف.

ثم قامت الدولة بتخصيص ميزانية للدراسات العليا للجامعات، وذلك لمواجهة المصاريف المتزايدة من حيث؛ توفير التجهيزات الخاصة بالدراسات العليا ومكافآت الإشراف والتدريس ومناقشة الرسائل .. وغيرها.

إن السبب في تحديد رسوم على طلبة الدراسات العليا هو الانفصال الكامل بين الجامعات والبحث العلمي، وعدم استفادة الجامعات مما يخصص للبحث العلمي، وهذا ما سنناقشه عندما ندرس علاقة الدراسات العليا بالبحث العلمي، أما السبب الثاني الكلفة العالية لإدارة التعليم العالي بصورة عامة ، والدراسات العليا فهو أنها بدأت بدون خطة عامة توضح ملامح إدارتها، بل بدأت بمبادرات من بعض الأساتذة ببرامج محدودة واستمرت على هذا النحو بدون اهتمام وكأنه برنامج دخيل على الجامعة بالرغم من انعقاد مؤتمر حول الدراسات العليا بجامعة قاريونس في عام 1976ف، وآخر في جامعة الفاتح عام 1992، ولقد اطلعنا على الأوراق التي قُدمت في هذين المؤتمرين، وكذلك التقارير التي أعدتها الأمانة عن طريق لجنة من الأساتذة حول الدراسات العليا بالجامعات الليبية والخارج ونحن نرى أنها ما زالت مرجعاً جيداً لرسم خطة لإصلاح برامج الدراسات العليا في الداخل والخارج.

واستحدثت سنة 1999ف، كليَّتان للدراسات العليا في جامعتي الفاتح وقاريونس، تكون مهمة كل منهما إدارة الدراسات العليا في الجامعة وتطوير برامجها، واقتراح ميزانيتها وإرساء قواعد وتقاليد بالجامعة ، وتبني برامج مشتركة وخاصة لمنح درجة الدكتوراه مع جامعات في الخارج، ولكن الجامعات أفشلت مهمة هاتين الكليتين قبل أن تبدأ، مع أن هذا النظام معمول به في معظم الجامعات ،وبخاصة في الولايات المتحدة وكندا، والآن وقد أصبحت الدراسات العليا تُدار بإدارة في الجامعة كغيرها من الإدارات العامة، فهل يُعقل أن يكون المكلف بالدراسات العليا ليس عضواً في اللجنة الشعبية للجامعة!؟.

تسير الدراسات العليا بواسطة لوائح تصدرها الجامعة لكل كلية، وهي لوائح تمت صياغتها بناءاً على اللائحة العامة للدراسات العليا التي أصدرتها اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين المهني، وقد حددت كل اللوائح قبول الطالب الحاصل على الشهادة الجامعية الأولى بدرجة جيد على الأقل في أي تخصص وحسب قدرة القسم المختص، حيث يتقدم الطالب بطلب للالتحاق بالدراسات العليا إلى الإدارة المختصة بالدراسات العليا والتي بدورها تحيل هذه الطلبات إلى الكليات ومن ثم الأقسام العلمية للبث فيها حسب اللائحة والقدرة الاستيعابية وعندها يخطر الطالب بما تم في طلبه.

وتحدد لوائحُ الكليات المتطلبات الدراسية للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه ، بما لا يتعارض واللائحة العامة، وفي الكليات التي تتبع نظام السنة يُكمل الطالب مقررات سنوية، ثم يقوم بتقديم بحث في تخصصه، يُناقش بواسطة لجنة من ثلاثة أعضاء، وباجتيازه جميع المقررات وباعتماد الرسالة يكون الطالب قد تحصل على درجة التخصص العالي(الماجستير).

أما متطلبات درجة التخصص العالي في الكليات التي تتبع نظام الفصل الدراسي، فتطلب عادة اجتياز مقررات فصلين بما يعادل 30 وحدة دراسية (عشرة مقررات) بمعدل لا يقل عن 65 في كل مقرر، وبمعدل عام لا يقل عن 75، ثم يقوم الطالب بعدها بتقديم بحث في مجال تخصصه ويُناقش بنفس الطريقة المشار إليها.

أما برنامج التخصص الدقيق (الدكتوراه) فهو ما زال محدوداً حتى الآن، ويقتصر على العلوم الاجتماعية والقانون والتاريخ واللغة العربية، وحتى في هذه التخصصات لا يزيد الحاصلون على الدكتوراه في كل تخصص منها في الجامعات الليبية على أصابع اليد الواحدة، ومتطلبات القبول في هذه الكليات هو حصول الطالب على درجة التخصص العالي، وتقديم بحث يشمل دراسة دقيقة في مجاله ويحتوي على نتائج مهمة في تخصصه ، ويناقش بواسطة لجنة تتكون من خمسة أساتذة بدرجة لا تقل عن أستاذ مشارك بمن فيهم المشرف.

أما في مجالات العلوم الهندسية والأساسية وكل العلوم التطبيقية فلم تمنح الجامعات الليبية إجازة التخصص الدقيق (الدكتوراه) حتى إعداد هذا الكتاب، إلا في حالة واحدة،

حيث منحت جامعة قاريونس هذه الدرجة لبحث في مجال الرياضيات خلال العام الجامعي 1999/98ف.

• مؤشرات عن الدراسات العليا بالجامعات الليبية

إذا رجعنا إلى بعض الإحصائيات التقريبية للعام الدراسي 2002/2001ف، نجد أن عدد الطلبة المسجلين لدرجة التخصص العالي (الماجستير) في الجامعات الليبية يبلغ حوالي (5200) طالب، منهم حوالي 38 في العلوم التطبيقية، ويمثل عدد الطالبات حوالي 45، أما عدد الطلبة المسجلين لدرجة الإجازة الدقيقة (الدكتوراه) فلا يزيد عن 60 طالباً جميعهم في كليات الآداب والقانون، كما تجدر الإشارة إلى عدد الطلبة في أكاديمية الدراسات العليا أكثر من 1500 طالب في مجالات الاقتصاد والإدارة والعلوم السياسية والقانون. علماً بأن أكاديمية الدراسات العليا لا تتبع لأي جامعة في ليبيا والدراسة فيها بمقابل، كما يوجد حوالي 1500 طبيب مسجل للزمالة الليبية في مجلس التخصصات الطبية.

أما عدد الذين منحوا درجة التخصص العالي (الماجستير) في الجامعات الليبية فيبلغ (3150) طالباً، حوالي 35 منهم في العلوم التطبيقية، وقد منحت بالتحديد في مجالات التاريخ والجغرافيا واللغة العربية والتفسير (الفلسفة) والاجتماع والإعلام والتربية وعلم النفس والتربية البدنية والشريعة والقانون بجميع فروعه والرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلم الحيوان وعلم النبات والهندسة المدنية والهندسة الكهربائية والميكانيكية وجميع مجالات الزراعة والمحاسبة والاقتصاد والإدارة.

وقد بدأت برامج أخرى في مجالات مختلفة مثل؛ الحاسوب وعلوم الأرض تفتح أبوابها لطلاب الدراسات العليا في الجامعات الليبية .

يبلغ عدد إجازات التخصص الدقيق (الدكتوراه) التي منحتها الجامعات الليبية حوالي أربعين أطروحة (40) وبالتحديد في جامعة قاريونس وجامعة الفاتح وجامعة السابع من إبريل ، وكلها منحت في اللغة العربية والاجتماع والتاريخ والشريعة والقانون، ومنحت واحدة فقط في الرياضيات حتى الآن .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن مجالات العلم والمعرفة تعددت ولكل علم مما ذكرنا فروع وتخصصات دقيقة لا يمكن تغطيتها بالإمكانيات المتوفرة في أقسامنا العلمية ، فكل قسم يعتمد على تخصصات أعضاء هيئة التدريس به وبقية العناصر اللازمة، ولذلك نجد أن بعض الأقسام تقتصر على تخصص واحد في مجال معين، فمثلاً؛ لا نستطيع حتى الآن تغطية كل التخصصات في مجال الفيزياء ، ولا في كل مجالات العلوم الرياضية والهندسية، حتى على مستوى درجة الإجازة العالية (الماجستير)، وهذا يجعلنا مُلزمين بالاستعانة بجامعات في الخارج عن طريق فتح قنوات علمية معها أو بالبعثات الكاملة، وإلا فسوف نمنح نسخة واحدة من الشهادات فيصبح لدينا تكدس في تخصصا معين ولا نملك متخصصاً واحداً في عدة تخصصات، الأمر الذي يجعلنا دائماً في حاجة إلى التعاقد مع أساتذة من الخارج لتغطية النقص، وستظل هذه المشكلة قائمة إلى أن نخطط لتغطية جميع التخصصات ونتخلى عن سياسة الكم ونعتمد الكيف.

- **الدراسات العليا في مجال الطب**

تتبنى كليات الطب برامج للدراسات العليا في مجال العلوم الطبية غير السريرية مثل؛ الكيمياء الحيوية وغيرها ، نستطيع القول بأن الدراسات العليا في مجال العلوم الطبية تتمثل في مجلس التخصصات الطبية ، حيث يوجد أكثر من 1600 طبيب مسجلين لدرجة الزمالة الليبية، وتعترض هذا المجلس العديد من الصعوبات إلى جانب أن برامج الدراسات العليا المتاحة الآن بالداخل في مجال العلوم الطبية لا تستوعب العدد المطلوب للدراسة العليا بما يوفر احتياجات ليبيا من المؤهلين في هذه المجالات، وكذلك فإن العديد من التخصصات المهمة لا يتوفر لها برامج للدراسات العليا محلياً، ونعلم جميعاً أن إعداد

الطبيب عملية مُكلفة ودقيقة ولا يمكن التهاون فيها، أو اختصار فترة إعداد الطبيب، لأن الأمر يتعلق بأرواح البشر، هذا عن الطبيب العام ، فما بالك إذا أردنا متخصصاً في مجال من مجالات الطب.

وفيما يلي بعض من هذه الصعوبات التي أُخذت من تقارير للمتخصصين في مجال الطب:

1 ـ إن التخصص في المجالات السريرية يحتاج إلى تدريب عملي لفترات طويلة داخل المستشفيات والمؤسسات الصحية لاكتساب مهارات وعلوم نظرية وتطبيقاتها، ونظراً للتقدم الكبير في التقنيات الطبية ووسائل التشخيص والعلاج فإن اكتساب هذه المهارات والتعامل مع التقدم التقني يتطلب التدريب في مراكز متخصصة ، ولا شك أن حرمان الأطباء من الاطلاع على هذه التقنيات الطبية انعكس وسينعكس سلباً على التعليم الطبي والخدمات الطبية.

2 ـ توجد تخصصات فرعية دقيقة في المجالات الطبية التي يتعذر تأسيس برامج دراسات عليا فيها، نظراً لعدم وجود متخصصين من الليبيين يمكنهم تسيير هذه البرامج. ناهيك عن النقص في الإمكانيات التي تستخدم في هذه التخصصات.

3 ـ إن الكليات الطبية تواجه مشكلة الكم الكبير من الطلبة في المرحلة الجامعية الأولى، ويتطلب هذا الكم التدريب داخل المستشفيات التي لا تسمح إمكانياتها بتدريب الطلبة، والطب يعتمد اعتماداً كبيراً على التدريب العملي، وهذا ما جعل كليات الطب تغرق في مواجهة مثل هذه المشاكل، ولم تعر انتباهاً للدراسات العليا والتخصصية.

4 ـ يُلاحظ عند الحديث عن الطب أنه يركز على الطبيب ، مع العلم أن الطبيب عبارة عن عنصر في منظومة الخدمات الطبية حيث يجب إعداد العناصر الأخرى إعداداً عالياً متخصصاً مثل؛ المتخصصين في التقنيات الطبية بأنواعها والتمريض، ونعلم أن أكثر ما تعاني منه الخدمات الطبية هو النقص في أطقم التمريض، ويرجع هذا الأمر إلى عدم وجود منهجية لإعداد الممرضين والخدمات الفنية الأخرى، وهو يرجع إلى النقص في المتخصصين والمعدين إعداداً عالياً في هذه المجالات ممن يمكن أن يعدوا تلك الكوادر الطبية إعداداً سليما وعالياً.

- **الدراسات العليا والبحث العلمي**

يشكل البحث العلمي أساساً للتعليم الجامعي وخاصة الدراسات العليا، ويضفي عليه الفعالية والمنفعة .. ولكن منذ تأسيس الجامعات الليبية ركزت على التعليم ببعده التقليدي، وذلك رغبة منها في سد النقص في الأطر العليا والمتوسطة، وبالتالي غيبت البحث العلمي، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى عندما أرادت الدولة تأسيس قواعد للبحث العلمي ، قامت بذلك بعيداً عن الجامعات وأسست الهيئة القومية للبحث العلمي لتشرف على مراكز أبحاث منتشرة هنا وهناك، ولكنها بعيدة عن الجامعات من حيث طبيعة عملها ومكانها. مثل ؛ مركز البحوث الصناعية ومركز البحوث الزراعية ومركز البحوث الاقتصادية وغيرها.

وإذا نوقش الأمر بموضوعية وهدوء وتساءلنا عن جدوى وجود مركز البحوث الزراعية بعيداً عن كليات الزراعة ، ومركز البحوث الاقتصادية بعيداً عن كليات الاقتصاد ، وهكذا ، ونحن نسمع كل يوم خبراً عن نتائج أبحاث مفيدة لكل البشر من داخل الجامعات ، ومعظم الذين حصلوا على جائزة نوبل أجروا أبحاثهم داخل الجامعات ، وهو أمر منطقي حيث مركز البحوث في حاجة إلى بحاثين ومن هؤلاء الباحثون ؟ إنهم أساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا في الجامعات، لأنهم المشغوفون بالعلم والبحث العلمي، وهم الذين لديهم القدرة على البحث والدراسة ، ولذلك يجب أن تكون مراكز البحوث وما لديها من إمكانيات في خدمة الجامعات ، وعندها سنوفر الكثير، وهذا الأمر يتطلب أن تكون إدارة الجامعات ومراكز البحوث منضبطة، وتتميز بالكفاءة بحيث تكون قادرة على استحداث الآليات المؤدية إلى تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسات العليا والبحث العلمي، وهي تلتقي ولا تتناقض مع ما ورد في الوثيقة العامة لسياسة البحث العلمي والتقني في ليبيا، وبالنظر إلى بعض الأهداف التي وردت في هذه الوثيقة نجدها تتوافق مع أهداف الدراسات العليا بل والعملية التعليمية بصورة عامة ومنها:

ـ المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، وذلك بتقديم الدعم العلمي والتقني لمساعدته على حل مشكلاته في مختلف مجالات وقطاعات التنمية وتتمثل هذه المساهمة في:

أ. إجراء البحوث والدراسات العلمية والتقنية ذات العلاقة المباشرة باحتياجات

المجتمع الفعلية في المجالات الحيوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة والعمل على تجميع الأطر والخبرات المتخصصة.

ب. تنمية الموارد البشرية وزيادة فاعليتها وإنتاجيتها من خلال تطوير منظومة المجتمع العلمية والتعليمية، والرفع من المستويات العلمية والتقنية للمؤسسات التعليمية على مختلف مستوياتها وتخصصاتها، وتنظيم الحلقات الدراسية والدورات التدريبية في مختلف مجالات العلم والتقنية.

ج. المساهمة في تطوير وتحديث نظم المجتمع ومؤسساته وأجهزته الإدارية والإنتاجية وتحسين أدائها.

د. إثراء ثقافة المجتمع وتجديدها وإحياء الأصيل من تراثه وتحقيق استقلاله العلمي والتقني، والتقليل من تبعيته العلمية والتقنية، وزيادة قدرته على الإسهام في الحركة العلمية القومية والبناء الحضاري الإنساني.

- تنمية الكفاءات العلمية والتقنية، وتكوين وتطوير ما يحتاج إليه البحث من كفاءات علمية وفنية وبحثية جيدة في إمكانياتها وقدراتها ومهاراتها واتجاهاتها العلمية والبحثية، وتحسين ظروفها المادية والمعنوية، وتعهدها بالرعاية والتدريب المستمرين.

- نشر الوعي العلمي والثقافة العلمية بين أفراد المجتمع.

- الاهتمام بتوثيق المعلومات.

- توثيق صلات مؤسسات العلم والتقنية الوطنية بالمؤسسات والهيئات والمنظمات والمراكز العلمية والتقنية في الوطن العربي والعالم، ودعم التعاون العلمي معها من خلال القيام بالأعمال العلمية المشتركة وتبادل المعلومات والخبرات العلمية والتقنية والبحثية وتبادل الزيارات والباحثين وتنظيم المؤتمرات.

هذه في عجالة بعض من أهداف البحث العلمي التي وردت في الوثيقة، ويتضح أنها تشترك مع أهداف برامج الدراسات العليا، فعندما نقول "تنمية الكفاءات العلمية" ليس هناك من وسيلة لتحقيق هذا الهدف أفضل من دعم برامج الدراسات العليا بالجامعات،

ودعم المكتبات بالجامعة وتحديث المعامل والمختبرات، فهذه هي البداية، لأن مصدر الكفاءات العلمية هو الجامعات وتحديداً ما تفرزه برامج الدراسات العليا في الداخل والخارج، وبدون تكوين الكفاءات لا يمكن الحديث عن البحث العلمي، وعندما نقول "توثيق صلات مؤسسات العلم الوطنية بنظائرها في الوطن العربي والعالم"، فلا شك أننا نعني الجامعات والمعاهد العليا، وهذا بالضبط ما يتطلبه تحقيق أهداف الدراسات العليا وخاصة عندما يُقال في الوثيقة "دعم التعاون من خلال الأعمال المشتركة وتبادل المعلومات"، وهذا يتحقق بما تطرقنا إليه سابقاً بضرورة تشجيع حركة الأساتذة الزائرين وتبادل الأساتذة وتبني برامج مشتركة للدراسات العليا مع جامعات في الخارج.

- **الدراسات العليا بالخارج**

لا ينكر أحد أن السنوات التي تلت قيام ثورة الفاتح من سبتمبر كانت العصر الذهبي للمبعوثين من معيدي الجامعات الليبية وحملة الإجازة العالية (الماجستير)، حيث وصل عدد المبعوثين في الفترة من 1970 إلى 1980 حوالي (5000) مبعوث، وذلك حرصاً من الثورة على إعداد كوادر وطنية مؤهلة تأهيلاً عالياً لتنفيذ الخطط الطموحة التي عملت الثورة على تنفيذها في كافة المجالات، وخاصة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وبالفعل فهم يشكلون منذ ذلك الوقت الكم الأكبر من أساتذة الجامعات والباحثين.

وكان لنجاح برامج الإيفاد على الخارج في تلك الفترة أسباب عديدة أهمها:

- تخصيص الأموال الكافية للصرف على المبعوثين من ميزانية ثابتة ودون إبطاء وفق الاحتياجات الفعلية للبرامج الدراسية للمبعوثين مع المتابعة المستمرة للمبعوثين.

- إيفاد المبعوثين بعد تخرجهم مباشرة وفي مرحلة عمرية مبكرة، الأمر الذي ساعد على زيادة تحصيلهم العلمي، لعدم ارتباطهم بمسؤوليات اجتماعية أي أن معظمهم غير متزوجين أو حديثو الزواج، وهو ما جعلهم يتفرغون للدراسة من ناحية ، ومن ناحية أخرى وفر الكثير من مصاريف العلاج ودراسة الأبناء، وأهم من هذا كله أن المبعوث يحصل على الماجستير والدكتوراه في سن مبكرة، الأمر الذي يجعلنا نستفيد من خدماته مدة طويلة.

ولو استمر الإيفاد على هذا النحو لأصبح لدينا من أساتذة التعليم العالي والباحثين ما يكفي حاجتنا ويزيد، ولكن للأسف تقلص عدد المبعوثين حتى وصل إلى أدنى معدّل له في (منتصف وأواخر الثمانينات) حوالي (1650) مبعوثاً، ونتوقع أن يؤدي في المستقبل إلى خلل في الاتصال العمري)تواصل الأجيال(، فعندما يتقاعد الأساتذة الحاليون لن نجد من يعوضهم إلا بالتعاقد مع أساتذة مغتربين، ولذا ننصح بأن يستمر تدفق المبعوثين إلى الخارج مع استمرار الدراسة العليا في الداخل وبأعداد كافية كي لا يتكرر هذا الخلل ، وللإنصاف فإن أمانة التعليم والتكوين المهني قامت في أواخر التسعينات بإصدار قرارات إيفاد لأكثر من (2000) طالب نُفذ معظمها ولكن الإيفاد توقف لفترة أخرى ، وهكذا فإن لسياسة الطفرات في الإيفاد مضارها على تواصل حلقات التعليم وصلة العالم بالتطور العلمي في العالم الخارجي، ولذا يجب أن تكون لدينا سياسة واضحة للإيفاد بشكل منتظم ، وبحيث نصل إلى (5000) مبعوث وهو عدد متواضع جداً إذا ما قورن ببعض الدول ، فمثلاً؛ بلغ عدد المبعوثين من تونس إلى فرنسا وحدها (3000) مبعوث على حساب الدولة التونسية، وفي بعض الدول مثل؛ ماليزيا يصل عدد الدارسين بالخارج (100,000) وهذا ينطبق على معظم دول العالم الأخرى، وحتى المتقدمة منها والتي تمتلك آلاف الجامعات مثل؛ الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا واليابان والصين كلها لديها بعثات في الخارج للدراسات الجامعية والعليا ، لأن هدف هذه الدول هو اكتساب المعارف الجديدة والتعرف على المدارس العلمية المختلفة عن طريق مبعوثيها، ولذلك يجب أن نعتمد على الإيفاد إلى الخارج في سن مبكرة ويكون الإيفاد لنيل درجة الإجازة العالية)الدكتوراه(، بل ويجب أن يُتّخذ قرار عاجل بالتمديد لدرجة الدكتوراه لكل المبعوثين حالياً، وخاصة الشباب الذين هم في مرحلة عمرية مناسبة بشرط أن يكون قد تحصل على الماجستير في وقت مناسب وهو متميز في دراسته، أما عودة المبعوث بعد إنهاء درجة الماجستير فهي سياسة خاطئة ومكلفة للمجتمع، فالعودة تجعل المبعوث ينقطع عن البحث وهو في قمة نشاطه ، ويتغيّر وضعه الاجتماعي بكثرة الأولاد ، ويُصبح إيفاده للدكتوراه فيما بعد مُكلفاً جداً ، لما تتطلبه أسرته من مصاريف علاج ومواصلات وتعليم الأولاد ح كما يجب أن ندرك جيداً أن هذه

الإجازة لا تؤهل حاملها ليكون أستاذاً في الجامعة مهما حاول البعض، وأن كل الجامعات في العالم لا تقبل إلا الإجازة الدقيقة (الدكتوراه)، ولهذا يجب أن تكون قرارات الإيفاد لنيل درجة الدكتوراه حتى نؤهل أساتذة يمكن الاعتماد عليهم في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، ولا يصح أن نجعل الذين يقومون بالتدريس في الجامعات من حملة الماجستير بدون تأهيل عالٍ ولا يصح أيضاً أن نوفدهم في سن متقدمة وبعد أن انقطعت صلتهم بالبحث العلمي وقل نشاطهم وقدرتهم على العمل، فلا مناص من إيفاد معيدي الجامعات للدكتوراه مباشرة.

أما عن الدراسة في الداخل فيجب أن نقوي عناصرها ونطورها ونهيئ سبل نجاحها، ونرى أنها يجب أن يتم تركيزها في جامعتين فقط على الأكثر في الوقت الحاضر ، وهما؛ جامعة الفاتح وجامعة قاريونس، ونطور المعامل والمختبرات والمكتبات وكل سبل المعلوماتية الحديثة، وتوفر أساتذة أكفاء للتدريس والإشراف في هاتين الجامعتين، ونفتح قنوات علمية مع جامعات في الخارج لتبني برامج مشتركة وخاصة برامج الإجازة الدقيقة (الدكتوراه)، ونربط الجامعات بأولويات البحث العلمي ، وندعم البحوث الأكاديمية، ونشجع النشر المحكم هذا إذا أردنا لدراستنا العليا أن تتطور وتعطي مخرجات يمكن الاعتماد عليها في إعداد كوادر مؤهلة تأهيلاً عالياً للتدريس بالجامعات وممارسة عملية البحث العلمي.

أهم مراجع الفصل السادس

أولاً:. باللغة العربية

1. اللجنة الشعبية العامة، (2004)، تقرير المفتش العام لقطاع التعليم، طرابلس، (تقرير فني وإداري غير منشور).
2. المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، (2002)، التعليم العالي في الجماهيرية العظمى: دراسة تقييمية، طرابلس، (تقرير فني غير منشور).
3. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التعليم العالي والبحث العلمي، (1995)، المجلة العربية للتعليم العالي مجلة سنوية، العدد الأول، السنة الأولى، ديسمبر 1995.
4. المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب ـ ليبيا، (2000)، السياسات المقترحة لإصلاح التعليم والتدريب في ليبيا، ورقة عمل. (وثيقة فنية غير منشورة)
5. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وزارة الثقافة والتعليم العالي بلبنان، (2000)، التقرير الختامي للمؤتمر الاستثنائي الأول للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، 18-21 سبتمبر 2002، بيروت ـ لبنان.
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2002)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (2002)، عمّان، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رقم الكتاب A02.111.B.9.
7. د/ مصطفى عُمر التير، (2002)، التحديث والتنمية وإسهامات التعليم العالي في المجتمع الليبي، دراسة قُدمت إلى ندوة التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا، المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي (ACARTSOD)، طرابلس ـ ليبيا، 27-29 أكتوبر، (وثيقة غير منشورة).

ثانياً: باللغة الإنجليزية

1. *International association of universities& UNESCO, (2002), Globolization and the Market in Higher Education: Quality accredition and Qualification, Paris, London, Genevé.*
2. *Jereme Binde (editor), (2001), keys to the 21st century, UNESCO publishing, Newyork, Paris, Berghaln book.*
3. *Redouan Saidi, (2003), The Moroccan University Current Challenges and Future, prospects a research project supervised by Dr. Maha Ennaji, Sidi Mohammed Ben Abdellah University, Fes-Morocco, and Dr. Jan Joap de Ruiter Babylon Center for Studies on Multilingualism in the Multicultural Society, Tilburg University, the Netherlands.*
4. *UNESCO Institute for Statistics, (2003), measuring education quality, a paper presented at ministerial roundtable on the quality of edication, UNESCO, Paris, 3- 4 October.*
5. *UNESCO, (1998), world conference on higher education (vision and action), Paris, 5-8 October, data, papers and documents from this conference.*

الفصل السابع

إنتاج المعرفة وآفاق التعليم العالي في ليبيا

الفصل السابع

إنتاج المعرفة وآفاق التعليم العالي في ليبيا

- التنمية والمعرفة
- آفاق إنتاج المعرفة في التعليم العالي الليبي
- آفاق التعليم العالي في ليبيا: نحو استراتيجية وطنية لإنتاج المعرفة
- خلاصة وملاحظات ختامية
- أهم مراجع الدراسة

إنتاج المعرفة وآفاق التعليم العالي في ليبيا

يهدف هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على مسألة إنتاج المعرفة في التعليم العالي الليبي بوصفها ضرورة وشرطاً أساسياً للتنمية ، وفي مجتمع المستقبل في الألفية الثالثة، ولتحقيق هذا الهدف يحاول هذا الفصل تحقيق ما يلي:

1. تحديد العلاقة بين التنمية والمعرفة، واعتبار المعرفة مساوية لرأس المال وللثروات الطبيعية التي يمتلكها المجتمع، والمجتمع الذي لا ينتج ولا يملك المعرفة، لا خيار أمامه إلا استيراد المعرفة، وبالتالي استيراد نموذج التنمية الذي يفرضه عليه الآخرون بكل سلبياته وإيجابياته.
2. إلقاء الضوء على وظائف الجامعة، مع التركيز على هدف إنتاج المعرفة لغرض النمو والتقدم الحضاري.
3. مناقشة أهم الميادين التي يمكن أن تسهم فيها الجامعات الليبية بإنتاج معرفة حولها، و تساعد في تخطيطها ـ أي الميادين المعرفية ـ ونموها والتصدي للاختناقات والصعوبات التي تشكو منها، أو السائدة فيها.
4. تقديم بعض المقترحات لتفعيل دور الجامعات في مسيرة نمو المعرفة وإنتاجها لصالح التنمية في ليبيا، وتعزيز مسيرتها والمحافظة على إنجازاتها ومعدلات١ أدائها وعوائدها لجميع أبناء المجتمع.

• التنمية والمعرفة

دأبت نظريات التنمية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين إلى الاعتقاد بأن من أهم شروط التنمية في أي مكان في العالم توفر رأس المال النقدي، الذي يتحقق ويتكون بطرق مختلفة من أهمها؛ توفر قدر من الثروات الطبيعية التي تحول إلى سلع وخدمات، وتوفر الادخار القومي، أو القدرة على زيادته أو الحصول عليه من مصادر داخلية أو خارجية عن البلد الذي تتم فيه جهود التنمية، واستمرت هذه النظرية إلى العقد الأخير من القرن العشرين ، وظلت تهيمن على الفكر الاقتصادي وعلى فكر ساسة الدول النامية ومنظريها، إلا أن العشرية الأخيرة من القرن الماضي شهدت تحولاً فكرياً واستراتيجياً وعملياً، حيث شهدت النظرية الإنمائية دخول عنصر جديد في التحليل والتخطيط وهو عنصر المعرفة وإنتاجها ونشرها وتوظيفها، بحيث أصبح هذا العنصر الأخير يساوي تماماً رأس المال والثروات الطبيعية، بل يفوقهما في كير من الأحيان ، وبذلك ظهر مصطلح رأس المال العقلي أو الفكري أو رأس المال المعرفي، وبذلك أيضاَ أدخلت تحليلات التنمية إلى العقل والمعرفة وإنتاجها من المتغيرات المهمة في تحقيق التنمية، بل وتؤثر سلباً وإيجاباً في كل حسابات ومخططات التنمية، فإذا كان المجتمع مثلاً يمتلك المال، ولكنه لا يمتلك المعرفة أو العقل المبدع، فإن ماله لا يساوي شيئاً، بل يمكن أن ينفق ويذهب هذا المال هباءً منثوراً، دون أن يستفاد منه، أو في أحسن الظروف يصبح مثل هذا المجتمع معتمداً على الآخرين في نموه وحياته، وهؤلاء الذين قدموا له العون يفرضون عليه ما يشاءون من شروط، بل هم الذين يصنعون نموه ويحددون مسارات حياته، بل ويصنعون عقله وتفكيره ومزاجه وذوقه، فيفقد بالتالي مثل هذا المجتمع شخصيته واستقلاله وذاته، ويتحول تابعا في فلك الآخرين وفي حساباتهم الاقتصادية والسياسية، فمثل هذا المجتمع؛ إذن لا ينمو بنفسه ولكن الآخرين هم الذين يحددون نموه ومعيشته وحاضره ومستقبله. من هنا نعتقد أن التنمية في الحقيقة هي نمو العقل وهي القدرة على إنتاج المعرفة وتوظيفها، ويصبح بالتالي شرط رأس المال المعرفي أساسياً أو هو بداية الطريق للتنمية، وهذا طبعاً لا ينفي مطلقاً شروط رأس المال، وتوفر المصادر الطبيعية والقدرة على التخطيط والتدبير والإدارة الفعالة الناجحة.

وإذا حاولنا أن ندرس أو نحلل العلاقة بين التعليم العالي والتنمية، فإن هذه العلاقة تصبح بالضرورة هي مدى قدرة المؤسسة الجامعية على إنتاج المعرفة، أو بلغة أخرى مدى قدرة المؤسسات الجامعية أو المؤسسات العلمية على خلق الثروة، ولكنها الثروة المتمثلة أولاً في إنتاج معرفي واستخدام العقل في توظيف الإمكانات المتوفرة وإبداع إمكانات جديدة للنمو والتنمية في المجتمع، وإذا حاولنا أن نطرح الإشكالية بمنطق آخر ونقول : مادام هذا هو الوضع النظري، فما هي إذن آفاق العمل للتعليم العالي في الجماهيرية؟ أو ماذا يمكن أن يقدم التعليم العالي للمجتمع الليبي ونموه ومسيرته للدخول في عالم القرن الحادي والعشرين؟.

وبطبيعة الحال فأدبيات الموضوع تؤكد أن الجامعة بوصفها مؤسسة مهمة للتعليم العالي، بل هي أهم مؤسساته عليها أن تقوم بثلاثة أدوار أو ثلاث وظائف أساسية هي:

1. وظيفة التدريس.
2. وظيفة إنتاج المعرفة.
3. وظيفة خدمة المجتمع.

وبشيء من الاختصار الشديد نعلق على هذه الوظائف الثلاث:ـ

1. فبالنسبة للوظيفة الأولى؛ فإن التدريس و التعليم يعد من وظائف الجامعة الأساسية في الماضي والحاضر، ولكن ما هي الآفاق الممكنة والمنظورة لهذه الوظيفة أو هذا الدور، وبدون الدخول في تقنيات ومحددات الوظيفة فإن الآفاق الممكنة لها تتمثل في السعي أو التحول من أساليب التدريس والتعليم التقليدية إلى الأساليب العصرية والمعاصرة المطبقة في العالم المتقدم، والتي في أساسها الاعتماد على الدور النشط للطالب قبل الأستاذ في العملية التعليمية، وهذه الطريقة التدريسية بدون شك لابد أن تدخل في منهجيتها تقنيات تربوية حديثة من أهمها:

أ- طريقة المشروعات؛ أي التعليم والتدريس بطريقة المشروع الفردي أو الجماعي للطلاب.

ب- طريقة حل المشكلات؛ أي التدريس بطريقة إيجاد حل لمشكلة أو معضلة مهما

كانت طبيعية أو اجتماعية أو ثقافية، فعلي سبيل المثال يمكن لأساتذة الهندسة اختيار مشكلة تشغل بالهم وعلومهم فيوجهون الطلاب ويشجعونهم على إيجاد حل لها. ويمكن أيضاً في هذا السياق استخدام منهج تداخل العلوم لحل المشكلة، وذلك بتشجيع الطلاب على إيجاد حل لمشكلة تصميم المبنى أو المرفق أو المشروع الهندسي لمجتمع يواجه مشاكل التحول الاجتماعي من حياة الريف والبداوة إلى حياة الصناعة والتقنية والمجتمع الصناعي المعقد.

ج ▪ التدريس بطريقة توظيف المعلومات والنظريات العلمية لتصميم برامج جديدة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية في المجتمع، فطالب التربية أو التخطيط مثلاً يمكن أن يدرس مادة التخطيط الاجتماعي بطريقة توظيف الحقائق والمعلومات لتخطيط أو تصميم برنامج تربوي تعليمي يهدف إلى رفع درجة الحراك الاجتماعي عن طريق التربية والتأهيل المهني أو تصميم برنامج تربوي يهدف إلى إكساب قيم اجتماعية وثقافية جديدة غير معتادة في المجتمع التقليدي مثل المحافظة على الوقت، أو الاقتصاد في الجهد والوقت والمال، أو تعلم روح العمل في الفريق أو العمل الجماعي.

د ▪ التدريس بطريقة العمل العلمي الميداني، أي تشجيع الطالب للخروج من عالم الفصل الدراسي والنظريات إلى عالم الواقع وملاحظة سلوك الظاهرة في الطبيعة، وتكوين آراء وملاحظات علمية عن هذه الظاهرة في الواقع، ثم العودة إلى قاعدة الدرس لبناء هذه المعلومات الميدانية في نسق علمي يفسر الظاهرة، كما هي في صيرورتها وخصوصية واقعها في الزمان والمكان.

ه ▪ التدريس بطريقة الحوار والنقاش وخاصة في العلوم الإنسانية والعلوم الثقافية، أي بدلاً من أن يقوم الأستاذ بتقديم معلومات ونظريات مصنفة ومبوبة في سياق تاريخي أو سياق منطقي، بدلاً من ذلك يظهر المشكلة في شكل موضوع أو قضية للحوار والنقاش، ويسمح الأستاذ للطلاب أن يقدموا آراءهم ووجهات نظرهم حول هذه المشكلة في كل مستوياتها النظرية والتطبيقية، فإذا كان هناك درس عن العدالة الاجتماعية مثلاً فيمكن أن يطرح هذا الدرس في شكل تبادل للآراء بين الطلاب

بإشراف وإدارة الأستاذ، ويشجع الطلاب على إبداء وجهات نظرهم مهما كانت مختلفة عن زملائهم، أو عن وجهة نظر الأستاذ، أو وجهة نظر الكتاب المستخدم في الدرس، وفي الحوار والنقاش. ولمثل هذه الطريقة (الحوار والنقاش) أبعاد تربوية وتعليمية وإنسانية عميقة تعني أولاً احترام وجهة نظر الآخر، وثانياً السماح له ـ أي الطالب ـ بالتعبير عما يدور في أعماق نفسه، وعن تصوره كيف تتحقق العدالة الاجتماعية في المجتمع، وفي النهاية فإن مفهوم ومعنى العدالة الاجتماعية يتعمق في ذهن الطالب المشارك في الحوار ويصبح لهذا المفهوم معنى حقيقياً مرتبطاً بما يعيشه ويلاحظه في حياته اليومية، وبكل تأكيد فلا معنى لأي مفهوم للعدالة الاجتماعية يطرحه الأستاذ في محاضراته إذا كان الطالب يعيش في أسرة أو مجتمع أو وسط اجتماعي كله تنافس وصراع مدمر بطرق مشروعة وغير مشروعة للوصول إلى الثروة والاعتداء على ممتلكات الآخرين وحقوقهم ونهبهم وسلبهم.

2. وبالنسبة للوظيفة الثانية وهي إنتاج المعرفة؛ فبالنظر إلى التحول الفكري الذي يضع المعرفة من شروط التنمية، يصبح من آفاق التعليم العالي التأكيد على إنتاج المعرفة، بل إن التأخير في هذا الدور أو الوظيفة يجعل الجامعة أشبه ما تكون بمؤسسة خدمات مليئة بالنماذج والتصديق عليها، أو الصور والأشكال الذهنية التي يحفظها الطالب دون أن يكون قادراً على إدراكها في حياته أو الإسهام في إنتاجها أو تطويرها أو الاستفادة منها، والمقصود بالمعرفة هنا كل المعلومات والآراء والأفكار والعلاقات التي ينتجها العقل البشري ، منفرداً أو مجتمعاً مع غيره من العقول ، وذلك من خلال تكامله وتفاعله ـ أي العقل ـ مع الكون والحياة والإنسان، ومن هنا فلا يُقصد بالمعرفة هنا القوانين والنتائج العلمية الدقيقة والمتراكمة وتحصيلها من المعامل والتجارب فقط، ولكنها أيضاً المعرفة التي يكونها الإنسان في حياته ، مهما كانت هذه المعرفة، ومن هنا فإن الآ راء والأفكار والأحكام والمثل والقيم والتصورات التي ينتجها العقل الإنساني من خلال تفاعله وجدله مع نفسه ومع الآخرين هي معرفة ، وهي إنتاج معرفي يسهم في رقي الإنسان ويعزز قدرته للسيطرة والتحكم في المحيط الذي يعيش فيه، وكذلك يساعده

في تحقيق مصالحه ومصالح الآخرين الذين يشاركونه الحياة والمجتمع. ويترتب على ذلك أن آفاق بناء مجتمع المستقبل يتطلب فيما يتطلب إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها وتهيئة الظروف الملائمة لذلك.

3. وبالنسبة للتعليم العالي أو الجامعة وخدمة المجتمع فقد مرت هذه الوظيفة بجدل وتطور كبير منذ أفلاطون في الفلسفة الإغريقية، وحتى بداية عصر النهضة الأوروبية والثورة الصناعية، فكان الاعتقاد قديما أن الجامعة تسعى للمعرفة أو الحقيقة المجردة، ولكن تطور الحضارة الإنسانية نقل هذه الوظيفة إلى وجه عملي يتمثل في إمكانيات تطبيق المعرفة ونتائجها لخدمة الإنسان والمجتمع في حياته اليومية، ويبدو أن تطور الأمور الآن في صالح التيار العملي وفلسفة المنفعة، بمعنى ضرورة استفادة الإنسان من إنتاجه العقلي والمعرفة أو الحقيقة التي يكتشفها، وهو ما يُعرف الآن بالمعرفة في خدمة المجتمع.

وإذا قبلنا بهذا المذهب البرجماتي للحقيقة والمعرفة، فيبرز السؤال المهم؛ ما هي المجالات التي يمكن أن تخدم فيها الجامعة المجتمع والإنسانية؟، إن هذه المجالات في إطار المجتمع الليبي، وبمنظور آفاق التعليم العالي في خدمة البيئة الليبية يمكن النظر إليها على أنها دراسة التحديات النابعة من تداخل أو تناقض الماضي مع الحاضر، وما يخلقه ذلك من إشكاليات معرفية ونفسية واجتماعية وثقافية، ولذلك مظاهر وتجليات كثيرة ومتعددة خاصة في أوساط الشباب وصغار السن الذين يمثلون أكثر من 50 من سكان المجتمع الليبي، وهم بهذه الكثرة لا يستطيعون التوفيق بين الماضي والحاضر ولا يمتلكون الرؤية المرغوبة للتوفيق بينهما، فهم إما عائدون إلى الماضي أو ذاهبون للمستقبل، دون كبير قدرة على التوفيق بينهما، وهذا يتطلب ولا شك همة الجامعات لإنتاج معرفة تساعد على فهم الماضي والحاضر، وتساعد بفعالية على خلق معادلة ورؤية توفق بين الماضي والحاضر، وتتطلع إلى المستقبل بنظرة وثقة بالنفس وبإرادة صلبة لا تعرف الكسل والتراخي والهروب من المشاكل والواقع وتحدياته.

- **آفاق إنتاج المعرفة في التعليم العالي الليبي**

ولعلنا نطرح هنا إشكالية مهمة في سياق المعرفة والتعليم العالي في ليبيا على أنها آفاق مستقبلية تحددها التطورات العالمية، واحتياجات الواقع الليبي الذي يتطلب التحول إلى مجتمع المستقبل مجتمع المعرفة والعلم، وهنا وفي إطار هذه النظرة لابد أن تسهم الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في إنتاج معرفة أو على الأقل توفير معرفة في المجالات والميادين التالية:ـ

1. مجال التحديات الكبرى النابعة من تناقض أو تداخل الماضي بالحاضر وما يفرزه هذا التناقض من إشكاليات معرفية ونفسية واجتماعية وثقافية تنعكس على مختلف مكونات المجتمع وبخاصة شريحة الشباب وصغار السن الذين يفتقدون الرؤية الحضارية المرغوبة للتعامل مع الماضي والحاضر، وتكوين منظومة من القيم الحضارية التي تساعدهم على تحديد هويتهم الثقافية والحضارية، وتبني فيهم الثقة بالنفس والإرادة والإصرار على التقدم وبناء مجتمع المستقبل بعقلية علمية ومتفتحة على ذاتها وعلى الآخرين في العالم، ولها القدرة على التواصل والحوار دون خوف أو شعور بالنقص.
2. التحديات المتعلقة بإنتاج المعرفة، فنحن ومعنا بقية العرب ومعظم شعوب أفريقيا والعالم الثالث لم نتمكن من إنتاج المعرفة، فنحن نستورد المعرفة ونستهلكها ونحن غير قادرين على إنتاجها، والإشكالية هنا هي أنه ما لم تسع الجامعات لإنتاج المعرفة فهي تعمل بعيدا عن سياق العصر ، وتغرد خارج السرب، وطبعاً لا تستطيع ليبيا وحدها ولاجامعاتها مهما كانت القدرات والإمكانات إنتاج معرفة حقيقيةمرضية وكافية، ولكن التكتل والتعاون العربي، والتعاون العربي الإفريقي، والتعاون العربي المتوسطي والعالمي هو في نظرنا الحل، وهو الطريق للبدء في إنتاج المعرفة اللازمة للنمو الحضاري سواء في ليبيا أو المنطقة العربية أو الفضاء العربي الأفريقي.
3. مجال التحديات الاجتماعية والثقافية؛ تواجه ليبيا مثل بقية بلدان العالم العربي والعالم النامي تحديات تاريخية ذات طبيعة اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية أتت

فيما نعتقد بسبب ظروف تاريخية ومعطيات العولمة وعالم ما بعد الحداثة، وهذه التحديات في نظري ستغير الشخصية العربية في ليبيا تغييراً نفسياً واجتماعياً وثقافياً وسلوكياً، ولكن المهم في الموضوع هو طبيعة وديناميكية هذه التحديات، وكيف تعمل في شخصية الفرد وشخصية المجتمع؟، وما هي آثارها المستقبلية؟. إن الصورة المستقبلية للإنسان في الألفية الثالثة هي إنسان القرية الكونية الواحدة الذي يجمع في شخصيته عالمه الوطني الخاص وعالمه الإنساني العالمي، إنه فيما أعتقد الإنسان العالمي أو مواطن العالم، والسؤال هنا ما هو موقف التعليم والتربية من ذلك، مع الاعتبار أن الحوار والتواصل هو لغة العالم اليوم، ومن لم يحاور ويتواصل يهمله التاريخ ويحفظه في متاحفه ، مرة أخرى؛ كيف نبني الشخصية ونُعدّها علمياً واجتماعياً وثقافياً وفكرياً للتعامل مع عالم الألفية الثالثة، مع الاحتفاظ بخصوصيتها الحضارية؟. إننا لا نملك إجابة محددة من خلال الكتاب ، ولكن الجامعات باعتبارها تصنع العقل وتنتج المعرفة، وتنظر للمستقبل، فهي يجب أن تجيب عن هذا السؤال الكبير من خلال مناهجها، ومن خلال إنتاجها للمعرفة الضرورية اللازمة لذلك.

4. مجال تحديات العلم والتقنية؛ إن أهم افتراضات العلم حالياً، وعصر العولمة هو نسبية الحقيقية، فليس هناك حقيقة مطلقة مهما كانت، إنها كما تسمى الآن في دوائر العلم والبحث العلمي الحقيقة الافتراضية، والسؤال الآن هو ما موقف جامعتنا من هذا التغير والتبدل المعرفي، بل والتبدل والتغير في نتائج البحث العلمي وتداعياته المختلفة على الإنسان والمجتمع. وهنا على جامعاتنا أن تسهم في هذا الميدان بتوضيح الموقف العلمي من الحقيقة وما يترتب عنه اجتماعياً وأخلاقياً وثقافياً، وأول هذه التداعيات ما يترتب عن أبحاث الهندسة الوراثية من أخلاقيات وقيم ومعايير، وما يترتب عن بحوث الإعلام الحديث وقدرته على تحديد الحقيقة بألف شكل وصورة. خاصة في ضوء تقنية المعلومات الحديثة وقدرتها على البناء الاقتناع في ذهن الإنسان وذهن الشعوب والمجتمعات، فيمكن تصوير الحق باطلاً، والباطل حقاً لا شك فيه.

- نحو استراتيجية وطنية لإنتاج المعرفة

برغم الإنجازات التي حققها التعليم العالي وكل منظومة التعليم، إلا أنه ـ أي التعليم العالي ـ لا يزال تقليدياً نمطياً، فهو نظام تعليمي تتمثل فيه كل تحديات التعليم الليبي خاصة من حيث الروح التقليدية العلمية، والكثافة الطلابية العالية، ونقص الإمكانات، وبعده عن الجودة والتجديد والتجويد والإبداع والتنوع والمرونة، وإنتاج المعرفة، ومما زاد من تحدياته بل أزماته السماح بالتعليم العالي الخاص أو الجامعات الخاصة التي سُميت تجاوزاً جامعات، وهي أبعد ما تكون عن الجامعات الحقيقية كما هي معروفة في العالم، ويوجد في ليبيا الآن من الجامعات الخاصة ما يفوق عددها في اليابان أو ألمانيا، فهل يُعقل ذلك؟ في بلد نام مثل ليبيا، إن هذا التعليم العالي الخاص هو هروب من أزمة الكثافة الطلابية العالية في الجامعات العامة، وحل مؤقت لأزمة الضغط الاجتماعي أو الطلب الاجتماعي المتسارع على التعليم العالي، فمؤسسات التعليم العالي العامة تضم حالياً ما يزيد عن ربع مليون طالب وطالبة، وربما نشأ هذا الإقبال على التعليم العالي بسبب قيم اجتماعية وثقافية موروثة في المجتمع الليبي، وهي القيم الاجتماعية التي تعطيها الأسرة ومعها المجتمع للدراسة في الجامعة، والحصول على مؤهل جامعي، بينما في ألمانيا مثلا نجد أن الغالبية العظمى من القوى العاملة لم تتخرج من الجامعات، ولكنها تتخرج من المعاهد والمدارس التقنية والمهنية ومن قنوات التلمذة الصناعية في الشركات والمصانع.

وعلى أية حال ومهما كانت الأوضاع؛ فالرؤية المستقبلية للتعليم العالي في معطيات المجتمع الليبي تتطلب فيما أعتقد خطوات تتلخص فيما يلي:

1. إعادة النظر في التعليم العالي ودوره، وتقييمه من منظور قدرته على إنتاج المعرفة، والإسهام في بناء المجتمع الجماهيري الذي تحدده توجهات وفلسفة الجماهيرية للألفية الثالثة.

2. تبقى الجامعات العامة الرئيسية بعددها ومواقعها الجغرافية كما هي الآن.

3. تحدد ثلاث جامعات فقط فيها برامج الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه وهي؛ جامعة الفاتح، وجامعة قاريونس وجامعة سبها،وعلى أن توفر ظروف الإقامة والسكن

للطلاب الذين يأتون من أماكن بعيدة عن هذه الجامعات للدراسة العليا.

4. تفتح ثلاث أو أربع جامعات خاصة فقط، بمعنى جامعة حقيقية وفي شكل شركات مساهمة يمولها القطاع الخاص ويديرها، ولكن تساندها الدولة فنياً ومالياً إن تطلب الأمر ذلك، وتوزع هذه الجامعات بحسب الكثافة السكانية والمناطق الجغرافية في البلاد.

5. ينشأ مجلس أو لجنة فنية للتعليم العالي الحر يمثل فيها القطاع الخاص، وتمثل فيها الدولة لتراقب وتضبط مسيرة ونمو التعليم العالي الخاص، وتضمن تحقيق أهدافه الخاصة، وتحقيق أهداف المجتمع الجماهيري وفلسفته العامة للتعليم العالي وإنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها.

خلاصة وملاحظات ختامية

لتجديد وتجويد وإصلاح التعليم العالي للقيام بدور إنتاج المعرفة اللازمة للتنمية لابد من القيام بالتدابير والخطوات التالية:ـ

1. إجراء دراسة واقعية شاملة للتعليم العالي، وربما للتعليم كله بهدف استخراج مؤشرات كمية ونوعية، توظف في أغراض إصلاح التعليم العالي وتغيير مساره لهدف وغاية إنتاج المعرفة.

2. رسم استراتيجية وطنية للتعليم في ليبيا يستمر تنفيذها عدة سنوات، وهذه الاستراتيجية تبدأ بالإجابة عن سؤال رئيسي؛ ماذا نريد من التعليم العالي في ليبيا؟ هل نريد منه الإسهام في إنتاج المعرفة لبناء مشروع حضاري؟ أم نريد منه ثقافة عامة للجميع؟. وفي كل الأحوال يجب التوسع في دور التعليم العالي والنظر إليه أكثر من تأهيل قوى عاملة، فالتعليم العالي يسعى لأكثر من سوق العمل، إنه يسعى لبناء مجتمع المستقبل، ولا أحد ينكر أهمية وأولوية سوق العمل، ولكنها ليست الأولوية والأهمية الوحيدة، وإذا كان الأمر كذلك فليبيا اكتفت بالمختصين الجامعيين ويترتب عن ذلك قفل الجامعات أو إلغاء معظم الكليات الجامعية، وهذا لا يعقل في مجتمع المعرفة والعلم ومجتمع حضارة العصر الحديث، إذ يظل من أهداف التعليم العالي خدمة سوق العمل ، ولكن هذا الهدف ليس هو الوحيد، فالهدف أوسع وأشمل من ذلك، إنه هدف حضاري واسع ، وهذا هو المطبَّق في معظم بلدان العالم، تعلم أولاً، ثم أبحث عن عمل، ولكن كن قادراً على استخدام قدراتك المختلفة لخلق فرصة عمل، وخلق ثروة ورزق لك ولغيرك من الناس، فعامل متعلم ومثقف يعمل في مطعم خير ألف مرة من عامل أمي جاهل تقوده ودوافعه الفطرية والغريزية.

3. نقترح استحداث أجهزة مركزية تشرف على التعليم العالي من أهمها:

   1- أمانة للتعليم العالي والبحث العلمي والتقنية.

   2- المجلس الاستشاري للتعليم العالي الحر.

   3- مركز بحوث التعليم العالي والتقنية.

4. التفكير في سياسة محددة لتمويل التعليم العالي والمحافظة على إنجازاته الكمية والنوعية، والتفكير في استحداث آليات وسياسات جديدة لتمويل التعليم العالي تعتمد على تعاون القطاع العام والقطاع الخاص، ومنح قروض وإعانات من المؤسسات المالية مقابل خدمات أو مقابل هامش من الربح أو مقابل خدمة معينة يؤديها المتخرج أو تؤديها الجامعة للمؤسسة التي منحت القرض أو القروض.

5. إصدار تشريعات واستحداث آليات فعالة لتفعيل مهمة إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها واستثمارها في مختلف ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية الحالية، وتلك التي يخطط لها في المستقبل القريب أو البعيد.

6. التفكير في أسلوب الأستاذ الباحث المتفرغ للبحث العلمي وإنتاج المعرفة، ويمكن أن يرتبط هذا الأسلوب ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية، وفي الخارج.

7. بناء قاعدة معلومات تشترك فيها كل الجامعات وتكون وسيلة لتبادل الخبرات والتجارب ونتائج البحوث بين الجامعات الليبية، وغيرها من الجامعات في العالم.

8. دعم الكتاب الجامعي وتخفيض ثمنه أسوة بدعم السلع التموينية، فتوفر الكتاب يعني نمو العقل والحضارة والثقافة، وزيادة معدلات إنتاج المعرفة في المجتمع.

أهم مراجع الفصل السابع

أولاً: باللغة العربية

1. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجمهورية اللبنانية ـ وزارة الثقافة والتعليم العالي، (2000)، تقرير المؤتمر الاستثنائي الأول للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، 18-21 أيلول (سبتمبر)، بيروت ـ لبنان.
2. المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، (2001)، السياسات المقترحة لإصلاح التعليم والتدريب في ليبيا، ورقة عمل (وثيقة فنية غير منشورة).
3. اللجنة الشعبية العامة ـ ليبيا، (2004)، تقرير المفتش العام لقطاع التعليم، (تقرير غير منشور).
4. د/ نادر فرجاني، (1999)، التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية، دور التعليم العالي والبحث والتطوير التقني، "أغسطس، مركز المشكاة: منشور على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" على العنوان التالي:
http://www.almishkat.org/arabic99-humdev/ar-humdev01.htm
5. د/ علي الحوات، (2004)، التربية العربية: رؤية لمجتمع القرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى، طرابلس: منشورات اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم.

ثانياً: باللغة الإنجليزية

6. *University of Malta, Faculty of Education Comparative Education Program, (2000), Mediterranean Journal of Education Studies, Volume 5 No. 1, 2000.*
7. *UNESCO, (2001), Keys to the 21st Century, Paris, NewYork, Oxford, UNESCO and Berghabn Books.*

الفصل الثامن

التعليم العالي وعلاقته بالتنمية وسوق العمل في ليبيا

الفصل الثامن

التعليم العالي وعلاقته بالتنمية وسوق العمل في ليبيا

- السياسات الوطنية للتعليم العالي في ليبيا: تطورها وصياغتها
- أهداف التعليم العالي: تطورها وتحويلها إلى استراتيجيات عمل
- العلاقة التخطيطية بين التعليم العالي ومستويات التعليم الأخرى
- العلاقة بين الخطة التعليمية والخطة الاقتصادية والإعداد لها
- العلاقة التنسيقية بين خبراء تخطيط التعليم الجامعي والخبراء الاقتصاديين
- كيفية مشاركة الجامعة بخبراتها في إعداد الخطط الإنمائية.
- حجم البحوث الإنمائية التي تنتجها الجامعات.
- برامج البحوث في الجامعات والاستجابة لمتطلبات الخطط الإنمائية
- طبيعة العلاقة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص
- تمويل البحوث الجامعية من القطاع الخاص
- الدراسات المستقبلية حول التغيرات الاقتصادية المحتملة وتأثيرها على التعليم العالي.
- التقييم الدوري لواقع التعليم العالي
- دراسة الكفاءة الخارجية والداخلية للتعليم العالي
- واقع البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث العلمية
- الترابط بين مؤسسات البحث الجامعية، ومؤسسات الإنتاج والسياسات الوطنية للبحث العلمي
- مشكلات خريجي التعليم العالي
- تمويل التعليم وبدائل تمويله في إطار الهيكلية الاقتصادية
- خلاصة وملاحظات ختامية
- أهم مراجع الفصل الثامن
- أولا: باللغة العربية
- ثانياً: باللغة الإنجليزية

التعليم العالي وعلاقته بالتنمية
وسوق العمل في ليبيا

يهدف هذا الفصل إلى تشخيص واقع التعليم العالي في ليبيا، وعلاقته بالتنمية وسوق العمل، وذلك بهدف تحديد صورته العامة بكل عناصرها وتفاعلها فيما بينها من ناحية، وتفاعلها وترابطها وتكاملها مع التنمية وسوق العمل من ناحية أخرى، ولتحقيق ذلك سيركز هذا الفصل بشكل خاص على الجوانب التالية:ـ

1. الأهداف والسياسات الوطنية للتعليم العالي.
2. العلاقات والتفاعلات بين الخطط التعليمية في مجال التعليم العالي، والخطط الاقتصادية والإنمائية بشكل عام، وطبيعي أن يؤدي ذلك إلى النظر في البحث العلمي وحجمه ومراكزه وأولوياته وتمويله وعلاقات الشراكة القائمة بينه وبين مؤسسات العمل والإنتاج في المجتمع الليبي، وكذلك الأفاق المستقبلية لهذه الشراكة.
3. العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل، ومدى قدرة سوق العمل الليبي على استيعاب خريجي مؤسسات التعليم العالي، والمشاكل التي تعوق تحقيق هذا الهدف.
4. تنويع أنماط التعليم الجامعي.
5. تجويد وتحسين التعليم الجامعي.
6. تنويع وسائط التعليم العالي، وإدخال الأساليب التعليمية الملائمة كالتعليم عن بعد، والتعليم بواسطة الدوائر المغلقة، والتعليم بواسطة الحاسوب والحقائب التعليمية.
7. إيجاد مصادر تمويل جديدة للتعليم الجامعي، وذلك للمحافظة على المكاسب التعليمية الجامعية الحالية، ولمواجهة الفئات العمرية التي هي في سن التعليم والناتجة عن النمو السريع للسكان في ليبيا (3,6) سنوياً، بل بدأت الآن أجهزة التعليم العالي

التفكير في مصادر تمويل من رسوم رمزية يدفعها الطلاب، أو من مساهمة القطاع الأهلي، أو من إنشاء مؤسسات مالية عامة، أو أهلية تسهم في تمويل التعليم الجامعي والتوسع في برامجه.

8. وضع الخطط لإعداد وتوفير أعضاء هيئة التدريس الجامعي، لمواجهة التوسع في التخصصات الجامعية، ولمواجهة الأعداد المتزايدة من الطلبة حالياً وفي المستقبل.

9. العمل على تجميع الكوادر والخبرات المتخصصة بما يمكنها من القيام بمهمة التدريس، وكذلك المساهمة الفعالة في دراسة الجوانب العلمية والفنية للمشروعات الاستراتيجية ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

10. المحافظة على ربط النشاط التعليمي والبحثي بالمستويات الرفيعة في العالم، وذلك بدعم وتشجيع الباحثين والدارسين للاشتراك في المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بالتعليم العالي والبحث العلمي، والمساهمة في أنشطتها ودعوتها للمشاركة في مؤتمرات ودورات علمية محلية. (1)

• السياسات الوطنية للتعليم العالي

وبالنسبة لتطور السياسات الوطنية للتعليم العالي خلال العقود الأخيرة، فيمكن القول بأنها جاءت لمواكبة التقدم الاجتماعي والعلمي والتقني الذي تشهده ليبيا، ويشهده العالم حالياً، ويمكن ملاحظة ذلك في التوسع المضطرد في إنشاء الجامعات والمعاهد الفنية العليا (14 جامعة و52 معهداً فنياً عالياً في العام الدراسي 1996/95 إفرنجي)، وذلك حتى يمكن أن يمد هذا النوع من التعليم مخططات التحول الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا بما

(1) اعتمدنا في تحليل السياسات الوطنية للتعليم العالي في ليبيا على الوثائق المهمة التالية:
1 ـ أمانة التعليم والبحث العلمي، والمركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية، واللجنة الاستشاؤية لتخطيط التعليم والتدريب، وآراء ومقترحات بشأن تطوير النظام التعليمي في الجماهيرية العظمى. (تقرير فني غير منشور)
2 ـ أمانة التعليم والبحث العلمي، والمركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية، (1996)، لمحة مختصرة عن إنجازات الفاتح في قطاع التعليم والتدريب، طرابلس: منشورات المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية، ص ص(75 ـ 93).

تحتاجه من القوى العاملةالمؤهلة تأهيلاً جامعياً، فمنذ إنشاء أول جامعة ليبية "الجامعة الليبية في بنغازي" وفرع لها في طرابلس سنة 1955، تطورت سياسة التعليم العالي تطوراً كبيراً، ويمكن ملاحظة ذلك بأنه قد تم إنشاء تسع جامعات جديدة خلال السنوات 1980 ` 1990، بالإضافة إلى الجامعة المفتوحة وجامعتين أخريين منذ سنة 1990، ويوجد في الوقت الحاضر 9 جامعات تضم حوالي 53 كلية جامعية وتحتوي على أكثر من 250 قسماً علمياً، وهذه الجامعات وما يتبعها من كليات جامعية تتوزع في أماكن مختلفة من أنحاء البلاد، هذا بالإضافة إلى حوالي 84 معهداً فنياً عالياً في المستوى الجامعي، وهي تنتشر في جميع أنحاء البلاد، وهناك 20 مركزاً بحثياً متخصصاً في عام 2003.

وإضافة إلى ما سبق فإن سياسة التعليم العالي بدأت في المدة الأخيرة تركز على التعليم العالي الفني والتقني، ويعتبر هذا توجهاً من توجهات سياسة التعليم العالي الحالية في ليبيا، وعلى ذلك فقد تم إنشاء أربعة معاهد للتعليم العالي الفني على مستوى ما بعد المرحلة الثانوية خلال سنة 1990 إفرنجي، تحول بعضها إلى كليات جامعية، وقد تزايد عدد هذه المعاهد بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية حيث كان عددها 22 معهداً في سنة 1994/1993 إفرنجي، وارتفع العدد إلى 52 معهداً فنياً عالياً في العام الدراسي 1996/95 إفرنجي[2]، ثم زاد العدد ليصبح في عام 2003 (84) معهداً فنياً عالياً.

وهكذا نلاحظ أن سياسة ليبيا الحالية تعتبر التعليم بما في ذلك التعليم العالي من أهم عناصر تنمية الموارد البشرية اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو عنصر ذو أهمية كبيرة لبلد مثل الجماهيرية يتمتع بمساحة كبيرة تصل إلى 1^766^000 كم2، وعدد منخفض نسبياً للسكان وغنية بالموارد الطبيعية، ومعظم كثافة البلاد السكانية (تقريباً 90) تتركز على طول ساحل المتوسط وخاصة حول المدينتين الرئيسيتين طرابلس وبنغازي.[3]

وبالنسبة لصياغة تلك السياسات الوطنية للتعليم، بما في ذلك سياسة التعليم العالي فيبدو أنها تتم على ثلاث مستويات:

---

(2) H.Abdul Wahad, An Over all Evaluation of the Higher Education system in Libaya, UNESCO, Technical Report, Paris, Februay, 1966, p.p.(11 - 15). (unpublished report)

(3) نفس المصدر السابق، د/ هاشم عبد الوهاب، اليونسكو، ص (6) باللغة الإنجليزية.

المستوى الأول: هو مستوى المؤتمرات الشعبية الأساسية، وهو المستوى المحلي القاعدي الذي يعبر فيه المواطنون عن مختلف احتياجاتهم وطموحاتهم في كل مجالات الحياة، بما في ذلك التعليم بكل أنواعه ومستوياته.

المستوى الثاني: وهو مؤتمر الشعب العام (ملتقى أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية). وهو أعلى سلطة تشريعية في البلاد، وفي هذا المستوى تقنن وتحدد الأولويات التي أوصت بها المؤتمرات الشعبية الأساسية، وتأخذ طابع القرار السياسي العام، أي تصبح سياسة عامة للمجتمع، وهنا يتحول القرار أو تتحول السياسة العامة للتعليم العالي إلى مستوى التنفيذ العملي، الذي تقوم به اللجان الشعبية بمختلف مستوياتها العامة والمحلية، وبعبارة أخرى فإن خطط ومشروعات التعليم العالي تشرف على تنفيذها إدارة مختصة، في مجال التعليم العالي تشكل لجنة أو لجان فنية تحول القرار أو سياسة التعليم العالي المعتمدة في مؤتمر الشعب العام إلى خطط وبرامج عملية في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعندما تنتهي هذه اللجنة أو اللجان الفنية التي تضم عادة قطاع التعليم والبحث العلمي وأعضاء من قطاع التخطيط يمثلون الإدارة العامة للتخطيط وتنمية الموارد البشرية وأعضاء يمثلون قطاع القوى العاملة والاستخدام، وفي ضوء المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي يتم استقاؤها من الدراسات التقييمية للفترة السابقة، وكذلك ما يجري إسقاطه للمستقبل وتوجهات السياسة العامة للتعليم العالي التي أقرها مؤتمر الشعب العام تصمم خطة التعليم العالي لمرحلة زمنية محددة، وبعد اعتمادها من الناحيتين الفنية والقانونية من اللجنة الشعبية العامة (أعلى سلطة إدارية في الدولة) تصبح الخطةجاهزة للعمل والتنفيذ من جميع القطاعات والمؤسسات المنوط بها التنفيذ، مع ضمان التقييم والمتابعة الدائمة للعمل والتنفيذ وإيجاد الحلول للعقبات والصعوبات التي قد تعترض طريق تطبيق وتنفيذ الخطة التعليمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

- **أهداف التعليم العالي: تطورها وتحويلها إلى استراتيجيات عمل**

يعتبر التعليم العالي أعلى مراحل التعليم والتأهيل المتخصص، وهو يهدف بشكل عام إلى تلبية احتياجات المجتمع من الكفاءات المؤهلة المتخصصة من ناحية، وإلى تقديم الخدمات الاستشارية والعلمية والفنية لمؤسسات المجتمع الليبي من ناحية أخرى، ويمكن تحديد أهم أهداف التعليم العالي في الأبعاد التالية:

1. تأكيد قيم الحضارة العربية الإسلامية والمحافظة عليها، وإثرائها وتطويرها وإبراز دورها في الحضارة الإنسانية ماضياً وحاضراً وفي المستقبل.
2. تأكيد وبناء المجتمع العصري في ليبيا كما جاء في فكر النظرية العالمية الثالثة في أبعاده الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.
3. تلبية احتياجات المجتمع من الكفاءات العلمية المتخصصة في مختلف مجالات الحياة.
4. إجراء البحوث العلمية النظرية والتطبيقية والقيام بالاختبارات والتجارب العلمية.
5. تنظيم وإعداد الدورات التدريبية والبرامج التطبيقية في مجال التعليم التطبيقي المستمر، والتعليم أثناء الخدمة.
6. تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية وتوثيق الصلات والروابط العلمية والثقافية مع المؤسسات والهيئات البحثية داخل الجماهيرية العظمى وخارجها.
7. الاهتمام بالتعريب والترجمة والتأليف والنشر، والتأكيد على استعمال اللغة العربية في التدريس وفي البحث العلمي وفي كافة فروع العلم والمعرفة.
8. الإسهام في بناء القدرة الذاتية العلمية والتقنية للمجتمع الليبي، وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكلها التطبيقية، ومع تعاون وتكامل مع مؤسسات الوطن العربي التعليمية والعلمية والتقنية.
9. ترسيخ قاعدة البحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا والمراكز البحثية.
10. تنمية روح البحث العلمي لدى طلاب الدراسات العليا وتدريبهم على أساليب ومنهجيات البحث العلمي الحديثة.

11. تقديم الخدمات الاستشارية والعلمية والفنية إلى المؤسسات الإنمائية ومؤسسات الإنتاج والخدمات في المجتمع الليبي، وسائر الهيئات الأخرى التي تحتاج إلى خدمات الجامعات ومراكز البحث العلمي.

12. إعداد الكفاءات المتخصصة للتدريس الجامعي وللعمل في مجالات البحث العلمي والتخطيط والدراسات المستقبلية.(4)

لقد تطورت أهداف التعليم العالي تطوراً كبيراً عبر الزمن، فمنذ بدء التعليم العالي الحديث في سنة 1955 إفرنجي، وحتى نهاية الستينيات كانت أهداف التعليم العالي لا تخرج عن توفير المدرسين والمعلمين لمرحلة التعليم الثانوي، وتخريج الموظفين الإداريين لمؤسسات الدولة الإدارية والفنية، ونشر الثقافة بين الموظفين. كان هذا هو الوضع طوال عقد الستينيات، أما بعد ذلك فظهرت أهداف أخرى، وهي توفير ما تحتاجه التنمية الشاملة من كوادر فنية مؤهلة في مختلف المجالات، خاصة وأن البلاد بدأت تتحول من اقتصاد زراعي تقليدي، إلى اقتصاد صناعي حديث أسهم اكتشاف النفط في توسيعه، ويعتمد على الصناعة والتكنولوجيا الحديثة. لقد ترتب على ذلك إعادة توجيه مسار التعليم العالي وأهدافه من تعليم نظري عام إلى تعليم يضم إلى جانب الأهداف النظرية السابقة أهداف أكثر ارتباطاً بحاجات التنمية والتحول الاجتماعي والاقتصادي، كما انعكس في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1980/1976)، فبناء على هذه الخطة كان من الضروري أن يُعاد النظر في التعليم الليبي بعامة، والتعليم العالي منه بخاصة. إن إعادة النظر هذه تتمثل في التحول من المسار العلمي النظري العام إلى المسار النظري والتطبيقي معاً المكيف والمرتبط ارتباطاً وظيفياً مع طبيعة المجتمع واحتياجاته ومشكلاته وأهدافه في المستقبل ودوره ومكانته في الوطن العربي والمجتمع الدولي.

---

(4) أُخذت معظم أهداف التعليم العالي من المصادر التالية:
1 ـ مصدر سبق ذكره، لمحة عن إنجازات الفاتح في قطاع التعليم والتدريب، 1996، ص ص(76 -77).
2 ـ أمانة التعليم والبحث العلمي، اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم، (1996)، تطور التعليم في السنوات: 94-95-96، التقرير الوطني للجماهيرية العظمى المقدم إلى مؤتمر التربية الدولي الدورة الخامسة والأربعين، جنييف، 1996930 ـ 1996105، الفصل التاسع: التعليم العالي، ص ص (109-146).

كان من الضروري إذن أن تتغير أهداف التعليم العالي وترتبط بحركة التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع الليبي، وبناء على ذلك تم استحداث كليات جامعية جديدة يغلب عليها الطابع التقني المهني، واستحداث برامج للدراسات العليا والبحث العلمي المتقدم، وقد زادت هذه الأهداف الجديدة توسعاً عندما وجهت الدولة الدعوة إلى الجامعات لأن تتحول إلى هيئات استشارية لمشاريع التنمية التي جاءت في فترة الثمانينات من القرن الماضي، خاصة وأن هذه المشاريع عرفت في تلك الفترة بخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1985/81)، ونتيجة ذلك أُعيد النظر للمرة الثانية في أهداف التعليم العالي والبحث العلمي وإثر ذلك صدرت العديد من القوانين واللوائح التي تعيد تنظيم وتحديد أهداف التعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا، ولعل من أهم هذه القوانين واللوائح:

1. قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم رقم (80) لسنة 1981 بتشكيل لجان لإعادة النظر في البنية التعليمية ونظام التعليم بالجماهيرية.
2. مشروع البنية التعليمية الجديدة؛ المخطط العام الصادر عن أمانة التعليم في شهر مارس 1982 إفرنجي.
3. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (446) لسنة 1987 بشأن إعادة تنظيم أمانة التعليم والبحث العلمي بتاريخ 1987/8/30 إفرنجي.
4. قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي رقم (156) لسنة 1987 بشأن لائحة الدراسات العليا بتاريخ 1987/5/3 إفرنجي.

لقد اعتبرت هذه القوانين واللوائح الجامعات هيئات علمية وتعليمية تختص بكل ما يتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي، وتهتم بالثورة الثقافية والعلمية التي تسعى إليها ثورة الفاتح العظيم. ومن ضمن ما ركزت عليه القوانين واللوائح السابقة وغيرها من التشريعات التعليمية ، توجيه الجامعات لإجراء البحوث العلمية وتشجيعها ، والقيام بأعمال الخبرة والاستشارة لخدمة المجتمع، والاهتمام بالحضارة العربية والإسلامية، وإجراء البحوث

المتعلقة بإحيائها وتأكيد دورها في الحضارة الإنسانية، وبناء على ذلك اتخذت كل كلية من كليات الجامعات الليبية مناهج وبرامج علمية وتدريبية مستقاة من القوانين السابقة، بقصد تحقيق الأهداف الجديدة التي تسعى إلى دفع التعليم العالي للمشاركة في حياة المجتمع وبناء حضارته وإيجاد الحلول لمشكلاته.

وفي نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، شكلت عدة لجان لتقييم تنفيذ البنية التعليمية الجديدة، ووجدت هذه اللجان أن هناك نتائج إيجابية وأخرى سلبية صاحبت العمل والتنفيذ، فمن أبرز تلك النتائج الإيجابية:

1. إدخال عدة تعديلات فلسفية وهيكلية على النظام التعليمي في ليبيا كان من أبرزها في سياق التعليم العالي؛ إعادة صياغة أهدافه وتوجيه مساره بما يخدم احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنمية البشرية المستدامة على ضوء توجهات القرن الحادي والعشرين.
2. تحقيق درجة من الاستجابة لسوق العمل في ليبيا، ولكنها لا تزال أقل من المرغوب والمطلوب.
3. استحداث التعليم الجامعي التخصصي الذي يركز على الكيف أكثر من الكم.

ومن أبرز تلك النتائج السلبية:

1. لم يطبق التصور والمخطط الكامل للبنية التعليمية الجديدة لأسباب موضوعية وفنية ومالية ترتبط بواردات ليبيا من النفط وانخفاضها في تلك الفترة، وضعف قدرة الخزانة العامة على تمويل تنفيذ هذه الخطة الشاملة.
2. لم يتم استحداث التعليم الثانوي المتخصص، كما كان مخططاً له من الناحيتين الكمية والنوعية لعدم توفر أعضاء هيئة التدريس القادرين على العمل في الثانويات الفنية التخصصية.
3. لم يتم الترابط المطلوب بين مخرجات التعليم الثانوي وإمكانيات القبول في الجامعات، فكان تدفق حاملي الشهادة الثانوية العامة الراغبين في التعليم الجامعي أكثر

مما تستطيع الكليات الجامعية استيعابه، الأمر الذي أدى إلى تضخم أعداد الطلبة في معظم الكليات الجامعية وخاصة كليات العلوم الإنسانية، وكليات العلوم، والزراعة، بل شهد التعليم الجامعي الليبي ظاهرة ملحوظة وهي تركز أكثر من 70 من طلابه في مجالات الآداب والعلوم الإنسانية، وفي حدود 30 من طلابه فقط في مجالات الهندسة والطب والتقنية، وهي ظاهرة تخالف أحد الأهداف الرئيسية للتعليم العالي الليبي وهو توجيه مسار القبول للعلوم التطبيقية والتقنية والمجالات التخصصية المطلوبة للتنمية وسوق العمل.

وبناء على المعطيات الإيجابية والسلبية السابقة أعادت ليبيا للمرة الثالثة النظر في سياستها التعليمية العامة، بما في ذلك سياسة التعليم العالي والبحث العلمي، فدمجت عدة كليات جامعية بعضها في بعض، وألغت بعض الثانويات التخصصية التي رؤي أنه لا جدوى منها، واستحدثت سلسلة جديدة من المعاهد الفنية العليا في جميع أنحاء الجماهيرية، وتم التوسع في برامج الدراسات العليا خاصة في المجالات العلمية والتقنية والفنية، وأهم ما يلفت النظر في هذا التطور هو محاولة توجيه التعليم الثانوي ليكون في المستقبل تعليماً متخصصاً فنياً وتقنياً ومهنياً موجهاً في مسارين؛ مسار إلى الجامعات والمعاهد المهنية العليا، ومسار يخرج كفاءات متوسطة لسوق العمل، وقد رؤي أن يتم هذا التحول تدريجياً بمعنى أن ينشأ ويؤسس التعليم الثانوي المتخصص الفني إلى جانب التعليم الثانوي العام القائم الآن (أدبي+علمي)، ويتحول تدريجياً خلال فترة زمنية محددة، إلى تعليم ثانوي فني بالكامل، لذلك سيكون هناك نوعان من الطلاب؛ طلاب في المدارس الثانوية التقليدية، وطلاب في المدارس الثانوية المتخصصة الفنية والمهنية، والفكرة الأساسية في التعليم الثانوي التخصصي الفني أن يبدأ الطالب التخصص منذ السنة الأولى فيه، ويكمل دراسته في نفس تخصصه في الجامعة، ويتطلب ذلك أن تكون تخصصات المدارس الثانوية الفنية متناظرة ومتقابلة إلى أبعد الحدود مع تخصصات الكليات الجامعية والمعاهد الفنية العليا، وتنفيذاً لهذه السياسة التعليمية والرؤية فقد استحدثت وافتتحت منذ العام الدراسي 1996/95 إفرنجي ستة أنواع من المدارس الثانوية المتخصصة الفنية والمهنية وهي:ـ

1. ثانوية العلوم الأساسية.

2. ثانوية العلوم الهندسية.

3. ثانوية علوم الحياة.

4. ثانوية العلوم الاجتماعية.

5. ثانوية العلوم الاقتصادية والمالية.

6. ثانوية الفنون والإعلام.

وهكذا نلاحظ خلال العشرين سنة الأخيرة أن أهداف التعليم العالي تحولت من الأهداف العلمية العامة والثقافية إلى أهداف علمية وثقافية وتقنية متخصصة تخدم أساساً متطلبات واحتياجات التنمية الليبية، هنا تؤكد تطلعات ليبيا إلى بناء قاعدة علمية ذاتية مشتركة وبالتعاون مع جميع شقيقاتها من البلدان العربية، إلى جانب تحقيق هويتها العربية والإسلامية، ويبدو أن تغيير وتعديل أهداف التعليم العالي في ليبيا لا يختلف عما حدث ويحدث في كثير من بلدان الوطن العربي والبلاد النامية، إذ إن طبيعة واتجاهات التنمية تتطلب باستمرار وخلال فترات زمنية محددة تغيير وتطوير أهداف التعليم والتربية والتكوين المهني، بشكل عام، وتغيير وتطوير أهداف ومنطلقات التعليم العالي والبحث العلمي بشكل خاص، وذلك من أجل تكوين مجتمع تقني عصري يستطيع أن يواكب ويعيش في حضارة القرن الحادي والعشرين، هذا وتجدر الإشارة إلى أنه يتم وضع أهداف التعليم العالي في شكل سياسات عامة بالأساليب والطرق التالية:

1. يعبر المجتمع الليبي بمختلف توجهاته وفئاته الاجتماعية عن الأهداف في شكل حاجات أو وجهات نظر أو طموحات اجتماعية عامة في المؤتمرات الشعبية الأساسية، ثم تصاغ وتعتمد هذه الحاجات أو الطموحات في شكل توصيات وقرارات عامة في مؤتمر الشعب العام، وتنتقل بعد ذلك إلى التنفيذ والتطبيق بواسطة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين المهني والأمانات والهيئات ذات العلاقة.

2. تشكل الدراسات التقييمية والبحوث العلمية التي تجريها مختلف الهيئات العلمية والاستشارية سواء من داخل ليبيا أو من خارجها أساساً تعتمد عليه هيئات التشريع

والتخطيط التعليمي في وضع الأهداف أو ترجمتها إلى خطط عمل ومشروعات للتعليم العالي.

إلا أنه يجب التأكيد أن وضع أهداف التعليم العالي يتم أساساً من خلال تفاعل المجتمع بمكوناته التشريعية والتنفيذية مع نتائج الدراسات التقييمية والبحوث العلمية، والاتجاهات الاجتماعية العامة، وما تمليه ظروف التحول الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الليبي، فإذا وُضعت الأهداف وتحولت إلى برامج عمل تقوم المؤتمرات الشعبية الأساسية بمتابعة تنفيذها وتقييمها سواء بشكل مباشر أو بواسطة لجان تقييم فني تشكلها المؤتمرات الشعبية لهذا الغرض، فأهداف التعليم بما في ذلك التعليم العالي تنبع من احتياجات المجتمع وتنفذ بواسطة الإدارة الشعبية وتقيم وتتابع مراحل تنفيذها بواسطة الرقابة الشعبية.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الجهات الإدارية الشعبية (أمانة التعليم والتكوين المهني)، وما يتبعها أو يرتبط بها من مؤسسات تقوم بالعمل على تحويل الأهداف المعتمدة في مؤتمر الشعب العام إلى استراتيجيات وبرامج عمل، وفي سبيل ذلك تعتمد الإدارة الشعبية التنفيذية على أساليب وطرق من أهمها ما يلي:

1. تشكيل لجنة أو لجان فنية من الخبراء والمتخصصين والإداريين لوضع استراتيجية أو خطة عمل بخصوص هدف أو مجموعة من الأهداف في مجال التعليم العالي، وعند الانتهاء من تصميم هذه الاستراتيجية ترفع إلى جهات الاختصاص لاعتمادها والعمل على تنفيذها، وقد يقتضي الأمر خاصة في الاستراتيجيات التعليمية الكبرى اعتمادها من اللجنة الشعبية العامة وهي أعلى سلطة إدارية شعبية تنفيذية.
2. إذا كان الهدف أو مجموعة الأهداف يتطلب عملاً فنياً شاملاً، وفترة زمنية طويلة، ويقود إلى تغييرات في فلسفة التعليم وهياكله وإدارته، فغالباً ما تشكل لجنة فنية دائمة أو تستحدث إدارة دائمة على المستوى المركزي لرسم وتصميم الاستراتيجيات وخطط العمل ومتابعة تنفيذها بإشراف وتوجيه قطاع التعليم، وتُرصد لهذه اللجنة الدائمة أو الإدارة العامة الإمكانات المادية والبشرية والفنية اللازمة للتنفيذ والمتابعة خلال المدة المحددة للاستراتيجية أو الخطة.

• العلاقة التخطيطية بين التعليم العالي ومستويات التعليم الأخرى

يأتي التعليم العالي في قمة الهرم التعليمي في ليبيا، وعلى هذا الأساس فهو يرتبط بما يسبقه من مراحل تعليمية أخرى خاصة المرحلة الثانوية بشقيها الأكاديمي العام والفني والتقني، وتبدو العلاقة التخطيطية بين التعليم العالي والمستويات الأخرى في التعليم في الميادين والأبعاد التالية:ـ

1. من الناحية الديمغرافية يتم التوسع في مؤسسات التعليم العالي وسياسات القبول في الجامعات بناء على عدد الطلاب الذي يتخرج ويتحصل على الشهادة الثانوية بكل فروعها وتخصصاتها العلمية والفنية، ويواجه التعليم الجامعي في كل عام دراسي زيادة مضطردة في أعداد الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة والراغبين في الدراسة بالجامعات، بحيث لم تعد الكليات الجامعية قادرة على استيعاب جميع الطلاب المتقدمين للدراسة بها.

2. من الناحية الاقتصادية يتم تقدير الميزانية اللازمة لتسيير مؤسسات التعليم العالي بناء على مخرجات التعليم الثانوي بشقيه الأكاديمي المتخصص والفني في كل عام دراسي، وعلى أساس ذلك يتم أيضاً تقدير الإنفاق على التعليم العالي في المدى الطويل وعلى ضوء معدل نمو السكان، واعتبارات متطلبات سوق العمل. فعلى سبيل المثال قدر المتوسط السنوي للاحتياجات المالية للإنفاق على التعليم بشكل عام بنحو 430 مليون دينار ليبي سنوياً خلال الفترة من 1995/94 إفرنجي، وحتى سنة 2005 إفرنجي.(5)

3. من الناحية العلمية هناك تقابل وتناظر بين تخصصات التعليم العالي وتخصصات التعليم الثانوي خاصة في المواد الأساسية في العلوم والآداب واللغات، ومن المنتظر أن يكون هذا التناظر أقوى في المستقبل، بصيغة وهيكلية مختلفة عما كان موجوداً في البنية التعليمية العامة التي نفذت خلال الفترة من 1984-1990 إفرنجي، فيركز التعليم

(5) نفس المصدر السابق، التقرير الوطني للجماهيرية العظمى، 1995، ص ص(109-146).

الثانوي حالياً على أن يبدا الطالب التخصص منذ السنة الأولى، كما أشرنا سابقا ، على أن يواصل دراسته في نفس تخصصه الثانوي في التعليم الجامعي، والنتيجة المنتظرة من هذا التطوير تعميق التخصص والتركيز على نوعية التعليم العالي، والاستجابة لحاجات سوق العمل من المهارات الفنية لمتوسطة من خلال إيجاد مسار في التعليم الثانوي التخصصي القائم الآن يخرّج لسوق العمل إلى جانب المسار الأساسي فيه الموجه للدراسة الجامعية التخصصية المتعمقة.

ويبدو أن العلاقة التخطيطية بين التعليم العالي وبين المستويات التعليمية الأخرى ما تزال في حاجة إلى ربط أكثر وتفاعل أعمق، ففي كثير من الأحيان يعد الطالب في التعليم الأساسي والثانوي بأساليب الحفظ والتلقين، بينما تحتاج الجامعة إلى أن يكون الطالب معداً بأساليب التفكير التحليلي والنقدي، ويلاحظ أحيانا ضعف المستوى التعليمي لطلاب التعليم الأساسي والثانوي مما انعكس على تحصيل الطالب الجامعي، فزادت بذلك نسبة الهدر والفاقد والتسرب في التعليم الجامعي، إلى جانب ذلك يتصف التعليم الثانوي الأكاديمي (علمي - أدبي) بتضخم أعداد طلاب القسم الأدبي منه، مما يشكل عقبات أمام سياسة القبول في الجامعات فتزدحم كليات العلوم الإنسانية والاقتصاد والقانون والآداب بالطلاب وتبدأ مشاكل بطالة خريجي كليات العلوم الإنسانية، وهذا يدل على أن هناك فجوة وخللاً لم يعالج بعد في العلاقة التخطيطية بين التعليم العالي والمستويات التعليمية الأخرى، خاصة مستوى التعليم الثانوي منها.

وعليه فإن العلاقة بين الخطة التعليمية والخطة الاقتصادية تظهر في اعتبار التعليم العالي أهم مصدر لإعداد الكوادر المهنية المتخصصة، لذلك سعت مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية طيلة السنوات الماضية إلى ربط سياسات التعليم العالي بسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من ذلك فتفيد الملاحظات الميدانية أن لهذه العمليات التخطيطية في ليبيا جوانب إيجابية وأخرى سلبية من أهمها ما يلي:

أولاً: الجوانب الإيجابية

1. بناء وتصميم الخطة الاقتصادية حسب احتياجات البلاد، وبالتالي توجيه خطة التعليم والتدريب لتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لتنفيذ الخطة الإنمائية.

2. التفاعل والحوار المستمر بين المخطط التعليمي والمخطط الاقتصادي المتمثل في شكل لجان وفرق عمل مشتركة، وكذلك وجود ممثلين عن التعليم عند وضع الخطط الاقتصادية والخطط الإنمائية بوجه عام.

3. إنشاء الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات منذ عام 1993، واهتمامها بتوفير الإحصائيات والمعلومات المختلفة من بينها المعلومات والإحصائيات التعليمية للمخططين الاقتصاديين وذلك لوضع خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا.

ثانياً: الجوانب السلبية

1. اختلاف وجهات النظر بين المخطط التعليمي والمخطط الاقتصادي، فعلى سبيل المثال ينظر المخطط التعليمي للتعليم والتربية على أنه مشروع حضاري شامل يعد الإنسان من جميع جوانب حياته السلوكية والمهنية والحضارية وعلاقته بالوطن، بينما ينظر المخطط الاقتصادي في الغالب للتعليم بصفته مشروع استثمار اقتصادي مادي بحت، ويدخل ضمن حسابات التكلفة والأرباح والخسائر. وينظر الاقتصادي دائماً لحاجة سوق العمل، بينما ينظر التربوي لحاجات المجتمع الواسعة، بما في ذلك سوق العمل.

2. وجود فجوات في المعلومات التربوية والإحصاءات التعليمية، فالإحصاءات التعليمية عادة ما تكون عامة جداً، لا تفيد المخطط الاقتصادي كثيراً، فهي إحصاءات إعلامية أكثر منها تحليلية.

3. وجود فجوات في تقديرات احتياجات البلاد المستقبلية من القوى العاملة بحسب المهن والتخصصات والنشاطات الاقتصادية، وبالتالي لا يستطيع المخطط التعليمي وضع خطة تعليمية لإعداد وتأهيل القوى العاملة المطلوبة لفترة زمنية طويلة.

4. يحدث في كثير من الأحيان عدم اعتراف الاقتصاديين بوجهات نظر رجال التربية والتعليم، انطلاقاً من نظرة اقتصادية مادية نفعية للخطط والبرامج الإنمائية وحساباً لندرة الموارد المالية وصعوبة توزيعها على القطاعات الاقتصادية والإنمائية المختلفة.

5. قلة التشريعات القانونية التي تنظم العلاقات المتبادلة بين المخطط التعليمي والمخطط الاقتصادي أو بين الخطط التعليمية والخطط الاقتصادية، فهذه العلاقات تقوم عادة على عُرف إداري وتوجيهات إدارية من الجهات الرسمية المختصة، وذلك كأن يصدر قرار من اللجنة الشعبية العامة (أعلى سلطة تنفيذية في البلاد)، أو من اللجنة الشعبية العامة للتخطيط بتشكيل فريق أو لجنة تخطيطية اقتصادية أو إنمائية يكون من بين أعضائها ممثلون عن التعليم والتكوين المهني، فهناك فيما نعتقد حاجة ماسة إلى تشريعات وقوانين مفصلة تحكم وتضبط هذه العلاقات المتبادلة بين فعاليات التعليم وفعاليات الاقتصاد والتنمية الشاملة. وعلى ذلك يمكن القول بضعف القاعدة التشريعية التي تحدد العلاقة، بين المخطط الاقتصادي والمخطط التربوي وأن الواقع الفعلي يتم العمل فيه وتخطيطه بعرف إداري وتقاليد إدارية وتوجهات عامة، أكثر من الاعتماد على تشريعات ولوائح مفصلة، ورغم ذلك فالمناخ العلمي السائد هو الاعتراف بهذه العلاقة؛ بين الخطة التعليمية والخطة الاقتصادية وهذا ما سيؤدي في المستقبل إلى صدور المزيد من صدور التشريعات المفصلة وترجمتها في شكل مؤسسات تخطيطية.

وبالرغم من هذه الجوانب السلبية، فقد شُكلت دائماً في ليبيا الخطة التعليمية ـ والتي تتضمن جانباً خاصاً بالتعليم العالي ـ جزءاً لا يتجزأ من الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن بين اللجان الفنية التي يتم تشكيلها في مرحلة إعداد الخطة هناك لجنة قطاع التعليم التي تتكون من أعضاء عن قطاع التعليم يمثلون جميع إداراته، وأعضاء من قطاع القوى العاملة والاستخدام، وفي ضوء المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي يتم استقاؤها من الدراسات التقييمية للفترة الماضية. وكذلك ما يجري رصده للمستقبل ، حيث يتم إعداد الخطة التعليمية بما تتضمنه من أهداف وسياسات لتحقيق الأهداف سواء

في إطارها الكمي أو النوعي، كما يتم تقدير الموارد المالية اللازمة للإنفاق الإنمائي على التعليم بما في ذلك التعليم العاليفترة جديدة وتشير البيانات المتاحة أن نسبة الإنفاق الإنمائي على التعليم تطورت من 73 إلى 137 من إجمالي الإنفاق الإنمائي للاقتصاد الوطني خلال الفترة من 1980 إلى 1989 إفرنجي. هذا ومن المعلوم أن مخرجات التعليم العالي تشكل أهم مصدر في عرض القوى العاملة الوطنية ذات التأهيل العالي خلال فترة الخطة، وهو العرض الذي تتم موازنته مع الاحتياجات المقدرة من الاستخدام سواء من حيث العدد أو التأهيل المهني خلال سنوات الخطة، ونظراً لطبيعة التخطيط للتعليم وهو ذو طبيعة طويلة المدى، فإن الربط أو المواءمة الصحيحة بين التخطيط للتعليم العالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدت على الخطط متوسطة المدى ومن ناحية أخرى فإن الاقتصاد الوطني كان يوفر مواد متنامية سنة بعد أخرى ، وبفضلها كانت تخصص مبالغ ضخمة للاستثمار في جميع القطاعات ، ولكن عرض القوى العاملة الوطنية قد شهد هذه الفترة قصوراً واضحاً في تلبية احتياجات التنمية ، ولم تبرز هذه المشكلة في الاقتصاد الوطني ، لأن جميع الخرجين يتحصلون على وظائف في سوق العمل المحلية بدون أي عناء.

وعندما انخفضت الموارد المالية بسبب انخفاض حجم الاستثمارات أدى ذلك إلى شيء من الانكماش الاقتصادي ، وانعكس على سوق العمل ، فأصبحت قدرته وفرصه الوظيفية لا تستطيع توفير أماكن عمل لكل الخريجين.

ولقد ظهر عدم المواءمة بشكل واضح في السنوات الأخيرة، فبالرغم من النقص في بعض التخصصات كالأطباء الاختصاصيين ومدرسي المواد العلمية والمواد التقنية في مرحلة التعليم المتوسط بشقيه الأكاديمي المتخصص والمهني وأعضاء هيئة التدريس بالتعليم العالي، فقد ظهر وفر أو زيادة عن الحاجة في بعض الاختصاصات كالهندسة الزراعية والصيدلة والجيولوجيا والاقتصاد والقانون والعلوم السياسية والعلوم الاجتماعية، وهذه كلها على مستوى التعليم العالي.

ولغرض تحقيق الربط السليم بين سياسات التعليم والتنمية الاقتصادية، ومن أجل إيجاد

أفضل السبل لتحقيق أعلى مستوى لتنمية الموارد البشرية الوطنية، فقد تم إعداد مشروع الخطة التعليمية والتدريبية للفترة 2015/1994 إفرنجي، وكان من أبرز ملامحها تحديد حجم الطلب على التعليم في كل مستوى حسب النظم التعليمية والتدريبية مع تقدير حجم التخرج من كل مرحلة، ومع إعطاء اهتمام خاص لمخرجات التعليم الفني والمهني في المرحلة المتوسطة (الثانوية) ومرحلة التعليم العالي، ومدى قدرتها على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من فئات المهن الفنية والمهنية، وذلك حسب فروع التخصص الرئيسية خلال سنوات الخطة، والمنتظر أن تتم الاستفادة من هذه الخطة المشار إليها (1994 / 2015 إفرنجي)، في تنمية الموارد البشرية من ناحية، وفي خلق وإيجاد مزيد من الربط والمواءمة بين التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل من القوى العاملة الفنية والمهنية من ناحية أخرى.[6]

• العلاقة بين خبراء تخطيط التعليم الجامعي و الاقتصاديين

يمكن تحديد شكل العلاقة بين خبراء تخطيط التعليم العالي والخبراء الاقتصاديين في مختلف مراحل إعداد الخطة الوطنية للتنمية في المظاهر والأشكال التالية:

1. يتم التنسيق بين خبراء التعليم الجامعي والخبراء الاقتصاديين في تقييم الوضع الراهن للخطة الوطنية للتنمية واستخراج المؤشرات الإيجابية والسلبية الناتجة عن التنفيذ والعمل.
2. يقوم خبراء التعليم العالي بتصميم البرامج التعليمية والتخصصات اللازمة لاحتياجات خطة التنمية الوطنية، بما في ذلك مؤشرات سوق العمل التي يقترحها ويحددها خبراء الاقتصاد، وفي نفس الوقت يقوم الاقتصاديون بوضع الميزانية اللازمة للإنفاق على البرامج التعليمية الجديدة سواء على المدى القصير أو البعيد.

(6) اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، (1996)، تقرير الجانب العربي الليبي حول متابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات الخمسة للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، تقرير مقدم إلى المؤتمر السادس للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي المنعقد بالجزائر في الفترة من 16 إلى 19 / 5 / 1996م.

3. يلتقي خبراء التعليم العالي والخبراء الاقتصاديون ومن خلال التقائهم معاً في لجان وضع الخطة الوطنية للتنمية وخاصة في مراحل جمع البيانات وتحليلها وتقدير الاحتياجات ورسم الأهداف وتصميم البرامج والمشروعات الإنمائية المحققة للأهداف، يحدث تنسيق وتبادل لوجهات النظر وتفاعل فكري بين وجهات نظر رجال تخطيط التعليم العالي والخبراء الاقتصاديين، وهنا تعكس الخطة الوطنية للتنمية كلها أو مراحل منها دور التعليم العالي في تحقيق أهدافها أو تصميم مراحلها خلال فترة زمنية محددة، فعلى سبيل المثال؛ تحتاج التنمية الليبية في مرحلتها الحالية إلى الكفاءات الجامعية التقنية مثل تخصصات الحاسوب وتحليل المعلومات، وهنا يقوم خبراء تخطيط التعليم العالي باقتراح السياسات التعليمية وإعداد البرامج التعليمية اللازمة لتحقيق متطلبات التنمية في مثل هذه التخصصات.

- **كيفية مشاركة الجامعة بخبراتها في إعداد الخطط الإنمائية**

كانت ولا تزال الجامعات الليبية من أهم المؤسسات العلمية التي تسهم في إعداد الخطط الإنمائية، ومن أهم الأساليب والطرق التي تسهم بها ما يلي:

1. تعمل الجامعة على أنها هيئة استشارية لأمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، بمعنى أن أعضاء هيئة التدريس يقومون بأعمال الخبرة والبحث العلمي والاستشارة عند تصميم وإعداد مختلف الخطط الإنمائية.
2. تعمل الجامعة بصفتها مؤسسة بحثية، إذ يقوم أعضاء هيئة التدريس بالعمل عل حل مشاكل وصعوبات تنفيذ الخطط الإنمائية ، ويستعان بهم مباشرة لإيجاد الحلول في شكل خطط تعالج بعض الصعوبات أو الاختناقات التي تحصل أثناء تنفيذ الخطط الإنمائية ميدانياً.
3. الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس الجامعي في جمع البيانات اللازمة لوضع الخطط الإنمائية، وتحليلها وتحديد المؤشرات والأولويات الإنمائية والمساهمة في تصميم الخطط الإنمائية وما تحتويه من مشروعات وبرامج إنمائية.

4. تسهم الجامعة في الخطط الإنمائية من خلال برامج الدراسات العليا، إذ يقوم طلاب الدراسات العليا بإعداد رسائلهم للماجستير والدكتوراه في مشكلات وميادين من صميم الخطة الإنمائية أو ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بها.

5. الاستعانة بالجامعة في إعداد البرامج التدريبية والمؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية التي تعالج قضايا التنمية أو تعالج مشكلات التخطيط للتنمية.

6. عندما تقوم جهات الاختصاص بتنمية وتطوير قطاع معين تتم الاستعانة بالجامعة وخبرتها مثل؛ ما حدث في تنفيذ البنية التعليمية الجديدة منذ سنة 1981، حيث تم استدعاء أساتذة الجامعات وغيرهم من الخبراء لوضع فلسفة هذه البنية التعليمية الجديدة، وما تتطلبه من خطط إدارية وتعليمية، فقد عمل أساتذة الجامعات مع غيرهم من الخبراء في تصميم مشروعات هذه الخطة، وتاليف الكتب الدراسية والمواد العلمية اللازمة لها، وعملوا كمستشارين لكل مراحل العمل والتنفيذ فيها. ومن الأمثلة الأخرى لمشاركة الجامعات في خطط التنمية، قيام كثير من أساتذة الجامعات بالعمل في مشروع النهر الصناعي العظيم مستشارين في مختلف مراحل تنفيذه، وكذلك عمل أساتذة الجامعات في مشروع المخطط السياحي الذي أعدته الدولة للنهوض بقطاع السياحة وإعطائه دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني.

وعلى أية حال؛ فلقد أصبح من المسلم به في ليبيا الآن أن الجامعة تشارك بكل خبرتها في وضع الخطط الإنمائية، الأمر الذي أدى إلى وضع قوانين ولوائح تنظم كيفية المشاركة، وكيفية توزيع عوائد الاستشارات والخبرة بين أعضاء هيئة التدريس الجامعي، والكليات والأقسام العلمية التابعين لها في الجامعات، ولدرجة أنه أصبح يُعوَّل كثيراً على نصيب الجامعات من عوائد الاستثمارات لتمويل بعض النشاطات التعليمية والبحثية في الجامعات نفسها.

• حجم البحوث الإنمائية التي تنتجها الجامعات

من المعروف أن للجامعة ثلاثة أدوار أو وظائف في المجتمع المعاصر هي: 1 وظيفة التعليم، 2 وظيفة البحث العلمي، 3 وظيفة خدمة المجتمع. وتقع البحوث الإنمائية في إطار الوظيفتين الثانية والثالثة، والجامعات الليبية مثل سائر جامعات الوطن العربي لا تزال تقوم بدورها بشكل أساسي في إطار الوظيفة الأولى وهي التعليم والتدريس، وإلى حد ما وبدرجة أقل في إطار الوظيفتين الثانية والثالثة (البحث العلمي، وخدمة المجتمع). والواقع أنه لا يتوفر للباحث إحصاءات أو معلومات دقيقة عن البحوث الإنمائية التي تنتجها الجامعات الليبية، ولكن يبدو أنها قليلة جداً مقارنة بالبحوث الأساسية، وبمعنى آخر لا تزال الجامعات الليبية تركز على التعليم والتدريس والبحث العلمي الأساسي أكثر مما تركز على البحوث الإنمائية، وتكمن أسباب هذه الوضعية فيما يظهر في أن معظم مشروعات التنمية في الماضي على الأقل كانت تعتمد على البحث العلمي الذي ينجز ويتم في الخارج بواسطة الشركات العالمية وبيوت الخبرة الأجنبية، كما أن المشروعات الأجنبية نفسها تعتمد على الإنتاج الأجنبي في كل شيء تقريباً وتنهج أسلوب (تسليم المفتاح)، وقد تمت هذه المشاريع أو لا تزال تنجز بأدنى حدود المشاركة من قِبل المؤسسات والخبرات الجامعية المحلية[7]، ويمكن النظر إلى المسألة من زاوية أخرى، وهي أن ضعف دور الجامعات في البحوث الإنمائية قد يرجع إلى الأسباب والعوامل التالية:

1. غياب خطة أو استراتيجية للبحث العلمي الجامعي، خاصة في إطار الدراسات العليا، فالملاحظ أنه لا توجد استراتيجية أو خطة جامعية للبحوث الإنمائية تغطي خمس سنوات أو عشر سنوات مثلاً، فمعظم البحوث العلمية التي تجريها الجامعات، بما في ذلك بحوث واطروحات الدراسات العليا تخضع لاجتهادات الأقسام العلمية والكليات الجامعية، وفي كثير من الأحيان تخضع لوجهات نظر الأساتذة والطلبة أنفسهم.

(7) د/ علي الحوات، (1996)، الدراسات العليا في الوطن العربي؛ واقعاً وارتقاء، الوثيقة رقم (15)، قُدمت إلى المؤتمر السادس للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي حول التعليم العالي والبحث العلمي، واقعاً وتطويراً، المنعقد بالجزائر من 16 إلى 19 مايو/ آيار، ص ص (9 - 14).

2. ازدواجية برامج البحث العلمي في الجامعات الليبية، وخاصة على مستوى بحوث الدراسات العليا، وتظهر هذه المسألة في تكرار نفس البرنامج البحثي والتعليمي في الكليات المتناظرة أو المتقاربة، وعلى العموم ومنذ 1998 تداركت الدولة هذه الإشكالية فوضعت قاعدة بيانات لأطروحات الدراسات العليا في الهيئة القومية للبحث العلمي، ويتوجب على كل طالب أن يسجل أطروحته في هذه القاعدة، ويتم التأكد من أن الطالب لا يكرر نفس الموضوع أو البحث في أطروحته.

3. ضعف التنسيق والتعاون والتكامل بين الجامعات من جهة ومؤسسات وهيئات التنمية من جهة أخرى.

4. ضعف رغبة وميل الكثير من المؤسسات العامة والمؤسسات الإنمائية في إحالة مشروعات البحوث إلى الجامعات وتمويلها، إما لعدم ثقتها في مستوى وكفاءة هذه الجامعات وإمكاناتها، وإما لقناعة متأصلة منذ القديم بأن الخبرات الأجنبية أفضل من الخبرات الوطنية حتى لو كان الأمر في مجال الأدب والفلسفة والدراسات الإنسانية.

5. التباعد بين منتج المعرفة المحلية (برامج الدراسات العليا ومراكز البحث العلمي)، ومستهلك المعرفة المحلي (الهيئات والمؤسسات الإنمائية)، وقد يرجع هذا إلى اختلاف في وجهات نظر الطرفين، أو يرجع إلى منافسة شخصية بين القائمين على هذه المؤسسات أو يرجع الأمر إلى تنافس إداري بين الطرفين (منتج المعرفة المحلي ومستهلك المعرفة المحلي).

6. الميل إلى استيراد المعرفة بدلاً من تشجيع إنتاجها محلياً في الداخل، فالاستيراد دائماً هو الأفضل والأسهل، إذ لا يتطلب جهداً ولاعناءً كبيرين، كما أن مصدِّري المعرفة الأجانب يصورون إنتاجهم بأنه الأفضل والأرقى والأنسب.

7. ضعف الميزانيات التي تخصص للبحث العلمي عموماً، سواء تلك الميزانيات المخصصة لبرامج الدراسات العليا أو مراكز وهيئات البحث العلمي الأخرى في ليبيا، إذ لم يصل ما يخصص للبحث العلمي فيها حتى 1 من ناتجها القومي، بينما تخصص

بلدان نامية أخرى مثل؛ البرازيل والهند في حدود 1 من ناتجها القومي، وتخصص البلدان الصناعية المتقدمة من 2 إلى 3 من ناتجها القومي للبحث العلمي.

8. ضعف حجم القوى البشرية المساهمة في البحث العلمي سواء الأساسي أو الإنمائي منه، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال نسبة العاملين في البحث والتطوير في ليبيا لكل 100,000 نسمة من السكان، فهي لا تزيد في أفضل الأحوال الآن عن 8 لكل 100,000، وكانت قد بلغت 6,7 لكل 100,000 في سنة 1970 إفرنجي، بحسب تقديرات الأستاذ أنطوان زحلان في دراسته المشهورة (العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي).(8)

• برامج البحوث في الجامعات والاستجابة لمتطلبات الخطط الإنمائية

يمكن القول بأنه إلى حد ما توجد برامج بحوث في الجامعات تستجيب لمتطلبات الخطط الإنمائية من الدراسات والتصورات الاستراتيجية، ولكنها قليلة بسبب العوامل والظروف التي نوقشت في الفقرة السابقة رقم (7)، ومهما كان الوضع فلقد أنشأت الكليات الجامعية برامج بحوث ذات علاقة بخطط التنمية واستراتيجيات المستقبل، إذ كانت كلية الآداب بجامعة قاريونس (بنغازي) أول كلية يتم إنشاؤها سنة 1955، وبمرور الزمن تكاثر عدد الكليات، كما تعددت الجامعات وتنوعت، ووصل عددها في سنة 2003 إلى (9) جامعات تتوزع كلياتها في (20) مدينة كبيرة وصغيرة في ليبيا. لقد أنشأت بعض هذه الجامعات برامج بحوث تستجيب لمتطلبات الخطط الإنمائية في إطار برامج الدراسات العليا أو في إطار برامج ومشروعات بحثية خاصة لهذا الغرض، ومن أمثلة هذه البحوث التي تمت في إطار برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية ما يلي:

1. تحليل شبكة النقل ببلدية الزاوية، رسالة ماجستير مُنحت سنة 1986م، جامعة الفاتح.
2. اختيار وتقويم رمال الصحراء كركام كلسي في خلطات الرخو، رسالة ماجستير مُنحت

---

(8) أنطوان زحلان، (1980)، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر، ص(98).

بجامعة الفاتح سنة 1986م.

3. المكافحة الحيوية لذبابة الزيتون في الجماهيرية، رسالة ماجستير مُنحت بجامعة الفاتح سنة 1986م.

4. الوفر في استهلاك الطاقة لقطاع النقل البري، رسالة ماجستير مُنحت بجامعة الفاتح سنة 1986م.

5. تعليم وتدريب وتطوير المحاسبين في ليبيا، رسالة ماجستير مُنحت بجامعة قاريونس سنة 1988م.

6. تأثير الري بمياه الصرف الصحي في الخواص الطبيعية والكيميائية لبعض مكونات التربة الليبية، رسالة ماجستير مُنحت بجامعة الفاتح سنة 1988م.

7. تداخل مياه البحر خلال الخزانات الجوفية الساحلية، رسالة ماجستير مُنحت بجامعة الفاتح سنة 1990م.

8. ملاءمة أصناف القمح المحلية لصناعة الخبز، رسالة ماجستير مُنحت بجامعة الفاتح سنة 1990م.

9. اليد العاملة غير الليبية في الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير مُنحت بجامعة قاريونس سنة 1981م.

10. السياسة المثلى لإنتاج النفط والنمو الاقتصادي في ليبيا، رسالة ماجستير مُنحت قاريونس سنة 1982م.

11. استخدام ظاهرة الهجرة الداخلية في إعادة توزيع القوى العاملة، رسالة ماجستير مُنحت بجامعة الفاتح سنة 1982م.

12. أثر التضخم الخارجي على مستوى الأسعار في ليبيا، رسالة ماجستير مُنحت بجامعة قاريونس سنة 1984م.

13. دراسة في التكامل الزراعي الصناعي مع التطبيق على الصناعات في ليبيا، رسالة ماجستير مُنحت بجامعة قاريونس سنة 1985م.

14. أنماط التكيف الاجتماعي للعائدين من الهجرة بمدينة سبها، رسالة ماجستير مُنحت بجامعة الفاتح سنة 1985م.(9)

15. النخبة الأفريقية والتغير الاجتماعي: دراسة لحالة رواندا، رسالة دكتوراه مُنحت بجامعة الفاتح بتاريخ 2003/11/7 إفرنجي.

وبالإضافة إلى ما سبق فهناك بعض برامج البحوث التي تستجيب لمتطلبات الخطط الإنمائية في إطار أولويات البحث العلمي التي تمت صياغتها بواسطة الهيئة القومية للبحث العلمي بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي، وكانت خطة الأولويات هذه طموحة ومفصلة وطويلة المدى، ظهرت منذ سنة 1983 إفرنجي، في شكل كتاب عمم على المراكز البحثية وعلى أساتذة الجامعات ودعي الجميع بما فيهم الجامعات لتنفيذ بحوث ودراسات في إطار هذه الخطة، ومن أهم أنواع البحوث التي تضمنتها خطة أولويات البحث العلمي للهيئة القومية للبحث العلمي وشاركت فيها الجامعات سواء بواسطة أساتذتها أو برامجها العليا أو طُلب منها المشاركة فيها، الموضوعات والبحوث التالية:

1. تقييم مصادر المياه وإمكانيات التربة.
2. قضايا التلوث وإصحاح البيئة.
3. قضايا الغذاء وما يتعلق بها من مجالات الاكتفاء الذاتي.
4. قضايا التنمية البشرية وعلاقتها بالعمالة المهاجرة.
5. مشكلات التصنيع وتوطين التقنية.
6. تطوير وتحديث النظام التعليمي في ليبيا.(10)

---

(9) أُخذت عناوين هذه البحوث التي أعدت للحصول على درجة الماجستير من جامعتي الفاتح وقاريونس من: (1) مجلة الجامعي، العدد الأول، شهر الفاتح (سبتمبر) 1993م، مجلة مهنية فكرية ثقافية علمية تصدر عن النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في ليبيا، ص ص(143 ـ 193)، وكذلك العدد الثاني، شهر أبريل 1994م، من نفس المجلة، ص ص(84 ـ 127).

(10) مصدر سبق ذكره، تقرير الجانب العربي الليبي حول متابعة تنفيذ توصيات المؤتمارت الخمسة للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الجزائر 1996 إفرنجي، ص ص (35 ـ 40).

• طبيعة العلاقة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص

لا توجد في الواقع علاقة قوية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص بالمفهوم المطروح والسائد في البلدان الصناعية الغربية، وإنما يوجد نوع آخر من العلاقة بينهما يتمثل في أن مختلف الفئات الاجتماعية تستطيع أن تعبر عن رأيها في التعليم الجامعي سواء بإبراز إيجابياته أو سلبياته بنقده أو الدعوة إلى تغييره وتطويره ليلائم بعض الظروف الاجتماعية المستجدة، وذلك في المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تنظر في هذه المسألة وتصل فيها إلى رأي أو قرار أو توصية وتحيلها إلى مؤتمر الشعب العام ليعتمدها ويقرها بنفس الطريقة والصيغة أو يعدلها. فعلى سبيل المثال يستطيع رجل الأعمال أن يعبر عن رأيه في التعليم الجامعي في مؤتمره الشعبي الأساسي، وكذلك يستطيع عضو هيئة التدريس الجامعي والطالب الجامعي والمزارع أن يعبروا عن رأيهم أيضاً في التعليم الجامعي في مؤتمرهم الشعبي الأساسي الذي ينتمون إليه، وعلى ذلك فاقتراح رأي القطاع الخاص في التخطيط للتعليم العالي يتم من خلال النقاش الجماعي الحر الذي يتم على مستوى المؤتمر الشعبي الأساسي، وإذا أقر واعتمد في مؤتمر الشعب العام سيجد طريقه العملي في شكل قوانين أو برامج أو خطط للتعليم العالي.

وهكذا نجد أن القطاع الخاص ممثلاً في الأشخاص الطبيعيين بحكم عضويتهم في المؤتمر الشعبي الأساسي يستطيعون التعبير عن رأيهم في التعليم الجامعي ويطالبون بأي شيء يرونه مناسباً للتخطيط لتطويره.

• تمويل البحوث الجامعية من القطاع الخاص

لا يحصل التعليم العالي على أية منح تمويلية للبحوث من القطاع الخاص، فهو تعليم تموله الدولة بكل مؤسساته التعليمية وبرامج بحوثه، وتنفق على كل شيء يتم في إطار هذا التعليم وغيره من الأنماط التعليمية الأخرى. وتعتبر ليبيا من البلدان النامية التي تصرف بسخاء على التعليم بكل مراحله بحيث تزيد نسبة ما ينفق على التعليم عن 20 من الميزانية التسييرية السنوية وتقدر بـ 4,2 من ناتجها القومي الإجمالي GNP، وعلى الرغم من عدم

توفر تفاصيل عن نصيب التعليم العالي من ميزانية الدولة، إلا أنه يقدر بحوالي 0,4 من الناتج القومي الإجمالي لليبيا في سنة 1997، كما يقدر جملة الإنفاق طبقاً لإحصائيات (روستس / ROSTAS) في سنة 1995 بـ (42) مليون دينار ليبي، أي ما يعادل (126$) مليون دولار أمريكي تقريباً [11]، بأسعار الصرف في ذلك الوقت.

وفي هذا السياق تجدر الملاحظات المهمة التالية:

1. أن كل التعليم العالي ومختلف مؤسساته وبرامج بحوثه هي قطاع عام تموّله الخزانة العامة بالكامل، إلا أنه يوجد الآن تخطيط وتفكير لاستحداث أنواع من التعليم العالي الحر الذي يموله القطاع الخاص أو بالشراكة مع القطاع العام والقطاع الخاص معاً، وبالفعل قد بدأ هذا التعليم العالي الحر والخاص، إلا أنه ما يزال في بداية الطريق ،ولم يتمكن بعد من الإسهام في البحث العلمي بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة.
2. أنشئت في ليبيا الجامعة المفتوحة منذ سنة 1985 إفرنجي، وعلى الرغم من أنها جامعة عامة وليست خاصة، فأنها تعتمد في تمويل برامجها التعليمية والتدريبية على ما تخصصه الخزانة العامة من الميزانية السنوية، ولكنها في حقيقة الأمر تعتمد بالدرجة الأولى على الرسوم التي يدفعها طلابها سنوياً مقابل دراستهم، وكذلك تعتمد على عوائد مبيعاتها من الكتب الدراسية والمواد العلمية التي تبيعها لطلابها المسجلين في برامجها التعليمية، ويمكن تقدير ميزانية الجامعة المفتوحة من هذه الرسوم الخاصة حوالي (5) مليون دينار ليبي سنوياً.
3. تتقاضى بعض الكليات الجامعية رسوماً من الجهات والمؤسسات والشركات الخاصة مقابل الخدمات العلمية والاستشارية والفنية أو الدراسات التأهيلية التي تقدمها لها، وتستثمر الكليات الجامعية عوائد خدماتها للقطاع الخاص في تطوير بعض مشروعاتها العلمية أو الإنفاق على بعض النشاطات الجامعية مثل؛ الندوات أو المؤتمرات المهنية، إلا أن ما تحصل عليه الجامعات من هذه الرسوم قليل جداً لا يمثل أي نسبة تذكر في

(11) مصدر سبق ذكره، د/ هاشم عبد الوهاب، 1996، (تقرير معد باللغة الإنجليزية)، ص ص(5 - 15).

ميزانية الجامعات الليبية التي تمولها الخزانة العامة بالكامل.

ومهما كان الأمر فإن الاتجاه السائد الآن يؤكد إيمان القطاع الخاص بالبحوث الجامعية، ففي كثير من الأحيان يذهب أفراد من القطاع الخاص إلى الكليات الجامعية للاستعانة بها في تحليل عينات أو الحصول على استشارة في مجال زراعي أو صناعي أو خدمي أو مالي، بل إن كثيرا من شركات القطاع الخاص تستعين بالكليات الجامعية في إجراء دراسات الجدوى لمشاريعها الخاصة مهما كانت طبيعتها بل وتصميمها ومتابعة تنفيذها في الواقع، والمجتمع الليبي كأي مجتمع يتحول سريعاً نحو الحياة المعاصرة يشعر بأهمية دور البحوث العلمية الجامعية في تحسين نوعية حياته وانتقاله من حالة التخلف إلى وضعية أفضل من الحداثة والتقدم.

- **الدراسات المستقبلية حول التغيرات الاقتصادية المحتملة وتأثيرها على التعليم العالي**

تجرى بعض الدراسات في هذا السياق، وقد تم فعلاً إجراء دراستين الأولى؛ قامت بها اللجنة الاستشارية لتخطيط التعليم والتدريب، وهي لجنة فنية ذات طبيعة تخصصية تتبع المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية، حيث أعدت دراسة بعنوان (مشروع الخطة التعليمية والتدريبية للفترة 2005/94)، وكان أبرز ملامحها تحديد حجم الطلب على التعليم في كل مستوى، حسب النظم التعليمية والتدريبية مع تقدير حجم التخرج من كل مرحلة، بما في ذلك التعليم العالي ومدى قدرتها على مواجهة التغيرات المحتملة في الاقتصاد الليبي والاقتصاد العالمي خلال سنوات الخطة، وقد تعرضت هذه الدراسة لموضوع مهم في سياسة التعليم العالي في ليبيا وهو الإنفاق على التعليم، بما في ذلك التعليم العالي نفسه للفترة من 1995/94 إفرنجي وحتى سنة 2005، ووضحت البيانات المتاحة أن تكاليف العملية التعليمية على افتراض بقاء التكلفة على ما هي عليه دون تغيير ستكون طبقاً للتقديرات الواردة في الجدول التالي (جدول رقم (1)) كالآتي:

جدول رقم (1)

يوضح الاحتياجات المالية المطلوبة للإنفاق على التعليم في ليبيا خلال الفترة من 1995/94 وحتى 2005 إفرنجي بالمليون دينار ليبي

السنة الدراسية	التعليم الأساسي	التعليم المتوسط (الثانوي)	التعليم الجامعي	المجموع	ملاحظات
1995/94	253.8	78.6	38.7	371.1	
2000/99	290.3	88.4	47.0	425.7	
2004/2005	332.3	101.9	56.6	490.8	

مصدر الجدول رقم (1): علي الشريف، (1995)، الإصلاح التربوي من خلال الواقع والرؤية المستقبلية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، من أعمال اللجنة الاستشارية لتخطيط التعليم والتدريب بالمركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية (تقرير غير منشور)، ص(7)، هذا ويعادل الدينار الليبي (1,4$) دولار أمريكي وقت إعداد هذه التقريرات عام 1995.

ويلاحظ من الجدول رقم (1) السابق أن المتوسط السنوي للاحتياجات المالية للإنفاق على التعليم يقدر بنحو (430) مليون دينار ليبي سنوياً خلال الفترة من 1995/94 وحتى سنة 2005، وطبقاً لما تقدم فإن الموارد المتوقع توفرها سنوياً تصل إلى نحو (1,315) مليون دينار ليبي، وعلى ذلك فإن الاحتياجات المالية المطلوبة لقطاع التعليم تشكل نحو 32^7 من إجمالي الموارد المتوقعة سنوياً، وهذه النسبة تعتبر عالية جداً ولم يتم الوصول إليها حتى في سنوات وفرة الموارد المالية من النفط، حيث إن أعلى نسبة تم الوصول إليها كانت 27,7 في سنة 1976 إفرنجي، وعلى ذلك فستظهر مشكلة الإنفاق على التعليم بما في ذلك التعليم العالي بصفتها مشكلة كبيرة أمام التعليم العالي وتخطيطه المستقبلي في المجتمع الليبي، وما لم تتجه ليبيا إلى أساليب جديدة ومصادر مالية من خارج الميزانية لتمويل التعليم، بما فيه التعليم العالي، فإن المسألة ستزداد تعقيداً خاصة بالنظر إلى ارتفاع معدل نمو السكان في ليبيا (3,6 سنوياً)، وهو يعد ذلك من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم سنة 1995 حيث أظهر شيئاً من الانخفاض ، وهذا يعني زيادة الطلب على التعليم العالي بكل أنواعه،

ولا غرابة في ذلك فإن ما يزيد على 37 من سكان ليبيا هم الآن تلاميذ وطلاب في مقاعد الدراسة في المؤسسات التعليمية المختلفة.

وأما الدراسة الثانية؛ فقامت بها بعثة من خبراء اليونسكو "UNESCO" بالتعاون مع خبراء وطنيين، وبطلب من أمانة التعليم والبحث العلمي خلال الفترة 95/ 1996، وكان هدف هذه الدراسة تقييم نظام التعليم العالي في ليبا، وتقييم أداء العناصر المختلفة لهذا النظام، ومدى علاقتها بحاجات المجتمع وهو يتقدم نحو القرن الحادي والعشرين، ولقد اكتشفت هذه الدراسة أن من السمات الواضحة التي تميز التعليم العالي في ليبيا هو النمو السريع خلال السنوات القليلة الماضية بزيادة نسبة الالتحاق إلى ثلاثة أضعاف خلال خمس سنوات أو أربعة عشر ضعفاً خلال عشرين سنة، وتصل النسبة المئوية لالتحاق الفئة العمرية (18-24) وقت إجراء الدراسة (1996) 35,4 وهي تعتبر أعلى نسبة بالمقارنة مع الدول العربية ومعظم البلدان النامية.(12)

وأشارت دراسة اليونسكو إلى أن أحد أكثر التطورات أهمية في التعليم العالي الليبي خلال السنوات الحالية هو التوسع بشكل استثنائي في التعليم العالي الفني والتقني، إلا أن نسبة التحاق الطلبة بهذا النوع من التعليم تصل إلى 15 من المجموع الكلي لعدد الطلبة في التعليم العالي، وزادت نسبة القبول خلال سنة 95/ 1996، في التعليم العالي الفني حتى وصلت 30 من إجمالي العدد الكلي، ويتضح أن الاقتصاد الليبي ونموه الحالي يتطلب تصحيح هذا الخلل بزيادة نسبة قبول الطلاب في العلوم الأساسية والتقنية التي هي أساس التنمية وتحولات الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر.(13)

إضافة إلى ما سبق فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن نظام التعليم العالي الليبي يحتاج إلى تطوير جوهري لتحقيق التوازن بين زيادة عدد الطلاب المسجلين في الآداب والعلوم الإنسانية وقلة عدد الطلاب المسجلين في العلوم الأساسية والتقنية بواقع (70) في الآداب والعلوم الإنسانية و(30) في العلوم الأساسية والتقنية.(14) ويمكن البدء فوراً بالآتي:

---

(12) نفس المصدر السابق، د/ هاشم عبد الوهاب، 1996، (تقرير معد باللغة الإنجليزية)، ص (5 - 15).
(13) نفس المصدر السابق، د/ هاشم عبد الوهاب، 1996، (تقرير معد باللغة الإنجليزية)، ص ص(2).
(14) نفس المصدر السابق، د/ هاشم عبد الوهاب، 1996، (تقرير معد باللغة الإنجليزية)، ص ص (5 - 15).

1. القيام بدراسات تقييمية حول أثر التعليم العالي على سوق العمل ومدى الكفاية الداخلية والخارجية لمؤسساته.
2. وضع برامج لتطوير وتحسين أطقم التدريس، ووضع برامج لتدريبها أثناء الخدمة.
3. تطوير فلسفة التعليم العالي وبرامجه بما يتفق ومتطلبات التغيرات الاقتصادية المنتظرة في القرن الحادي والعشرين، ومن أمثلة ذلك ظهور الاقتصاد القائم على المعلوماتية "Cyber Economy"، والمعلوماتية في المجالات الحيوية الأخرى.

- **التقييم الدوري لواقع التعليم العالي**

يتم من حين إلى آخر تقييم دوري للتعليم العالي، وعادة ما يحصل ذلك عندما يكون هناك إحساس بوجود خلل أو عدم توازن في نظام التعليم العالي، سواء في بنيته الداخلية أو علاقته بالمجتمع وحاجاته، أو تكون هناك خطة إنمائية اقتصادية واجتماعية تتطلب أن يوازيها ويقابلها تغييرات أساسية في وظائف وأدوار برامج التعليم العالي، وذلك مثل خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (81/ 1985، فقد كانت هذه الخطة تتوجه إلى تنويع الموارد التي يعتمد عليها الاقتصاد الليبي وتحوله من الاعتماد على مصدر اقتصادي واحد وهو النفط، إلى الاعتماد على مصادر اقتصادية متعددة من أهمها الزراعة والصناعة، وبناء على ذلك فقد تطلبت هذه الخطة الإنمائية استحداث برامج تعليمية جامعية تستطيع تخريج كفاءات بشرية قادرة على العمل في المشروعات الاقتصادية الجديدة في مجالات الزراعة والصناعة والتقنية الحديثة بشكل عام.

وفي بداية الثمانينات شعر المجتمع الليبي بالحاجة إلى التدريب أثناء الخدمة وتأهيل وتطوير قدرات العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة، فافتتحت الجامعة المفتوحة منذ عام 1980، لهؤلاء العاملين للدراسة والتأهيل الجامعي دون التقيد باتباع الحضور اليومي المعتاد في الكليات الجامعية الأخرى.

وعادة ما يتم التقييم للتعليم العالي بأساليب متعددة من أهمها ما يلي:

1. التقييم الوطني الشامل؛ ويشكل لذلك فريق عمل أو لجنة دراسية من مختلف القطاعات والتخصصات ويكون عمل هذه الآلية تحت إشراف إدارة التعليم العالي في الدولة، أو اللجنة الشعبية العامة (أعلى سلطة إدارية تنفيذية في ليبيا). وقد تستدعى بعثة من إحدى المنظمات الدولية ذات العلاقة مثل اليونسكو "UNESCO"، أو منظمة العمل الدولية أو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأليسكو) لإجراء هذا التقييم، وذلك مثل الدراسة التي قامت بها منظمة اليونسكو، وسبقت الإشارة إليها ويتم ذلك بالتعاون مع فرق عمل وطنية أو خبراء وطنيين.

2. تقييم جزئي ينصب على نمط أو نوع محدد من التعليم العالي مثل؛ تقييم التعليم العالي الهندسي أو الزراعي أو التقني، وعادة ما يشكل لهذا الغرض فريق عمل صغير يقدم نتائجه إليجهات الاختصاص في الدولة.

3. تقييم يتم في إطار الجهود الفردية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي وخبراء مراكز البحث العلمي الوطنية، أو في إطار برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه. أو في إطار مشروعات الطلبة الدارسين بالجامعات الأجنبية للحصول على شهادات عليا، وهذا النوع من التقييم على الرغم من أنه لا يأخذ طابعاً دورياً، إلا أنه إحساس أو شعورشخصي للباحث بأن التعليم العالي الليبي في حاجة إلى تقييم ودراسة، ومن أمثلة الدراسات التقييمية التي يقوم بها باحثون مستقلون أو مراكز بحوث ما يلي:

أ▪ دراسة عن التعليم العالي في الوطن العربي؛ وهي دراسة قامت بها الهيئة القومية للبحث العلمي في سنة 1993 إفرنجي، لغرض تحليل مختلف تجارب التعليم العالي في الوطن العربي، ومحاولة الاستفادة منها لتطوير نظام التعليم العالي في ليبيا.

ب ▪ برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية؛ إسهامات ودور منتظر في التنمية، وهي دراسة أعدها د/ علي الحوات من جامعة الفاتح وقُدمت إلى المؤتمر الوطني للتعليم في ليبيا تحت شعار التعليم لمواجهة القرن الحادي والعشرين، طرابلس ـ ليبيا، 1996124-2 إفرنجي.

ج ▪ التعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا: الواقع والتوجهات المستقبلية، دراسة أعدها د/ محمد هاشم الفالوقي و د/ علي الحوات، وقُدمت إلى ندوة البحث العلمي في الوطن العربي واقعه وآفاقه المستقبلية تحت إشراف اتحاد المعلمين العرب، الخرطوم، 1-199686 إفرنجي.

د ▪ القيم السائدة لدى طلبة وطالبات التعليم الجامعي بالجماهيرية؛ دراسة تحليلية مقارنة لعينة من طلبة وطالبات جامعة الفاتح، رسالة ماجستير مُنحت من جامعة الفاتح بطرابلس بتاريخ 1993/8/5 إفرنجي.

● دراسة الكفاءة الخارجية والداخلية للتعليم العالي

من الصعب القول حقيقة بوجود دراسات عن الكفاءة الخارجية للتعليم العالي في ليبيا، ومن الصعب أيضاً بنفس الطريقة القول بأن هناك دراسات أنجزت عن الكفاءة الداخلية للتعليم العالي الليبي، والملاحظ أنه لا توجد أية دراسة ميدانية أو نظرية حول الكفاءة الداخلية للتعليم العالي في ليبيا عدا دراسة قامت بها منظمة اليونسكو لتقييم التعليم العالي في ليبيا في عام 1996(15).

لقد تعرضت دراسة اليونسكو المشار إليها للكفاءة الداخلية للتعليم العالي في ليبيا في سياق تقييمها للنظام التعليمي العالي في ليبيا، بطريقة ثانوية وغير أساسية، وأشارت الدراسة إلى أن التعليم العالي الليبي تنقصه الكثير من مظاهر الكفاءة الداخلية، بل والمعروف في ليبيا أن نسبة الفاقد من الطلبة المسجلين في العام الجامعي الواحد تصل إلى 20 أو أكثر، خاصة في كليات الهندسة والطب والعلوم، وعلى سبيل المثال ففي مقابلة في إطار دراسة اليونسكو المشار إليها في شهر ديسمبر 1995، مع أمين اللجنة الشعبية لكلية الهندسة بجامعة الفاتح بطرابلس تبين أنه يدخل إلى كلية الهندسة سنوياً حوالي 600 طالب وطالبة ليتخرج منهم فقط حوالي 200 طالب وطالبة.

وعلى العموم فإن دراسة اليونسكو أكدت هذ النقص في دراسة الكفاءة الداخلية للتعليم العالي، واقترحت إنشاء مركز لتخطيط التعليم العالي وتطويره، وهذا المركز فيما ترى دراسة اليونسكو يمكن أن يقوم بمهام التخطيط للتعليم العالي، وهو ينفذ حالياً بواسطة لجان استشارية متعددة، وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يقوم هذا المركز بالتعاون مع الجامعات بدراسات حول الكفاءة الداخلية بشكل دوري وخاصة فيما يتعلق بالجوانب التالية:

أ ـ معدلات أستاذ / طالب.

ب ـ تكاليف وتمويل التعليم العالي.

ج ـ تسرب الطلاب.

د ـ مخرجات ومدخلات التعليم العالي.

ه ـ مؤهلات أعضاء هيئة التدريس والموظفين.

ز ـ الدرجات والامتحانات.

و ـ الإمكانيات المتوفرة.

ويمكن لهذا المركز الذي اقترحته دراسة اليونسكو أن يقوم أيضاً بالدراسات المتعمقة حول الكفاءة الخارجية فيما يتعلق بالجوانب التالية:

أ ـ الجدوى والترابط بين التخصصات والمناهج وعلاقتهما بسوق العمل.

ب ـ فرص العمل المتاحة للخريجين.

ج ـ تأسيس نظام تقييم مستمر لتطوير التعليم العالي وتحسينه.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات المتعلقة بالكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي الليبي لا تزال محدودة وقليلة، وتأتي عرضاً في إطار دراسات أخرى حول التعليم العالي في ليبيا، بل وتعتبر مثل هذه الدراسات من أكثر وأهم الدراسات التي يفتقدها البحث العلمي حول تطور التعليم العالي الليبي، كما أن معظم البحوث العلمية الوطنية، أو التي أجرتها بعثات علمية تربوية دولية (اليونسكو أو الأليسكو) تطالب وتؤكد على ضرورة البدء الفوري في مثل هذه الدراسات لأهميتها وضرورتها لتطوير التعليم العالي في ليبيا،

وسائر أنواع ومراحل التعليم الأخرى، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن دراسة اليونسكو (UNESCO) للتعليم العالي التي تمت خلال 1996/95، وسبقت الإشارة إليها في هذا التقرير أوصت بإلحاح على القيام بمثل هذه الدراسات عن الكفاءة الخارجية والداخلية للتعليم العالي الليبي، فقد جاء في تقرير توصيات هذه الدراسة ما يلي:

1. أن ليبيا في حاجة إلى إنشاء مركز متخصص لتخطيط وتقييم التعليم، وذلك لغرض إعداد وتطوير وتقييم مدى كفاءة استراتيجيات التخطيط ومراقبة جودة التعليم، بما في ذلك التعليم العالي. والمركز قائم الآن وهو المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب ويقوم بالكثير من العمل التربوي والتقييم للنظام التربوي.
2. أن ليبيا في حاجة إلى القيام بدراسات تقييمية حول أثر التعليم على سوق العمل ومدى الكفاية الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي.
3. أن ليبيا في حاجة إلى وضع برامج لتطوير وتحسين مستوى أطقم التدريس ووضع برامج للتدريب أثناء الخدمة.
4. أن ليبيا في حاجة إلى وضع نظام إداري تربوي مناسب لمتطلبات التعليم العالي الفني لتطويره وللمحافظة على وحدة الأسس الأكاديمية والتدريبية.(16)

وعلى أية حال؛ فإن هناك بعض الدراسات العلمية التي تعرضت بطريقة غير مباشرة للكفاءة الخارجية والداخلية للتعليم العالي في ليبيا، وجاءت إما في سياق التعليم كله أو في سياق بحوث ودراسات المواءمة بين التعليم العالي ومتطلبات التنمية وسوق العمل واحتياجات المجتمع الليبي، وفيما يلي نعرض نماذج من هذه الدراسات التي قامت بها اللجنة الاستشارية لتخطيط التعليم والتدريب التابعة للمركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب في الفترة ما بين سنة 1993 وسنة 1997 إفرنجي، وهذه النماذج البحثية هي:

1. دراسة حول معدلات الأداء في مختلف مراحل التعليم.

---

(16) وردت هذه التوصيات في نفس المصدر السابق، د/ هاشم عبد الوهاب، 1996، (تقرير معد باللغة الإنجليزية)، ص ص (5-15).

2. دراسة لتطوير برامج معاهد إعداد المعلمين والمدربين.
3. تخطيط التعليم وتنمية القوى البشرية، على ضوء مشروع الخطة التعليمية طويلة المدى (1994/2015).
4. التعليم والتدريب خلال العشرين سنة الأخيرة، وهي عبارة عن دراسة تاريخية تتبعية حول تطور التعليم في ليبيا من العام الدراسي 69 إلى العام الدراسي 1993/92 إفرنجي.
5. دراسة بشأن تطوير النظام التعليمي في ليبيا.
6. مشروع دراسات مستقبل التعليم في ليبيا، لمواجهة القرن الحادي والعشرين، ويتضمن هذا المشروع عشرين دراسة علمية، وهدفها كان صياغة استراتيجية عامة لمستقبل التعليم في ليبيا لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.
7. انعقاد المؤتمر الوطني الأول للتعليم في ليبيا تحت شعار التعليم لمواجهة القرن الحادي والعشرين، وقد انعقد هذا المؤتمر خلال الفترة من 2-4 من شهر ديسمبر 1996 فرنجي، وقدمت إلى هذا المؤتمر ونوقشت فيه ما يزيد على ثلاثين ورقة عمل درست بعضها قضايا التعليم العالي تحت العناوين التالية:
   أ ـ التعليم الجامعي والدراسات العليا ودورهما في التنمية.
   ب ـ العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي والاحتياجات من القوى العاملة.[17]
8. انعقاد المؤتمر الوطني الثاني للتعليم في ليبيا تحت شعار: التعليم للمستقبل، 18 - 20 مارس 2002 بطرابلس.

(17) أخذت نماذج هذه الدراسات والبحوث العلمية السبعة من: وثائق ومحاضر اللجنة الاستشارية لتخطيط التعليم والتدريب بالمركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية في السنوات 1995 ـ 1996 ـ 1997 إفرنجي.

• واقع البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحث العلمي

إذا درس المرء مجموعة اللوائح والقوانين والمراسيم المتوفرة، التي تنظم سلوك وعمل المؤسسات العلمية والتعليمية والصناعية وسائر المؤسسات الأخرى في البلاد، فإنه يسهل عليه وضع ملامح السياسة الوطنية للبحث العلمي في ليبيا، كما أن هذه السياسة العلمية الليبية يبدو أنها تنطلق من فلسفة عامة مفادها أن ليبيا راغبة رغبة قوية في تحقيق التنمية العلمية والتكنولوجية، على أن تكون هذه التنمية العلمية قائمة على التراث والتاريخ العربيين الإسلاميين والإنسانيين العالميين، ولتحقيق ذلك فإن نقطة البداية هي تحديد ودراسة الواقع الليبي وتحويله من واقع المعطيات الخام إلى درجة من الحقائق المحددة والعلمية التي تدخل وتشكل مخططات التنمية والتحول الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا، وانطلاقاً من الخلفية السابقة يمكن تحديد ملامح السياسة الوطنية للبحث العلمي في ليبيا في الأبعاد والجوانب التالية:

1. تنمية المجتمع الليبي عن طريق البحث العلمي.
2. تشجيع البحث التطبيقي وإنتاج المعرفة الذي يحتاج إليها المخططون لتنمية وتطوير المجتمع الليبي.
3. الاحتفاظ بالتقدم والتنمية في المجتمع الليبي مع التأكيد على سلامة البيئة وترشيد استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، والعناية بحقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية لبلادهم وخيراتها.
4. الاحتفاظ بالتنمية العلمية وتشجيع القدرات الذاتية المحلية (تأكيد تكامل القدرة الذاتية العربية).
5. دراسة مشاكل المجتمع الليبي ومتطلبات تقدمه.
6. دعم الجامعات ومؤسسات البحث العلمي والجمعيات العلمية، وكذلك الأفراد العلميين لغرض تشجيع البحث العلمي بجميع فروعه ضمن الخطة الوطنية للبحث العلمي والتقنية.

7. العمل على تكوين البنى التحتية العلمية والخدمات اللازمة لمهام البحث العلمي والتطوير التجريبي.

8. التخطيط لإنشاء مراكز البحوث المتخصصة وتطوير القائمة الآن وإنشاء مراكز التوثيق العلمي والتقني.

9. القيام بالبحوث والدراسات في المجالات الوطنية، وخصوصاً الدراسات المستقبلية.

10. العمل على توطين العلم والتكنولوجيا المتقدمة وخاصة:

أ- نقل الخبرات والمعلومات عن طريق الاتصال المباشر بإيفاد المبعوثين إلى الخارج واستقطاب الخبرات المتميزة في العلوم والتقنية.

ب- تحوير وتعديل التقنيات المنقولة بما يتناسب والظروف الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية في ليبيا.

ج- استحداث أنماط التقنيات الملائمة للإمكانيات البشرية والموارد الطبيعية.

11. تأهيل وتطوير القوى العاملة والموارد البشرية علمياً ومهنياً لتكون قادرة على التعامل مع تعقيدات التكنولوجيا الحديثة وسرعة تطورها.

12. الاستفادة من الخبرات العلمية العالمية والتجارب الناجحة والعمل على التكامل والتعاون مع أجهزة البحث العلمي في الوطن العربي.

13. التعاون والتواصل العلمي مع مراكز العلم والخبرة في العالم.

وانطلاقاً مما سبق؛ فإن سياسة البحث العلمي في ليبيا تعطي الميادين التالية أولوية قصوى لارتباطها المباشر بالتنمية والتحول الاجتماعي والاقتصادي الشامل، وهذه الميادين والأولويات البحثية هي:

1. مجال الاقتصاد والتخطيط.

2. مجال تكوين الموارد البشرية والقوى العاملة.

3. مجال التعليم والتكوين المهني والسياسة الاجتماعية والعمران البشري.

4. مجالات التصنيع وخاصة الصناعات الاستراتيجية والصناعات الغذائية والاستهلاكية.

5. مجال البتروكيماويات.

6. مجال الزراعة واستصلاح الأراضي الزراعية.

7. مجال الموارد المائية وخاصة أبحاث ودراسات النهر الصناعي العظيم.

8. مجال الصحة العامة ومكافحة الأمراض المتوطنة.

9. مجال بحوث البحار والأحياء المائية.

10. مجال التخطيط للمستقبل والاستعداد للقرن الحادي والعشرين.

11. مجال العلم ونقل وتوطين التقنية بما يناسب ظروف ليبيا.

12. بحوث قومية تتعلق بالتعاون والتكامل مع بلدان الوطن العربي وبما يكفل وحدة الوطن العربي وتقدمه واستقلاله من التبعية الحضارية والاقتصادية للعالم الخارجي. وكذلك التعاون مع مراكز العلم والخبرة سواء في الفضاء العربي الإفريقي أو الفضاء المتوسطي الأوروبي، أو في مراكز العلم والخبرة في العالم ككل.

وبالإضافة إلى ما سبق؛ فإنه يمكن عرض هذا الواقع من خلال تحليل ثلاثة جوانب رئيسية هي:ـ 1 الإطار التشريعي وأهداف مراكز البحث العلمي، 2 أهداف مراكز البحث العلمي المختلفة، 3 حجم البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي. وفيما يلي تحليل لهذه الجوانب الثلاثة:

- **الإطار التشريعي وأهداف مراكز البحث العلمي**

لقد أنشئت الكليات الجامعية ـ كما سبق ـ منذ عام 1955 في ليبيا، وكانت كلية الآداب أول كلية يتم إنشاؤها، وبمرور الزمن تكاثر عدد الكليات الجامعية، كما تعددت الجامعات وتنوعت، ووصل عددها الآن (9) جامعات تتوزع كلياتها في أكثر من عشرين مدينة كبيرة ومتوسطة وصغيرة. أنشأت بعض هذه الجامعات مراكز أبحاث وبرامج للدراسات العليا

ودوريات ودور نشر، وكان مجال البحوث الاجتماعية والإنسانية أول مجال حظى بالاهتمام والدعم، وحتى بعد أن تنوعت مجالات الدراسة فإن الاهتمام بالبحوث الاجتماعية والإنسانية لم ينقص ، ومع تطور الجامعات وازدياد الحاجة للبحث العلمي أنشئت عدة مراكز بحثية تابعة للجامعات إضافة إلى برامج الدراسات العليا التي تعتبر هي الأخرى مؤسسات ومجالات للبحث العلمي المتقدم.

هذا وتحدد التشريعات الليبية العلمية نوعين من النشاط للبحث العلمي؛ النوع الأول يتم في الجامعات ويرتبط بها ويتركز في مراكز بحوث جامعية وفي برامج الدراسات العليا، والنوع الثاني من البحث العلمي يتم في مراكز بحوث علمية مستقلة عن الجامعات، وهي تتبع الأمانات والمؤسسات العامة.

وفيما يلي نلقي نظرة مختصرة عن هذين النوعين من نشاطات البحث العلمي:

النوع الأول: مراكز البحوث الجامعية، وبرامج الدراسات العليا

تضم الجامعات الليبية بعض مراكز البحث العلمي التابعة لها، وينظر لهذه المراكز على أنها بيوت خبرة علمية ومراكز استشارة تحت الطلب سواء للقطاع العام أو الخاص، ولا تخرج أهدافها عن أهداف السياسة العلمية في البلاد وهي تطوير البحث العلمي بما يخدم تقدم المعرفة وإنتاجها، ويخدم احتياجات التنمية في البلاد، ويسهم في إيجاد حلول علمية للمشكلات القائمة في المجتمع والاقتصاد، وتمول هذه المراكز الجامعية من ميزانية الجامعة التي تتبعها، إضافة إلى ما يعود إليها من رسوم ومداخيل مشروعات البحث العلمي التي تجريها لصالح أفراد أو مؤسسات عامة أو خاصة.

ومن أهم مراكز البحث العلمي التابعة للجامعات، المراكز التالية:

1. مركز البحوث الاقتصادية التابع لكلية الاقتصاد بجامعة قاريونس ببنغازي.
2. مركز بحوث العلوم الأساسية التابع لكلية العلوم بجامعة الفاتح بطرابلس.
3. مركز الاستشارات الهندسية التابع لكلية الهندسة بجامعة الفاتح بطرابلس.

4. مركز البحوث الجغرافية التابع لكلية الآداب بجامعة الفاتح بطرابلس.

5. مركز الدراسات الإفريقية التابع لكلية الآداب بجامعة سبها بسبها.

وبخصوص برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية، فهي في نظر السياسة العلمية والتعليمية أدوات ومؤسسات للبحث العلمي المتقدم، ولذلك يلاحظ أن الإطار التشريعي العلمي والتعليمي يسعى إلى تنظيم برامج الدراسات العليا لدرجتي الماجستير والدكتوراه وسائر الشهادات العليا التخصصية باعتبارها مراكز أو حلقات للبحث العلمي المتقدم في إطار التعليم العالي، ولذلك نظمت التشريعات العلمية والتعليمية الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات الليبية منذ عام 1975، وهو العام الذي بدأت فيه برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية فعلياً. ومنذ ذلك الوقت خضعت جهود ونشاطات البحث العلمي لبعض القوانين واللوائح التي أصدرتها الأقسام العلمية أو الكليات كل على حده وبشكل ذاتي، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى عام 1987، حيث أصدرت اللجنة الشعبية العامة (أعلى سلطة تنفيذية في البلاد) في 1987/5/5 القانون رقم (892) لسنة 1987، وبموجبه أصبحت الدراسات العليا والبحث العلمي يخضع لقوانين أكثر دقة ووضوحاً وإحكاماً في مختلف مستويات العمل الإداري والعلمي، كما أن أهم أهداف هذا القانون إلى جانب تشريعات وقوانين أخرى صدرت فيما بعد كانت الأهداف التي جاءت في قرار اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي رقم (126) لسنة 1988 إفرنجي، والصادر بتاريخ 1988/5/3، و من أهمها ما يلي:

1. تأكيد الطرح الحضاري الجديد متمثلاً في النظرية العالمية الثالثة.

2. تطوير البحث العلمي في الجامعات الليبية، وبالتعاون مع الهيئة القومية للبحث العلمي هيئة وطنية مهمتها تنسيق البحث العلمي بين الجامعات ومراكز البحث العلمي التابعة للقطاعات الأخرى)، وسائر مراكز البحث العلمي المتخصصة الأخرى في الجماهيرية العظمى.

3. إعداد متخصصين على درجة عالية من الكفاءة في مجالات البحث العلمي، وذلك لمواجهة احتياجات المجتمع.

4. إجراء دراسات وبحوث علمية وفنية تستدعيها عوامل النمو والتقدم في المجتمع الليبي.

5. الاهتمام بالبحث العلمي في مجال الحضارة العربية الإسلامية وتطور العلوم والفنون.

6. دراسة مشكلات المجتمع الليبي، والمجتمع العربي، والمجتمع الدولي.

وهكذا نلاحظ أن الإطار التشريعي الخاص بالبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي يتم فهمه ورسم صورته العامة من خلال تشريعات وقوانين الدراسات العليا في الجامعات الليبية، ويهتم الإطار التشريعي للبحث العلمي في الجامعات الليبية أيضاً بتعاون الأساتذة والباحثين مع الهيئات الوطنية والشركات والمؤسسات الأخرى العامة والخاصة، كما يسمح أن تدخل الكليات والأقسام العلمية الجامعية (في صيغة أطروحات علمية أو مشروعات بحث علمي) في عقود بحث علمي واستشارات فنية وعلمية لصالح مؤسسات المجتمع الإنمائية أو مؤسسات الخدمات، وفي الجملة فإن التشريعات العلمية والتعليمية تنظر إلى الكليات الجامعية بيوت خبرة واستشارة للمجتمع، ويجب أن تكون باستمرار في خدمة المجتمع وقضاياه وتحقيق آماله في النهضة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

النوع الثاني: مراكز البحث العلمي المستقلة عن الجامعات وتلك التابعة للقطاعات العامة الأخرى في المجتمع

وتتمثل في مجموعة من المراكز البحثية المستقلة عن التعليم العالي ، فهي إما تابعة لأمانة أو تابعة لهيئة عامة. ولكن في جميع الأحوال لها استقلال كامل وميزانية خاصة بها، والمهم أن لكل مركز للبحث العلمي برنامجه الخاص الذي ينفذه خلال فترة زمنية محددة، ومع تزايد عدد المراكز البحثية والتي وصلت إلى أكثر من 17 مركزاً بحثياً، صار من الضروري تطوير جهاز ينسق بينها، لذلك ظهرت في عام 1981 إلى الوجود الهيئة القومية للبحث العلمي، إلا أن هناك بعض مراكز البحوث التي تتبع قطاعات محددة، وهي التي تمولها، ومن أمثلة ذلك مركز البحوث الصناعية الذي يتبع قطاع الصناعة، ومركز البحوث الزراعية الذي يتبع قطاع الزراعة.

و سواء أكانت مراكز البحث العلمي تابعة للجامعات أم مستقلة عنها وتتبع الهيئة القومية للبحث العلمي، أو كانت تابعة لقطاع معين، فإن أهداف هذه المراكز البحثية المختلفة يمكن تحديدها بإيجاز في الجوانب التالية:

1. تعيين أهداف وسياسات وأولويات البحث العلمي والتقني، ووضع البرامج التفصيلية المرتبطة بتلك السياسات، وكذلك وضع مشاريع البحوث اللازمة لتحقيق ذلك.
2. إعداد خطة لتنشئة وتطوير القدرات الذاتية والعلمية ومتابعتها لتكون مرتبطة بالغايات والظروف الاجتماعية والاقتصادية والوطنية ومواكبة التقدم التقني في العالم.
3. العمل على تجميع الإطارات والخبرات المتخصصة، بما يمكنها من المساهمة الفعالة في دراسة الجوانب العلمية والتقنية للمشروعات الاستراتيجية ضمن خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي التي تنفذها ليبيا.
4. تحديد مشروعات البحوث الكبرى وتنسيقها وتمويلها ومتابعة تنفيذها.
5. القيام بالبحوث والدراسات المستقبيلة.
6. الاشتراك في المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بالبحث العلمي والدعوة إلى مؤتمرات أو ندوات أو دورات علمية محلية وإعدادها وتنظيمها بما يتفق وأهدافها.
7. الإسهام في نقل وتوطين التقنية الحديثة، بما يتناسب والمحيط الاجتماعي والطبيعي والاقتصادي في ليبيا.

ومن أهم مراكز البحث العلمي التابعة لقطاعات أخرى غير الجامعة ما يلي:

1. المركز الليبي للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء.
2. مركز دراسات الطاقة الشمسية/ طرابلس، ويتبع أمانة التعليم والبحث العلمي.
3. الهيئة القومية للبحث العلمي / طرابلس، وتتبع أمانة التعليم والبحث العلمي.
4. المركز العربي لأبحاث الصحراء/ مرزق، ويتبع أمانة التعليم والبحث العلمي.
5. مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية/ طرابلس، ويتبع أمانة التعليم والبحث

العلمي.

6. مركز البحوث الصناعية/ طرابلس، ويتبع أمانة الصناعة.

7. مركز البحوث الزراعية/ طرابلس، ويتبع أمانة الزراعة.

8. مركز البحوث الصحية والدوائية/ طرابلس، ويتبع أمانة الصحة والضمان الاجتماعي.

9. مركز الدراسات الإفريقية/ سبها، ويتبع أمانة التعليم والبحث العلمي.

10. مركز بحوث علوم الأحياء المائية/ تاجوراء، ويتبع أمانة الثروة البحرية.

11. المركز الفني لحماية البيئة/ طرابلس، ويتبع أمانة المرافق.

12. مركز الدراسات الإعلامية/ طرابلس، ويتبع أمانة الإعلام والثقافة.

13. المركز الوطني للبحوث التعليمية والتربوية/ طرابلس وبنغازي، ويتبع أمانة التعليم والبحث العلمي.

- **حجم البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي**

ليس من السهل تحديد حجم البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، إذ إن ذلك يحتاج إلى فريق علمي متكامل بكل الجامعات والكليات في جميع أنحاء ليبيا، كما أنه لا تتوفر دراسات سابقة في الموضوع، ولا تتوفر قاعدة بيانات عن هذا الحجم، ولكن بشكل عام يمكن القول بأن حجم البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي لا يزال متواضعاً جداً، ويتم في إطار برامج الدراسات العليا ومراكز البحث العلمي المستقلة عن الجامعات، ولذلك أسباب موضوعية وعلمية وفنية ورغم ذلك فهناك حجم من البحث العلمي لا يستهان به ويغطي فروع العلم والمعرفة والتقنية، ومن أهم المجالات التي يغطيها هذا البحث العلمي الذي يتم في إطار التعليم العالي ما يلي:

1. التنمية والبيئة في ليبيا.

2. الموارد المائية في ليبيا.

3. التحضر والسياسات الحضرية والتغيرات الاجتماعية.

4. دراسة التكامل الاقتصادي العربي والتكامل الاقتصادي الإفريقي.
5. الوضع السكني في ليبيا.
6. دراسات ميدانية لتوثيق حركة الجهاد الليبي ضد الغزو الايطالي.
7. بحوث ودراسات مختلفة في العلوم الإنسانية والآداب العالمية.
8. استعمال المياه وأثره على التلوث الميكروبي في ليبيا.
9. الأمن الغذائي في ليبيا.
10. بحوث ودراسات في التعليم والتكوين المهني.
11. دراسات في الزراعة واستصلاح الأراضي الزراعية واستعمالات الأرض.
12. دراسات في التعريب والترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية.
13. دراسات تقويمية للمشاريع الاستيطانية الزراعية والصحراوية.
14. دراسات في الصناعات الاستراتيجية مثل؛ النفط والحديد والصلب والبتروكيماويات.
15. دراسات في تقويم منظومات الخلايا الشمسية.
16. دراسات في حركة الهجرة السكانية في أفريقيا.
17. دراسات وبحوث في الهندسة والطب.
18. دراسات وبحوث في العلوم والتقنية.
19. دراسات وبحوث في اللغة العربية والدراسات الإسلامية والأدب العربي.
20. دراسات في السياسة الدولية، والاقتصاد العالمي.

- **الترابط بين مؤسسات البحوث الجامعية ومؤسسات الإنتاج والسياسات الوطنية للبحث العلمي**

يمكن القول بأنه توجد درجة من الترابط بين مؤسسات البحوث الجامعية ومؤسسات الإنتاج في القطاعات الإنمائية المختلفة، ويتمثل هذا الربط في أربع مسارات تقريباً هي:

1ـ مساعدة مؤسسات الإنتاج في القطاعات الإنمائية المختلفة ، إما في إجراء دراسات علمية أو تحليل بيانات أو وضع مواصفات أو تقييم مشاريع أو تصميم مشروعات أو القيام بتدريب وتأهيل كوادرها الفنية وغالباً ما تشارك في ذلك مراكز البحث العلمي إلى جانب الجامعات، ومنها مركز البحوث الصناعية، ومركز البحوث الزراعية، ومركز المواصفات والمقاييس الفنية.

2 ـ تمنح مؤسسات الإنتاج في القطاعات المختلفة لمستخدميها إجازات تفرغ علمي للدراسة الجامعية أو الدراسات العليا في الجامعات، على أن يكون تدريبهم أو دراستهم في مجال محدد تحتاجه المؤسسة الإنتاجية.

3 ـ عقد ندوات ومؤتمرات علمية مشتركة بين مؤسسات البحوث الجامعية ومؤسسات الإنتاج في القطاعات الإنمائية المختلفة لدراسة ومناقشة موضوع أو مشكلة ذات اهتمام مشترك بين القطاعين، وغالباً ما تسهم المؤسسة الإنتاجية الإنمائية في تمويل مثل هذه الندوة أو الملتقى العلمي.

4 ـ تشكل المؤسسة الإنتاجية فرقاً علمية أو فنية أو إدارية لتسيير أو تطوير مصنع أو مؤسسة، وفي الغالب يكون من بين هذه الفرق أو الإدارات التسييرية باحثون ومختصون من مؤسسات البحوث الجامعية يكونون أعضاء في مجالس الإدارات التسييرية لهذه المؤسسات الإنتاجية.

ومهما كان الوضع، فيبدو أن صلة الربط بين المؤسسات الجامعية البحثية ومؤسسات الإنتاج لا تزال ضعيفة وغير قوية لعدة أسباب من أهمها ما يلي:

1. غياب استراتيجية وطنية تحدد ديناميكية هذا الترابط بين النوعين من المؤسسات.

2. الخلافات الفنية والإدارية وأحياناً الخلافات الشخصية بين المسئولين في مؤسسات البحوث الجامعية ومؤسسات الإنتاج في القطاعات الإنمائية المختلفة.

3. سيطرة الشعور والإحساس لدى المسؤولين في المؤسسات الإنتاجية المختلفة في المجتمع بضعف قدرة مؤسسات البحوث الجامعية الوطنية العلمية والتقنية عن تقديم

دراسات أو استشارات فنية جيدة في مستوى الدراسات التي تقوم بها مؤسسات أجنبية، وعلى الأخص أوربية ، فالاتجاه دائماً نحو بيوت الخبرة والاستشارات العالمية، وبخاصة في المشروعات والأعمال الكبيرة، وإن كان الاتجاه بدأ أخيراً يتغير لصالح المؤسسات البحثية الوطنية.

4. الإغراءات التي تقدمها مؤسسات البحوث الدولية إلى مؤسسات الإنتاج في القطاعات الإنمائية المختلفة مثل؛ إنجاز العمل في وقت قصير، وجودة العمل، وسفر الإداريين المحليين إلى الخارج لمتابعة العمل، وهذا ما يشجع في الغالب على الاتجاه إلى التعاقد مع بيوت الخبرة العالمية بدلاً من المؤسسات المحلية.

ورغم كل ما سبق؛ فإن ليبيا تؤكد دائماً وتعمل على تدعيم هذه الصلة والربط بين مؤسسات البحث العلمي الجامعي والقطاع الإنمائي الإنتاجي في المجتمع، وتعتبر من أجل ذلك الجامعات ومراكز بحوثها بيوت خبرة وعلم واستشارة تحت تصرف كل مؤسسات المجتمع مهما كانت إنتاجية أو إنمائية أو خدمية، بل وكثيراً ما تتدخل الدولة وتمنع التعاقد في مثل هذه الأعمال العلمية مع الخارج وتوجيه الإجراءات لأن يتم العمل البحثي المطلوب بالكامل في نطاق مؤسسات البحث الجامعي في داخل ليبيا.

ويظهر جلياً من دراسة واقع البحث العلمي في ليبيا أن هناك سياسة وطنية للبحث العلمي بشكل عام، وتتمثل أهم عناصرها في الجوانب التالية:

1. تطوير القدرات الذاتية والعلمية ومتابعتها لتكون مرتبطة بالغايات والظروف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية ومواكبة التقدم العلمي في العالم.

2. العمل على تجميع الأطر والخبرات المتخصصة، بما يمكنها من المساهمة الفعالة في دراسة الجوانب العلمية والتقنية للمشروعات الاستراتيجية ضمن خطط التنمية.

3. تحديد مشروعات البحوث الكبرى وتنسيقها وتمويلها ومتابعة تنفيذها.

4. دعم الجامعات ومؤسسات البحث العلمي والجمعيات العلمية، وكذلك الأفراد العلميين لغرض تشجيع البحث العلمي بجميع فروعه ضمن الخطة الموضوعة.

5. العمل على تكوين البنى التحتية والخدمات الأساسية لمهام البحث العلمي والتطوير التجريبي.

6. التخطيط لإنشاء مراكز البحوث المتخصصة وتطوير المراكز القائمة بما يخدم التنمية في المجتمع.

7. القيام بالبحوث والدراسات في المجالات القومية، وخصوصاً الدراسات الاستراتيجية والأمن القومي.

8. الاشتراك في المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بالبحث العلمي، والدعوة إلى مؤتمرات أو ندوات أو دورات علمية محلية، وإعدادها وتنظيمها بما يتفق وأغراضها.

9. نقل وتوطين التقنية بالتعاون مع المؤسسات العلمية والتقنية في الوطن العربي وفي الخارج، والعمل على كسر القيود المفروضة على انسياب معطيات هذه التقنية، وذلك من خلال ما يلي:

1. الاعتماد على العنصر البشري المحلي، وتأهيله لرفع مستويات التقنية في البلاد وتطويرها.

2. التعاقد مع المؤسسات العلمية للتعاون في نقل التقنية وتبادل المعلومات التقنية في المجالات المحددة في الاتفاق الذي يتم الوصول إليه بين الطرفين الليبي والأجنبي.

3. توسيع دائرة البحث العلمي التطبيقي وتخصيص الموارد اللازمة للبحث العلمي.

4. إيجاد مواقع متطورة في الصناعة والزراعة والخدمات لتطبيق ما تنتجه مراكز البحث العلمي من دراسات وما تتوصل إليه من نتائج علمية.

5. إقحام مراكز البحث العلمي في حل المشاكل التي تعترض الصناعة والزراعة والخدمات.

6. إعطاء صلاحيات للمراكز البحثية في تخطيط بناء المشاريع الصناعية وتقديم الاستشارات الفنية الخاصة بالتقنية مثل؛ التخطيط لنقل واستغلال مياه النهر الصناعي العظيم، واستخدام الطاقة الشمسية في المنازل.

7. المشاركة بفاعلية في الأنشطة العلمية التي تُقام على نطاق الوطن العربي أو القارة الأفريقية، في إطار بلدان العالم الأجنبي.

8. الإسهام في النشاطات العلمية والتقنية التي تنظمها المؤسسات العربية والإقليمية والدولية.

9. الاستفادة من تجارب البحث العلمي وبحوث التقنية العالمية ومحاولة تطويعها وتطبيقها في ليبيا.[18]

10. دعم بحوث العلوم الاجتماعية والاقتصادية، بما يخدم تطوير وتحسين نوعية الحياة الاجتماعية في المجتمع الليبي، وتأكيد القيم الحضارية والثقافية والفلسفية والأخلاقية.

وفي سياق تحليل ارتباط البحوث الجامعية بالمؤسسات الإنتاجية فقد أُجريت بعض المقابلات مع ممثلي القطاع الخاص (مع التأكيد بأن بنية القطاع الخاص ضعيفة جداً في ليبيا، إذ إن السياسة الاقتصادية تركز على ملكية المجتمع للمؤسسات الإنتاجية خاصة الكبرى منها، والقطاع الخاص في شكل أفراد أو تشاركيات غالباً ما يكون في إطار الخدمات)، وإن كان في المدة الأخيرة بدأ القطاع الخاص يدخل مجال البحث العلمي وإنتاج المعرفة، وذلك في إطار الشركات الخاصة أو الشركات والمؤسسات التي تنفذ مشروعات عمل كبيرة.

ولكننا نعتقد فيما تظهر التطورات الاقتصادية الآن في ليبيا بأن المسألة هي مسألة وقت فقط، فكلما نمت المؤسسات الإنتاجية الخاصة (تشاركيات، شركات مساهمة، مصانع) ظهرت الحاجة إلى البحث العلمي الجامعي ومراكز البحوث الأخرى، لمساعدتها في إنتاجها وتطويره. هذا وتجدر الإشارة إلى أن معظم المؤسسات الإنتاجية الكبيرة تملكها الدولة (القطاع العام)، ولذلك فالعلاقة بين البحوث الجامعية والمؤسسات الإنتاجية العامة قوية وكبيرة، بل إن هذه الأخيرة تعتمد اعتماداً كبيراً على البحث العلمي في مراكز البحوث المستقلة، وفي مراكز البحث العلمي التابعة للجامعات بما في ذلك البرامج البحثية التي تنفذها الجامعات في إطار الدراسات العليا، إضافة إلى اعتماد المؤسسبات الإنتاجية العامة على مراكز البحث العلمي في الخارج.

(18) مصدر سبق ذكره، تقرير الجانب العربي الليبي حول متابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات الخمسة للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الجزائر، 1996 إفرنجي، ص ص(35 ـ 41).

- **مشكلات خريجي التعليم العالي**

مع تدفق الخريجين من نظام التعليم العالي لسوق العمل خلال السنوات الإحدى عشرة الماضية، حدثت بعض التحولات على التكوين العام للتوظيف، حيث ارتفع عدد الموظفين من (866,000) سنة 1984 إلى (1,032,611) سنة 1995 إفرنجي.[19] واستناداً إلى ذلك بدأت تظهر بعض المشاكل لهؤلاء الخريجين، من أهمها وأبرزها ما يلي:

1. البطالة، وخاصة في تخصصات العلوم الإنسانية والآداب والقانون والاقتصاد والعلوم السياسية والجيولوجيا، وعلم الحياة وعلوم الزراعة والصيدلة.
2. ضعف قيمة المرتبات التي تدفع للخريجين، وضعف تناسبها مع تكاليف المعيشة الفعلية، إضافة إلى أن الخريج لا يمكنه بمثل هذه المرتبات الادخار لتكوين أسرة أو شراء بيت أو سيارة.
3. في بعض الأحيان يبرز عدم تناسب تخصص الخريج، أو ضعف إعداده في مواجهة المواصفات الوظيفية والفنية التي يتطلبها سوق العمل، خاصة في مجالات التقنية المتقدمة والإدارة العليا والاقتصاد الحديث.
4. التنافس الشديد على الوظائف وفرص التشغيل ذات المردود الاقتصادي العالي سواء داخل سوق العمل الليبية أو في المؤسسات الاقتصادية الليبية العاملة في الخارج مثل؛ شركات الاستثمار الليبية وشركات النفط الليبية في الخارج، والبعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج.
5. مشاكل التخلف الاجتماعي والثقافي، إذ يقع الخريج في صراع نفسي وتضارب بين القيم الثقافية والعلمية المثالية التي تلقاها في دراسته الجامعية، وبين واقع الحياة الفعلي وما يحتويه من تناقضات اجتماعية وولاءات أسرية وصداقات تنعكس على حياته، وعلى جهوده للحصول على عمل.
6. الإحباط النفسي الذي يشعر به الخريج بسبب النموذج المثالي للحياة الذي تكون في دراسته الجامعية ، ويركز دائماً على التطلعات والمثاليات والأحلام، وصعوبة تحقيق هذه التطلعات والمثاليات والأحلام في واقع الحياة اليومي.

---

(19) مصدر سبق ذكره، د/ هاشم عبد الوهاب، 1996، (تقرير معد باللغة الإنجليزية)، ص ص(5-15).

• تمويل التعليم العالي وبدائل تمويله في إطار الهيكلية الاقتصادية

كما سبقت الإشارة عدة مرات في هذه الدراسة، فإن التعليم العالي يتم تمويله أساساً ومباشرة من الميزانية العامة للدولة، إلا أن التوسع في مؤسسات التعليم العالي (كليات+معاهد فنية عليا)، والطلب الاجتماعي على التعليم العالي خلق ضغطاً شديداً على الموارد المتوفرة في الوقت الحاضر، كما ان تناقص عوائد النفط منذ الثمانينات والتضخم المتزايد، كلها عوامل تشكل قيوداً على الموارد المالية اللازمة للتوسع المستمر في التعليم بشكل عام، وفي سائر القطاعات الخدمية الأخرى مثل؛ الصحة والتأمين الاجتماعي، وبعبارة أخرى فإن التوسع المستمر في جميع أنواع التعليم يتطلب زيادة الحصص المالية، وهذا ما لا تستطيع الخزانة العامة الوفاء به باستمرار، لذلك فهناك تفكير الآن في محاولة إيجاد بدائل أخرى لتمويل التعليم العالي، ولعل الجامعة المفتوحة نموذج في سبيل إيجاد بدائل لتمويل نشاطاتها التعليمية، حيث إنها لا تعتمد كلية على الخزانة العامة، وإنما تمول نفسها من رسوم الطلبة وبيع كتبها التي تنشرها، أما بقية الجامعات الليبية فهي تعتمد في تمويل جميع نشاطاتها على الخزانة العامة، وحتى وإن حققت بعض الدخل من البحوث والاستشارات، فهي دخول لا تذكر، ولا تغطي مصروفاتها المتزايدة يوماً بعد آخر.

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى وقت إعداد هذه الدراسة، لم تحدد سياسة التعليم العالي الليبية البدائل المطروحة لتمويل التعليم العالي سواء في إطار سياسة إعادة الهيكلة الاقتصادية أو إطار ظروف المجتمع الليبي الخاصة، فلا يزال التعليم العالي يعتمد في تمويله على الخزانة العامة مع شيء من ترشيد الإنفاق والتقشف في الميزانيات التسييرية والإنمائية للجامعات، وبرغم ذلك فهناك اتجاه ما يزال تحت الدراسة والتخطيط ، يتمثل في الاعتماد على بدائل أخرى لتمويل توسع التعليم العالي، ومن أهم هذه البدائل المطروحة ما يلي:

1. تحويل الكليات الجامعية إلى (تشاركيات) كليات شبه خاصة تعتمد على الرسوم من الطلبة، وعلى مساهمة الخزانة العامة بتغطية رسوم الطلبة غير القادرين على دفع هذه الرسوم. واستثمار الكليات في البحث الاستشاري وتقديم الخدمات العلمية للمجتمع

بمقابل.

2. وضع رسوم على الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الجامعات في شكل برامج تعليمية أو تدريب أو بحوث أو تعليم مستمر.

3. إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص لإنشاء مؤسسات للتعليم العالي بمقابل، مثل الجامعات الأهلية، والكليات الحرة التي تنشئها وتديرها الجماعات المحلية في المدن والقرى.

• خلاصة وملاحظات ختامية

حاول هذا الفصل تحليل وتشخيص واقع التعليم العالي في ليبيا، وعلاقته بالتنمية وسوق العمل، ومن خلال هذا التحليل تم التوصل إلى أن ليبيا في العقدين الأخيرين طورت سياسة وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، إلا أن هذه السياسة التعليمية العالية تحتاج إلى المزيد من التطوير والتحديث بما يتناسب وطموحاتها الاقتصادية والاجتماعية في القرن الحادي والعشرين، ويجب أن ينصب هذا التطوير والتحديث على تجديد وتجويد نظام التعليم العالي ورفع كفاءته الداخلية والخارجية، وكذلك إعطاء المزيد من الدعم المادي للبحث العلمي وهيئاته بحيث يمكن الإسهام في إنتاج المعرفة وتوظيفها في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وإضافة إلى ما سبق؛ فإن هذا الفصل يكشف بجلاء أن العلاقات والتفاعلات بين مخططات التعليم العالي والخطط الاجتماعية والاقتصادية لا يزال ضعيفاً، فكل قطاع يعمل بمعزل عن الآخر، وهذا من شأنه أن يخلق تحديات وعوائق أهمها؛ بطالة الخريجين وضعف إسهام التعليم في سوق العمل، إلا أن اللوم هنا لا يوجه للتعليم العالي ومؤسساته، فالحاجة والإصلاح يتمثل في الإسراع بإعادة الهيكلة الاقتصادية وتسريع النمو الاقتصادي حتى تزداد المشروعات الاقتصادية كماً وحجماً، فتحتاج بعد ذلك إلى قوى عاملة مؤهلة تعدها مؤسسات التعليم العالي بكل أنواعها، فما ذنب المدرسة أو الجامعة إذا كانت المؤسسات الاقتصادية بطيئة النمو وسوق العمل لا يحتاج إلى أيدٍ عاملة جديدة، فالمسألة دائماً مسألة عرض وطلب، فإذا كان العرض كبيراً من القوى العاملة ولكن الطلب على الأيدي العاملة قليل جداً، فاللوم هنا يقع على الاقتصاد بالدرجة الأولى وليس على المدرسة أو الجامعة، كما ذكرنا سابقاً.

ولعل من أهم إصلاحات التعليم والاقتصاد تتمثل فيما يرى هذا الفصل ضرورة الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي والتوسع في المشروعات الاقتصادية والتنمية بشكل أفضل حتى يتم ازدياد الطلب على الأيدي العاملة، وإلى جانب ما سبق فهناك حاجة ماسة وضرورية لإقناع الشباب الليبي بالعمل المهني والتقني واليدوي، وأن التعليم الجامعي ليس ضرورياً لكل فرد ، فضلا عن أنه ليس في مقدور كل فرد، فيمكن للفرد أن يكون مواطناً من الدرجة الأولى دون أن يتعلم في الجامعة، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن قطاعات كثيرة في سوق العمل الليبي يعزف ولا يرغب الشباب الليبي دخولها والعمل فيها لقيم اجتماعية

وثقافية تقليدية مترسخة منذ القديم في عقل الإنسان الليبي، وهي أن الإنسان ذا المكانة الاجتماعية المرموقة لا يعمل بيديه، ومن الأمثلة على ذلك قطاع البناء والتشييد والخدمات الذي يعمل فيه بشكل كامل أو قريب منه غير ليبيين.

وعلى العموم؛ فإن سياسة التعليم والتعليم العالي الليبي عليها أن تستجيب للتحديات التالية في العقد المقبل من القرن الحادي والعشرين، وهي:

1. تجديد وتجويد برامج التعليم العالي وتنويعها.
2. الإعداد لسوق عمل جديدة ومختلفة عن المفاهيم التقليدية للعمل والنشاط الاقتصادي.
3. تمويل برامج التعليم العالي من مصادر خارج ميزانية الدولة.
4. إمكانية عمل خريجي التعليم العالي في سوق العمل الدولية مما يستدعي بالضرورة إعادة النظر في المناهج الدراسية في الجامعات، والتأكيد على جودة ومستوى الخريج من الجامعات الليبية ليستطيع المنافسة في الاقتصاد الدولي وسوق العمل الدولية.
5. التكامل والترابط الفعال بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية.
6. تشجيع الشباب وتأهيلهم علمياً واجتماعياً لإيجاد مصادر رزق وفرص عمل لأنفسهم ولغيرهم من الشباب من خلال المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، لكي يشعروا بجدوى تعليمهم العالي عند اجتيازهم له، أو يقنعوا بوضعهم الجديد في حالة عدم استكماله.
7. الارتباط بحركة النمو والتنمية العالمية، وما يترتب على ذلك من ارتباط وتعاون مع المؤسسات العلمية والتقنية الإقليمية والدولية خاصة المتقدمة منها.
8. تشجيع المشاريع العلمية والاقتصادية الجديدة التي تتم وتنفذ بالشراكة بين المؤسسات الليبية (العامة أو الخاصة) والمؤسسات الإقليمية والدولية بشروط واتفاقيات محددة.

أهم مراجع الفصل الثامن

أولاً: باللغة العربية

1. أمانة التعليم والبحث العلمي، (1996)، المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية، اللجنة الاستشارية لتخطيط التعليم والتدريب، آراء ومقترحات بشأن تطوير النظام التعليمي في الجماهيرية العظمى، شهر مارس ـ تقرير فني غير منشور)

2. أمانة التعليم والبحث العلمي، المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية، (1996)، لمحة مختصرة عن إنجازات الفاتح في قطاع التعليم والتدريب، (طرابلس: منشورات المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية).

3. أمانة التعليم والبحث العلمي، اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم، (1996)، تطور التعليم في السنوات 94 ` 95 ` 96، التقرير الوطني للجماهيرية العظمى المقدم إلى مؤتمر التربية الدولي، الدورة الخامسة والأربعين، جنييف، 1996/9/30 ت 1996/10/5.

4. اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، (1996)، تقرير الجانب الليبي حول متابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات الخمسة للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، تقرير مقدم إلى المؤتمر السادس للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي المنعقد بالجزائر في الفترة من 16 إلى 19 /1996/5م.

5. اللجنة الاستشارية لتخطيط التعليم والتدريب بالمركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية، (وثائق ومحاضر اجتماعات للسنوات 1995- 1996-1997 إفرنجي.

6. أنطوان زحلان، (1980)، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، (بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية)، أكتوبر.

7. د/ علي الحوات، (1996)، الدراسات العليا في الوطن العربي، واقعاً وارتقاءً، الوثيقة رقم (15)، دراسة قدمت إلى المؤتمر السادس للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي حول التعليم العالي والبحث العلمي، واقعاً وتطويراً،

الجزائر من 16 إلى 19 مايو/ آيار 1996 إفرنجي).

8. د/ علي الحوات، (1987)، التعليم العالي في المجتمع العربي الليبي: معالم فلسفته وتوجهاته المستقبلية، تقرير فني معد لجامعة الفاتح.

9. علي الشريف، (1995)، الإصلاح التربوي من خلال الواقع والرؤية المستقبلية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وثيقة فنية تحليلية مقدمة إلى اللجنة الاستشارية لتخطيط التعليم والتدريب، بالمركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية. (تقرير فني غير منشور)

10. مجلة الجامعي، العدد الأول، سبتمبر (1993)، والعدد الثاني، شهر إبريل 1994، مجلة مهنية فكرية ثقافية علمية تصدر عن النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في ليبيا.

ثانياً: باللغة الإنجليزية

11. H. Abdul-Wahab, 1996, An Over all Evaluation of the Higher Education System in Libya, UNESCO, Technical Report, Paris, February. (unpublished Report)

12. Jacques Delors, 1996, Learning: The Treasure Within, report to Unesco of the International Commission on Education for Twenty _ First Century.

13. UNESCO, Cairo Office, 1995, The Higher Education System in the Arab states, Development of SLT Indicators, Report presented to UNESCO by Subhi Qasem.

الفصل التاسع

التعليم العالي في ليبيا
وظائف أخرى لمجتمع القرن الحادي والعشرين
(الرؤية والعمل)

الفصل التاسع

التعليم العالي في ليبيا
وظائف أخرى لمجتمع القرن الحادي والعشرين
(الرؤية والعمل)

- توجهات السياسة الوطنية للتعليم العالي في ليبيا
- وظائف أخرى لمجتمع القرن الحادي والعشرين
  - اكتشاف المستقبل
  - خدمة المجتمع
  - تنوع ومرونة التعليم العالي
  - الوصول إلى التعليم العالي
  - الطلاب والأساتذة في جامعات المستقبل
- إصلاح وتطوير التعليم العالي
- خلاصة وملاحظات ختامية
- مراجع الفصل التاسع
  - أولاً: باللغة العربية
  - ثانياً: باللغة الإنجليزية

التعليم العالي في ليبيا
وظائف أخرى لمجتمع القرن الحادي والعشرين

تدخل ليبيا مثل سائر بلدان العالم مجتمع وحضارة القرن الحادي والعشرين، وطبيعي أن تستعد لذلك بخطط وبرامج مختلفة من بينها تخطيط وتوجيه التعليم العالي لتحقيق الآمال والطموحات المنشودة مع بداية هذا القرن، وانطلاقاً من ذلك سيحاول هذا الفصل البحث في رسالة التعليم العالي ومهامه الجديدة التي تفرضها متطلبات واحتياجات مجتمع المستقبل، الذي يعتمد على العلم والمعرفة والمعلومات والتربية والتكتل الاقتصادي والسياسي، وبعبارة أخرى سيحاول هذا الفصل البحث الإجابة عن سؤال رئيسي ومهم وهو؛ ما هو دورَ التعليم العالي الليبي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين؟.

• توجهات السياسة الوطنية للتعليم العالي في ليبيا

يضم التعليم العالي في الجماهيرية الليبية ثلاثة أنماط رئيسية هي:

أولاً: التعليم الجامعي ومدته من أربع سنوات إلى سبع سنوات، وهو يُعِد المتخصصين الجامعيين في مختلف مجالات المعرفة والعلوم.

ثانياً: التعليم الجامعي المهني والفني، ومدته من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، ويعد الفنيين للعمل مباشرة في مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

ثالثاً: الدراسات العليا المتقدمة للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه والدبلومات والشهادات الأخرى المتخصصة مثل؛ إجازة التخصص المهني في الطب وشهادة التخصص المهني في الهندسة والمحاسبة وعلوم الزراعة.

ومن أهم السياسات الوطنية للتعليم العالي في ليبيا ما يلي:

1. اعتبار التعليم العالي أداة للتنمية الشاملة في المجتمع الليبي.

2. التوسع في التعليم العالي وإنشاء الكليات الجامعية والمعاهد الفنية العليا في مختلف المناطق بحسب حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية، وبحسب الكثافة السكانية فيها، وقد اقتضت هذه السياسة الوطنية في مجال التعليم العالي إنشاء الكثير من الكليات الجامعية في المناطق الريفية والمدن الصغيرة لتكون بؤرة إشعاع ثقافي وعلمي في تلك المناطق، ولتعمل على تنمية الموارد البشرية فيها أيضاً.

3. الاتجاه إلى التعليم الجامعي المتخصص تنفيذاً للبنية التعليمية الجديدة التي بدأ تطبيقها منذ عام 1981 إفرنجي، وبناء على ذلك أنشئت ضمن الجامعات التسع القائمة الآن العديد من الشعب العلمية والبرامج العلمية الدقيقة في كل مجالات المعرفة تقريباً.

4. توجيه التعليم العالي ليكون هيئة استشارية وبحثية لمختلف مؤسسات المجتمع الليبي الإنتاجية والخدمية.

5. ربط التخطيط للتعليم الجامعي بالتخطيط للتنمية والعمل على تناسق مجالاته مع مخرجات التعليم المتوسط (الثانوي) كماً وكيفاً، ومحاولة توجيه الجامعات إلى إنتاج المعرفة وليس تلقينها للطلاب فقط، وكذلك الاستفادة من تجارب الأمم الصناعية في هذا الخصوص.

6. إعادة النظر في برامج ومجالات التعليم العالي ومدخلاته ومخرجاته بهدف ربطه بالتنمية وتقويم مسيرته بما يحقق تقدم المجتمع، ويمكنه من أداء دوره في شتى مجالات الحياة، ولتحقيق هذه السياسة يتم العمل الآن على:

أ. تنويع أنماط التعليم الجامعي.

ب. تجويد وتحسين التعليم الجامعي.

ج. تنويع وسائط التعليم العالي وإدخال الأساليب التعليمية الملائمة كالتعليم عن بعد، والتعليم بواسطة الدوائر المرئية المغلقة والتعليم بواسطة الحاسوب،

والحقائب التعليمية.

7. تعمل السياسات الوطنية للتعليم الآن على إيجاد مصادر تمويل جديدة للتعليم الجامعي، وذلك للمحافظة على المكاسب التعليمية الجامعية الحالية، ولمواجهة حاجات الفئات العمرية التي هي في سن التعليم والناتجة عن النمو السريع للسكان في ليبيا . وتفكر أجهزة التعليم العالي الآن على أن يأتي هذا التمويل من رسوم رمزية يدفعها الطلاب أو من مساهمة القطاع الأهلي أو من إنشاء مؤسسات مالية عامة أو أهلية تسهم في تمويل التوسع في التعليم الجامعي.

8. وضع الخطط لإعداد أعضاء هيئة التدريس الجامعي لمواجهة التوسع في التخصصات الجامعية، ولمواجهة الأعداد المتزايدة من الطلبة حالياً وفي المستقبل.

9. العمل على تجميع الكوادر والخبرات المتخصصة، بما يمكنها من القيام بمهمة التدريس، وكذلك المساهمة الفعالة في دراسة الجوانب العلمية والتقنية للمشروعات الاستراتيجية ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

10. المحافظة على ربط النشاط التعليمي والبحثي بالمستويات الرفيعة في العالم، وذلك بدعم وتشجيع الباحثين والدارسين الليبيين للاشتراك في المنظمات والهيئات المهتمة بالتعليم العالي والبحث العلمي والمساهمة في أنشطتها ودعوتها للمشاركة في مؤتمرات ودورات علمية محلية.(1)

وبالنسبة لتطور السياسات الوطنية للتعليم العالي خلال العقود الأخيرة فيمكن القول بأنها جاءت لمواكبة التقدم الاجتماعي والعلمي والتقني الذي تشهده ليبيا، ويشهده العالم

---

(1) اعتمدنا في تحديد السياسات الوطنية للتعليم العالي في ليبيا على الوثائق التالية:ـ
1. أمانة التعليم والبحث العلمي، المركز الوطني للبحوث التعليمية، اللجنة الاستشارية لتخطيط التعليم والتدريب، آراء ومقترحات بشأن النظام التعليمي في الجماهيرية العظمى، شهر مارس، 1996م، (تقرير فني غير منشور)، الفصل السابع: التعليم العالي والبحث العلمي، ص ص(79 ـ 88).
2. أمانة التعليم والبحث العلمي، المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية، (1996)، لمحة مختصرة عن إنجازات الفاتح في قطاع التعليم والتدريب، طرابلس: منشورات المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية، شهر الفاتح (سبتمبر)، ص ص (75 ـ 93).

حالياً، ويمكن ملاحظة ذلك في التوسع المضطرد في إنشاء الجامعات والمعاهد الفنية العليا (9 جامعات و52 معهداً فنياً عالياً في العام الدراسي 95/ 1996 إفرنجي)، وذلك حتى يمكن أن يمد هذا النوع من التعليم مخططات التحول الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا، بما تحتاجه من القوى العاملة المؤهلة تأهيلاً جامعياً.

وإضافة إلى ما سبق؛ فإن سياسة التعليم العالي بدأت في المدة الأخيرة تركز على التعليم العالي الفني والتقني، ويعتبر هذا توجهاً من توجهات سياسة التعليم العالي الحالية في ليبيا، لمواجهة مجتمع التقنية في الألفية الثالثة.(2)

• وظائف أخرى لمجتمع القرن الحادي والعشرين

بالنظر إلى التغيرات التي يشهدها، وسيشهدها العالم في بداية القرن الحادي والعشرين تبرز أربعة أسئلة رئيسية أمام الباحثين والدارسين ومخططي التعليم العالي الليبي وهي:-

1. ما هي رسالة التعليم الجامعي الليبي في القرن الحادي والعشرين؟.
2. وما هي أوجه التفاعل التي يجب أن تتم بين التعليم العالي والمجتمع في بداية القرن الحادي والعشرين؟.
3. وهل يجب أن يتغير شكل وطبيعة التعليم العالي الليبي ليأخذ خصائص أخرى مثل؛ التنوع والمرونة ليواكب تنوع وديناميكية الحياة نفسها في حضارة القرن الحادي والعشرين؟.
4. ثم كيف يمكن أن تكون العلاقة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في جامعة القرن الحادي والعشرين؟.

ولمحاولة الخوض في هذه الأسئلة الأربعة؛ يمكن القول بأن التعليم العالي الليبي حقق إنجازات ومكاسب كمية ونوعية خلال العقدين الأخيرين، إلا أنه،وبالرغم من ذلك، ما

(2) H.Abdul Wahad, An Over all Evaluation of the Higher Education system in Libaya, UNESCO, Technical Report, Paris, Februay, 1966, p.p.(11 - 15). (unpublished report)

يزال مثل سائر البلدان النامية، بل كل بلدان العالم، يواجه مجتمعاً جديداً ومتطلبات جديدة تفرضها تحولات القرن الحادي والعشرين، إن هذه المتطلبات الجديدة تستدعي رسالة جديدة للتعليم العالي، ويمكن عرض المسألة بطريقة أخرى، وهي كيف يعد التعليم العالي الليبي نفسه ليحقق رسالته ويقوم بوظيفته في عالم متغير أو مجتمع يتحول إلى حضارة القرن الحادي والعشرين؟، وكيف يواجه حاجات ومتطلبات هذه الحضارة التي تعتمد على العلم والمعلومات والتربية والتكتل الاقتصادي والسياسي، وأي مجتمع لا يمتلك هذه المقومات، ولا يدخل في تكتل اقتصادي وسياسي، سيكون موقعه في هامش هذه الحضارة التي لا يعيش فيها إلا الأقوياء.

وباختصار وعلى ضوء المعطيات السابقة، فرسالة التعليم العالي الليبي للإسهام في بناء مجتمع القرن الحادي والعشرين يمكن أن تأخذ الأبعاد التالية:

1. اكتشاف المستقبل

لكي يسهم التعليم العالي في فتح وإنارة طرق جديدة لمستقبل أفضل للمجتمع والفرد، وليقدم التوجه والشكل لهذا المجتمع فلابد أن يعمل على تنمية القدرات لاكتشاف المستقبل والتنبؤ به، ويجب أن تنال هذه المسألة الاهتمام الأكبر للتعليم العالي الليبي، وهنا يجب أن يشارك التعليم العالي في حل المشاكل الرئيسية التي تواجه المجتمع الليبي مثل؛ تنوع مصادر الاقتصاد الليبي وزيادة إنتاجيته، وبناء القدرة الذاتية للاعتماد على النفس، واغناء للثقافة والحياة الاجتماعية، وإلى جانب الرسالة التقليدية للتعليم العالي المتمثلة في التدريس والبحث العلمي فهو مطالب أيضاً بتنمية المهارات والقدرات لدى الطلاب، وتطبيق المعرفة الموجودة، وخلق معرفة جديدة، فالمهم هو تعليم الطالب والمواطن والمختص طرقاً وأساليب جديدة بهدف تجديد معلوماتهم وصقل مهارتهم، ومساعدة الذين يرغبون في تغيير أعمالهم ومهنهم في الحياة بالمعلومات والتدريب اللازم لذلك، ويجب أن يسهم التعليم العالي في تحقيق هدف التعليم المستمر مدى الحياة للجميع.

ولتحقيق هذه الغاية يجب أن يغير التعليم العالي من نفسه وآلياته التقليدية، وبالنظر

إلى هذه الغاية، فللتعليم العالي مسئولية كبرى نحو النظام التعليمي بأسره، والنشاطات التربوية والتعليمية الأخرى في المجتمع. فيجب أن تتعمق علاقاته بمختلف مستويات وأشكال التعليم والتربية، مما يتطلب التوسع في البحث العلمي في مجال التربية والتوسع في الدورات التدريبية والتأهيلية والتخصصية للعاملين في مجال التعليم والتربية، والمشاركة في الإعداد والمتابعة وتقييم السياسات وخطط الإصلاح التربوي. فللتعليم العالي دور رئيسي في تحقيق هدف وتحسين وتطوير نوعية وفعالية العملية التعليمية والتربوية في كل مظاهرها وجوانبها. إن هذا الترابط بين التعليم العالي وبقية أجزاء النظام التعليمي هو الذي يحرك ويدفع العقول إلى التفكير واكتشاف المستقبل، فالمجتمع الذي تتجمد فيه العقول تتجمد فيه الحياة وتموت، فالمجتمع الحي، هو الذي تكون عقول أبنائه حية، مبدعة مبتكرة، متجددة ومجددة في آن واحد.

2. خدمة المجتمع

يعبر في كثير من الأحيان عن هذه القضية بالتفاعل بين الجامعة والمجتمع، وهنا يجب أن يكون التعليم العالي واعياً بحاجات المجتمع وطموحاته المستقبلية، بل وطموحات وحاجات كل الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة، هذا إلى جانب الوعي بالتوجهات الطويلة المدى في العالم، ولعل من أهم أوجه هذا التفاعل التكامل بين الجامعة وعالم العمل والإنتاج والإعلام وقطاع الخدمات، وهذا التفاعل يتطلب من كل طرف أن يأخذ المبادرة أو العمل أو الاهتمام للاتصال بالطرف الآخر، كما أن هذا الوضع يتطلب من التعليم العالي أن يطوّر سبلاً وطرقاً جديدة للتفاعل مع المجتمع كله، ومع قاعدته الشعبية العريضة وعلى سبيل المثال أن التفاعل بين الجامعة وعالم العمل يقتضي أن تكون الجامعة قادرة على التنبؤ بمؤشرات سوق العمل وقادرة على إيجاد امكانيات التعاون مع القطاع الإنتاجي، وقادرة أيضاً على استخدام منهجية الفعل وردّ الفعل في تفاعلها مع المجتمع.

وهذا يتطلب تعديلات جوهرية في المقررات الدراسية لتستجيب لحاجات عالم العمل الجديد الذي يفرزه القرن الحادي والعشرون الذي يعتمد على المعلومات،

والتخصص الدقيق، وسعة الأفق في آن واحد، كما أن الموقف يستدعي أيضاً ميادين وتخصصات جديدة في المقررات والمناهج والدراسة، ولا تكون منعزلة، ولكنها منفتحة على نفسها وعلى الآخرين تعتمد على ما يُعرف بنظرية "تداخل وتكامل التخصصات «Interclisptinary approach»، كما يجب أن تساعد وتسهم الجامعة في تشكيل سوق العمل بشكل مستقل عن الاهتمامات الاقتصادية المباشرة لنشاطات التجارة، وهذا يعني أنه يجب على التعليم العالي أن يتنبأ بحاجات الفرد والمجتمع لتحديد التوجهات البعيدة المدى، على أساس من الطلب الاجتماعي وليس على أساس احتياجات سوق العمل المباشرة وخطط القوى العاملة القريبة الأمد، ويجب على التعليم العالي أيضاً أن يلغي أساليب الحفظ والتلقين المتبعة الآن، ويشجع الطلاب على اكتساب معرفة عامة تحليلية وتركيبية، ومهارات وقدرات قابلة للانتقال والتطبيق في مجالات الحياة الأخرى، وهذا طبعاً إلى جانب إكسابهم ـ أي الطلاب ـ المهارات الأكاديمية المعتادة، وكل ذلك يمكن أن يزيد فرص تشغيل الطلاب بعد التخرج في مجتمع تقني متعلم، أو كما يُعرف الآن بمجتمع المعرفةب ويوسع آفاق تفكيرهم ومعرفتهم بالاقتصاد والتطورات الاجتماعية وإمكانية تشغيل أنفسهم وغيرهم.

ولتحقيق هدف خدمة المجتمع أو التفاعل بين الجامعة والمجتمع يقتضي الأمر توفير التمويل اللازم للتعليم العالي، خاصة وأن الطلب الاجتماعي على التعليم العالي في المجتمع الليبي يجعل مؤسساته تطلب دعماً مالياً باستمرار وإزاء ذلك ومهما اختلفت وجهات النظر في تمويل التعليم العالي ستظل الدولة ويجب أن تكون مسؤولة عن تمويل التعليم العالي ولو جزئياً، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن هناك حاجة ماسة إلى جهود وخطط مبدعة للحصول على مصادر تمويل إضافية لتمويل نشاطات التعليم العالي، ونعتقد أن أحد الحلول لتمويل التعليم العالي في ليبيا هي السماح بإنشاء الجامعات الأهلية الكفأة ،أو الجامعات الحرة المؤهلة بشكل مستقل أو بشراكة مع الدولة لأداء رسالتها على الوجه الأكمل، و يجب الحرص على نوعية التعليم العالي الذي تقدمه، وضمان محافظتها على المعايير التربوية والعلمية المتبعة في العالم، وينبغي إعادة تقييم وضع الجامعات الخاصة الآن في ليبيا التي هي بكل المعايير دون المستوى العلمي والتربوي المرغوب.

3. تنوع ومرونة التعليم العالي

لكي ينمو أي مجتمع لابد أن تتقدم المعرفة فيه، وتقدم المعرفة يتطلب من الأفراد تطوير معارفهم ومهاراتهم باستمرار. وزيادة على ذلك فإن تقدم المعرفة يقود إلى التجديد التكنولوجي الذي يؤثر على هيكل الاستخدام في المجتمع ويخلق الحاجة إلى ميادين وتخصصات تقليدية، إن هذه العملية ذات الفاعلية ستكون أوضح ما تكون في المستقبل وهي بذلك تفرض على التعليم العالي في ليبيا وفي البلاد النامية عموماً أن يحدّث ويطوّر مناهجه ومقرراته والمواضيع التي يدّرسها للطلاب، وإعادة النظر في تقنيات التعليم والتدريس، وذلك حتى يتحقق مبدأ التعليم للتعلم والتعليم للعمل «Learning to learn, and learning to work»، ويتطلب هذا الموقف استحداث شراكة بين مؤسسات التعليم العالي والشركات والمؤسسات والعاملين في المجتمع، وهذا يقتضي تنظيم مناهج ومقررات وبرامج جامعية جديدة تحقق هذه الأغراض، وتستجيب لتطور المجتمع الاقتصادي والتقني والاجتماعي في القرن الحادي والعشرين، وبعبارة أخرى فإن أهمية مثل هذه التغيرات في التعليم العالي تتمثل في زيادة قدرته على التكيف الفعال مع تطور الحاجات في المجتمع وقدرته على التنبؤ بهذا الاتجاه وتوجيهه وتشكيله، إن وجود هذه القدرة والديناميكية في بنية التعليم العالي تعد خاصية ضرورية إذا كان للتعليم العالي أن يحقق رسالته بكفاءة في مجتمع القرن الحادي والعشرين سواء في ليبيا أو بلدان العالم الأخرى، وبخاصة النامية منها.

وهناك اتجاه اجتماعي اقتصادي آخر يتمثل من ناحية أولى في زيادة المهن والأعمال والنشاطات، وما تتطلبه من معرفة ومهارات ذات مستوى عال، وهذا يتطلب من التعليم العالي التدريب على هذه المعرفة والمهارات، وفي مواجهة ذلك فإن الطلب الاجتماعي على التعليم العالي سيزداد باستمرار بالنظر إلى أن دور المعرفة العقلية المتقدمة سيزداد في النشاطات الإنسانية، ومن ناحية أخرى؛ فإن نمو وتطور المجتمعات سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً يتطلب من الشباب والكبار من كل الأعمار توسيع معارفهم طوال حياتهم إلى جانب صقل مهاراتهم طوال حياتهم أيضاً. إن هذه المعرفة المتقدمة والتدريب الراقي

يجب أن توفره مؤسسات التعليم العالي بمختلف طرق ووسائل التعليم والاتصال الجماهيري. إن هذه العمليات التعليمية والاجتماعية لها تداعيات كبيرة منها؛ ارتفاع معدلات التحصيل العلمي، ويتعزز ذلك بنمو تقنيات المعلومات والاتصال بالتوسع في التعليم العالي، ولابد أن يترجم هذا في مبدأ تعميم التعليم العالي الذي يختلف عن تعميم التعليم الثانوي، وبمعنى آخر؛ فإنه من الضروري أن يتوفر التعليم العالي بشكل أو بآخر لكل فرد قادر في المجتمع، وفي مختلف مراحل عمره، وهذا ولا شك يتطلب تنوعاً كبيراً في مجالات التعليم العالي، وفي فرص اختيار التخصص المناسب لظروف ورغبات كل فرد، وهذا الاتجاه فيما تؤكد كل الدراسات العالمية من القوة والانتشار بحيث لا يمكن عكسه أو إيقافه في المدى البعيد، بل يظهر بمثابة أحد التحديات الكبرى التي تواجه التعليم العالي والمجتمع ليس في ليبيا فقط، بل وفي جميع أنحاء العالم ويدخل حياة القرن الحادي والعشرين، وأنه من الأهمية بمكان أن يولي الباحثون والدارسون ومخططو التعليم هذا التحدي من عنايتهم ما يغنيه بالدراسة والبحث اللازم، والاستعداد له بالخيال والواقعية معاً.

وبالنظر إلى الاتجاهات والتطورات السابقة يبدو ضرورياً إعادة التفكير في التعليم كله حيث لا يعتبر أي شكل أو نوع من التعليم بما في ذلك العالي منه نهائياً، وحيث إن بناءه ومقرراته لا يمكن أن تبقى جامدة إلى الأبد، لذلك يجب أن تتطور وتتنوع وتكون مرنة لتستجيب لتطور المجتمع الليبي وحاجاته وطموحاته في القرن الحادي والعشرين، بل يجب أن يتم التنبؤ بهذا التطور الاجتماعي والتأثير في شكله ومجراه، وعلى ذلك فإن التحدي الكبير في مجال التعليم، والتعليم العالي بالخصوص هو القدرة على تطويره ونقله من الأساليب التقليدية والبيروقراطية والنمطية إلى الأساليب المرنة والمبدعة والخلاقة والجريئة، مع الأخذ بعين الاعتبار هدف المعرفة حق طبيعي لكل إنسان، وهدف التعليم للجميع مدى الحياة.

إن نموذج التعليم للجميع مدى الحياة ذا أهمية مطلقة في القرن الحادي والعشرين، ولذلك فهناك حاجة ماسة وكبيرة لدعم هذا النموذج من خلال سياسات تعليمية جديدة، وتكوين نماذج جديدة للتعليم العالي، إذ من خلال ذلك تنمو الذات الإنسانية وينمو

المجتمع الإنساني، فنمو العقل، يعني نمو المجتمع والحضارة، وهذا ما أكده منذ القرن الرابع عشر الميلادي عالم الاجتماع العربي "ابن خلدون" إذ يقول: إن إزدهار المعرفة يقود إلى إزدهار العمران البشري. ومن أهم خصائص التعليم العالي مدى الحياة التنوع والمرونة التي ترتبط على وجه الخصوص بالأهداف، ومحتوى المقررات والهياكل الإدارية ومجالات التخصص وطرق التدريس والمناهج والتقنيات المستخدمة في التدريس، وإعداد أعضاء هيئة التدريس، وتعني المرونة فيما تعني قدرة مؤسسات التعليم العالي على مواجهة الحاجات العاجلة وربما التنبؤ بها وتطوير معايير القبول لتشمل الخبرة في الحياة والعمل بصفته أحد عناصر معايير القبول، ولتنفيذ مفهوم التعليم العالي مدى الحياة فلابد من الاهتمام بالتعليم عن بعد، والتعليم في مكان العمل، وإدخال تقنيات المعلومات والاتصالات، ويعتبر هذا الإصلاح والعمل من الضخامة بحيث لا تستطيع دولة نامية القيام به وحدها وبإمكانياتها المحدودة، لذلك لابد من التعاون العربي لإنجازه من خلال مؤسسات عربية مشتركة أو من خلال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، باعتبارها أكبر المنظمات التربوية المتخصصة في الوطن العربي، وفي هذا السياق لابد من إنشاء صندوق وطني للتعليم العالي يمول من كل القطاعات والمنظمات والشركات التي تحتاج إلى خريجيين جامعيين، وتحتاج إلى خدمات التعليم العالي، ويقوم هذا الصندوق بتمويل تطوير التعليم العالي لبناء مجتمع المستقبل والإعداد لمهن المستقبل.

إن تعميم التعليم الثانوي خلق وضعاً يسمح بتعميم التعليم العالي أيضاً، بمعنى أنه ليس بالضرورة أن يدخل الطالب الجامعة مباشرة بعد الانتهاء من المرحلة الثانوية، ولكن يمكنه أن يعمل فترة ويتوقف ثم يعود للدراسة الجامعية، وعلى أية حال فإن حرية الاختيار لمواصلة الدراسة الجامعية أو الدخول إلى عالم العمل يتطلب مدرسة ثانوية ذات غرضين؛ إعداد الطلبة للدخول إلى حياة العمل، وفي نفس الوقت إعدادهم للدخول للتعليم الجامعي، وتعتبر ليبيا من البلدان التي طبقت هذه الفلسفة من التعليم، إذ إنها بدأت منذ الثمانينات من القرن الماضي، أي منذ تنفيذ البنية التعليمية الجديدة في تأسيس المدارس الثانوية المتخصصة التي تعد الطلاب إما للدراسة الجامعية أو الدخول إلى عالم العمل، وهذه

التجربة التي تنفذها ليبيا الآن تحتاج إلى المزيد من الدراسة والدعم والتشجيع حتى تنمو وتتطور، فالتعليم الثانوي التخصصي لا يزال فيما يشيرإليه العمل الميداني يواجه صعوبات فنية واجتماعية، إذ لم يجد القبول الكامل من الطلاب وأولياء أمورهم في المجتمع الليبي ولا تتوفر له الإمكانات البشرية والمادية اللازمة.

وفي هذا السياق؛ توصي الكثير من الدراسات التربوية الإقليمية والدولية (المنظمات العربية التربوية، ومنظمة اليونسكو (UNESCO) بأنه حتى لو بقى التعليم الثانوي العام على وضعه الحالي أكاديمياً فيجب تدعيمه ومزجه بعناصر العلوم التطبيقية والثقافة العامة والمهارات القابلة للانتقال بواسطة المقررات التقنية والمهنية، فلا بأس أن تدخل في مناهج التعليم الثانوي مقررات الكهرباء والحاسوب وإدارة الأعمال والاقتصاد الدولي، والخلاصة أن هناك حاجة إلى إعادة النظر في التعليم الثانوي التقليدي بحيث يؤهل الطالب في المدرسة ذاتها ،إما للعمل أو لمواصلة الدراسة الجامعية، وهذا النمط من التعليم الثانوي موجود وثبت نجاحه في كثير من بلدان العالم الصناعي خاصة في بريطانيا وألمانيا وأمريكا، وأحسن نموذج له هو ما يُعرف بنظام المدرسة الثانوية الشاملة المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية.

4. الوصول إلى التعليم العالي

تتطلب حياة القرن الحادي والعشرين المرونة والتنوع والمهارة الراقية في دائرة من التخصصات المتقاربة، لذلك من المهم جداً تنويع فرص التعليم العالي لكل مواطن وفي أي مرحلة من عمره، ويتطلب ذلك بالضرورة تنوع المؤسسات التعليمية، وتنوع السياسات التعليمية، والمرونة في توفير الفرص للدخول إلى الجامعة، وفي هذا الصدد لابد من إعطاء اعتبارات خاصة للفئات الخاصة من المواطنين مثل؛ المعاقين الذين تؤكد نظريات الرعاية الاجتماعية على ضرورة دمجهم في الحياة بمختلف الوسائل بما في ذلك اعطاؤهم فرص التعليم الجامعي، وكذلك سكان المناطق الريفية البعيدة عن

المدن والحواضر، كما أن هذا التصور يقتضي تسهيل الدخول إلى الجامعة ليس فقط للذين أنهوا الشهادة الثانوية بل لكل الأفراد الذين يحملون شهادات تعادل الثانوية ويرغبون مواصلة تعليمهم العالي في أي مرحلة من عمرهم ويمكن أن يتم تحقيق ذلك من خلال ما يُعرف بكليات المجتمع «Colleges Community»، أو ما يُعرف بالتعليم العالي المسائي «Evening Higher Education».

5. الطلاب والأساتذة في جامعة المستقبل

يعتبر الطلاب حجر الأساس في التعليم العالي، خاصة في عمليات التعلم والتدريس، كما أن نمو وتطور تقنيات المعلومات والاتصال تفتح امكانيات كبيرة للتدريس والتعليم وتنوع النشاط التعليمي والتربوي، كما أن ذلك يغير بشكل أساسي من دور المدرس والطالب على حد سواء في العملية التعليمية، وفي هذا الإطار لابد من التأكيد على أن يعمل التعليم العالي على تطوير الطالب والمدرس معاً، وبالنسبة للطالب في جامعة المستقبل فلابد أن يكتسب ويتزود بمعارف واسعة ومهارات مهمة من أهمها ما يلي:ـ

1. الثقافة العامة الواسعة بالوطن والعالم.
2. القدرة على تحليل المواقف المعقدة.
3. روح المغامرة والعمل واستطلاع المجهول.
4. روح المسؤولية.
5. روح التحرر من الخرافات والتقاليد البالية التي تعوق التنمية وتعوق بناء المجتمع العصري القائم على العلم والمعرفة.
6. اكتساب المهارات القابلة للانتقال إلى ميادين أخرى في الحياة.

وإضافة إلى ما سبق فإنه من المهم تشجيع الطلاب للقيام بدور نشط في الحياة الجامعية، خاصة الحياة الثقافية والاجتماعية خارج إطار المناهج الأكاديمية، وكذلك إتاحة الفرصة لهم للتعبير عن حاجاتهم المختلفة في المحيط الجامعي، وهذه المشاركة ضرورية

لنموهم بوصفهم أشخاصا ومواطنيين في مجتمع المستقبل، ويُضاف إلى ذلك ضرورة إدخال الدروس والمقررات العلاجية للطلاب الذين يحتاجون إلى ذلك.

وبالنسبة للأستاذ الجامعي فهو بدون منازع صانع مجتمع القرن الحادي والعشرين ويعتبر حجر الأساس في التعليم الجامعي، وهذا يتطلب إعداده وتأهيله خاصة من حيث:

1. تأهيله وإعادة تأهيله ليقوم بدوره في جامعة المستقبل.

2. تنمية قدرته على استعمال تقنيات التعليم الحديثة والتدريس والبحث العلمي والتحول من الاعتقاد بأنه حجة المعرفة إلى الشعور بأنه باحث لا ينتهي بحثه وعمله مدى الحياة.

3. ربط المدرس بشبكات المعلومات وتسهيل وصوله إلى الملتقيات العلمية، التي تمده بالجديد في المعرفة، وتثري تخصصه العلمي.

4. مشاركة المدرسين في التدريس والبحث العلمي في وقت واحد، وذلك لضمان جودة التعليم العالي وإسهامه في تقدم المعرفة وتطوير القدرة على البحث، والبحث الإنمائي الذي يجد الحلول للمشاكل الكبرى التي تواجه المجتمع وهو ينتقل إلى مجتمع المستقبل.

إن اكتشاف المستقبل ،بدون أي شك، هو من مسؤولية التعليم العالي، ونحن قد دخلنا القرن الحادي والعشرين، وهذا يتطلب بالضرورة التنبؤ بحاجات ومتطلبات هذا المستقبل، وتشكيله والتأثير في مجراه، وليس قبول الواقع وتبنيه، والرجوع إلى الماضي والتغني بأمجاده، ولتحقيق هذه الرسالة "اكتشاف المستقبل" يجب أن يخضع التعليم العالي لنقد ذاتي، ويؤمن القائمون عليه بمستقبل أفضل ومن ثم يعملون على تطويره وتنويعه ليستجيب لحاجات ومتطلبات بناء مجتمع وحضارة القرن الحادي والعشرين، تلك الحضارة التي تعتمد على العلم والمعلومات والتربية والتكتل الاقتصادي والسياسي، تلك الحضارة التي لن يعيش فيها إلا الأقوياء بالله، ثم الأقوياء بالعلم والمعرفة واكتشافات العقل الإنساني، والأقوياء بتاريخ أمتهم وحقها في الحياة.

- **إصلاح التعليم العالي وتطويره**

هناك ضرورة استراتيجية لتطوير التعليم العالي في ليبيا وتحديث آليات عمله وبرامجه المختلفة، وذلك ليقوم بدوره الفعال في المحافظة على الإنجازات القائمة ويسهم في بناء مجتمع المستقبل، مجتمع التنمية والرفاهية للجميع. إن قيام التعليم العالي بهذا الدور الحضاري في المجتمع الليبي يتطلب بالضرورة إنتاج المعرفة وتجديد وتجويد العملية التعليمية، وذلك حتى تتحول الجامعات إلى مراكز للبحث العلمي وتقديم الاستشارات العلمية والفنية التي يحتاجها المجتمع الليبي في حركته الدءوبة لبناء مجتمع عصري مؤسس على العلم والمعرفة والتقانة والاتصال والتواصل، وبذلك يتم الترابط والتفاعل بين العلم والتقنية اللذين تنتجهما الجامعات من جهة ومؤسسات التنمية والعمل والبناء الحضاري من جهة أخرى. إن هذا الدور يتطلب من الجامعات الليبية رسم وتحديد برنامج عمل مستقبلي يمكن تحديد ملامحه في التوجهات التالية:ـ

أولاً: ضرورة صياغة فلسفة واضحة الأهداف والغايات للتعليم العالي، تجمع بين الإعداد العلمي والمهني والإعداد الثقافي والاجتماعي للطالب ومراعاة معالجة القضايا التي تؤثر في المجتمع ونموه وتطوره المرغوب.

ثانياً: يتطلب تطوير وتحديث نظام التعليم العالي في ليبيا؛ وضع خطة وطنية استراتيجية لها ميزانية وإدارة ومدى زمني، وتعالج هذه الخطة الاختناقات والصعوبات وتقدم الحلول العملية المناسبة لها وعلى الأخص تعمل هذه الخطة على:

1. تطوير وتجديد وتجويد العملية التعليمية والتصدي لتدني المستوى التعليمي الذي يهدد مستقبل المجتمع ونموه المرغوب.

2. إنتاج المعرفة ونشرها بين الجماهير وزيادة حركة الوعي العلمي والثقافي بين مختلف شرائح المجتمع.

3. الحفاظ على الدور الحضاري للجامعات.

4. استناد الالتحاق بالجامعات على معايير القدرة العلمية والكفاءة والمثابرة، وهذا يتطلب تغيير النظرة للقبول في التعليم الجامعي على أنه حق فقط للقادرين عليه علمياً وفكرياً من جميع الفئات الاجتماعية، وذلك حفاظاً على المستوى العلمي وحفاظاً على موارد المجتمع الثمينة.

5. تعزيز وتدعيم التجديد في العملية التعليمية واعتماد منهج تداخل التخصصات والجمع بينهما بما يخدم التنمية في المجتمع، ويخدم هدف إنتاج المعرفة.

6. تعزيز البحث في كل فروع المعرفة بما في ذلك العلوم الاجتماعية والإنسانية والآداب والفنون، وتشجيع البحوث والدراسات التي تعالج الآثار الاجتماعية والثقافية للتقدم التقني في العصر الحديث، والدراسات التي تبني الشخصية الحضارية للمجتمع وتعالج مشاكل الأصالة والمعاصرة والقديم والجديد والماضي والحاضر.

7. تعزيز الترابط والتكامل والتفاعل بين المناهج الدراسية وبرامج ومشروعات البحث العلمي في مسيرة تطوره وتقدمه المرغوب ويسهم في إيجاد حلول عملية للتحديات والصعوبات الناتجة عن الانتقال للعصر الحديث.

8. تعزيز دور التعليم العالي في تكوين الشخصية الاجتماعية والثقافية للطالب وإعداده وتأهيله علمياً ومهنياً لسوق العمل المحلية والإقليمية والدولية، فالتوازن والجمع بين الدور الثقافي الإنساني والدور العلمي المهني في المناهج الدراسية أمر ضروري لتكوين إنسان عصري قادر على العمل والعطاء والتعايش مع الآخرين في وطنه وفي العالم الخارجي.

9. وضع البرامج الدراسية المتطورة لتنمية قدرات الطلاب على التفكير الإبداعي وتحليل المشاكل والإسهام في إيجاد حلول لها، والقدرة على العمل الجماعي، وتربية الطلاب على روح الانضباط والمواطنة الإيجابية البناءة التي تحترم الآخرين وتراعي حقوقهم.

10. تجديد التقنيات التربوية واستخدام أساليب جديدة للامتحانات وتقييم

الطلاب، وإعطاء أهمية للنشاط العلمي والإبداعي، والمحافظة على المستوى العلمي وتنمية قدرات البحث والتحليل والتركيب والاكتشاف والابتكار والإبداع.

ثالثاً: مراجعة مناهج التعليم العالي بما يجعلها مرتبطة بتطور العلم الحديث ونظرياته وتقنياته المعاصرة، ومرتبطة في ذات الوقت باحتياجات الطالب والمجتمع على حد سواء.

رابعاً: إعداد أعضاء هيئات التدريس وتأهيلهم لتولي مهام التدريس الجامعي والبحث العلمي وإنتاج المعرفة، والإسهام في التقنية المتطورة المناسبة لاحتياجات المجتمع الليبي، وتحقيق المزيد من النمو والتقدم في مختلف مجالات حياته، ولا شك أن هذا يتطلب إعداد برامج للتعليم المستمر والتدريب أثناء الخدمة لأعضاء هيئة التدريس وتطوير وتجويد وتحديث برامج الدراسات لإعداد وتأهيل أستاذ المستقبل لعلم ومهن المستقبل.

خامساً: دعم الجامعات مادياً وتقنياً بما يساعد على تحديث مرافقها وتطويرها وتكوين بيئة جامعية ومناخ علمي يساعد على تحسين الأداء الأكاديمي للجامعة، والذي سيؤدي بدوره إلى تحقيق هدف إنتاج المعرفة، وبناء مجتمع المعرفة.

سادساً: تطوير وتحديث الإدارة التعليمية الجامعية بما ينقلها من إدارة تسيير إلى إدارة تطوير لكل عناصر العملية التعليمية، والاهتمام بشكل خاص بالقيادات الجامعية والمرافق التعليمية، وتطوير البيئة الجامعية المتكاملة التي يجد فيها الطالب والأستاذ الشروط اللازمة للتعليم والتعليم والبحث العلمي وإنتاج المعرفة.

سابعاً: تحديد تسلسل الصلاحيات الإدارية ومراعاة الأقدمية وتحديد دور العناصر المشاركة في الحياة الجامعية من الطلاب والأساتذة والموظفين والفنيين، والهيئات الأخرى ذات العلاقة بالحياة الجامعية وتسييرها وحل المشاكل التي تعترضها في عملها اليومي.

ثامناً: معايرة الجامعات، بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي التشاركي، طبقاً للمعايير المستمدة من الخبرات الإقليمية والدولية، وإخضاع فتح المؤسسات التعليمية الأهلية والتشاركية العليا لشهادة صلاحية تصدر من مجلس أو هيئة للتعليم العالي في الدولة.

تاسعاً: تنويع وتجديد أساليب وطرق التدريس بحيث يتحول الطالب من دور المستمع والمتلقي إلى دور إيجابي وفعال في عملية تعليمه وتحصيله العلمي، وذلك عن طريق مشروعات البحث العلمي وأسلوب حل المشكلات وتطوير ونمو المشروع العلمي، والعمل العلمي الميداني، ويظل دور الأستاذ التوجيه والإرشاد العلمي.

عاشراً: إعطاء المزيد من الاهتمام لبرامج الدراسات العليا مادياً وتقنياً، وتجديد وتنويع برامجها وتخصصاتها بما يخدم إنتاج المعرفة، ويخدم بناء وتكوين رأس مال علمي وثقافي في البلاد.

حادي عشر: الاستعانة بشبكات المعلومات وقواعد المعلومات المتطورة في الحصول على الدراسات والبحوث ونتائجها وتوظيفها في أغراض البحث العلمي وإنتاج المعرفة، وهنا لابد من ربط الجامعات الليبية، ومراكز وهيئات البحث العلمي بشبكة وطنية للمعلومات، وتطوير وسائل الاتصال بين الجامعات ومؤسسات التنمية والعمل الإنمائي في المجتمع.

خلاصة وملاحظات ختامية

حاول هذا الفصل مناقشة الرؤية المستقبلية للتعليم العالي، وذلك على ضوء احتياجات ليبيا ونموها في بداية القرن الحادي والعشرين، وكذلك على ضوء التوصيات والتوجهات العلمية العالمية في التعليم العالي والبحث العلمي، وتتلخص هذه الرؤية المستقبلية فيما وصلت إليه هذه الدراسة وهو ضرورة أن تعمل الجامعات على أداء الأدوار والوظائف التالية:ـ

أولاً: اكتشاف المستقبل؛ أي الإسهام في إنتاج المعرفة والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لتحول ليبيا إلى مجتمع عصري علمي يعيش ويندمج في المجتمع العالمي المتقدم ويستفيد منه دون أن يفقد هويته الحضارية والثقافية العربية الإسلامية، وهذا لن يتحقق إلا بتوجيه التعليم العالي لهدف إنتاج المعرفة والقدرة على توظيفها في مشروعات عمل وطنية.

ثانياً: خدمة المجتمع بتقديم المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في مختلف السياسات الوطنية والبرامج والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثالثاً: ضرورة إيجاد صيغ جدية لوصول الطلاب إلى التعليم العالي بطرق جديدة، فيمكن للطالب مثلاً أن يعمل فترة ويعود للتعليم العالي، أو يعمل ويدرس في آن واحد من خلال برامج التعليم الذاتي، والتعليم المسائي، وبرامج التعليم العالي بالدوائر المغلقة والتعليم المفتوح.

رابعاً: ضرورة تطوير قدرات الطالب والأستاذ معاً، فبالنسبة للطالب هناك حاجة لتدريبه وإكسابه أفقاً واسعاً من خلال مناهج ومقررات دراسية متطورة، وإكسابه وعياً بالعالم المعاصر وتطوراته الحضارية والتقنية والثقافية ومشاكله وتعقيداته المختلفة، وليس لهذا الوعي أي قيمة ما لم تطوّر قدرات الطالب العقلية والفكرية والمهنية والثقافية ليوظفها من بعد ذلك في تحسين حياته بصفته فرداً في المجتمع، وتطوير وتحسين الحياة العامة في المجتمع، وإكسابه القدرة على التواصل والتعامل مع المجتمع العالمي بثقة بالنفس وبإيجابية.

وأخيراً؛ توصلت هذه الدراسة إلى أن ليبيا وتطورها العلمي والتعليمي يتطلب فيما يتطلب استراتيجية وطنية لتحديث تعليمها العالي وسياستها في البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا ونقلها، وهذه الاستراتيجية يجب أن تعالج الاختناقات والصعوبات والتحديات التي تواجه نمو التعليم العالي وكفاءته الخارجية والداخلية وتقدم رؤية مستقبلية للتخطيط والعمل اليومي في مؤسسات التعليم العالي، وإلى جانب ذلك يجب أن تعمل هذه الاستراتيجية الوطنية على نمو ليبيا واندماجها وتفاعلها وتعاملها مع متطلبات حضارة القرن الحادي والعشرين، التي هي حضارة العلم والمعرفة والتكنولوجيا والحوار والتواصل والتنمية البشرية والحرية الإنسانية.

مراجع الفصل التاسع

أولا: باللغة العربية

1. أمانة التعليم والبحث العلمي، المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية، اللجنة الاستشارية لتخطيط التعليم والتدريب، (1996)، آراء ومقترحات بشأن تطوير النظام التعليمي في الجماهيرية العظمى، (تقرير فني استشاري غير منشور)، الفصل السابع، التعليم العالي والبحث العلمي.

2. أمانة التعليم والبحث العلمي، المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية، (1996)، لمحة مختصرة عن إنجازات الفاتح في قطاع التعليم والتدريب، منشورات المركز الوطني للبحوث التعليمية، طرابلس ـ ليبيا.

3. أمانة التعليم والبحث العلمي، اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم، (1998)، تقرير وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى المشارك في أعمال المؤتمر العالمي حول التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين "الرؤية والعمل" المنعقد في باريس، منظمة اليونسكو، 5`9 من شهر التمور (أكتوبر) 1998.

4. الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، (1999)، تقرير التنمية البشرية (1999)، طرابلس، منشورات الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات.

5. اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم (1998)، تقرير الوفد الليبي المشارك في أعمال المؤتمر العالمي حول التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين " الرؤية والعمل"، طرابلس. (تقرير غير منشور)

6. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجمهورية اللبنانية، وزارة الثقافة والتعليم العالي (2000)، تقرير المؤتمر الاستثنائي الأول للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، 18 ` 21 أيلول (سبتمبر) 2000، بيروت ـ لبنان.

7. النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، (2003)، حلقة نقاش لتطوير التعليم العالي في الجماهيرية العظمى، جامعة الفاتح، 2`2003114، التقرير الختامي.

8. الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، (2002)، الجامعات العربية في دول مجلس التعاون

الخليجي واليمن، نشرة علمية على شبكة المعلومات الدولية االانترنيت" على العنوان:
http://www.asharqalawsat.com/pcstation/universities/univarab2.html

9. السيد المهدي لحلو، (2001)، تسويق نتائج البحث في شمال أفريقيا، وثيقة مرجعية معدة لاجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن تسويق نتائج البحث في شمال أفريقيا، طنجة ـ المغرب، المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، 24`25 فبراير.

10. الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2002)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، عمّان، المكتب الإقليمي للدول العربية.

11. جورج لارين، (2002)، الأيديولوجيا والهوية الثقافية الحداثة وتطور العالم الثالث، الطبعة الأولى، ترجمة د/ فريال حسن خليفة، القاهرة، منشورات مكتبة مدبولي.

12. د/ عبد الله أبو بطانة، (1998)، التعاون العربي والدولي في مجال التعليم العالي: دراسة قُدمت إلى المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، بيروت، 2`5 آذار (مارس) 1998. (وثيقة غير منشورة)

13. قاسم حداد، (2002)، آفاق المستقبل في ظل العولمة وبرامج التكيف الهيكلي، شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت" على العنوان:ـ

http://www.esewaicpdplus.org/arab/arab-7.html

14. د/ مصطفى عمر التير، (2002)، التحديث والتنمية وإسهامات التعليم العالي في المجتمع الليبي، دراسة قُدمت إلى ندوة التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا، المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي "ACARTSOD"، طرابلس ـ ليبيا، 27`29 أكتوبر. (وثيقة غير منشورة)

15. د/ نادر فرجاني، (1999)، التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية: دور التعليم العالي والبحث والتطوير التقاني، أغسطس، مركز المشكاة، القاهرة ـ مصر، على شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت" على العنوان:

http://www.almishkat.org/arbdoc.99-humdev/ar-humdev01.htm

ثانياً: باللغة الإنجليزية

1. *Elaine El-Khawas (et), Quality Assurance in Higher Education: Recent Progress; Challenges Ahead, (1998), a paper presented at the UNESCO World conference on Higher Education for the 21st Century Vision & action, Paris-France, October 5-9 1998.*
2. *UNESCO, (1998), Higher Education in the twenty First Century, vision and action, working document, UNESCO publication, Paris.*
3. *UNESCO, (1996), On Over all Evaluation of the Higher Education System in Libya, technical report prepared by Dr. H. Abdul Wahab,May.(Unpublished Report).*
4. *UNESCO, (2002), Globalization and the Market in Higher Education Quality, Accreditation, and Qualifications, Paris, UNESCO publishing.*
5. *UNESCO, (2001), Keys to the 21st Century, Paris, UNESCO publishing, Berghahn Books.*

الملاحق

أولا : قائمة الجداول الإحصائية حسب الفصول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

ثانيا :- قائمة الأشكال البيانية.

رقم الإيداع القانوني : 0232/2005

الطبع : مطبعة بني ازناسن

13، الحي الصناعي الزهراء الولجة ـ سلا .

الهاتف : 79 / 81.02.42 الفاكس : 81.01.92

النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي

- مقرها مدينة طرابلس ولها الشخصية الإعتبارية والذمة المالية المستقلة ولديها فروع في كل الجامعات الليبية ويعتبر أمينها العام عضوا في مؤتمر الشعب العام وفي سبيل تحقيق أهدافها تعمل على مايلي:

- تنظم المؤتمرات والندوات التي تعني بالقضايا التعليمية والمجتمع بصورة عامة.

- إصدار المطبوعات والدوريات والمجلات التي تعني بالعلم والتعليم.

- التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية لخدمة الأهداف المشتركة من أجل بناء مجتمع إنساني يسوده العدل والسلام.

- تعمل على الإتصال بالهيئات والنقابات المناظرة في الدول الشقيقة والصديقة بقصد النهوض بالتعليم العالي وتبادل الخبرات والتجارب و تقديم الإستشارات وعقد الاتفاقيات التعليمية.

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب قضايا التعليم العالي في ليبيا و من خلال إنجازاته وتطلعاته المستقبلية، فهو يجمع بين ما تحقق وما ينبغي أن يتحقق في نظرة مستقبلية واعدة، وهو ما يعني أن هذا النوع من التعليم ومايشهده من نهضة ظاهرة للعيان لم يكن جديدا في التاريخ الثقافي الليبي، وإن اختلفت مظاهره ومستوياته عبر الزمن.

وقد تطور التعليم العالي في العصر الحديث، وعرفت مؤسساته الجامعية طفرة نوعية وكمية بفعل ثورة الفاتح من سبتمبر التي طورت هذا الصرح المعرفي، فأصبح يؤدي وظيفة حيوية للبلد وهي وظيفة إنتاج المعرفة ونقدها، وخدمة المجتمع وقضاياه المتعددة من خلالها، ومساعدته على التحول إلى حضارة القرن الحادي والعشرين، حضارة العلم والتقنية، وحضارة الحوار.